BBK
بنك البحرين والكويت

عهد جديد
مـــن الفـــرص

التقرير السنوي 2023

المحتويات

القسم الأول - بيان عن 2023

4 الرؤية، والرسالة، والقيم
5 المؤشرات المالية
6 كلمة رئيس مجلس الإدارة
7 تقرير مجلس الإدارة
11 التصنيفات
12 أعضاء مجلس الإدارة
14 تقرير الرئيس التنفيذي للمجموعة
18 الإدارة التنفيذية
20 تقرير الاستدامة

القسم الثاني - التقارير والإفصاحات

27 تقرير حوكمة الشركات
45 الإفصاحات المتعلقة بالأجور والمكافآت
53 معلومات عن المؤسسة

القسم الثالث - البيانات المالية

58 استعراض النتائج المالية
61 تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة المساهمين
القائمة الموحدة لـ:
64 - المركز المالي
65 - الأرباح أو الخسائر
66 - الدخل الشامل الآخر
67 - التغيرات في حقوق الملكية
68 - التدفقات النقدية
69 إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
101 إفصاحات رأس المال التنظيمي لاتفاقية بازل 3

القسم الرابع - محاضر الاجتماعات

114 محضر اجتماع الجمعية العامة غير العادية
117 محضر اجتماع الجمعية العامة العادية
125 محضر اجتماع الجمعية العامة غير العادية

للاطلاع على النسخة الإلكترونية من التقرير السنوي 2023
تفضل بزيارة: www.bbkonline.com/annualreport2023

بنك البحرين والكويت مرخص من قبل
مصرف البحرين المركزي كبنك تجزئة تقليدي.

صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة
ملك البلاد المعظم

صاحب السمو الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح
أمير دولة الكويت

عهد جديد من الفرص

في ظل حقبة جديدة تتميّز بالإبداع والفرص غير المحدودة، يقف بنك البحرين والكويت في الطليعة كأحد أهم محركات الابتكار في قطاع الخدمات المصرفية في مملكة البحرين. وعلى مدار أكثر من خمسة عقود، ساهمنا بدور حيوي في دفع عجلة نمو الاقتصاد الوطني وتحفيز مسيرة التقدّم والتنمية الشاملة.

ويكمن سر نجاحنا في نهجنا الفعّال الذي يركز على العميل في المقام الأول، كما يمنح الأولوية لتلبية الاحتياجات المالية المتنوعة للأفراد والشركات والمؤسسات على حدٍ سواء. ويعبر هذا النهج عن قدرتنا الكبيرة على التكيّف ورؤيتنا التقدمية في ظل عالم اليوم سريع التغيّر.

ويأتي التحوّل الرقمي في صميم رؤيتنا الاستراتيجية، إذ يواصل بنك البحرين والكويت التزامه بتحقيق أعلى مستويات التميّز، وتقديم أحدث الخدمات الرقميّة المتطوّرة، والتي تم تصميمها بمنتهى الدقة والعناية لتواكب احتياجات السوق دائمة التطوّر.

وإلى جانب أعمالنا المصرفية الأساسية، نواصل التزامنا الراسخ بالمسؤولية الاجتماعية. إذ ندرك جيدًا أهمية إسهاماتنا في تعزيز المجتمعات التي نخدمها وإثرائها، والاستثمار في المبادرات التي تدعم التعليم والرعاية الصحية والتنمية المستدامة. ويؤكد هذا الالتزام على إيماننا بأن جوهر الازدهار لا يُقاس بالرخاء المالي فحسب، بل يمتد لما هو أبعد من ذلك ويشمل التقدّم الكلي للمجتمعات على جميع الأصعدة.

وإذ نستشرف مستقبلًا حافلًا بالفرص والإمكانيات الواعدة، يواصل بنك البحرين والكويت جني ثمار مكانته الرائدة في السوق المحلية والإقليمية وخبراته الواسعة وقدرته الكبيرة على التكيّف والابتكار، والتي تؤهله جميعها لمواصلة تقديم أعلى مستوى من التميّز في مجال الخدمات المالية.

الرؤية والرسالة والقيم

رؤيتنا المستقبلية

سوف يصبح بنك البحرين والكويت مؤسسة خدمات مالية إقليمية رائدة في مجال المنتجات والخدمات ذات الجودة العالية وذلك عن طريق الابتكار والتقنية والعلاقات المستمرة على مدى الحياة مع العملاء.

رسالتنا

سيقوم البنك بتوسيع نطاق تواجده في المزيد من الدول التي يختار أن يعمل فيها من أجل تلبية احتياجات عملائه من الخدمات المصرفية المختلفة. إننا نؤمن بأن العميل هو القوة الدافعة وراء كل ما نفعله، فنحن لن نساوم على التزامنا المطلق بتقديم الأفضل في مجال خدمات العملاء.

إننا نؤمن بأن الموارد البشرية هي أهم موارد البنك على الإطلاق والتي تتميز بدرجة عالية من الكفاءة والتكامل والاحتراف، فنحن نغرس في هذه الكوادر مبادئ العمل وخدمة العملاء وسرعة اتخاذ القرار والشعور بأن البنك ملك لهم وذلك عن طريق التزامنا بالتدريب والتطوير وإسناد المسؤوليات والأداء الجيد في الوقت الذي نحرص فيه على مكافأة المُجدّين منهم من خلال اللوائح والسياسات المعتمدة لهذا الغرض.

إننا مصممون على استخدام أحدث وأرقى التقنيات المتقدمة التي تساعدنا على تحقيق غاياتنا في الوصول إلى أهدافنا القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل. إننا نعتبر مساهمينا مصدراً لقوتنا المالية ويمكنهم أن يتوقعوا منا أن نحقق لهم التطور والربحية باستمرار، إنهم يقدمون لنا كل الدعم ويثقون في رؤيتنا للمستقبل.

قيمنا

الإبـــداع • الحمـــاس • الريـــادة • الجـــدارة

المؤشرات المالية

	2023	2022	2021	2020	2019
مؤشرات بيان الدخل (مليون دينار بحريني)					
صافي دخل الفوائد	**133.4**	102.5	82.6	80.8	107.3
إيرادات أخرى	**20.5**	35.7	34.7	37.8	51.0
مصروفات تشغيلية	**68.7**	64.5	60.8	60.7	63.2
صافي الربح	**74.5**	64.4	53.1	52.0	75.4
أرباح أسهم نقدية	**%30**	%30	%20	%20	%40
توزيعات أسهم	**%5**	%5	%10	%10	%5
مؤشرات المركز المالي (مليون دينار بحريني)					
مجموع الموجودات	**3,902**	3,754	3,673	3,760	3,865
قروض وسلف	**1,588**	1,614	1,607	1,556	1,671
استثمارات	**961**	977	1,051	1,023	946
ودائع العملاء	**2,130**	2,117	2,126	2,167	2,170
اقتراضات لأجل	**302**	264	245	189	333
مجموع حقوق الملكية	**614**	599	545	515	547
الربحية					
العائد المخفض على السهم الواحد (فلس)	**43**	37	31	30	44
نسبة مصروفات التشغيل إلى الإيرادات	**%44.6**	%46.7	%51.8	%51.2	%40.0
نسبة العائد على متوسط الموجودات	**%1.9**	%1.7	%1.4	%1.3	%1.9
نسبة العائد على متوسط حقوق الملكية	**%12.7**	%11.7	%10.1	%11.4	%14.9
الربح مقابل كل موظف (دينار بحريني)	**53,923**	49,734	41,390	37,596	54,139
رأس المال					
ملاءة رأس المال	**%28.1**	%27.3	%23.6	%21.8	%21.7
نسبة حقوق الملكية إلى مجموع الموجودات	**%15.7**	%16.0	%14.8	%13.7	%14.2
نسبة اقتراضات لأجل إلى حقوق الملكية	**%49.1**	%44.1	%45.0	%36.6	%60.9
السيولة ومؤشرات الكفاءة العملية					
نسبة القروض والسلف إلى مجموع الموجودات	**%40.7**	%43.0	%43.8	%41.4	%43.2
نسبة القروض والسلف إلى ودائع العملاء	**%74.6**	%76.3	%75.6	%71.8	%77.0
نسبة الاستثمارات إلى مجموع الموجودات	**%24.6**	%26.0	%28.6	%27.2	%24.5
نسبة السيولة إلى مجموع الموجودات	**%35.4**	%31.7	%32.6	%34.8	%34.4
نسبة تغطية السيولة	**%292.6**	%301.4	%323.7	%289.7	%407.1
صافي نسبة التمويل المستقر	**%137.6**	%138.3	%136.9	%134.2	%128.7
نسبة القروض المتعثرة	**%3.0**	%3.4	%5.2	%6.3	%5.9
هامش الربح الصافي	**%3.1**	%2.7	%2.3	%2.1	%3.0
عدد الموظفين	**1,381**	1,295	1,282	1,384	1,392

كلمة رئيس مجلس الإدارة

مراد علي مراد
رئيس مجلس الإدارة

جاء الأداء الاستثنائي لبنك البحرين والكويت على ضوء عملية إعادة الهيكلة الاستراتيجيّة، وتنويع أنشطته عبر المعاملات الضخمة، والإدارة الفعّالة لمحفظة الاستثمارات، فضلًا عن الإدارة الرشيدة للسيولة.

المساهمون الأعزاء،

على مدار العام 2023، واصل بنك البحرين والكويت المضي قدمًا بخطى واثقة نحو تحقيق أهدافه الاستراتيجيّة، كما استمر في جني ثمار نهجه الاستباقي في التخطيط. وبفضل نموذج أعماله المُحكم ومنهجه المُنظَّم الحصيف، نجح البنك في تحقيق نتائج إيجابيّة وصافي أرباح بلغ 74.5 مليون دينار بحريني، أي ما يقارب مستويات ما قبل الجائحة، وذلك على الرغم من التقلبات والتحديات التي سادت الأسواق العالميّة.

جاء الأداء الاستثنائي لبنك البحرين والكويت على ضوء عملية إعادة الهيكلة الاستراتيجيّة، وتنويع أنشطته عبر المعاملات الضخمة، والإدارة الفعّالة لمحفظة الاستثمارات، فضلًا عن الإدارة الرشيدة للسيولة. كما أن التزام البنك الراسخ بالتحوّل الرقمي والابتكار والممارسات البيئيّة والاجتماعيّة والحوكمة قد ساهم في تعزيز مرونته وقدرته على الثبات، وهو ما عزز مكانة البنك لمواصلة النمو المستقبلي.

وعليه، فإننا نتطلع إلى العام 2024 بمزيد من التفاؤل والثقة عازمين على الاستفادة من مواطن قوتنا وقدرتنا على التعامل ببراعة مع أوضاع الأسواق دائمة التغيّر وضمان تحقيق النجاح والنمو المستدام. وإذ نستهل العام الأخير من الدورة الاستراتيجيّة 2022-2024، نواصل تركيزنا على تحقيق أهدافنا الشاملة المتعلقة بالمسائل البيئيّة والاجتماعيّة والحوكمة، ودفع مسيرة التحوّل الرقمي للبنك.

وختامًا، بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن أعضاء مجلس الإدارة، يسرني أن أغتنم هذه الفرصة لأرفع أسمى آيات الشكر والعرفان إلى مقام حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظّم وصاحب السمو الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت، حفظهما الله ورعاهما. كما أتقدم بجزيل الشكر لحكومتي البلدين وسلطاتهما الرقابيّة والتنظيميّة على دعمهم وتوجيهاتهم القيّمة لنا على مدار العام.

ولا يفوتني أن أتقدّم بأحر التعازي وصادق المواساة إلى دولة الكويت وشعبها الشقيق في وفاة المغفور له بإذن الله صاحب السمو الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت، الذي انتقل إلى جوار ربه في ديسمبر 2023، والذي تميز عهده بقيادته الحكيمة وتفانيه وإخلاصه لوطنه وشعبه. ونحن جميعًا على يقين أن خلفه، صاحب السمو الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح، حفظه الله ورعاه، سيواصل قيادة دولة الكويت الشقيقة وشعبها الوفي نحو مزيد من التقدّم والنماء والازدهار.

والشكر موصول أيضًا لأعضاء مجلس إدارة البنك وجميع الأطراف المعنية على دعمهم والتزامهم، وأنا على يقين أنه بفضل تفانيهم ومؤازرتهم سيتمكّن بنك البحرين والكويت من تحقيق مزيد من النجاح والإنجازات المستدامة في العام 2024 وما بعده.

مراد علي مراد
رئيس مجلس الإدارة

تقرير مجلس الإدارة

بالنيابة عن أعضاء مجلس الإدارة، أتشرّف بتقديم التقرير السنوي والبيانات الماليّة الموحّدة لبنك البحرين والكويت وشركاته التابعة (المجموعة) للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023.

أداء الأسواق العالميّة والإقليميّة

في العام 2023، تباطأت وتيرة تعافي الاقتصاد العالمي مقارنةً بالعام 2022، وذلك نتيجة تزايد التباعد والتفاوت بين المسارات الإقليميّة والتحديات المختلفة التي عرقلت منحنى النمو الكلي. وقد أشارت تنبؤات السيناريو الأساسي إلى تراجع معدل النمو العالمي من 3.5% في العام 2022 إلى 3.0% في العام 2023. وكان من المتوقع أن تتباطأ الاقتصادات المتقدمة وأن تشهد الأسواق الناشئة تراجعًا طفيفًا. وعلى الرغم من الصمود الاقتصادي الذي تتمتع به مناطق محددة، فقد تراجعت وتيرة التعافي.

وشهدت اقتصادات منطقة مجلس التعاون لدول الخليج العربيّة نموًا بنسبة 1% في العام 2023، ومن المتوقع أن تعاود ارتفاعها لتسجل 3.6% و3.7% في عامي 2024 و2025 على التوالي، وفقًا للإصدار الأخير من تقرير البنك الدولي عن آخر المستجدات الاقتصاديّة لمنطقة الخليج. ويُعزى ضعف الأداء لهذا العام إلى انكماش أنشطة قطاع النفط بنسبة 3.9%، وذلك في أعقاب تخفيضات الإنتاج المتتالية لمنظمة أوبك بلس، بالإضافة إلى التباطؤ الاقتصادي العالمي.

ومع ذلك، فقد تم تعويض هذا التراجع في أنشطة القطاع النفطي من خلال القطاعات غير النفطيّة، والتي شهدت نموًا نسبته 3.9% تقريبًا في العام 2023، ومن المتوقع أن تصل هذه النسبة إلى 3.4% على المدى المتوسط بدعم من الاستهلاك الخاص المستدام والاستثمارات الاستراتيجيّة الثابتة والسياسة الماليّة الميسّرة. وللحفاظ على هذا المسار الإيجابي، يجب على دول مجلس التعاون الخليجي أن تستمر في إدارة الاقتصاد الكلي بشكل حكيم وحصيف، والالتزام بالإصلاحات الهيكليّة، والتركيز على زيادة صادراتها غير النفطيّة. كما إنه من المهم الاعتراف بوجود مخاطر قد يكون لها أثر عكسي، لا سيّما تلك المتعلقة بالأوضاع في قطاع غزة، والتي قد تؤثر على الآفاق الاقتصاديّة لدول الخليج العربي والمنطقة بأكملها. وقد شهدت مملكة البحرين تراجعًا في معدل النمو إلى حوالي 2.8% في العام 2023 نتيجة لضعف أداء قطاع النفط. ومع ذلك، فقد ساهم انتعاش قطاعات السياحة والخدمات إلى نمو القطاعات غير النفطيّة بنسبة 4% تقريبًا.

الأداء المالي

في العام 2023، أثبتت التدابير الاستباقيّة التي اتخذها البنك للسيطرة على التداعيات الماليّة لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، ولا سيّما لعملاء قطاع الأعمال، نجاحها وحققت محفظة قطاع الأعمال نموًا، وهو ما يؤكّد على المخرجات الإيجابيّة للنهج الحكيم الذي يتبناه البنك. وكان للأداء القوي لأنشطة البنك الأساسيّة، وضبط النفقات التشغيليّة وإدارتها بفاعلية، والإدارة الاستراتيجيّة للمحافظ الأصول المتعثرة دور محوري في تحسّن أداء البنك في العام 2023. وعلاوة على ذلك، فإن توظيف أحدث التقنيات وتحسين حضورنا الفعلي على النحو الأمثل قد ساهما في إدارة النفقات العامة، بما في ذلك نفقات الموارد البشريّة.

هذا وقد نشأت مجموعة من التحديات المختلفة في العام 2023، والتي امتدت لتشمل الميادين المصرفيّة والاقتصاديّة والساحات غير الماليّة. ففي حين كان للنزاع بين روسيا وأوكرانيا تأثيرًا طفيفًا على البنك، إلا أن الوضع الجيوسياسي في قطاع غزة منذ الربع الأخير من عام 2023 يثير المخاوف بشأن أسعار النفط والسلع والتي قد تؤثر بدورها على الاقتصاد العالمي.

أما التحديات الاقتصاديّة فقد انبثقت عن ارتفاع معدلات الفائدة، وتنقسم آراء الخبراء بشأن مسارها المتوقع. وتشهد أوروبا والولايات المتحدة احتواءً لمستوى التضخم عقب الارتفاعات التي سجلها في العام 2022. في حين أدت تقلبات السوق إلى إعادة تسعير الفائدة، وهو ما أثر بشكل خاص على الأدوات الماليّة التي حلت آجال استحقاقها. وفي ظل الاستعداد لإعادة تمويل سندات اليورو متوسطة الأجل (EMTN) في العام المقبل، نتوقع تغيّر معدلات الفائدة، الأمر الذي سيؤثر على مختلف جوانب الأعمال.

أما مستويات السيولة الجيّدة لدى البنك، والتي جاءت على ضوء تغيّر معدلات الفائدة في العام 2023، فتقتضي النظر بعناية في مسألة تعديل الأسعار لحماية الهوامش والإيرادات ومصالح المساهمين، لا سيّما ونحن على مشارف نهاية الدورة الاستراتيجيّة الحالية. كما أن إدارة السيولة بكفاءة ومراعاة إعادة التسعير والتكيّف مع هياكل معدلات الفائدة الجديدة تُعد جميعها اعتبارات بالغة الأهمية مع اقترابنا من نهاية الدورة.

من جهة أخرى، فإن نجاح البنك في إقفال تسهيلات قرض مجمع بقيمة 250 مليون دولار أمريكي بأجل استحقاق لمدة عامين يؤكّد على وضعه المالي القوي وفاعلية استراتيجية النمو الشامل التي يتبناها. ونحن سعداء بالتفاعل الإيجابي الذي أظهرته البنوك التي تربطنا بها علاقات ثنائيّة، والتي أبدت استعدادها لمواصلة توفير التمويل على الأمد المتوسط. ويتماشى ذلك مع جهودنا الاستراتيجيّة لتنويع مصادر التمويل لضمان تلبية متطلبات البنك والعملاء على حدٍ سواء.

يواصل بنك البحرين والكويت أيضًا التزامه الراسخ بدعم البرامج والمبادرات التي تساهم في تحسين كفاءة القطاعات الحيوية ودفع عجلة النمو، الأمر الذي يثمر في النهاية عن تحقيق أفضل قيمة لصالح عملائنا المحليين والدوليين. وعلاوة على ذلك، نواصل التزامنا بدعم القطاع الصناعي، والذي يؤثر بشكل مباشر على فرص التوظيف والصادرات وميزان المدفوعات، وهو ما يساهم بدوره في تعزيز مسيرة الرخاء الاقتصادي في مملكة البحرين.

المؤشرات الماليّة

حقق بنك البحرين والكويت صافي ربح منسوب لمساهمي البنك بلغ 74.5 مليون دينار بحريني في العام 2023، بارتفاع قدره 15.7% عن العام 2022. كما بلغت ربحية السهم الأساسيّة والمخفّضة 43 فلسًا في العام 2023 مقابل 37 فلسًا في العام 2022. في حين بلغت حقوق المساهمين المنسوبة إلى مساهمي البنك 611.1 مليون دينار بحريني في نهاية العام 2023 مقابل 596.3 مليون دينار بحريني في نهاية العام 2022.

وتعود هذه الزيادة في صافي الربح إلى ارتفاع صافي دخل الفوائد بنسبة 30.1% مقارنةً بالعام الماضي لتصل إلى 133.4 مليون دينار بحريني في العام 2023، وذلك بفضل الجهود الفعالة التي يبذلها البنك في إدارة الميزانية العمومية بالإضافة إلى الوضع المؤاتي للسيولة والموجودات حسب معطيات السوق ومستويات أسعار الفائدة. من جهة أخرى، وصل صافي المخصصات إلى 9.9 مليون دينار بحريني نتيجة لسياسة البنك المتحفظة والحصيفة في إدارة المخاطر، والتي تهدف إلى تعزيز المتانة المالية للبنك، لا سيّما في ظل البيئة الاقتصاديّة الحافلة بالتحديات. هذا بالرغم من مستوى نصيب البنك من نتائج الشركات الزميلة خلال العام والذي كان أقل بكثير من التوقعات بسبب المخصصات الإضافية وتقييم الاستثمارات في هذه الشركات.

وبناءً على النتائج الماليّة الإيجابيّة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023، يوصي مجلس الإدارة بدفع أرباح نقديّة سنويّة بقيمة 30 فلسًا للسهم الواحد (متضمنةً أرباح أسهم نقدية مرحلية بواقع 10 فلس للسهم الواحد) وأرباح أسهم منحة بقيمة 5% للسهم الواحد بما يعادل 5 أسهم لكل 100 سهم مملوك عن السنة الماليّة 2023، وذلك شريطة موافقة الجهات الرقابيّة ومساهمي البنك في اجتماع الجمعية العموميّة السنوي القادم.

الاستدامة

على مدار العام 2023، أولى مجلس الإدارة اهتمامًا متزايدًا للممارسات البيئيّة والاجتماعيّة والحوكمة. وفي ظل تزايد أهمية هذه الممارسات من الناحية التنظيميّة والرقابيّة، وضرورة المواءمة مع الالتزامات المحليّة والدوليّة، يحرص

مجلس الإدارة على ضمان التزام الممارسات البيئيّة والاجتماعيّة والحوكمة في بنك البحرين والكويت بجميع الاشتراطات التنظيميّة ومساهمتها بدور محوري في تحقيق الأهداف المجتمعيّة والبيئيّة على صعيد جميع القطاعات في مملكة البحرين.

من هذا المنطلق، شهد مجلس إدارة بنك البحرين والكويت تغييرًا مهمًا، حيث تم خفض عدد أعضائه من 12 إلى 10 أعضاء، ودخول ستة أعضاء جدد في انتخابات 2023. ومن جانبه، استجاب مجلس الإدارة لهذا التغيير بكل كفاءة، وذلك من خلال عقد مزيد من الاجتماعات على مدار العام لضمان دمج الأعضاء الجدد بفاعلية. وتعكس هذه الخطوة الاستراتيجيّة التزام بنك البحرين والكويت بإرساء هيكل قيادي ديناميكي وفعّال، وترسيخ مجلس إدارة متسّق وذي رؤى ثاقبة ومستنيرة للتعامل مع المشهد دائم التغيّر للقطاع المالي وبما يتفق مع الأهداف الاستراتيجيّة للبنك في الوقت ذاته.

وفي العام 2023 قام بنك البحرين والكويت أيضًا بتعزيز التزامه باستقلالية مجلس الإدارة، إذ تصل نسبة أعضاء مجلس الإدارة المستقلين حاليًا إلى 50% من مقاعد المجلس، والتي تفوق نسبة العام 2022 التي كانت قد بلغت 41.6%، كما تفوق الحد الأدنى للاشتراط التنظيمي الذي يبلغ 33.3%، وهو ما يؤكّد على حرص البنك على زيادة عدد الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة. إضافة إلى ذلك، تصل نسبة تمثيل المرأة في مجلس الإدارة إلى 20%، والتي نأمل في زيادة هذه النسبة في الأعوام المقبلة. كذلك تتمتع مجالس إدارة شركاتنا التابعة بنسب عالية لتمثيل المرأة.

أما فيما يتعلق بالحوكمة المؤسسيّة، نفخر بكوننا أحد أكثر المؤسسات تنظيمًا في مملكة البحرين، الأمر الذي يؤكّد مجددًا على التزامنا الدائم بمبادئ الشفافية والمساءلة. ويضم تقريرنا للحوكمة هذا العام مزيدًا من الإفصاحات الوافية لمختلف الأطراف ذات العلاقة. إذ لا نقتصر على تقييم ممارساتنا مقارنةً بالقطاع، بل نحرص على مراجعة المؤشرات الدوليّة لضمان تقديم تقرير شامل ومفصّل. وتقديرًا لجهودنا المتفانية في هذا الصدد، حصل بنك البحرين والكويت على جائزة "أفضل حوكمة للشركات في القطاع المصرفي - البحرين 2023" خلال حفل توزيع جوائز مجلة "Global Business Outlook" العالميّة.

وإذ نمضي قدمًا في مسيرتنا الرائدة، نتعهد بمواصلة الوفاء بجميع المتطلبات المتعلقة بالمسائل البيئيّة والاجتماعيّة والحوكمة، مع الالتزام بأعلى معايير القطاع المصرفي وتلبية الأهداف الوطنيّة للمملكة.

التحوّل الرقمي

برهنت الجائحة على القدرات الهائلة للأدوات الرقميّة وأهميتها البالغة، كما أدت إلى تسارع وتيرة التحوّل الرقمي في شتّى القطاعات. أما وقد تجاوزنا مرحلة الجائحة، فما زال الطلب على الخدمات الرقميّة غير مسبوق. لذا فإننا نواصل التزامنا الراسخ بتعزيز الجاهزية، وتطبيق تدابير شاملة للوفاء بالتوقعات العالية المتعلقة بالخدمات والمنتجات والعروض الرقميّة.

وإذ تزداد معدلات تبنّى مختلف جوانب التحوّل الرقمي، تزداد بشكل مطّرد أنشطة الاختراق والهجمات السيبرانية والقرصنة وغسل الأموال والاحتيال، الأمر الذي يقتضي بذل الجهد والعناية الواجبة في إدارة المخاطر. وعليه، يعمل البنك بشكل استباقي على تعزيز مرونته وقدرته على الثبات محليًا ودوليًا. ويشمل ذلك تحديث النُظم باستمرار والالتزام بالمعايير التنظيميّة دائمة التطوّر في مجال مكافحة غسل الأموال سعيًا للحد من المخاطر بشكل فعّال.

تعتبر اليقظة والحيطة في هذه المجالات أمورًا ذات أهمية قصوى لحماية مستقبل البنك، إذ أن البقاء على اطلاع بالتهديدات الجديدة والناشئة قد بات جزءًا لا يتجزأ من الجهود المبذولة لضمان فضاء رقمي آمن وتقدمي ومستدام. ومن هذا المنطلق، قمنا بتكليف مستشار لتسخير أحدث الأدوات في مجالي مكافحة غسل الأموال والالتزام لمساعدتنا على مواكبة المتطلبات التقنيّة المتطوّرة.

علاوة على ذلك، يدرك البنك جيّدًا أهمية القيادة المستنيرة وواسعة المعرفة. لذا فقد حصل أعضاء مجلس الإدارة على تدريب متخصص في مجال ممارسات مكافحة غسل الأموال، لضمان فاعلية إطار الحوكمة والقيادة في البنك وتمتعه بأحدث استراتيجيات الحد من المخاطر.

تعيين مدققي الحسابات الخارجيين

خلال اجتماع الجمعية العموميّة السنوي للبنك المنعقد في 28 مارس 2023، تمت إعادة تعيين السادة إرنست ويونغ كمدققين خارجيين لحسابات بنك البحرين والكويت للسنة الماليّة المنتهية في 31 ديسمبر 2023.

المخصصات

يوصي مجلس الإدارة بالمخصصات التالية من صافي أرباح البنك للموافقة عليها من قبل المساهمين:

	مليون دينار بحريني
أرباح مستبقاة كما في 1 يناير 2023	**128.9**
أرباح العام 2023	74.5
التغيّرات الأخرى في الأرباح المستبقاة	(1.5)
تحويل إلى الاحتياطي القانوني	(7.5)
أرباح مستبقاة في 31 ديسمبر 2023 قابلة للتوزيع (قبل توزيعات الأرباح المقترحة والفصلية)	**194.4**
توزيعات مقترحة لأنشطة المسؤولية الاجتماعيّة	(2.2)
توزيعات الأرباح النقديّة المقترحة (30% من رأس المال المدفوع بعد خصم أسهم الخزينة) متضمنةً 17.2 مليون دينار بحريني دفعت كأرباح نقدية فصلية	(51.6)
أسهم منحة مقترحة (5% من رأس المال المدفوع)	(8.7)
أرباح مستبقاة في 31 ديسمبر 2023 (بعد توزيعات الأرباح المقترحة)	**131.9**

الإفصاح عن مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية لعام 2023 في تقرير مجلس الإدارة

أولا: تفاصيل مكافآت أعضاء مجلس الإدارة:

الاسم	المكافآت الثابتة					المكافآت المتغيرة					مكافأة نهاية الخدمة	المجموع الكلي (لا يشمل بدل المصروفات)	بدل المصروفات
	مكافأة أعضاء المجلس المرفوعة إلى الجمعية العامة العادية	مجموع بدلات حضور جلسات المجلس واللجان	رواتب	أخرى (علاوة السفر فقط)	المجموع	مكافأة رئيس وأعضاء المجلس	مكافآت	خطط تحفيزية	أخرى	المجموع			
الأعضاء في الدورة السابقة من 2023/01/01 إلى 2023/03/28													
أولًا: الأعضاء المستقلون:													
السيد مراد علي مراد	23,924	4,000	-	-	27,924	-	-	-	-	-	-	27,924	-
السيد محمد عبدالرحمن حسين	11,962	5,000	-	-	16,962	-	-	-	-	-	-	16,962	-
الشيخ خليفة بن دعيج آل خليفة	11,962	1,000	-	-	12,962	-	-	-	-	-	-	12,962	-
السيد جاسم حسن زينل	11,962	2,750	-	1,200	15,912	-	-	-	-	-	-	15,912	-
الدكتورة غنية محسن الدرازي	11,962	1,500	-	-	13,462	-	-	-	-	-	-	13,462	-
ثانيًا: الأعضاء غير التنفيذيين:													
الشيخ عبد الله بن خليفة بن سلمان آل خليفة	11,962	2,000	-	-	13,962	-	-	-	-	-	-	13,962	-
السيد عارف حيدر رحيمي	11,962	500	-	-	12,462	-	-	-	-	-	-	12,462	-
السيدة نور نائل الجاسم	*11,962	2,000	-	1,200	15,162	-	-	-	-	-	-	15,162	-
السيد مشعل علي الحلو	**11,962	2,000	-	-	13,962	-	-	-	-	-	-	13,962	-
السيد ناصر خالد الراعي	**11,962	500	-	-	12,462	-	-	-	-	-	-	12,462	-
السيد ادريس مساعد أحمد	*11,962	2,000	-	3,600	17,562	-	-	-	-	-	-	17,562	-
ثالثًا: الأعضاء التنفيذيون:													
السيد أشرف عدنان بسيسو	11,962	2,000	-	-	13,962	-	-	-	-	-	-	13,962	-
الأعضاء في الدورة الحالية من 2023/03/28 إلى 2023/12/31													
أولًا: الأعضاء المستقلون:													
السيد مراد علي مراد	91,726	12,000	-	-	103,726	-	-	-	-	-	-	103,726	-
السيد محمد عبدالرحمن حسين	45,863	8,000	-	-	53,863	-	-	-	-	-	-	53,863	-
السيد عارف حيدر رحيمي	45,863	11,250	-	600	57,713	-	-	-	-	-	-	57,713	-
السيد طارق جليل الصفار	45,863	11,000	-	-	56,863	-	-	-	-	-	-	56,863	-
السيد خالد ناصر الشامسي	45,863	12,250	-	15,000	73,113	-	-	-	-	-	-	73,113	-
ثانيًا: الأعضاء غير التنفيذيين:													
الشيخ عبد الله بن خليفة بن سلمان آل خليفة	5,918	-	-	-	5,918	-	-	-	-	-	-	5,918	-
السيد خالد حسين تقي	45,863	7,500	-	600	53,963	-	-	-	-	-	-	53,963	-
السيدة نور نائل الجاسم	*45,863	7,000	-	6,600	59,463	-	-	-	-	-	-	59,463	-
السيدة دانة عقيل رئيس	**45,863	5,000	-	-	50,863	-	-	-	-	-	-	50,863	-
السيد ناصر خالد الراعي	**40,110	3,500	-	-	43,610	-	-	-	-	-	-	43,610	-
السيد خالد محمد العصفور	*12,493	500	-	1,200	14,193	-	-	-	-	-	-	14,193	-
	626,795	103,250		30,000	760,045							760,045	

ملاحظات:

1. جميع المبالغ بالدينار البحريني
2. مكافأة عضوية مجلس الإدارة سوف تدفع في عام 2024 بعد الحصول على موافقة الجمعية العامة العادية في 27 مارس 2024
3. كان أحد مقاعد المجلس شاغرًا خلال العام، لذا فإن المبلغ الإجمالي أقل من مجموع المكافآت الموصى به في اجتماع الجمعية العامة السنوي الذي سوف ينعقد بتاريخ 27 مارس 2024 والذي بلغ 660,000 دينار بحريني.

* يحول المبلغ إلى الهيئة العامة للاستثمار

** يحول المبلغ إلى الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي

نظرة مستقبليّة

تظل آفاق الاقتصاد العالمي في العام المقبل يسودها التفاؤل المشوب بالحذر، ويزداد زخم الانتعاش المتوقّع. وفي حين ما زالت أوجه عدم اليقين قائمة، إلا أن هناك جهود واضحة لتحقيق مزيد من التعافي الاقتصادي. وعلى مستوى العام، يتجه المنحنى نحو مزيد من النمو القوي في العام 2024، وهو ما يعكس فاعلية المبادرات العالميّة المُنسّقة والجهود المتضافرة. أما على الصعيد الإقليمي، فمن المتوقع أن تشهد منطقة دول الخليج العربي تعافيًا مدعومًا بنمو القطاعات غير النفطيّة والاستثمارات الاستراتيجيّة.

وتماشيًا مع هذه التوقعات، يعزّز بنك البحرين والكويت وضعه بشكل استراتيجي مدروس لمواصلة مسيرة النجاح. ومن خلال التركيز على دعائم الثبات والابتكار والاستدامة، يهدف البنك إلى التغلب على التحديات المحتملة، والاستفادة من مصادر التمويل المتنوعة ووضع السيولة القوي لديه. وعبر التزامه الصارم بمبادئ الممارسات البيئيّة والاجتماعيّة والحوكمة، يواصل بنك البحرين والكويت حرصه على مواءمة عملياته مع أهداف الاستدامة المحليّة والعالميّة.

من جهة أخرى، وإذ تواصل الأوضاع والديناميات الجيوسياسيّة تأثيرها على الأحوال الاقتصاديّة، فإن النهج السبّاق والاستراتيجيات المرنة التي يتبناها بنك البحرين والكويت ستواصل دورها المحوري الفعّال في تمكينه من التعامل بكفاءة مع المشهد العالمي والإقليمي دائم التغيّر، وضمان تحقيق النمو المستدام والصمود في مواجهة التحديات في العام 2024.

شكر وتقدير

بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن مجلس الإدارة، أود أن أتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان لمساهمي بنك البحرين والكويت على ثقتهم ودعمهم المستمرين. كما أتوجه بجزيل الشكر إلى عملائنا الكرام على ولائهم ومؤازرتهم للبنك. ولا يفوتني أن أعرب عن خالص الشكر والتقدير لفريق الإدارة والموظفين على عملهم الدؤوب وتفانيهم، ولا سيّما روح المبادرة والقدرة الكبيرة على التكيّف والصمود التي يتحلون بها، والتي مكّنت البنك من تحقيق مزيد من النمو والازدهار على الرغم من العديد التحديات الخارجيّة، كما ساعدتنا على مواصلة تقديم أعلى مستوى من الخدمة لعملائنا الكرام.

أود أيضًا أن أعرب عن جزيل الشكر والتقدير للسادة أعضاء مجلس الإدارة الذين انتهت فترتهم في العام 2023 على إسهاماتهم العظيمة في مسيرة نجاح بنك البحرين والكويت على مدار السنين. كما أرحب بالسادة أعضاء مجلس الإدارة الجدد، والذين ستساهم رؤاهم الجديدة وخبراتهم الواسعة في إثراء المساعي المستقبليّة للبنك دون شك.

وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن أسمى آيات الشكر والعرفان لسعادة السيد رشيد محمد المعراج محافظ مصرف البحرين المركزي، على سنوات خدمته المتفانية للقطاع المالي والرؤية والإنجازات البارزة التي تحققت في ظل قيادته الحكيمة، كما أتوجه بخالص آيات التهاني والترحاب للمحافظ الجديد سعادة السيد خالد إبراهيم حميدان، متطلعين إلى العمل مع إدارته الجديدة ومواصلة مسيرة نمو الاقتصاد البحريني وازدهاره.

مراد علي مراد
رئيس مجلس الإدارة

التصنيفات

في 20 ديسمبر 2023، أكّدت وكالة فيتش الدوليّة للتصنيف الائتماني تصنيف قدرة بنك البحرين والكويت على الوفاء بالالتزامات طويلة الأجل (IDR) عند +B مع نظرة مستقبليّة مستقرة، كما يعبر عنها تقييم معدل الجدوى (VR) عند +b.

ويعتمد هذا التصنيف على القوة المستقلة للبنك، كما يؤكده معدل الجدوى (VR). وهو معدل جدوى محدود بالبيئة التشغيليّة المحلية، وبشكل أكثر تحديدًا، التصنيف السيادي لمملكة البحرين عند +B.

في 21 أغسطس 2023، أكّدت مؤسسة موديز للتصنيف الائتماني تصنيف بنك البحرين والكويت للودائع طويلة الأجل عند B2، وهو ما يعبر عن القوة الائتمانيّة المستقلة للبنك، كما يؤكده تقييم الائتمان الأساسي (BCA) عند b2، وهو التصنيف ذاته الذي منحته الوكالة لمملكة البحرين (B2) بنظرة مستقرة.

ويؤكد تقييم الائتمان الأساسي لبنك البحرين والكويت عند b2 على الأداء القوى لأنشطته المحليّة، وهو ما يدعم بدوره قدرته القوية على تحقيق الأرباح، ويعزز السيولة الوقائيّة العالية، والتمويل المرن وكفاية رأس المال.

وكالة فيتش الدولية للتصنيف الائتماني

تصنيف القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية طويلة الأجل

B+

تصنيف القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية طويلة الأجل	B+
تصنيف القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية قصيرة الأجل	B
معدل الجدوى (VR)	b+
النظرة	مستقرة

تاريخ إصدار التقرير: 20 ديسمبر 2023

مؤسسة موديز للتصنيف الائتماني

الودائع المصرفية طويلة الأجل

B2

ديون طويلة الأجل	B2
ودائع طويلة الأجل	B2
تصنيف مخاطر الطرف المقابل	B1/NP
ودائع مصرفية	B2/NP
تقييم الائتمان الأساسي	b2
تقييم الائتمان الأساسي المعدل	b2
تقييم مخاطر إعسار الأطراف الأخرى	B1(cr)/NP(cr)
الديون ذات الأولوية والغير مكفولة بضمانات	B2
ثانوي	(P)B3
النظرة	مستقرة

تاريخ إصدار التقرير: 21 أغسطس 2023

أعضاء مجلس الإدارة

مراد علي مراد
رئيس مجلس الإدارة

رئيس لجنة التدقيق والالتزام
رئيس لجنة التعيين والمزايا والحوكمة
عضو لجنة الأعضاء المستقلين
انضم إلى عضوية مجلس الإدارة في 21 مارس 1999
(مستقل)

الشهادات والخبرات
شهادة الزمالة (معهد المحاسبين الإداريين)، لندن، المملكة المتحدة.

أكثر من 50 عامًا من الخبرة في القطاع المصرفي و20 عامًا في العمل الخاص.

خالد حسين تقي
نائب رئيس مجلس الإدارة

نائب رئيس اللجنة التنفيذية
انضم إلى عضوية مجلس الإدارة في 28 مارس 2023
(غير تنفيذي)

الشهادات والخبرات
ماجستير في العلوم المالية جامعة ديبول، شيكاغو - الولايات المتحدة.

16 عامًا من الخبرة في القطاع المالي.

عارف حيدر رحيمي
عضو مجلس الإدارة

رئيس اللجنة التنفيذية
عضو لجنة الأعضاء المستقلين
انضم إلى عضوية مجلس الإدارة في 22 أغسطس 2022
(مستقل)

الشهادات والخبرات
محاسب عام معتمد، مجلس المحاسبة، أوريغون، الولايات المتحدة الأمريكية.

أكثر من 31 عامًا من الخبرة في قطاع الخدمات المالية.

نور نائل الجاسم
عضو مجلس الإدارة

عضو اللجنة التنفيذية
انضمت إلى عضوية مجلس الإدارة في 24 مارس 2020
(غير تنفيذي)

الشهادات والخبرات
بكالوريوس المحاسبة والتمويل، جامعة الكويت، دولة الكويت.

أكثر من 15 عامًا من الخبرة في قطاع الاستثمار وإدارة المخاطر.

ناصر خالد الراعي
عضو مجلس الإدارة

عضو لجنة التدقيق والالتزام
انضم إلى عضوية مجلس الإدارة في 2 مايو 2023
(غير تنفيذي)

الشهادات والخبرات
مدقق داخلي معتمد، وشهادة في إدارة المخاطر من معهد المدققين الداخليين المعتمدين، الولايات المتحدة الأمريكية.
بكالوريوس إدارة الأعمال، جامعة تكساس، الولايات المتحدة الأمريكية.

أكثر من 14 عامًا من الخبرة في مجال التدقيق واستشارات المخاطر لقطاعات متعددة شاملة القطاع المصرفي والاستثماري.

عضو معين يمثل:
الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي

طارق جليل الصفار
عضو مجلس الإدارة

نائب رئيس لجنة المخاطر
عضو لجنة التدقيق والالتزام
عضو لجنة التعيين والمزايا والحوكمة
عضو لجنة الأعضاء المستقلين
انضم إلى عضوية مجلس الإدارة في 28 مارس 2023
(مستقل)

الشهادات والخبرات
درجة بكالوريوس في التسويق وريادة الأعمال، دبلوم من جامعة كولومبيا في تطوير القيادين.

24 عامًا من الخبرة في ريادة وتطوير الشركات والاستثمار في قطاعات متعددة من الاقتصاد.

خالد ناصر الشامسي
عضو مجلس الإدارة

رئيس لجنة المخاطر
نائب رئيس لجنة التدقيق والالتزام
عضو لجنة التعيين والمزايا والحوكمة
عضو لجنة الأعضاء المستقلين
انضم إلى عضوية مجلس الإدارة في 28 مارس 2023
(مستقل)

الشهادات والخبرات
درجة البكالوريوس (بامتياز مع مرتبة الشرف) في المحاسبة وإدارة الأعمال الدولية. خريج تنفيذي من كلية هارفارد للأعمال ومن كلية بيركلي هاس لإدارة الأعمال - جامعة كاليفورنيا بيركلي - ومن كلية إنسياد للأعمال.

22 عامًا من الخبرة في القطاع المالي والاستثماري.

محمد عبدالرحمن حسين
عضو مجلس الإدارة

عضو اللجنة التنفيذية
عضو لجنة الأعضاء المستقلين
انضم إلى عضوية مجلس الإدارة في 2 مارس 2008
(مستقل)

الشهادات والخبرات
بكالوريوس في الاقتصاد والشؤون المالية، جامعة حلب، سوريا.

أكثر من 45 عامًا من الخبرة في القطاع المصرفي.

دانة عقيل رئيس
عضو مجلس الإدارة

نائب رئيس لجنة التعيين والمزايا والحوكمة
انضمت إلى عضوية مجلس الإدارة في 28 مارس 2023
(غير تنفيذي)

الشهادات والخبرات
تم اعتمادها كمحامية غير ممارسة في المحاكم العليا في إنجلترا وويلز منذ 1 أبريل 2010.
حاصلة على مؤهل قانوني للدراسات العليا (LPC)، جامعة القانون (المملكة المتحدة).
بكالوريوس القانون من جامعة وارويك، المملكة المتحدة.

18 عامًا من الخبرة في قطاع الشؤون القانونية والقطاع المالي والاستثمار.

عضو معين يمثل:
الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي.

خالد محمد العصفور
عضو مجلس الإدارة

عضو لجنة المخاطر
انضم إلى عضوية مجلس الإدارة في 17 أكتوبر 2023
(غير تنفيذي)

الشهادات والخبرات
محلل مالي معتمد

بكالوريوس المحاسبة والتمويل، جامعة الكويت، دولة الكويت.

أكثر من 15 عامًا من الخبرة في الاستثمارات البديلة.

عضو معين يمثل:
الهيئة العامة للاستثمار في دولة الكويت.

تقرير الرئيس التنفيذي للمجموعة

عبدالرحمن علي سيف
الرئيس التنفيذي للمجموعة

ظلت محفظة استثمارات البنك إحدى أهم القوى الدافعة لعجلة نموه، والتي يدعمها حرصنا على ضبط التكاليف وترشيدها، لا سيّما فيما يتعلق بمصروفات الفوائد.

واصل بنك البحرين والكويت تحقيق المزيد من الإنجازات في العام 2023، إذ سجّل أداءً ماليًا قويًا، وطرحَ خدمات جديدة، وأدخل العديد من التحسينات على مختلف عملياته التشغيلية، وعمل على تطبيق إجراءات شاملة لتعزيز السيولة. وعلاوة على ذلك، تابع البنك رحلته الرائدة نحو التحوّل الرقمي الشامل، وأبرم شراكات مثمرة، كما واصل التزامه الراسخ بالمعايير البيئيّة والاجتماعيّة والحوكمة.

الأداء والإنجازات

في العام 2023، استمرت مسيرة تعافي الاقتصاد العالمي، حيث تراجعت حدة اضطرابات سلاسل الإمداد، وانتعش سوق العمل. وقد استفاد بنك البحرين والكويت من هذه الظروف المؤاتية مسجلًا صافي أرباح بلغ 74.5 مليون دينار بحريني، بارتفاع نسبته 15.7% عن العام 2022. ويُعزى هذا النجاح إلى جهود إعادة الهيكلة ورفع فاعلية الأداء التي بدأها البنك في الأعوام السابقة، إلى جانب الإدارة الفعّالة للميزانيّة العموميّة وتحسينها لتحقيق النمو المستدام، الأمر الذي تتجلّى آثاره الإيجابيّة على صعيد جميع الشركات التابعة للبنك وفروعه الخارجية.

أما على مستوى السوق المحليّة بالبحرين، فيسرنا أن نعلن أننا قد شاركنا بدور محوري في دعم أهم مشاريع البنية التحتيّة من خلال مبادرات التمويل، وهو ما ساهم بدوره في تعزيز نمو الاقتصاد الوطني ومرونته ودعم مسيرة تعافي المملكة على مدار العام.

ومن ضمن الإنجازات البارزة التي حققها البنك خلال العام، إبرام اتفاقية تمويل ضخمة بقيمة 200 مليون دولار أمريكي مع شركة "Beyon" لمشروع توسعة نُظم الكابلات البحريّة. ويسعدنا أن أنشطة البنك ومبادراته السبّاقة مع مختلف القطاعات الاقتصاديّة قد ساهمت بدور حيوي في دفع مسيرة التنمية الشاملة في البحرين. وفي حين كانت للبنك أنشطة سابقة في قطاع الاتصالات، إلا أن هذه الفرصة القيّمة للمشاركة في تطوير البنية التحتيّة لخدمات الاتصالات بمملكة البحرين تعتبر مهمة للغاية، لا سيّما في ظل تسارع التحوّل الرقمي الذي نشهده اليوم.

ويعتبر دعم المشاريع التي تساهم في الارتقاء بشبكات الاتصالات وتوسعتها وضمان جاهزيتها لمبادرات التحوّل الرقمي المختلفة من أهم محاور الخطط الاستراتيجيّة للبنك وسياساته. إذ يسعى بنك البحرين والكويت إلى تحفيز نمو قطاع الاتصالات وتسريع وتيرة التحوّل الرقمي في المملكة، مما يساعد على تيسير تقديم الخدمات المحليّة ويدعم ترسيخ شبكة موسّعة من الكابلات البحريّة والأرضيّة التي تربط المملكة بالعديد من بلدان المنطقة.

علاوة على ذلك، واصل بنك البحرين والكويت مسيرة نموه عبر تقديم تسهيلات ائتمانيّة استراتيجيّة لكل من هيئة الكهرباء والماء ووزارة السياحة، والقروض المشتركة مع شركة ألمنيوم البحرين (ألبا) وشركة نفط البحرين (بابكو)، مما ساعد على تعزيز محفظة القروض لدى البنك. من جهة أخرى، ظلت محفظة استثمارات البنك إحدى أهم القوى الدافعة لعجلة نموه، وساهمت بشكل كبير في إجمالي الإيرادات. كذلك فإن استرداد القروض المتعثرة وإدارتها بكفاءة قد ساهم بدور كبير في تحسين أداء البنك، إذ انخفضت نسبة القروض المتعثرة من 3.4% بنهاية العام 2022 إلى 3.0% بنهاية العام 2023.

يأتي هذا الأداء القوي لبنك البحرين والكويت انعكاسًا لتركيزه الكبير على إدارة السيولة بفاعلية. إذ استمر البنك في الوفاء بالاشتراطات التنظيميّة والرقابيّة بهوامش جيّدة، ونجح في إدارة التكاليف بكفاءة على مدار العام 2023. وتجلّت فاعلية الإدارة الماليّة الاستراتيجيّة للبنك في نجاحه في إعادة تمويل وإتمام قرض مجمّع بقيمة 250 مليون دولار أمريكي، وهو ما يتفق مع نهج التخطيط المالي المتحفظ الذي يتبناه البنك والتزامه بمواصلة تحسين هيكل التمويل.

وفاقت استجابة البنوك المحليّة والإقليميّة التوقعات، وهو ما أثمر عن نجاح عملية الاكتتاب. كما أن استراتيجية إعادة التمويل، مقترنة بزيادة قيمة التمويل وتمديد أجل الاستحقاق، قد ساهمت في تحسين السيولة وتوفير دعم مالي فعّال لعمليات البنك بالدولار الأمريكي.

تقديرًا لكفاءة البنك التشغيليّة، حصل بنك البحرين والكويت على جائزة "النخبة للجودة الرفيعة" من بنك جي بي مورغان، وذلك احتفاءً بأداء البنك الاستثنائي في مجال المعالجة المباشرة "STP" للتحويلات الخاصة للأفراد والمؤسسات الماليّة خلال العام 2022، وتؤكّد هذه الجائزة المرموقة على تميّز الأداء التشغيلي في البنك والتزامه بتطبيق أفضل الممارسات العالميّة الرائدة على مستوى القطاع المالي والمصرفي.

وعلى مدار العام، واصل بنك البحرين والكويت إضافة المزيد من الأوسمة البارزة إلى رصيد إنجازاته، بما في ذلك حصوله على جائزة "أفضل بنك للأفراد في البحرين 2023" من "World Economic Magazine"، وتؤكّد هذه الجائزة على تفاني البنك في تقديم أحدث الحلول المصرفيّة المتطورة المُصممة خصيصًا لتلبية جميع احتياجات العملاء الأفراد، والمتاحة في كل فروعه وعبر تطبيق الأجهزة النقّالة "BBK Mobile" سهل الاستخدام.

الاستراتيجيّة

في إطار استراتيجية بنك البحرين والكويت 2022-2024، أحرز البنك تقدمًا هائلًا في رحلته للتحوّل الرقمي خلال العام 2023 محققًا العديد من الإنجازات المهمة، ومن ضمنها ترقية النظام المصرفي الأساسي للبنك، وهو ما ساعدنا على طرح مزيد من المنصات والتطبيقات المبتكرة، ويؤكّد هذا التركيز الاستراتيجي على التزامنا بتعزيز موقعنا في صدارة المؤسسات التي تطبّق أحدث التطوّرات التقنيّة على مستوى القطاع.

علاوة على ذلك، طرح بنك البحرين والكويت منصة رقميّة خاصة بتمويل العمليات التجاريّة، والتي صُممت خصيصًا لتمكين عملاء قطاع الأعمال من إجراء المعاملات التجاريّة بشكل أكثر كفاءة وأمانًا. وتعزيزًا لمجموعة خدماتنا الرقميّة، تم دمج منصة إدارة الثروات ضمن تطبيقنا الموحّد للأجهزة النقّالة، مما ساهم في إثراء حزمة الحلول المتطوّرة المتاحة لعملائنا. كما قمنا بترقية تطبيق الهواتف النقّالة وإضافة عدد من الوظائف والمزايا الجديدة لتحسين تجربة المستخدم.

وفي العام 2023، طرح بنك البحرين والكويت منصة "BBK Business" الرقميّة المخصصة لمساندة عملاء قطاع الأعمال، بما في ذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ تتيح هذه الخدمة للشركات البحرينيّة مزايا فتح الحسابات المصرفيّة رقميًا، والتقدّم بطلبات الحصول على مختلف الخدمات المصرفيّة، كما تدعم نمو الأنشطة التجاريّة للمؤسسات في المملكة. وتتماشى هذه المبادرة مع استراتيجية البنك للتحوّل الرقمي، إذ تساهم في تيسير إدارة أنشطة عملاء قطاع الأعمال، وتمكّنهم من إجراء جميع المعاملات بسلاسة وسهولة وموثوقية.

وانطلاقًا من إيمان بنك البحرين والكويت بأهمية اكتساب أحدث المهارات الجديدة والناشئة في ظل هذه الحقبة الرقميّة، أطلق البنك أكاديمية "DigiPro" الرقميّة بالتعاون مع معهد البحرين للدراسات المصرفيّة والماليّة، بهدف الارتقاء بالقدرات الرقميّة لكوادر البنك. وتسلط هذه المبادرة الضوء على التزامنا بصقل مهارات موظفينا وتزويدهم بالكفاءات والإمكانيات اللازمة للتغلب على التحديات التي فرضها التحوّل الرقمي ومواكبة تطوّر التكنولوجيا في قطاع الخدمات المصرفيّة والماليّة. ومن خلال هذه الشراكة، سيتم تقديم مجموعة من الدورات التدريبيّة وبرامج التطوير المستمرة ليظل موظفونا على اطلاع بأحدث التطورات التقنيّة في القطاع.

تؤكد هذه المبادرات على التزام البنك بقيادة مسيرة التحوّل النوعي لمنظومة الخدمات الماليّة في البحرين، وتسريع وتيرة التحوّل الرقمي للخدمات الماليّة والمصرفيّة، فضلًا عن ضمان تحقيق أعلى مستويات رضا العملاء.

الممارسات البيئيّة والاجتماعيّة والحوكمة

في العام 2023، جدّد بنك البحرين والكويت التزامه بمبادئ الممارسات البيئيّة والاجتماعيّة والحوكمة، إذ أطلق العديد من المبادرات المهمة التي تتماشى مع أهداف الاستدامة التي يتبناها. ويبرهن ذلك على النهج الاستباقي الشامل الذي يتبعه البنك لدمج الممارسات المسؤولة على صعيد جميع عملياته وأنشطته.

وفي هذا الصدد، أبرم البنك اتفاقية شراكة مع تطبيق "نسمعكم" الذي طوّرته شركة "إنفيتا". إذ يقوم هذا التطبيق المبتكر بمساعدة أصحاب الهمم من ذوي الإعاقات السمعيّة والنطقيّة من خلال توفير خدمات ترجمة فوريّة للغة الإشارة عبر المكالمات المرئيّة، وهو ما يمكّنهم من التواصل بسهولة وممارسة أنشطة الحياة اليوميّة دون أي قيود. ويسرنا طرح هذا التطبيق الذي يثري تنوّع الخدمات الإلكترونيّة في البحرين، ويعزّز مكانة المملكة الرائدة وتميّزها الإقليمي في هذا المجال.

وانطلاقًا من التزامنا بمبادئ الشمول والتنوّع وتعزيز دور المرأة في المجتمع، تعاون بنك البحرين والكويت مع معهد البحرين للدراسات المصرفيّة والماليّة لإطلاق النسخة الثانية من برنامج "المرأة في مجالس الإدارة". إذ نسعى من خلال هذه المبادرة إلى دعم المرأة البحرينيّة وتيسير وصولها إلى المناصب التنفيذيّة والقياديّة وعضوية مجالس الإدارة. ومن خلال هذا البرنامج، نتطلع إلى تشجيع المرأة وبناء قدراتها ومساعدتها على الترقي في السلم الوظيفي ومواكبة التطوّرات المهنيّة بما يعود بالنفع على مسيرة الرخاء الاقتصادي في المملكة.

وإلى جانب مبادرات تمكين المرأة، أطلق بنك البحرين والكويت أيضًا برنامج "Grow" الذي يهدف إلى تنمية قدرات خريجي الجامعات من البحرينيين وصقل مهاراتهم وضمان إعدادهم وتأهيلهم لدخول سوق العمل. حيث يوفر البرنامج فرصًا قيّمة للتدريب واكتساب الخبرات العمليّة، الأمر الذي يؤكّد التزام البنك بإثراء المجتمع ودعم الكفاءات والكوادر الوطنيّة.

وعلى ضوء إصدار مصرف البحرين المركزي لإطار جديد لإعداد التقارير الخاصة بالممارسات البيئيّة والاجتماعيّة والحوكمة، بادرنا بمراجعة نموذجنا وتنقيحه لضمان الالتزام بهذه التعديلات الجديدة. ويظل تركيزنا منصبًا على ضمان الامتثال الصارم لتوجيهات مصرف البحرين المركزي، وهو ما يرسّخ التزامنا بتطبيق أفضل الممارسات المصرفيّة المسؤولة.

من جهة أخرى، يعمل البنك حاليًا على تجديد مقره الرئيسي لخلق بيئة عمل أفضل لموظفيه، وذلك في إطار التزامنا بمبدأ الممارسات البيئيّة والاجتماعيّة والحوكمة المتمثل في المسؤولية تجاه الموظفين. ويشمل ذلك إعادة تنظيم المكاتب وغرف الاجتماعات لمواكبة أحدث الاتجاهات العصريّة في مجال تصميمات مساحات العمل، مع منح الأولوية لراحة الموظفين وتحسين الكفاءة. هذا وقد تم إنشاء مقرنا الحالي في العام 1987، وخضع منذ حينها لعمليات تحديث دوريّة، ومع ذلك فإن أعمال التجديد الجارية تشكّل خطوة كبيرة وتطورًا ملحوظًا للارتقاء ببيئة العمل لدينا.

تطلعات العام 2024

ونحن على مشارف العام 2024، نتوقع أن يصل منحنى ارتفاع معدلات الفائدة إلى نقطة الذروة. وما يزال من الصعب تحديد التوقيت الذي ستبدأ فيه هذه الدورة في السير في الاتجاه العكسي على وجه اليقين، إذ يتوقف الأمر على عدة عوامل مثل سوق العمل والتضخم وغيرها. وفي حين يُتوقع اتخاذ إجراءات محتملة متعلقة بمعدلات الفائدة، إلا أن سرعة تنفيذ هذه التعديلات ستتأثر بالأوضاع الاقتصاديّة الراهنة، الأمر الذي سوف تترتب عليه آثار كبيرة على الاقتصاد العالمي، ومن ثم فإننا نعمل بشكل استباقي على إدارة السيولة ووضع الميزانية العموميّة لدى البنك تحسبًا لأي تداعيات.

وتظل آفاق نمو الاقتصاد العالمي في العام 2024 متسقة مع مثيلاتها للعام 2023. ومن الممكن أن تسفر الإجراءات المبكرة فيما يخص معدلات الفائدة عن تحسين توقعات النمو. كما أن تعديل أسعار السلع، مقترنًا بحل النزاعات الجيوسياسيّة الإقليميّة، قد يساهم في تعزيز معدل النمو. ورغم أن المؤشرات تبشر بانخفاض معدلات التضخم، فإن حجم استجابة البنوك المركزيّة في الولايات المتحدة وأوروبا لذلك هو ما سيحدد إجراءات السياسة النقديّة.

هذا وسنستهل في العام 2024 المرحلة الأخيرة من الدورة الاستراتيجيّة الحالية. وانطلاقًا من النجاح والتقدّم الكبير الذي أحرزته رحلة التحوّل الرقمي للبنك، سينصب تركيزنا على مزيد من المبادرات، بما في ذلك التمويل متناهي الصغر، وإرساء أسس ثقافة رقميّة فعّالة، وتحقيق التميّز التشغيلي، إلى جانب توفير أفضل برامج التدريب والتطوير لكوادرنا.

تشمل مؤشرات الأداء الرئيسيّة الخاصة بالبنك الأداء المالي والتحوّل الرقمي والتميّز التشغيلي والممارسات البيئيّة والاجتماعيّة والحوكمة، وفي هذا الصدد، نواصل المضي قدمًا على المسار الصحيح لتحقيق أهدافنا بنهاية العام 2024. وتظل عمليات الدمج والاستحواذ أحد الاهتمامات التي يركز عليها البنك. وعليه، فقد قام بنك البحرين والكويت بتقييم عدة سيناريوهات محتملة، ويحدونا التفاؤل بتحقيق تقدّم في هذا الصدد قبل انتهاء الدورة الاستراتيجيّة الحالية.

شكر وتقدير

بالنيابة عن جميع أعضاء الإدارة التنفيذيّة، أود أن أعرب عن شكري وتقديري للسادة أعضاء مجلس الإدارة على دعمهم المستمر لنا وتوجيهاتهم ورؤاهم الاستراتيجيّة القيّمة التي ساهمت في خدمة المجموعة ومساهميها بشكل استثنائي. كما أتوجه بجزيل الشكر والتقدير إلى الجهات الرقابيّة والتنظيميّة التي وجهتنا في كل مجالات عملنا خلال العام 2023. وأعرب أيضًا عن خالص امتناني وتقديري لعملائنا الأوفياء وموظفينا المتميّزين على ولائهم وثقتهم وتفانيهم.

عبدالرحمن علي سيف
الرئيس التنفيذي للمجموعة

الإدارة التنفيذية

عبدالرحمن علي سيف
الرئيس التنفيذي للمجموعة

المؤهلات والخبرات
دكتوراة في الاقتصاد، جامعة ليستر، المملكة المتحدة (1992).
41 عامًا من الخبرة في القطاع المصرفي.
انضم إلى بنك البحرين والكويت في عام 2008.

حسان محمد بورشيد
الرئيس التنفيذي للموارد البشريّة والشؤون الإداريّة للمجموعة

المؤهلات والخبرات
ماجستير في إدارة الموارد البشريّة، جامعة ديبول، الولايات المتحدة الأمريكيّة (2006).
29 عامًا من الخبرة في مجال الموارد البشريّة.
انضم إلى بنك البحرين والكويت في عام 1998.

محمد عبداللّه عيسى
الرئيس التنفيذي للرقابة الماليّة والتخطيط للمجموعة

المؤهلات والخبرات
محاسب قانوني مُعتمد، المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين، مجلس ولاية ديلاوير للمحاسبة، الولايات المتحدة الأمريكيّة (2001).
32 عامًا من الخبرة في مجال الإدارة الماليّة.
انضم إلى بنك البحرين والكويت في عام 2001.

حسن أحمد أبوزيد
الرئيس التنفيذي لتقنية المعلومات والعمليات للمجموعة

المؤهلات والخبرات
بكالوريوس في الهندسة المعماريّة، جامعة عين شمس، جمهورية مصر العربيّة (1987).
34 عامًا من الخبرة في القطاع المصرفي.
انضم إلى بنك البحرين والكويت في عام 2019.

محمد أحمد الريس
مدير عام الخزينة والاستثمار

المؤهلات والخبرات
ماجستير في التمويل، جامعة أوتاغو، نيوزيلاندا (2008).
16 عامًا من الخبرة في القطاع المصرفي.
انضم إلى بنك البحرين والكويت في عام 2013.

أحمد عبدالقادر تقي
مدير العام الخدمات المصرفيّة للأفراد

المؤهلات والخبرات
ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة غلامورغان، المملكة المتحدة (2012).
22 عامًا من الخبرة في القطاع المصرفي.
انضم إلى بنك البحرين والكويت في عام 2014.

سيمون كارميناتي
رئيس تطوير الأعمال

المؤهلات والخبرات
ماجستير في العلاقات الدوليّة، جامعة كنت، المملكة المتحدة (1998).
31 عامًا من الخبرة العمليّة، بما في ذلك 15 عامًا من الخبرة في القطاع المصرفي.
انضم إلى بنك البحرين والكويت في عام 2014.

ندين نبيل الشيراوي
رئيس الالتزام ومكافحة غسل الأموال للمجموعة

المؤهلات والخبرات
ماجستير في الدراسات التنمويّة، كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسيّة، جامعة لندن، المملكة المتحدة (2002).
20 عامًا من الخبرة العمليّة، بما في ذلك 16 عامًا من الخبرة في مجال الالتزام ومكافحة غسل الأموال.
انضمت إلى بنك البحرين والكويت في عام 2008.

أبهيك جوسوامي
رئيس المخاطر للمجموعة،
إدارة المخاطر والائتمان

المؤهلات والخبرات
بكالوريوس في التكنولوجيا مع مرتبة الشرف تخصص الهندسة الميكانيكيّة، المعهد الهندي للتكنولوجيا في كاراجبور (1990).
شهادة مدير مخاطر ماليّة، الرابطة العالميّة لمتخصصي المخاطر، الولايات المتحدة الأمريكيّة (2002).
محلل مالي معتمد، معهد المحللين الماليين، الولايات المتحدة الأمريكيّة (2004).
31 عامًا من الخبرة
في القطاع المصرفي.
انضم إلى بنك البحرين والكويت
في عام 2021.

نديم عبدالعزيز الكوهجي
مدير عام الخدمات المصرفيّة للشركات

المؤهلات والخبرات
بكالوريوس في إدارة الأعمال، جامعة تكساس
في أوستن، الولايات المتحدة الأمريكيّة (1988).
26 عامًا من الخبرة المصرفيّة و12 عامًا من الخبرة في مجال التدقيق.
انضم إلى بنك البحرين والكويت
في عام 1999.

راج كومار دوغار
مدير عام التدقيق الداخلي

المؤهلات والخبرات
محاسب مُعتمد (ACA) من معهد المحاسبين الماليين المعتمدين في الهند (1987).
34 عامًا من الخبرة في القطاع المصرفي، والتي تشمل 23 عامًا من الخبرة في مجال التدقيق الداخلي.
انضم إلى بنك البحرين والكويت
في عام 2000.

سلمان عبدالعزيز الحسن
القائم بأعمال مدير دائرة الخدمات المصرفيّة الدوليّة والفروع الخارجيّة

المؤهلات والخبرات
ماجستير في الشؤون الماليّة، كلية تشارلز كيلشتات للدراسات العليا في إدارة الأعمال التابعة لجامعة ديبول (2013).
21 عامًا من الخبرة في
القطاع المصرفي.
انضم إلى بنك البحرين والكويت
في عام 2013.

ليلى حسن رضي
القائم بأعمال مدير التقييم ومعالجة الائتمان

المؤهلات والخبرات
ماجستير في الشؤون الماليّة (تخصص التمويل الإسلامي)، جامعة ديبول، الولايات المتحدة الأمريكيّة (2011).
ماجستير في نُظم المعلومات الإداريّة، برنامج فولبرايت للباحثين، جامعة نيفادا، لاس فيغاس، الولايات المتحدة الأمريكيّة (2007).
16 عامًا من الخبرة في
القطاع المصرفي.
انضمت إلى بنك البحرين والكويت
في عام 2021.

الاستثمار في مستقبل مستدام

في بنك البحرين والكويت، الالتزام بالاستدامة والمسؤولية الاجتماعيّة لا يشكّل فقط جزءًا جوهريًا من استراتيجية أعمالنا، بل يعتبر إحدى القيم المتأصلة في ثقافتنا المؤسسيّة. وإذ نمضي قدمًا نحو تحقيق رؤيتنا المشرقة للمستقبل، نواصل الاسترشاد بهذا المبدأ في كل خطوة من مسيرتنا الرياديّة.

ويتبلور مفهومنا للاستدامة حول الوفاء باحتياجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال القادمة على فعل الشيء ذاته. ويمثل هذا المبدأ حجر الأساس الذي تقوم عليه جميع عملياتنا. وسعيًا لضمان فاعلية جهودنا المبذولة في هذا الصدد، نعتمد على إطار الاستدامة الشامل الخاص بالبنك لإدارة آثار الممارسات البيئيّة والاجتماعيّة والحوكمة بكفاءة.

يدرك بنك البحرين والكويت أهمية الحوكمة الرشيدة في دفع عجلة التغيير الإيجابي. وعليه، اتخذ مجلس الإدارة خطوة استباقيّة وقام بإدراج مؤشرات الأداء الرئيسيّة الخاصة بالاستدامة ضمن الأهداف السنويّة للإدارة التنفيذيّة لضمان ترسيخ الممارسات البيئيّة والاجتماعيّة والحوكمة وإطار عمل الاستدامة باعتبارها جزءًا لا يتجزأ من الأنشطة اليوميّة للبنك. ومن خلال تنفيذ هذه الإجراءات، فإننا نؤكّد على التزامنا بمعايير القطاع، كما نُرسي لأنفسنا معايير أعلى، ونرسّخ التزامنا بالشفافية وأسمى الممارسات الأخلاقيّة والتقديميّة.

في العام 2023، أقر بنك البحرين والكويت بالدور الحيوي للمؤسسات الماليّة في التصدي للتحديات المناخيّة، وعليه قام بتشكيل فريق عمل متخصص معني بمخاطر تغيّر المناخ. وتشمل هذه المبادرة الاستراتيجيّة التمويل الأخضر، الأمر الذي يعكس التزامنا بالمسؤولية البيئيّة بما يتفق مع توجيهات مصرف البحرين المركزي.

يضطلع فريق العمل المعني بمخاطر تغيّر المناخ لدى بنك البحرين والكويت بدور محوري في توسيع نطاق منتجاتنا وخدماتنا المُقدمة لجميع عملائنا، مع هدفه الأساسي لتوظيف الإيرادات وخلق أثر إيجابي فعلي لحماية البيئة. ويساعد ذلك على ضمان وفاء البنك بالمتطلبات الماليّة، ليس ذلك فحسب، بل مساهمته بدور فعّال في خلق مستقبل أكثر استدامة وصمودًا.

قياس الأداء مقابل مؤشرات الأداء الرئيسيّة

في بنك البحرين والكويت، نحرص على قياس أدائنا مقابل مجموعة صارمة من مؤشرات الأداء الرئيسيّة، وهو ما يتيح لنا إمكانية قياس إنجازاتنا وتقييم أثر مبادرات الاستدامة التي ننفذها. ويضمن هذا النهج الاستراتيجي تطبيق مبدأ المساءلة، كما يساعد على تحسين قدرتنا على التكيّف ومواصلة الارتقاء بالأداء. وتأتي قيم الشفافية في صميم هذا النهج، فمن خلال مراقبة مؤشرات الأداء الرئيسيّة ورصدها بمنتهى العناية، نعزز التزامنا بتوفير رؤية واضحة عن مدى التقدّم الذي نحرزه في مجال الاستدامة لجميع الأطراف ذات العلاقة. ومن خلال هذا النهج الشفاف القائم على البيانات، نؤكّد مجددًا على التزامنا بأفضل الممارسات المصرفيّة المسؤولة وسعينا الدائم نحو تحقيق أعلى مستويات التميّز على صعيد جميع عملياتنا وأنشطتنا.

المبادئ التوجيهيّة للاستدامة

يستند إطار عمل الاستدامة في البنك على خمس ركائز تشكّل البوصلة التي تسترشد بها أنشطتنا:

1 تعزيز حوكمة الشركات

%50 من مقاعد مجلس الإدارة يشغلها أعضاء مستقلون.

%31.8 من مقاعد مجلس الإدارة تشغلها المرأة في العام 2023.

%15-35 من أهداف الإدارة التنفيذيّة معنية بمؤشرات الأداء الرئيسيّة للاستدامة.

قام بنك البحرين والكويت بمواءمة أولوياته مع أهداف رؤية المملكة 2030، والتي تسعى إلى بناء اقتصاد قوي ومجتمع حيوي ونشط ومبتكر. علاوة على ذلك، قمنا بدمج أهداف التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة ضمن أنشطتنا، الأمر الذي يؤكّد التزامنا بتحقيق طموحات الاستدامة العالميّة.

- في العام 2023، بادر بنك البحرين والكويت بتعزيز التزامه باستقلالية مجلس الإدارة، إذ تصل نسبة أعضاء مجلس الإدارة المستقلين حاليًا إلى 50% من مقاعد المجلس. ويفوق هذا المعدل نسبة العام 2022 التي كانت قد بلغت 41.6%، كما تفوق الحد الأدنى للاشتراط التنظيمي الذي يبلغ 33.3%، وهو ما يؤكّد حرص البنك على زيادة عدد الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة.
- قام بنك البحرين والكويت بتحسين نسبة التنوّع بين الجنسين داخل مجلس الإدارة إلى حدٍ كبير، إذ تشغل المرأة نسبة 31.8% من مقاعد مجلس إدارة بنك البحرين والكويت والشركات التابعة المملوكة له بالكامل في العام 2023، مقابل 16.6% في العام 2022. وتسلط هذه الزيادة الضوء على التزام البنك بتحسين نسبة تمثيل المرأة على أعلى مستويات إطار الحوكمة والإدارة.

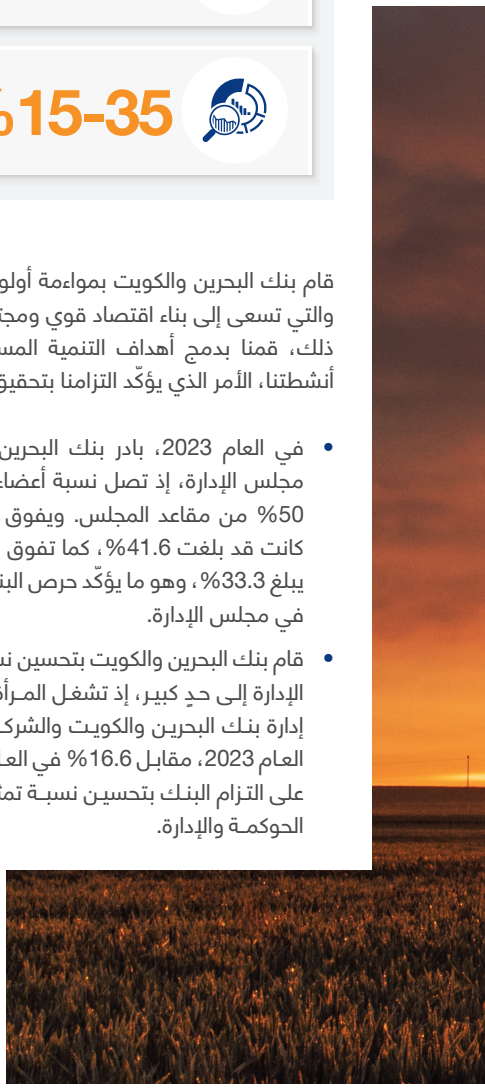

- سعيًا لضمان مؤامة أنشطة الإدارة التنفيذيّة مع ركائز الاستدامة، قمنا بدمج مؤشرات الأداء الرئيسيّة الخاصة بالاستدامة ضمن أهداف الأداء الخاصة بالإدارة التنفيذيّة، إذ تتعلق نسبة 15% على الأقل من هذه الأهداف بالممارسات البيئيّة والاجتماعيّة والحوكمة.
- يقدم بنك البحرين والكويت برنامجًا تدريبيًا قويًا عن مكافحة غسل الأموال. وقد حصلت نسبة 100% من الموظفين المعنيين بمعالجة المعاملات الماليّة على هذا التدريب في العام 2023. ويتلقّى موظفو الخطوط الأماميّة هذا التدريب بشكل سنوي، في حين يتلقاه الموظفون الآخرون مرة كل عامين، وهو ما يؤكّد على حرص البنك على الالتزام بأعلى معايير مكافحة غسل الأموال والامتثال لجميع الاشتراطات ذات الصلة، فضلًا عن إرساء فهم شامل لتدابير مكافحة غسل الأموال على مستوى المؤسسة بأكملها.

برنامج المرأة في مجالس الإدارة

أُطلق برنامج المرأة في مجالس الإدارة بالتعاون مع معهد البحرين للدراسات المصرفيّة والماليّة، ويهدف إلى تمكين المرأة البحرينيّة من الوصول إلى المناصب التنفيذيّة والقياديّة العليا، بما في ذلك عضوية مجالس إدارة المؤسسات.

ويؤكّد البرنامج على استجابة البنك السريعة والفعّالة لتوجيهات صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء لمملكة البحرين حفظه الله ورعاه. كما يأتي في إطار القرارات الصادرة عن مصرف البحرين المركزي ووزارة الصناعة والتجارة بشأن تعديل أحكام ميثاق إدارة وحوكمة الشركات، والتي تشمل مراعاة تمثيل المرأة ضمن تشكيل مجالس إدارة الشركات المساهمة والعامة، وتعزيز تمثيل المرأة في مجالس إدارة الشركات المساهمة المدرجة في بورصة البحرين. وتنسجم هذه الجهود مع التوجهات الوطنيّة لتقدّم المرأة التي يقودها المجلس الأعلى للمرأة.

ويفخر بنك البحرين والكويت بدعم المبادرات التي تعزز مبدأ المساواة وتضمن التمثيل الملائم للمرأة على مستوى مجالس الإدارة. ونحن ندرك أن التنوّع بين الجنسين في مجلس الإدارة يشكّل ضرورة استراتيجيّة، إذ يساهم في تحسين حصيلة الخبرات الكلية للمجلس بشكل ملموس، كما يقدم وجهات نظر أكثر شمولًا وتميّزًا، وهو ما يعود بالنفع على مسيرة نجاح البنك.

2 المسؤولية تجاه الموظفين

%95.54 من موظفي بنك البحرين والكويت من البحرينيين

69 ساعة تدريب لكل موظف في العام 2023

%24 نسبة النساء في الإدارة التنفيذيّة العليا

أحرز بنك البحرين والكويت تقدّمًا ملحوظًا فيما يتعلق بتعزيز مبادئ المساواة بين الجنسين داخل مؤسستنا، إذ تشكّل المرأة نسبة كبيرة من مقاعد مجلس الإدارة وكوادر العمل بالبنك. ويتماشى ذلك مع الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة، والمتمثل في: "كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعّالة وتكافؤ الفرص المتاحة لها للقيادة على قدم المساواة مع الرجل على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسيّة والاقتصاديّة والعامة."

- قام بنك البحرين والكويت برفع متوسط عدد ساعات التدريب لكل موظف إلى 69 ساعة في العام 2023، مقابل 59 ساعة في العام 2022. ويعكس ذلك نجاح النهج التدريبي الأكثر فاعلية وتركيزًا الذي يتبناه البنك.
- واصل بنك البحرين والكويت تطبيق عملية مُحكمة لمراجعة الأداء، وعليه فإن جميع الموظفين المؤهلين الذين اجتازوا فترة الاختبار قد خضعوا لمراجعات الأداء في العامين 2022 و2023.
- سعيًا لقياس مستوى رضا الموظفين وتفاعلهم، يُجرى بنك البحرين والكويت استطلاعًا لقياس صافي نقاط الترويج للموظفين (eNPS). وفي العام 2023، حقق البنك معدلًا جيّدًا بلغ 21.
- لم تُسجّل أي إصابات عمل في بنك البحرين والكويت في العامين 2022 و2023، وهو ما يبرهن على التزام البنك بتوفير بيئة عمل آمنة لجميع موظفيه.
- من خلال التركيز بقوة على الكفاءات المحليّة، نجح بنك البحرين والكويت في تحقيق نسبة توطين (بحرنة) وصلت إلى 95.54% في العام 2023، وهو ما يشير إلى تصاعد إيجابي نحو توظيف المواطنين البحرينيين. وقد سجّل البنك بذلك ارتفاعًا طفيفًا مقارنةً بنسبة 95.13% في العام الماضي.
- يواصل البنك التركيز على التنوّع بين الجنسين باعتباره من اهم أولوياته، إذ أحرز تقدّمًا ملحوظًا في نسب تشكيل القوى العاملة، إذ ارتفعت نسبة النساء في كوادر البنك من 40.72% في العام 2022 إلى 42% في العام 2023. ويبرز ذلك التزام البنك بترسيخ بيئة عمل تتسم بالشمولية وتعزيز تمثيل المرأة.
- ارتفعت نسبة النساء في الإدارة التنفيذيّة العليا من 20% في العام 2022 إلى 24% في العام 2023. ويبرهن هذا المسار المتصاعد على حرص البنك على تشكيل فريق قيادي يتسم بالشمولية والتنوّع، والترقية من داخل فريق البنك ذاته. ويواصل بنك البحرين والكويت التزامه الراسخ بالتنوّع بين الجنسين، وتنفيذ المبادرات التي تدعم التطوّر المهني وتعزز تمثيل المرأة على مستوى المناصب الإداريّة.

برامج التدريب

انطلاقًا من التزامه بتقديم أعلى مستوى من برامج التدريب والتطوير لكوادره، أطلق بنك البحرين والكويت أكاديمية "DigiPro" بهدف الارتقاء بالقدرات الرقميّة لجميع موظفيه، وهو ما يؤكّد التزامه بمواكبة أحدث التطوّرات التقنيّة. بالإضافة إلى ذلك، ركّز البنك على عدد من المجالات الأساسية مثل مكافحة غسل الأموال ومنع الاحتيال وغير ذلك من المسائل ذات الصلة بالامتثال.

وإيمانًا بأهمية الاعتبارات البيئيّة والاجتماعيّة والحوكمة، يقدم البنك تدريبًا إلزاميًا على بعض المنتجات ذات الصلة بهذه المسائل لجميع الموظفين الذين يتعاملون مع العملاء بشكل مباشر. ويسلط هذا النهج الاستراتيجي الضوء على التزام البنك بالاستدامة والممارسات المصرفيّة المسؤولة.

3 تعزيز العلاقات طويلة الأمد مع العملاء

75	صافي نقاط الترويج (NPS) المتعلق برضا العملاء
%58	نسبة نمو العملاء المستفيدين من المنتجات ذات الصلة بالممارسات البيئيّة والاجتماعيّة والحوكمة
11	المنتجات والخدمات المُصممة لمساعدة العملاء على التغلب على التحديات الاجتماعيّة والبيئيّة

يواصل البنك منح الأولوية لتعزيز علاقات مثمرة وطويلة الأمد مع العملاء من خلال تقديم خدمات وتجارب مصرفيّة ذات مستوى عالمي. ويشمل ذلك إطلاق مبادرات فعّالة مثل طرح قروض لشراء ألواح الطاقة الشمسيّة، ودعم العمالة الوافدة من ذوي الياقات الزرقاء عبر فروع "BBK Lite"، وتوفير تسهيلات التمويل العقاري من خلال قروض برنامج مزايا للسكن الاجتماعي.

- في العام 2023، شهد بنك البحرين والكويت تحسنًا ملحوظًا في مستويات رضا العملاء، إذ ارتفع صافي نقاط الترويج (NPS) من 67 في العام 2022 إلى 75. ويبرهن ذلك على ولاء العملاء ورضاهم الكبير عن خدمات البنك.
- بلغ متوسط الوقت المُستغرق لحل شكاوى العملاء 2.2 يوم في العام 2023، وهو ما يتفق مع الهدف المُحدد.
- شهدت قاعدة عملاء بنك البحرين والكويت نموًا في العام 2023. إذ سجّل عدد العملاء في قطاع الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات الدولية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ارتفاعًا نسبته 1% مقارنةً بالعام الماضي.
- شهد البنك نموًا في الإيرادات من منتجات الائتمان والخصم الموجّهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ ارتفعت الإيرادات من 6.8 ملايين دينار بحريني في العام 2022 إلى 11.4 مليون دينار بحريني في العام 2023.
- ارتفعت نسبة العملاء المستفيدين من المنتجات ذات الصلة بالممارسات البيئيّة والاجتماعيّة والحوكمة بشكل كبير مقارنةً بالعام 2022، إذ سجّل إجمالي عدد الطلبات التي تمت معالجتها نموًا نسبته 58% مقارنةً بالعام الماضي.
- في العام 2023، أضاف البنك مزيدًا من الخدمات المُصممة لمساعدة عملائه على التغلب على التحديات الاجتماعيّة أو البيئيّة، حيث ارتفع عدد المنتجات والخدمات المُصممة خصيصًا لهذا الغرض بنسبة 57%.
- يواصل بنك البحرين والكويت التركيز على تعزيز خبرات الموظفين وتطويرهم، خاصة فيما يتعلق بمبيعات المنتجات المستدامة.

إبرام شراكة مع تطبيق "نسمعكم"

في إطار مساعيه الدؤوبة لتحسين إمكانية الوصول وترسيخ مبادئ الشمولية، أبرم بنك البحرين والكويت شراكة مع تطبيق "نسمعكم"، والتي تجسّد التزامه الراسخ بتحسين سبل التواصل لأصحاب الهمم من ذوي الإعاقات السمعيّة والنطقيّة. فمن خلال توفير خدمات ترجمة فوريّة للغة الإشارة، تساهم هذه المبادرة في إزالة حواجز التواصل وتضمن تعزيز قدرة ذوي الهمم على الاستفادة من مجموعة واسعة من الخدمات بسهولة.

منصة "BBK Business"

تجسّد منصة "BBK Business" التزام بنك البحرين والكويت بتعزيز مسيرة التحوّل الرقمي. فمن خلال طرح حلول رقميّة مخصصة لمساندة عملاء قطاع الأعمال، يساعد البنك على تمكين الشركات البحرينيّة من الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات الرقميّة المتطوّرة بسهولة. ويساهم ذلك في تيسير معاملات المؤسسات وإتمام مختلف الإجراءات بسرعة وسلاسة، كما يتماشى أيضًا مع مبادئ الاستدامة التي يتبناها البنك، حيث يقلل المعاملات الورقيّة ويدعم نمو الأنشطة التجاريّة.

4 غرس ثقافة المسؤولية الاجتماعيّة

%81	من ميزانية بنك البحرين والكويت مخصصة لدعم الاقتصاد الوطني
%3	من أرباح بنك البحرين والكويت قبل احتساب الضرائب مخصصة للاستثمار في تنمية المجتمع
116	ساعة من العمل التطوعي قدمها موظفو بنك البحرين والكويت

يمتد التزام بنك البحرين والكويت بالمسؤولية الاجتماعيّة لما هو أبعد من الخدمات المصرفيّة. إذ نحرص على الاستثمار باستمرار في المجتمعات التي نزاول فيها أعمالنا، وهو ما يجسّد التزامنا الأكبر بإحداث أثر اجتماعي إيجابي ويتضمن ذلك مبادرات حيوية على مستوى العديد من القطاعات المختلفة، بما في ذلك التعليم والرعاية الصحيّة والاستدامة البيئيّة وتنمية المجتمع.

- في العام 2023، أكّد بنك البحرين والكويت التزامه بدعم الموردين المحليين، إذ تم تخصيص 81% من ميزانيته لدعم الاقتصاد الوطني. ويواصل بنك البحرين والكويت التزامه بتعزيز العلاقات القوية مع الشركاء المحليين.
- أحرز بنك البحرين والكويت تقدمًا في مساعيه لتقليل الأثر البيئي لأنشطته في العام 2023، إذ خفّض الاستهلاك السنوي للورق من 86,500 كجم في العام 2022 إلى 70,493 كجم. وبالرغم من ذلك، فقد ارتفع استهلاك الطاقة لكل موظف من 13,843 كيلوواط في الساعة في العام الماضي إلى 14,470 كيلوواط في الساعة في العام 2023. أما استهلاك المياه فقد ارتفع من 9,502 متر مكعب في العام 2022 إلى 12,743 مترًا مكعبًا في العام 2023.
- في العام 2023، واصل بنك البحرين والكويت التزامه بمبادرات الشراكة المجتمعيّة، حيث خصص 3% من أرباحه قبل احتساب الضرائب لصالح الاستثمار في تنمية المجتمع، وذلك حرصًا على مواصلة تقديم الدعم لمختلف المبادرات الخيريّة والمجتمعيّة.
- يوجد لدى بنك البحرين والكويت إطار متكامل للعمل التطوعي يهدف إلى إشراك الموظفين في دعم المجتمع الذي يخدمونه وتعزيز قدرتهم على إحداث أثر إيجابي ملموس. وفي العام 2023، ساهم موظفو البنك بإجمالي 116 ساعة في مبادرات العمل التطوعي لدعم مختلف القضايا المجتمعيّة.

تقليل استهلاك الورق

قطع البنك أشواطًا هائلة في مساعيه لخفض الأثر البيئي لأنشطته، الأمر الذي يؤكّد مجددًا على التزامه بالاستدامة. وتضمن ذلك إجراء تحسينات كبيرة على النماذج والاستمارات الخاصة بالمعاملات، مما أدى إلى تقليل استهلاك الورق بنسبة ممتازة بلغت 19% منذ تأسيس إطار الاستدامة. وقد أثمرت هذه الخطوة المُراعية للبيئة عن العديد من الفوائد الملموسة، بما في ذلك الحد من الأثر البيئي لأنشطة البنك، وتحسين الكفاءة، فضلًا عن المساهمة في خلق مستقبل أكثر اخضرارًا واستدامة.

برنامج "Grow"

يؤدي برنامج "Grow" دورًا محوريًا في تعزيز مبادئ المسؤولية الاجتماعيّة التي يتبناها البنك، فضلًا دعم التنمية المجتمعيّة. فمن خلال صقل مهارات الخريجين الجامعيين من البحرينيين الباحثين عن عمل في القطاع المصرفي وتنمية قدراتهم وتأهيلهم، يساهم بنك البحرين والكويت في تمكين الكفاءات الوطنيّة وإعدادها لدخول سوق العمل وتحقيق النجاح في مسيرتها المهنيّة. ويتماشى ذلك مع رسالة البنك في دعم الرفاه الاقتصادي ومسيرة التنمية الشاملة في مملكة البحرين.

المنح الدراسيّة من بنك البحرين والكويت

واصل بنك البحرين والكويت توفير الدعم المالي للطلبة على مدار مسيرتهم للحصول على الدرجات الجامعيّة، وذلك بهدف تخفيف الأعباء الماليّة عن كاهلهم، وتمكينهم من تحقيق تطلعاتهم الأكاديميّة. ويأتي هذا الالتزام المتواصل بتوفير المساعدات التعليميّة ليعكس حرص البنك على تعزيز فرص التعلّم والمساهمة بفاعلية في تنمية قدرات الأجيال القادمة في المملكة.

برنامج بنك البحرين والكويت لمحو الأمية الرقميّة

يشكّل برنامج بنك البحرين والكويت لمحو الأمية الرقميّة مبادرة طموحة صُممت لتنمية المهارات الرقميّة لأفراد المجتمع. وتهدف المبادرة إلى سد الفجوة الرقميّة من خلال توفير التعليم والتدريب على التقنيات المختلفة. ومن خلال هذا البرنامج، يسعى البنك إلى تمكين الأفراد من التعامل مع الفضاء الرقمي بثقة، سواء للاستخدام الشخصي أو المهني.

مخاطر تغيّر المناخ

%82

من معاملات العملاء تم إجراؤها عبر القنوات الإلكترونيّة وتطبيقات الأجهزة النقّالة

جدّد بنك البحرين والكويت التزامه بالاستدامة البيئيّة من خلال دمج التمويل والاستثمار الأخضر ضمن قيمه المؤسسيّة. وهو ما ينسجم مع الجهود المبذولة لتوسيع نطاق المنتجات المُقدمة لجميع العملاء، مع التركيز بشكل أكبر على الخدمات الرقميّة.

- في العام 2023، شهد بنك البحرين والكويت نقلة نوعيّة في سلوك إتمام معاملات العملاء، حيث شكّلت المعاملات التي تم إجراؤها عبر القنوات الإلكترونيّة وتطبيقات الأجهزة النقّالة 82% من إجمالي المعاملات مقابل 77% في العام 2022. ويبرهن ذلك على تفضيل العملاء للقنوات المصرفيّة الرقميّة بشكل متزايد. وإذ يواصل البنك التكيّف مع تفضيلات العملاء المتغيّرة، يظل التركيز على تحسين الخدمات الرقميّة إحدى أهم أولوياته الاستراتيجيّة.
- يدرك بنك البحرين والكويت أهمية الدور الحيوي الذي تؤديه المؤسسات الماليّة لدفع التنمية المستدامة. وعليه، طرح البنك القروض المرتبطة بالاستدامة كجزء من أنشطة الإقراض لديه، حيث يحصل العملاء على معدلات فائدة تفضيليّة لتحقيق مؤشرات الأداء الرئيسيّة ذات الصلة بالممارسات البيئيّة والاجتماعيّة والحوكمة.
- وضع البنك أيضًا قائمة تحقُق للممارسات البيئيّة والاجتماعيّة والحوكمة كجزء من طلبات الائتمان والاستثمارات، حيث سيتم تقييم العملاء وفقًا لجهودهم المبذولة في مجالات الممارسات البيئيّة والاجتماعيّة والحوكمة.

فريق العمل المعني بمخاطر تغيّر المناخ

في العام 2023، بادر بنك البحرين والكويت بتشكيل فريق عمل معني بمخاطر تغيّر المناخ لدمج التمويل والاستثمار الأخضر ضمن قيمه المؤسسيّة. ويشمل ذلك توسيع نطاق المنتجات المُقدمة لجميع العملاء بهدف توظيف الإيرادات لإحداث أثر إيجابي فعلي لحماية البيئة.

تعكس مبادرات البنك في العام 2023 التزامه بمبادئ المسؤولية الاجتماعيّة والاستدامة، إذ ساهم بفاعلية في تحسين إمكانية وصول ذوي الهمم ودفع النمو الاقتصادي وتعزيز قيم المساواة بين الجنسين وتنمية المجتمع، فضلًا عن تمكين الكفاءات والمواهب المحليّة. وباعتباره مؤسسة رائدة تتحلّى بروح المواطنة والمسؤولية، يواصل بنك البحرين والكويت المضي قدمًا بخطى واثقة نحو خلق مستقبل أكثر استدامة وشمولًا للجميع.

القسم الثاني

التقاريـر والإفصاحات

27 تقرير حوكمة الشركات
45 الإفصاحات المتعلقة بالأجور والمكافآت
53 معلومات عن المؤسسة

تقرير حوكمة الشركات

تلتزم مجموعة بنك البحرين والكويت بتطبيق أعلى معايير حوكمة الشركات بما يتفق مع أفضل الممارسات العالمية في هذا المجال. وتدرك المجموعة أن الحوكمة الفعّالة تُشكّل ركيزة ضرورية لتحقيق أهدافها الاستراتيجية والحفاظ على مكانتها الرائدة في القطاع المصرفي المحلي والإقليمي.

رؤية حوكمة الشركات لدى المجموعة

إن البنك والشركات التابعة له بالكامل سوف تواصل حماية حقوق المساهمين وتوفير القيمة الإضافية لملكيتهم في البنك وسيظل ذلك دوماً من أولوياته، وذلك من خلال تطبيق الممارسات المصرفية المهنية الرفيعة. ولن يكتفي البنك بالالتزام بتطبيق قوانين الدولة والجهات الرقابية فحسب، بما في ذلك دليل المسيطرين الصادر من مصرف البحرين المركزي، بل وسيهتم كذلك بجودة معايير الحوكمة لدى البنك. إن البنك والشركات التابعة له بالكامل ستعمل بشكل دائم لتحقيق أفضل عائد على حقوق الأطراف ذات العلاقة التي تشمل المساهمين والعملاء والموظفين، والمجتمع بشكل عام.

إن مساعي تنفيذ حوكمة الشركات تقع مباشرة على عاتق مجلس إدارة البنك وهي متوافقة مع اللوائح التنظيمية والمتطلبات القانونية في مملكة البحرين وفي الدول التي يمارس البنك فيها أنشطته.

الامتثال للمتطلبات التنظيمية لحوكمة الشركات

يتم دائمًا ضمان الالتزام بمتطلبات الجهات التنظيمية من قبل البنك، وتم إجراء التقييم في أوائل عام 2023 ولم تكن هناك أي ملاحظات تتعلق بحوكمة الشركات.

المبادرات والمستجدات في عام 2023

- حصل البنك على جائزة حوكمة الشركات لعام 2023 من "Global Business Outlook".
- تم عقد جمعية عامة غير عادية خاصة في شهر فبراير من عام 2023 لغرض أساسي وهو مراجعة عدد أعضاء مجلس الإدارة من 12 عضواً إلى 10 أعضاء.
- تمت مراجعة النظام الأساسي للبنك وتعديله بالكامل ليتوافق مع كافة المتطلبات القانونية والتنظيمية الحالية، وجُمعت التعديلات التي أجريت على مر السنين في وثيقة واحدة لتسهيل الرجوع إليها.
- تم تشكيل مجلس إدارة جديد بعد تعيين كبار المساهمين وإتمام انتخابات الدورة الجديدة 2023-2026 في 28 مارس 2023.
- تم ترتيب برنامج تعريفي/ تدريبي شامل لمجلس الإدارة.
- تمت إعادة تشكيل لجان مجلس الإدارة بأعضاء جدد وبما يتماشى مع المتطلبات التنظيمية.
- تجاوز البنك مؤشرات الأداء الرئيسية فيما يتعلق ببعض جوانب الحوكمة في إطار الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة على النحو التالي:
  - زيادة نسبة أعضاء مجلس الإدارة المستقلين من 41.67% إلى 50% في عام 2023 (المتطلبات التنظيمية 33.33%)
  - ارتفعت نسبة أعضاء مجلس الإدارة من السيدات في المجموعة إلى 31.8% (مؤشر الأداء الرئيسي 25%)
- تم إطلاق الموقع الإلكتروني الجديد الذي تم تجديده ليشمل منصة علاقات المستثمرين المجددة.
- تم الانتهاء من المراجعة الكاملة لسياسات وإجراءات الحوكمة الحالية لمواءمتها مع المتطلبات التنظيمية الجديدة.
- تم وضع خطة عمل نتيجة لتقييم مجلس الإدارة ولجان مجلس الإدارة من أجل التنفيذ.
- تمت ترقية البوابة الإلكترونية غير الورقية لمجلس الإدارة، وتم تطبيق الإصدار الجديد بنجاح لبنك البحرين والكويت والشركات التابعة له.
- تم تحسين وحدة علاقات المستثمرين من خلال:
  - استخدام وسائل التواصل الاجتماعي
  - تم تعزيز المنصة الإلكترونية من خلال إفصاحات إضافية
  - تمت مراجعة سياسة علاقات المستثمرين لتتوافق مع المتطلبات التنظيمية
  - تم تلقي عدد من استفسارات المستثمرين، وقد تم الرد عليها من قبل فريق علاقات المستثمرين
- تمت مراجعة الدليل الرقابي (HC module) بمصرف البحرين المركزي بالكامل ويسري التنفيذ اعتباراً من 1 أكتوبر 2023. ومع ذلك، قرر مجلس الإدارة الاعتماد المبكر لجميع الأمور المتعلقة بالحوكمة.
- أجرى البنك تقييماً للامتثال للمتطلبات الجديدة، وكان مستوى الامتثال مرتفعاً جداً بالفعل. ويعتبر مجلس الإدارة أن الالتزام بالمتطلبات التنظيمية المختلفة هو أحد أولويات البنك.

الهيكل التنظيمي للحوكمة

يشكل مجلس الإدارة ما يلزم من لجان مجلس الإدارة والإدارة لمساعدة المجلس في توفير الإشراف الفعال على عمليات البنك. يقوم مجلس الإدارة بمراجعة الهيكل بشكل دوري وتعديله إذا لزم الأمر. يمكن تشكيل لجان إضافية من وقت لآخر و / أو يمكن تكليف اللجان الحالية بمسؤوليات إضافية. وتمثل الإدارة التنفيذية جزءاً مهماً من هيكل الحوكمة. الهيكل كما يلي:

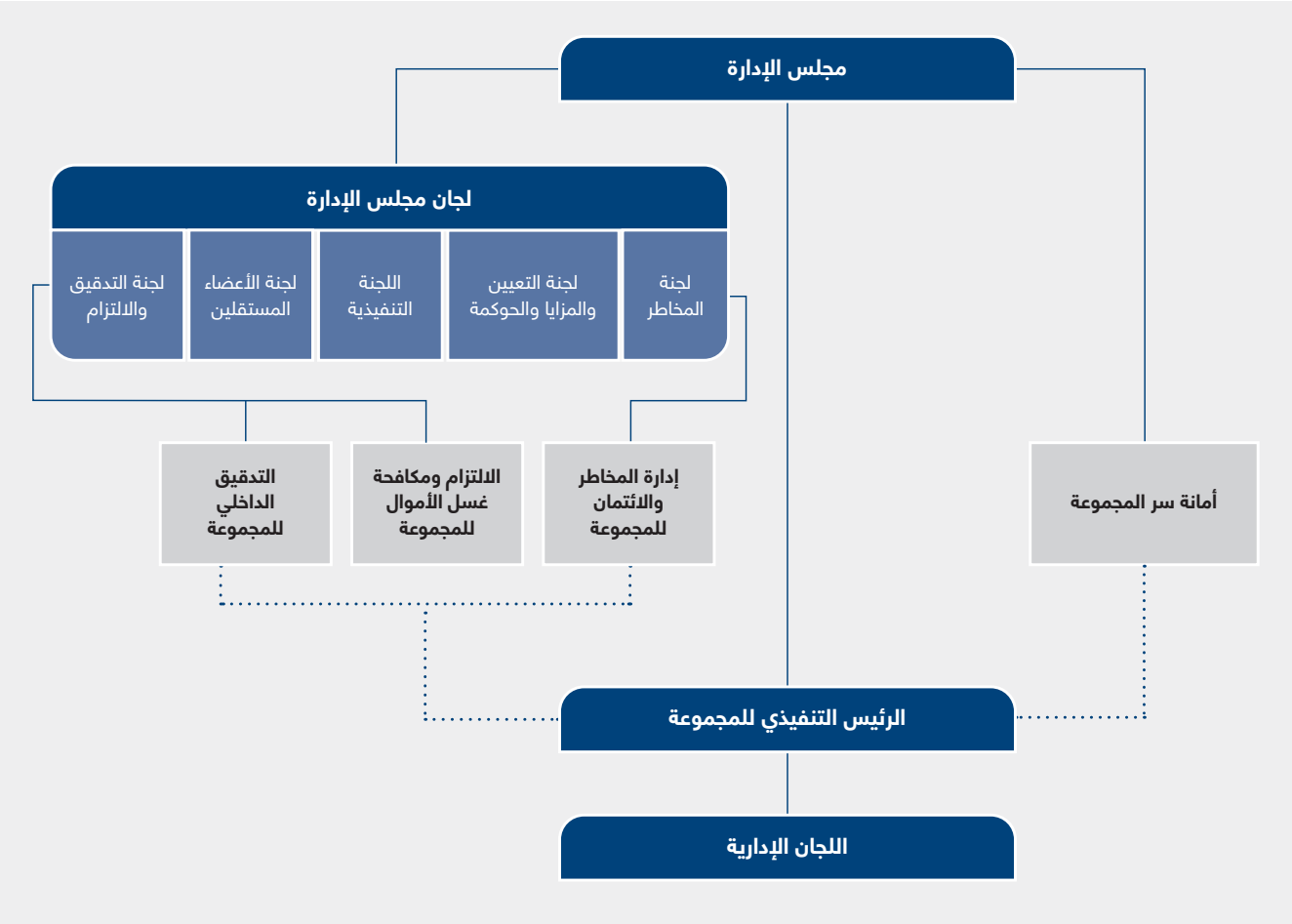

يتمثل دور أمين سر المجموعة في مساعدة مجلس الإدارة ولجانه في الحفاظ على العلاقة بين الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة، وبين مجلس الإدارة والمساهمين والعكس صحيح. وتعتبر وظيفة الرقابة المالية مستقلة عن خطوط الأعمال. كما أن وظيفة المراجعة مستقلة وترفع تقاريرها إلى لجنة التدقيق والالتزام التابعة لمجلس الإدارة. وتعد إدارة المخاطر مستقلة وترفع تقاريرها إلى لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة.

الإطار العام للحوكمة

يربط نموذج حوكمة الشركات العلاقة الديناميكية بين الأطراف المعنية الرئيسية الثلاثة، وهي المساهمون ومجلس الإدارة والإدارة. تختلف أدوار المساهمين ومجلس الإدارة والإدارة بشكل واضح ولكنها مكملة للأهداف الأساسية وعمل المؤسسة. يعتمد نموذج حوكمة الشركات لبنك البحرين والكويت على نموذج أنجلو أمريكان الذي تم توسيعه ليشمل مجموعة متنوعة من الأطراف المعنية الذين لديهم اهتمام بالبنك ونجاحه.

تضمن ممارسات حوكمة الشركات في بنك البحرين والكويت وجود علاقة صحية مع جميع الأطراف المعنية مع تحقيق الأهداف الأساسية للبنك.

بيان قابلية تحمل المخاطر

يتم تحديد قابلية تحمل البنك للمخاطر سنوياً من قبل مجلس الإدارة بهدف مواءمة المخاطر مع المتطلبات القانونية وأهداف العمل الاستراتيجية وتخطيط رأس المال. ويلعب مجلس الإدارة دوراً محورياً ورئيسياً في تنفيذ مدى تحمل المخاطر للبنك من خلال توجيه استخدام أشكال مختلفة من التمويل والأسواق الجغرافية للبنك والتمويل وإدارة السيولة. كما يراقب مجلس الإدارة مدى التزام بنك البحرين والكويت ببيان قابلية تحمل المخاطر ويضع التغييرات الضرورية لتحديد التغيرات في الأولويات الاستراتيجية للبنك وبيئة التشغيل وبيان المخاطر.

تُحدد وثائق الرؤية والاستراتيجية السنوية، ومدتها ثلاث سنوات، والسياسات الداخلية للبنك وإطار التفويض والقواعد والمبادئ التوجيهية الإطار العام لقابلية البنك للمخاطر. ويكمل بيان قابلية تحمل المخاطر تلك الوثائق الأساسية من خلال تحديد الاعتبارات الرئيسية لقابلية تحمل البنك للمخاطر وتخفيف المخاطر وتجنب المخاطر.

الغرض من بيان قابلية المخاطر هو توضيح المبادئ العامة للمخاطر في البنك، لزيادة الوعي بالمخاطر عبر المجموعة، وتوجيه الموظفين فيما يتعلق بالسلوك المقبول والسلوك غير المقبول. ويتم تنفيذ بيان قابلية المخاطر من خلال السياسات والإجراءات التشغيلية للبنك ومقاييس المراقبة ونظام الحدود، ومؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs) والضوابط الداخلية. وبالتالي فإن بيان قابلية تحمل المخاطر متضمن في العمليات الأساسية للبنك ويؤثر على عمليات البنك بطريقة شاملة.

يخضع بنك البحرين والكويت للجهات الرقابية والأنظمة التحوطية. تتم مراجعة أنظمة وإجراءات إدارة المخاطر بالبنك وتنقيحها بشكل مستمر لضمان الامتثال الصارم للوائح في جميع السلطات القضائية التي يعمل من خلالها؛ وكذلك مع ما يحدده البنك على أنه معايير السوق ذات الصلة، والتوصيات وأفضل الممارسات. ينطبق هذا المبدأ أيضاً على إطار عمل البنك لتقبل المخاطر.

تتمثل الأهداف الأساسية لبيان قابلية تحمل المخاطر فيما يلي:

- تقديم تحديد واضح للمخاطر التي يتعرض لها البنك، وتخفيف المخاطر وتجنب المخاطر وتحديد المخاطر بشكل إجمالي. ويشكل بيان قابلية تحمل المخاطر أساساً للتواصل الفعال لإبلاغ الأطراف المعنية الداخلية والخارجية بالمخاطر؛
- زيادة فهم بنك البحرين والكويت للمخاطر المادية وزيادة الوعي بالمخاطر عبر المؤسسة؛
- التأثير بشكل إيجابي على ثقافة المخاطر المحددة للبنك.

تتمثل المخاطر التي يتعرض لها البنك بشكل أساسي في نشاطه الأساسي المتمثل في الإقراض. يمول بنك البحرين والكويت أنشطته من خلال حقوق المساهمين وخدمات التجزئة وودائع الشركات وإصدار السندات في أسواق رأس المال الدولية والاقتراض من الأسواق.

تتنوع قاعدة التمويل عبر العملات وآجال الاستحقاق والمناطق الجغرافية. يعتمد النموذج التشغيلي لبنك البحرين والكويت على قدرته على الحصول على التمويل بتكلفة مناسبة ما يتيح الإقراض بشروط جذابة لعملائه. كما تعتمد ميزة التمويل في بنك البحرين والكويت على محفظته المالية القوية والدعم القوي من المساهمين.

لدعم عمليات الإقراض والتمويل، يحتفظ البنك بمحفظة من الأصول السائلة. يتمثل الهدف الأساسي للمحفظة السائلة في التأكد من أن البنك قادر على العمل ومواصلة أنشطته الأساسية حتى في ظل ظروف السوق الصعبة. ويتماشى تكوين محفظة السيولة في البنك مع هذا الهدف.

يحدد بيان قابلية تحمل المخاطر درجة تحمل المخاطر في عمليات بنك البحرين والكويت ضمن قدرة البنك على تحمل المخاطر. تعتبر حدود المخاطر وتقييم ملف المخاطر من العناصر الرئيسية الأخرى في تنفيذ إطار عمل البنك لتقبل المخاطر.

القدرة على تقبل المخاطر محدودة بالموارد المالية وغير المالية التي يمتلكها البنك وتقع في نطاق سيطرته. تم تحديد قابلية تحمل المخاطر في البنك إلى مستوى يقع ضمن نطاق قدرة المخاطر لضمان استمرار تعرض البنك للمخاطر.

تتكون الموارد المالية للبنك من رأس المال المدفوع للبنك والأرباح المستبقاة، إلى جانب ودائع العملاء، الأموال المجمعة من خلال السندات وقروض من المصرف المركزي ومن مؤسسات مالية أخرى. تتمثل الموارد غير المالية في مهارات وكفاءات الموظفين وأنظمة تكنولوجيا المعلومات والإجراءات الداخلية والأنظمة الرقابية. تعتمد قدرة البنك على تحمل المخاطر على عملية اختيار العملاء الدقيقة ومراجعات التفويض الائتماني الفردي وعملية منح الائتمان الشاملة. لذلك، تساهم الموارد المالية والحوكمة القوية في الحفاظ على المركز التنافسي للبنك والمركز المالي القوي والسيولة.

تُستخدم حدود المخاطر لتحديد التفويض الخاص بقابلية تحمل المخاطر لخطوط الأعمال والمحافظ. تم وضع حدود المخاطر الرئيسية ضمن سياسات إدارة المخاطر بالبنك وتم اعتمادها من قبل مجلس الإدارة. يضع نظام الحد حدوداً للمستوى المقبول للائتمان والسوق والسيولة والمخاطر التشغيلية ضمن قابلية تحمل المخاطر المحددة. تتم مراجعة الوضع الفعلي من خلال حدود المخاطر على مستويات مختلفة (لجنة مخاطر التابعة لمجلس الإدارة، لجنة إدارة المخاطر، لجنة إدارة الأصول والخصوم، الإدارة العليا... إلخ) اعتماداً على طبيعة الحدود وكما هو محدد في سياسات المخاطر ذات الصلة. يتحمل مجلس الإدارة والإدارة العليا المسؤولية الكاملة عن تحديد مدى تقبل البنك للمخاطر، والتي يتم قياسها ومراقبتها على مستوى خطوط الأعمال العمودية في أنشطتها التشغيلية.

يهدف تقييم ملف تعريف المخاطر إلى التأكد من أن ملف مخاطر البنك يقع ضمن حدود المخاطر وبالتالي ضمن قابلية تحمل المخاطر والقدرة على المخاطر. تقييم ملف المخاطر هو تقييم دقيق لمستوى وأنواع تعرض البنك للمخاطر. يشمل التقييم تقييم المخاطر الجوهرية للبنك، مثل الائتمان والسوق والسيولة والمخاطر التشغيلية.

مخاطر الائتمان

يتعرض بنك البحرين والكويت للمخاطر في المقام الأول في نشاطه الأساسي المتمثل في إقراض الأفراد والشركات والمؤسسات الصغيرة/ المتوسطة والحكومات وكيانات القطاع العام والمؤسسات المالية، إلخ. يُعرّض الإقراض البنك لمخاطر الائتمان والتركيز والتغيرات في دورة الأعمال. يتم تحليل كل إقراض بدقة من عدة زوايا (على سبيل المثال: مخاطر التخلف عن السداد والمخاطر المالية والعناية الواجبة للعملاء والمخاطر القانونية ومخاطر العملة وما إلى ذلك) للتأكد من أن قرارات التمويل تستند إلى أسس سليمة. الهدف العام لإدارة مخاطر الائتمان هو الحفاظ على جودة عالية للمحفظة مع تنويع مناسب للمخاطر لتجنب التركز المفرط للمخاطر. يتم تعيين ومراقبة تصنيف درجة الحساب وحدود تركز الصناعة وتسعير المخاطر وما إلى ذلك.

مخاطر السوق والخزينة

يعتبر التمويل وإدارة الأصول والخصوم وإدارة محفظة الأصول السائلة جزءاً لا يتجزأ من أعمال البنك التجارية.

تتنوع قاعدة التمويل في بنك البحرين والكويت عبر العملات وآجال الاستحقاق والمناطق الجغرافية. يدير البنك بشكل فعال تعرضات المخاطر الناشئة بشكل رئيسي من عدم تطابق تواريخ الاستحقاق بين الأصول (القروض واستثمارات الخزانة) والمطلوبات (الودائع والقروض وحقوق الملكية). يحتفظ البنك بمحفظة سيولة قوية لضمان قدرته على العمل ومواصلة أنشطته الأساسية، حتى في ظل ظروف السوق الصعبة.

يدير بنك البحرين والكويت مخاطر أسعار الفائدة عن طريق التمويل/الاستثمار في مجموعة من الأصول ذات السعر الثابت والمتغير، ما يسمح للبنك بتوليد أرباح ثابتة والحفاظ على قاعدة رأس المال على المدى الطويل. تُستثمر محفظة السيولة في بنك البحرين والكويت في أصول عالية الجودة، وبذلك، يتحمل بنك البحرين والكويت مخاطر ائتمانية محدودة (مخاطر التخلف عن سداد الائتمان وانتشار المخاطر).

يعمل بنك البحرين والكويت على التخفيف من مخاطر العملة ومعظم مخاطر أسعار الفائدة الناشئة عن عمليات التمويل والإقراض عن طريق التحوط بالمشتقات. يؤدي استخدام المشتقات إلى تعريض بنك البحرين والكويت لمخاطر الائتمان للطرف المقابل ومخاطر السيولة ومخاطر العملة والمخاطر التشغيلية. يستخدم بنك البحرين والكويت اتفاقيات مقاصة وترتيبات تتعلق بالضمانات لإدارة مخاطره تجاه شركاء المشتقات المالية.

يتم وضع المشغلات/ حدود السياسة وفقاً لسياسات وإجراءات المخاطر الداخلية للبنك. يتضمن ذلك حدود القيمة المعرضة للمخاطر، ووقف الخسارة، والمركز الصافي المفتوح للعملات الأجنبية، وفجوة سعر الفائدة، وتأثير سعر الفائدة على صافي دخل الفوائد، والقيمة الاقتصادية لحقوق الملكية وغيرها.

المخاطر التشغيلية

من أجل إدارة المخاطر التشغيلية وضع بنك البحرين والكويت إطار عمل يتكون من أدوات مثل الإبلاغ عن أحداث المخاطر والتقييم الذاتي للمخاطر والرقابة ومؤشرات المخاطر الرئيسية. يضمن هذا الإطار إدارة المخاطر التشغيلية ضمن مدى تقبل المخاطر المحددة للبنك. يتم تنفيذ إطار العمل من خلال وثائق الحوكمة المناسبة بما في ذلك السياسات والإجراءات المناسبة. تم وضع إطار العمل بهدف مساعدة الأعمال ومجالات الدعم في البنك في الحفاظ على عملية قوية للتحقق من أوجه القصور الرقابية ومعالجتها ووضع تدابير تصحيحية لتجنب تكرار المشكلات الرئيسية، حيث تساعد الأدوات ذات الصلة في تحديد المخاطر ومراجعة فعالية الضوابط في جميع مجالات عمليات البنك. يتم تنفيذ إطار العمل من قبل قسم مستقل لإدارة المخاطر التشغيلية يقدم تقاريره إلى رئيس إدارة المخاطر بالمجموعة ويخضع بشكل منفصل إلى لجنة إدارة المخاطر التشغيلية (ORMC). كما يتم رفع المخاطر الرئيسية إلى لجنة إدارة المخاطر (RMC) بالبنك (المكونة من الإدارة العليا التنفيذية للبنك) ولجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة.

الأرباح

تتضمن الأعمال المصرفية قابلية تحمل المخاطر بشكل جيد، حيث يجب أن توفر جميع المعاملات هامشاً معقولاً تعويضاً عن المخاطر التي يتكبدها البنك. يقدم بنك البحرين والكويت التمويل بشروط السوق التنافسية ويهدف إلى تحقيق أرباح مستقرة، ما يتيح للبنك تكوين احتياطيات رأسمالية ونمواً عضوياً وعائداً معقولاً على رأس المال على المدى الطويل.

يجب أن توفر عمليات الإقراض، التي تُعد مصدراً رئيسياً لمخاطر الائتمان، عائداً مناسباً لمستوى المخاطر التي تكبدها البنك.

يجب أن تساهم عمليات الخزينة، من خلال التمويل الفعال من حيث التكلفة والإدارة الحكيمة للأصول والخصوم، في العوائد الإجمالية للبنك بما يتماشى مع أهداف العمل المحددة والهدف الأساسي المتمثل في حماية السيولة لدى البنك.

يتم وضع وتحديد أهداف تحقيق الأرباح ومراقبتها على المستوى العالمي ومستوى القسم ووحدة الأعمال.

رأس المال

يُعد إطار عمل إدارة رأس المال المناسب، إلى جانب عملية تقييم ملاءة رأس المال (ICAAP)، جزءاً أساسياً من عمليات بنك البحرين والكويت. يلتزم بنك البحرين والكويت بالحفاظ على وضع رأسمالي قوي قائم على المخاطر.

يُكمل البنك إجراءات ملاءة رأس المال المبنية على المخاطر مع مقياس نسبة الرافعة المالية على أساس الحجم لحماية البنك من المخاطر المتعلقة بالنمو المفرط للميزانية العمومية.

يهدف بنك البحرين والكويت إلى الحفاظ على مركز رأسمالي قوي فيما يتعلق بالتعرض الكلي للمخاطر في جميع الأوقات. يستخدم البنك نهج قائم على المخاطر لتقييم احتياجات رأس المال، بما في ذلك اختبار الضغط، ويمتلك البنك احتياطيات قوية لرأس المال بالإضافة إلى الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال.

يجب أن يكون نمو الميزانية العمومية للبنك مستقراً على المدى الطويل، فيما يتم قبول بعض الاختلافات على المدى المتوسط لمراعاة التغيرات الطبيعية في دورات الأعمال.

السيولة

يحتفظ البنك بمحفظة سيولة قوية. يتمثل الهدف الأساسي لمحفظة السيولة في ضمان قدرة البنك على العمل ومواصلة أنشطته الأساسية دون انقطاع، حتى في ظل ظروف السوق الصعبة. يحتفظ بنك البحرين والكويت بمحفظة سيولة تضم في غالبها أصولاً ذات جودة عالية لدعم عمليات البنك ووضع السيولة. إن امتلاك مركز سيولة قوي يمكننا من القيام بأنشطتنا الأساسية في ظل ظروف السوق الشديدة التوتر دون الحصول على تمويل جديد.

نحن نقوم بتنويع التمويل من حيث العملات وآجال الاستحقاق والأدوات وأنواع المستثمرين لتجنب الاعتماد المفرط على الأسواق الفردية ومصادر التمويل.

تم وضع معايير السيولة بهدف الحفاظ على الحد الأدنى من المستويات وفقاً لتوجيهات الجهات الرقابية..

التدقيق الداخلي

تعتبر إدارة التدقيق الداخلي جزءاً أساسياً من الحوكمة الشاملة للشركات في البنك، والتي أنشأها مجلس الإدارة لفحص وتقييم أنشطة مجموعة بنك البحرين والكويت بشكل مستقل. يرأس وظيفة التدقيق الداخلي رئيس المدققين الداخليين للمجموعة، والذي يقدم تقاريره مباشرة إلى لجنة التدقيق والالتزام التابعة لمجلس الإدارة، ويقدم تقارير إدارية يومية إلى الرئيس التنفيذي للمجموعة.

بناءً على دليل إجراءات التدقيق الداخلي المعتمد وميثاق التدقيق الداخلي والتوجيهات التنظيمية المعمول بها، يتم إجراء مهام التدقيق الداخلي عبر جميع وظائف المجموعة لتحقيق أهدافها - مراجعة موثوقية وكفاية وفعالية الحوكمة المعنية وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية للأنظمة. يتم إصدار تقارير المراجعة النهائية إلى لجنة التدقيق والالتزام وأعضاء الإدارة العليا المعنيين على أساس ربع سنوي، يتم تجميع تقرير نشاط التدقيق الداخلي جنباً إلى جنب مع تحديث حالة المتابعة لملاحظات التدقيق التي تم الإبلاغ عنها مسبقاً. ويتم تقديمه كبند منتظم في جدول الأعمال في اجتماع لجنة التدقيق والالتزام بشكل ربع السنوي. تتبنى الإدارة منهجية قائمة على المخاطر لكل مهمة، بما في ذلك إعداد خطة التدقيق السنوية القائمة على المخاطر التي تمت الموافقة عليها من قبل لجنة التدقيق والالتزام التابعة لمجلس الإدارة.

يتم تطوير خطة التدقيق هذه من خلال تحديد إجمالي عدد مواضيع المراجعة وتقييم الأعمال المرتبطة بها ومعايير مخاطر الرقابة من بين أمور أخرى لتحديد دورة التدقيق ذات الصلة بموضوعية؛ مع إعطاء الأولوية لعمليات التدقيق التنظيمية في جميع الأوقات. تخضع الإدارة لمراجعات دورية داخلية وخارجية لضمان الجودة في سعيها للتحسين المستمر. يحمل غالبية موظفي الإدارة مؤهلات مهنية واحدة على الأقل من جمعيات مهنية معروفة مثل CIA وCRMA وCA وACCA وCISA وCFA. يقر موظفو التدقيق الداخلي بشكل دوري بالالتزام بقواعد السلوك الخاصة بالبنك ومدونة قواعد السلوك المهني.

الامتثال ومكافحة غسل الأموال

يُعد الامتثال للمتطلبات التنظيمية والقانونية عملية متواصلة. ويعي البنك مسؤولياته فيما يتعلق بمراقبة جميع الأحكام التنظيمية والرقابية وأفضل الممارسات الدولية في عمله. إنشاء البنك وحدة امتثال مستقلة تماشياً مع إرشادات لجنة بازل وقوانين مصرف البحرين المركزي. تتكون وحدة الامتثال ومكافحة غسل الأموال في بنك البحرين والكويت من أربعة وظائف أساسية، بما في ذلك: (أ) مكافحة الجرائم المالية والاقتصادية؛ (ب) مكافحة الاحتيال؛ (ج) الالتزام والاستشارات التنظيمية والذي يشمل مسؤولية حماية خصوصية البيانات الشخصية و(د) ضمان الامتثال. تؤدي هذه الوحدة واجباتها ومسؤولياتها وفقاً للخطة السنوية القائمة على المخاطر المعتمدة من قبل لجنة التدقيق والامتثال التابعة لمجلس الإدارة. وتُعد وظيفة الامتثال ومكافحة غسل الأموال وظيفة مستقلة عن وظائف البنك الأخرى، وتتمتع بصلاحية وسلطة كافية وترفع تقاريرها مباشرة إلى مجلس الإدارة من خلال لجنة التدقيق والامتثال التابعة لمجلس الإدارة.

تعمل وحدة الامتثال ومكافحة غسل الأموال كنقطة محورية للامتثال التنظيمي للبنك وتعمل على تبني مبادئ الامتثال وأفضل الممارسات الأخرى. ويسعى البنك باستمرار للارتقاء بمستوى الامتثال في جميع أنشطته. وتتمثل فلسفة الشركة المعتمدة في البنك فيما يلي: "سيواصل بنك البحرين والكويت سعيه نحو تعزيز قيمة المساهمين وحماية مصالحهم والدفاع عن حقوقهم من خلال السعي لتحقيق التميز للشركة". تشكل تدابير مكافحة غسل الأموال مجالاً أساسياً ومهما ضمن مسؤوليات الوحدة بالإضافة إلى مجالات الالتزام التنظيمي والرقابي ومكافحة الاحتيال وحماية البيانات الشخصية.

ابتداء من عام 2014، قام بنك البحرين والكويت بتطبيق نظام آلي لمراقبة الامتثال وإدارة المتطلبات التنظيمية والرقابية ضمن البنك. يعمل هذا النظام كمنصة مركزية لمراقبة مدى الالتزام بتسليم التقارير المطلوبة من المصرف المركزي بشكل دوري، بالإضافة إلى مراقبة حالة الامتثال لمتطلبات الدليل الإرشادي الخاص بقواعد مصرف البحرين المركزي المتعلقة ببنك البحرين والكويت.

يلتزم البنك بمكافحة غسل الأموال، وتحقيقاً لهذا الغرض، يقوم بتنفيذ جميع اللوائح والقوانين المنصوص عليها في قسم الجرائم المالية من الدليل الإرشادي الخاص بقواعد مصرف البحرين المركزي والتوجيهات الأخرى الصادرة عن المصرف. تتوافق هذه اللوائح والإرشادات مع توصيات فريق العمل المالي المنقحة، وتوصيات "العناية الواجبة تجاه عملاء البنوك" الصادرة عن (FATF) ولجنة بازل وأفضل الممارسات الدولية.

وللبنك برنامج موثق لمكافحة غسل الأموال، بما في ذلك برامج تدريب توعوية دورية للموظفين، ونظام حفظ السجلات ومسؤول خاص بالإبلاغ عن غسل الأموال (MLRO). ويتم تحديث سياسة وإجراءات مكافحة غسل الأموال بصفة سنوية وقد تم اعتمادها مؤخراً من قبل مجلس الإدارة في أكتوبر 2023.

يتم تدقيق إجراءات مكافحة غسل الأموال الخاصة بالبنك بانتظام من قبل مدققين داخليين يقدمون تقاريرهم إلى لجنة التدقيق والامتثال التابعة لمجلس الإدارة. كما يُجري مصرف البحرين المركزي عمليات تفتيش دورية لبيان مدى التزام البنك بلوائح مكافحة غسل الأموال. وبالإضافة إلى ما سبق، تتم مراجعة إجراءات البنك الخاصة بمكافحة غسل الأموال من قبل مدققين خارجيين مستقلين سنوياً. وتم إصدار تقارير التدقيق الخارجي للمجموعة وتقديمها إلى مصرف البحرين المركزي في يونيو 2023، متضمنة تدقيقاً لبنك البحرين والكويت وشركة كريدي مكس والفروع الخارجية. علاوة على ذلك - وبصفته بنك محلي ذو أهمية نظامية، يخضع بنك البحرين والكويت لعمليات تفتيش دورية من قبل مصرف البحرين المركزي.

وفي عام 2021، نجح بنك البحرين والكويت في أنشاء أنظمة مختصة بمراقبة عمليات العملاء ومعاملات البطاقات من أجل رصد عمليات الاحتيال المحتملة وضمان حماية العملاء بشكل استباقي وفعال من عمليات الاحتيال. كما تم إنشاء فريق رصد ومراقبة الاحتيال على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع لرصد أية شكوك حول الاحتيال والتعامل معها على الفور.

وقد قامت الفروع الخارجية في الهند والكويت والشركة التابعة، كريدي مكس، بتعيين موظفين في وظائف الامتثال ومسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال لضمان تنفيذ المتطلبات التنظيمية المتعلقة بمزاولة أنشطتها بما يشمل أنظمة مصرف البحرين المركزي ذات الصلة.

الغرامات المدفوعة خلال العام للجهات الرقابية

خلال العام، فرض مصرف البحرين المركزي الغرامات المالية التالية على بنك البحرين والكويت:

1. 15,000 دينار بحريني لعدم الامتثال لاشتراطات مصرف البحرين المركزي بشأن تدابير أجهزة الصراف الآلي ومرافق البنك.
2. 100,000 دينار بحريني لعدم الامتثال للتوجيهات الخاصة بنظام التحويلات المالية الإلكتروني (EFTS).

خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023، فُرضت على كريدي مكس غرامة مالية قدرها 25,200 دينار بحريني للتأخر في تقديم بعض التقارير التنظيمية الدورية والتي كانت محددة بتاريخ معين.

بيانات المساهمين

أسهم بنك البحرين والكويت مدرجة في بورصة البحرين. وقد أصدر البنك 1,730,086,010 أسهم عادية بقيمة اسمية تبلغ 100 فلس للسهم الواحد مدفوعة بالكامل.

خلال عام 2023، وزع البنك أسهم منحة مجانية على المساهمين بنسبة 5 % من رأس المال المدفوع، أي ما يعادل 5 أسهم لكل 100 من الأسهم المملوكة، أي ما مجموعه 8,238,505 دينار بحريني، وبالتالي ارتفع رأس مال البنك المدفوع إلى 173,008,601 دينار بحريني مقسوماً على 1,730,086,010 سهم.

قام بنك البحرين والكويت بتوزيع أرباح نقديّة استثنائية تُدفع لمرة واحدة فقط بمناسبة احتفالات البنك بالذكرى السنوية الخمسين، وذلك بقيمة 5% من القيمة الاسمية للسهم، أي ما يعادل 5 فلس للسهم الواحد بما مجموعه 8,178,132 ديناراً بحرينياً.

المدقق الخارجي

واصلت لجنة التدقيق والالتزام التابعة لمجلس الإدارة الإشراف على العمل الذي يقوم به المدققون الخارجيون. تقوم الإدارة على أساس سنوي بإجراء تقييم سنوي للعمل المنجز والخدمات المقدمة من قبل المدققين الخارجيين، مع الأخذ في الاعتبار:

1) جودة خدمات المراجعة.
2) المهارات المطلوبة والخبرة وكفاية الموارد.
3) التواصل والتفاعل مع لجنة التدقيق والالتزام والإدارة والتدقيق الداخلي.
4) الاستقلالية والموضوعية والتدقيق المهني.
5) وسمعة مكتب التدقيق.

ومن ثم، تشارك الإدارة نتائج التقييم لجنة التدقيق والالتزام التابعة لمجلس الإدارة مع التوصية بتعيين أو إعادة تعيين المدققين الخارجيين، وعلى ضوءه تقدم اللجنة توصيتها بتعيين أو بإعادة تعيين المدققين إلى مجلس الإدارة وبالتالي إلى الجمعية العامة العادية لتعيين / إعادة تعيين المدققين الخارجيين وفقاً للموافقات التنظيمية.

بالنسبة لعام 2023، بلغت خدمات المراجعة السنوية والمراجعة ربع السنوية 163 ألف دينار بحريني، وبلغت خدمات التصديق الأخرى 378 ألف دينار بحريني.

اجتماع الجمعية العامة غير العادية

تم عقد اجتماع الجمعية العامة غير العادية بتاريخ 9 فبراير 2023 في المقر الرئيسي للبنك، وقد تمت الموافقة على البنود التالية في جدول أعمال الاجتماع:

1. توصية مجلس الإدارة بتخفيض عدد أعضاء مجلس الإدارة من 12 (اثني عشر) عضواً إلى 10 (عشرة) أعضاء اعتباراً من الدورة الجديدة القادمة للمجلس والتي تبدأ بتاريخ 28 مارس 2023.
2. توصية مجلس الإدارة بتعديل عدد من مواد النظام الأساسي.

اجتماع الجمعية العامة العادية السنوي واجتماع الجمعية العامة غير العادية 2023

عُقد اجتماع الجمعية العامة العادية السنوي (AGM) واجتماع الجمعية غير العادية (EGM) في 28 مارس 2023 وذلك بفندق فورسيزونز - مملكة البحرين، وأُعلن فيه عن بدء دورة جديدة لمجلس الإدارة.

واتخذت الجمعية العامة العادية قرارات بشأن البنود المذكورة أدناه بالإضافة إلى الأمور الاعتيادية على جدول أعمال:

1. التبليغ عن العمليات التي جرت خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م مع أي من الأطراف ذات العلاقة كما هو مبين في الإيضاح رقم (26) من البيانات المالية.
2. مناقشة تقرير حوكمة الشركات للبنك عن عام 2022م ومدى التزام البنك بمتطلبات مصرف البحرين المركزي في شأنه والمصادقة عليه.
3. الموافقة على توصية مجلس الإدارة بإقرار مبلغ 585,000 دينار بحريني مكافأة عضوية لمجلس الإدارة لعام 2022م.
4. تعيين مدققين لحسابات البنك للسنة المالية 2023م بعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.
5. الموافقة على تعيين ثلاثة أعضاء في مجلس الإدارة وانتخاب سبعة أعضاء في مجلس الإدارة للدورة القادمة للمجلس (مارس 2023 - مارس 2026) بعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي.
6. إبراء ذمة السادة أعضاء مجلس الإدارة من كل ما يتعلق بتصرفاتهم عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022م.

وافقت الجمعية العامة غير العادية المُنعقدة بتاريخ 28 مارس 2023 على ما يلي:

1. توصية مجلس الإدارة بزيادة رأس المال الصادر والمدفوع من مبلغ 164,770,096 ديناراً بحرينياً مقسم إلى 1,647,700,962 سهماً إلى مبلغ 173,008,601 دينار بحريني مقسم إلى 1,730,086,010 سهم، وذلك لتوزيع أسهم المنحة.
2. تعديل المادة (7) من عقد التأسيس "رأس المال الصادر والمدفوع" والمادة (7) من النظام الأساسي "رأس المال الصادر والمدفوع" وفقا لزيادة رأس المال الصادر والمدفوع من مبلغ 164,770,096 ديناراً بحرينياً مقسم إلى 1,647,700,962 سهماً إلى مبلغ 173,008,601 دينار بحريني مقسم إلى 1,730,086,010 سهم.

الإفصاحات السنوية في اجتماع الجمعية العمومية العادية:

يقدم البنك تقريراً عن حوكمة الشركات إلى الجمعية العمومية سنوياً، يغطي حالة الامتثال للمتطلبات التنظيمية ذات الصلة وأفضل الممارسات الدولية.

في اجتماع الجمعية العامة العادية، يقوم البنك بالإفصاح عن التفاصيل وتقديم التقارير للمساهمين بموجب نموذج الإفصاح العام لكتيب قواعد مصرف البحرين المركزي. تتضمن هذه الإفصاحات إجمالي المكافآت المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمدققين الخارجيين والإفصاحات الهامة الأخرى كما هو موضح أدناه. كما تم تضمين مبالغ المكافآت التي دفعت للسادة أعضاء مجلس الإدارة بشكل فردي ومبلغ المكافآت لستة من الطاقم الإداري الأعلى أجراً في التقرير السنوي.

المساهمون

اسم المساهم	بلد المنشأ	عدد الأسهم	النسبة المئوية %
فنكورب ذ.م.م.	مملكة البحرين	453,123,332	26.19
الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي (هيئة التأمينات الاجتماعية (GOSI)، صندوق التقاعد المدني، وصندوق التقاعد العسكري)	مملكة البحرين	570,415,256	32.97
الهيئة العامة للاستثمار	دولة الكويت	332,133,757	19.20
العموم		374,408,665	21.64

جدول توزيع فئات الأسهم

الفئة	عدد الأسهم	عدد المساهمين	النسبة المئوية %
أقل من 1%	374,408,665	2,726	21.64
1% إلى أقل من 5%	-	-	-
5% إلى أقل من 10%	-	-	-
10% إلى أقل من 20%	332,133,757	1	19.20
20% إلى أقل من 50%	1,023,543,558	2	59.16
50% فأكثر	-	-	-

بيانات مجلس الإدارة

تشكيل مجلس الإدارة

يتألف مجلس إدارة البنك من عشرة أعضاء يتم تعيينهم و / أو انتخابهم وفق أحكام عقد التأسيس والنظام الأساسي. ويتكون مجلس إدارة البنك من أعضاء ذوي خلفية وخبرة مهنية عالية.

ويأخذ البنك بعين الاعتبار تمثيل النساء في مجلس الإدارة، وحالياً يوجد لدى البنك عضوان في المجلس من السيدات كما يلي:

	الأعضاء الرجال	العضوات النساء
العدد	8	2
النسبة	%80	%20

كذلك يتم اختيار أعضاء اللجان التابعة للمجلس على ضوء خبراتهم المهنية حسب متطلبات حوكمة الشركات. ويقوم المجلس بمراجعة دورية لمشاركة الأعضاء ولعمل اللجان التابعة له. ويخضع تعيين أعضاء المجلس لموافقة مسبقة من مصرف البحرين المركزي. إن تصنيف عضو تنفيذي، وعضو غير تنفيذي وعضو مستقل قد تم وفقاً لتعليمات مصرف البحرين المركزي. بدأت الدورة الحالية لمجلس الإدارة في شهر مارس 2023 وتنتهي في مارس 2026 ويتم انتخاب / تعيين أعضاء مجلس الإدارة من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية العامة السنوي.

ويكون الانتخاب أو إعادة انتخاب العضو خلال الجمعية العامة بموافقة من المجلس وبناءً على توصية من لجنة التعيين والمزايا والحوكمة التابعة له بحيث يكون مدعوماً بمعلومات محددة مثل المؤهلات والسيرة الذاتية والمهنية والعضوية في مجالس إدارات أخرى.

خلال عام 2023، تم تعيين السيد ناصر خالد الراعي في مجلس إدارة البنك، من قبل المساهم الرئيسي في البنك ممثلاً عن الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي، بدلاً من الشيخ عبد الله بن خليفة آل خليفة. كما تم تعيين السيد خالد محمد العصفور من قبل المساهم الرئيسي في البنك ممثلاً عن الهيئة العامة للاستثمار - دولة الكويت بعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي.

أمين سر المجموعة

يقـدّم أميـن سـر المجموعـة الدعـم المهنـي والإداري للجمعيـة العموميـة، والمجلس، ولجانه التابعة وأعضائه، كما يقوم بمهام مسؤول حوكمة الشركات أيضاً. وفي هذا السياق يقوم بتقديم الدعم للجان والمجلس وحصول الأعضاء على المشورة المستقلة وغيرها من الأمور ذات الصلة، وكل ذلك على مستوى المجموعة. ويخضع تعيين أمين سر المجموعة لموافقة المجلس.

إن أمين سر المجموعة في بنك البحرين والكويت هو أحمد عبد القدوس أحمد الذي انضم إلى البنك في عام 2009. وهو حاصل على شهادة البكالوريوس في الهندسة من جامعة البحرين في عام 1996، وحائز على شهادة في أمانة سر المجلس من جامعة جورج واشنطن، وقد حضر العديد من البرامج التدريبية المتقدمة في حوكمة الشركات في مملكة البحرين وفي الخارج ولديه أكثر من 28 عاماً من الخبرة في القطاع المالي.

مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة

إن المهمة الرئيسية لمجلس الإدارة، هي الموافقة على ومتابعة تنفيذ الأهداف الإستراتيجية للبنك ومراقبة عملياته بما يتفق مع النظام القانوني والإطار الرقابي بشكل عام. وعلى المجلس التأكد من ملاءة النظام المالي والتشغيلي ونظم الرقابة الداخلية وكذلك التأكد من التطبيق الميداني لقواعد السلوك المؤسسية وميثاق العمل.

وتتوافر لدى مجلس الإدارة الصلاحيات الكاملة لاتخاذ القرار في الأمور التي تُرفع إليه للتيقن من أن توجيه الإدارة التنفيذية والسيطرة الكلية على عمليات البنك تقع ضمن نطاق اختصاصاته. ويشمل ذلك وضع الإستراتيجيات العامة والتخطيط، وعمليات التقييم المؤسسي، واستحواذ الموجودات والتخارج منها، ومصروفات رأس المال، والصلاحيات الفنية. وللمجلس تحديد أتعاب المدققين الخارجيين بعد الحصول على موافقة الجمعية العامة العادية ومراجعة البيانات المالية، وعمليات التمويل والاقتراض بما يشمل خطة العمل السنوية والميزانية التقديرية، والتأكد من الالتزام بالتطبيق مع توجيهات الجهات الرقابية وكفاءة عمليات الرقابة الداخلية.

ويقوم المجلس باتخاذ القرار بشأن منح ومراجعة تفويض هذه الصلاحية إلى اللجان المنبثقة عن المجلس وكذلك إلى الإدارة. ويمكن منح هذا التفويض لإقـرار المصروفـات، والموافقـة علـى التسهيـلات الائتمانيـة والإجـراءات المؤسسية الأخرى. كما يمكن الموافقة على هذا التفويض والتصريح به بموجب العديد من سياسات البنك، وسوف تستند حدود الصلاحيات المحددة إلى المتطلبات التشغيلية للبنك.

وتقـع الأمـور المتعلقـة بمصروفـات رأس المـال، والتنـازل عـن الموجـودات، وعمليـات الاستحـواذ والدمـج وبعـض الاستثمـارات الإستراتيجيـة، باستثنـاء الأمور التي تتطلب موافقة المساهمين ضمن نطاق صلاحيات المجلس.

ويشغل كل عضو في المجلس منصبه لمدة ثلاث سنوات متتالية قابلة للتجديد وذلك بإعادة انتخابهم و / أو تعيينهم في دورة جديدة في اجتماع سنوي للجمعية العامة العادية. ويكون نصاب اجتماعات المجلس صحيحاً بحضور أغلبية الأعضاء بحيث يكون الرئيس و / أو نائبه من ضمنهم. وقد تم نشر دليل عمل مجلس الإدارة على الموقع الإلكتروني للبنك.

المعاملات المصرفية التي تحتاج موافقة مجلس الإدارة

تتطلب معاملات إقراض أعضاء مجلس الإدارة وفق حدود معينة للإقراض موافقة المجلس. كما تتطلب التسهيلات الائتمانية والطلبات الاستثمارية التي تتجاوز مستويات محددة مسبقاً موافقة المجلس.

وبالمثل فإن المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة بما في ذلك تلك التي تتعلق بأعضاء المجلس تتطلب موافقة المجلس.

المساعدة المهنية المستقلة

إن لدى البنك إجراءات مقرة من قبل مجلس الإدارة لمنح أعضاء المجلس حق الحصول على مشورة مهنية مستقلة تتعلق بشؤون البنك أو بمسؤولياتهم الفردية كأعضاء في مجلس الإدارة.

البرنامج التعريفي لأعضاء مجلس الإدارة

يتعين على مجلس الإدارة أن يكون على إطلاع على آخر المستجدات المتعلقة بالأعمـال، والصناعـة المصرفيـة، والتطـورات الرقابيـة والتشريعيـة، وأحـدث التطورات التي من شأنها أن تؤثر على عمليات وأعمال البنك. ويوفر البنك مباشرة، بعد تعيين أي عضو جديد في مجلس الإدارة، برنامج تعريف رسمي، لمدة يوم عمل كامل. كما يتم ترتيب اجتماعات مع الإدارة التنفيذية ورؤساء الإدارات في البنك، حيث أن هذا الأمر سوف يؤدي إلى خلق فهم أفضل لبيئة العمل والأسواق التي يعمل بها البنك.

التطوير المهني لأعضاء مجلس الإدارة

يعتبر وجود برنامج مستمر للتوعية أمر ضروري وقد يتخذ أشكالاً مختلفة، من خلال توزيع المنشورات، وورش العمل والعروض التوضيحية أثناء اجتماعات المجلس وحضور المؤتمرات التي تشمل موضوعات حول عضوية مجالس الإدارات، والأعمال والصناعة المصرفية والتطورات الرقابية.

وفقاً لدليل التدريب الصادر من مصرف البحرين المركزي على كل شخص محدد في الدليـل (يشمـل ذلـك أعضاء مجلس الإدارة) إكمال 15 ساعـة مـن التدريـب المهني المستمر خلال كل عام. يرجى الاطلاع على البرامج التي أعدت لهذا الغرض خلال عام 2021 في الفقرة المخصصة للإفصاح عن البرامج التدريبية.

تقييم المجلس واللجان التابعة

يقوم مجلس الإدارة بإجراء تقييـم ذاتي سنـوي. كمـا يقـوم المجلس بإجـراء مراجعة سنوية لدليل عملـه ومدى فاعليتـه وتكوينـه، والشروع في اتخـاذ الخطوات المناسبة لأي تعديلات مطلوبة. كما يقوم المجلس كذلك بمراجعة التقييم الذاتي للسادة الأعضاء بشكل منفرد ولجان المجلس والنظر في أية توصيات مناسبة قد تبرز نتيجة لهذا التقييم، وتم نشر السياسة المعنية بذلك على الموقع الإلكتروني للبنك.

وكانت التوصيات الرئيسية المنبثقة عن عملية التقييم عن عام 2023 كما يلي:

الإستراتيجية:

- تشجيع مساهمة الإدارة بشكل أكبر في إستراتيجيات النمو.
- إضفاء الطابع الرسمي على مراجعة واختبار الخطط الاستراتيجية مقابل خطـط التنفيـذ ومؤشـرات الأداء الرئيسيـة، وخاصـة بالنسبـة لمبـادرات تكنولوجيـا المعلومـات.

اجتماعات مجلس الإدارة:

- النظر فـي إضافـة اجتمـاع آخـر لمجلس الإدارة إلى الجـدول بهـدف إدارة الوقـت بشكـل أفضـل (تقليل مـدة الاجتماعات الحالية) وتعزيـز المناقشـة حـول موضوعـات مثـل تكنولوجيـا المعلومـات، والمخاطـر الإلكترونيـة، والممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة، والنمو الاستراتيجي.

اللجـان:

- مراجعـة التفويضـات للحصـول على الموافقـات الائتمانيـة بيـن اللجنـة التنفيذية والإدارة، بما في ذلك مراجعة لجان الإدارة إذا لزم الأمر.

مكافأة أعضاء مجلس الإدارة

اعتمد البنك سياسة وافق عليها مجلس الإدارة لتطبيق مكافآت وتعويضات أعضاء مجلس الإدارة المختلفة عن مشاركتهم في أنشطة مجلس الإدارة ولجانه المؤقتة والدائمة. وللاطلاع على الأسس المقررة المتعلقة بتعويضات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة يرجى الرجوع لتقرير الأجور والمكافآت.

التغطية التأمينية

يقوم البنك بتوفير تغطية تأمينية لأعضاء مجلس الإدارة للحوادث الشخصية أثناء السفر في مهمات خاصة بالبنك. كما يوفر تغطية تأمينية للمسؤولية القانونية لأعضاء مجلس الإدارة.

سياسة التبليغ عن المخاطر المتوقعة وغير المعلنة

لقد نفذ البنك سياسة التبليغ عن المخاطر المتوقعة وغير المعلنة وتم تعيين مسؤولين عنها. إن هذه السياسة تغطي الحماية الكافية للموظفين الذين يقومون بتقديم تقارير بحسن نية عن تلك المخاطر. وتشرف على هذه السياسة لجنة التدقيق والالتزام التابعة لمجلس الإدارة. وتم نشر سياسة التبليغ عن المخاطر المتوقعة وغير المعلنة على الموقع الإلكتروني للبنك.

سياسة تعاملات الأشخاص الرئيسيين

وضع البنك السياسة والإجراءات التنظيمية للتأكد من أن جميع الأشخاص الرئيسيين على علم مسبق وملتزمين بالمتطلبات القانونية والإدارية في ملكيتهم وتعاملاتهم في أسهم البنك، حيث تهدف هذه الإجراءات إلى الحد من سوء استخدام المعلومات الجوهرية المتوافرة داخل البنك. والأشخاص الرئيسيون يشملون أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وموظفين في دوائر معينة والأشخاص الذين يخضعون لوصاية الأشخاص الرئيسيين أو يقعون تحت سيطرتهم. إن الرقابة العليا لتطبيق سياسة الأشخاص الرئيسيين تعهد إلى لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة، وتم نشر سياسة تعاملات الأشخاص الرئيسيين على الموقع الإلكتروني للبنك.

ميثاق العمل الخاص بأعضاء مجلس الإدارة

أقرّ مجلس الإدارة ميثاق العمل لكل من أعضائه، كما أقر ميثاق الشرف للإدارة التنفيذية وموظفي البنك. وتوضح تلك المواثيق ضمن أمور أخرى مجالات تعارض المصالح ومقتضيات السرية ومسؤوليات المخولين بالتوقيع لكي يلتزموا باتباع أفضل الممارسات. إن المسؤولية العليا لمراقبة الميثاق تقع على عاتق مجلس الإدارة. وتم نشر نص ميثاق العمل على الموقع الإلكتروني للبنك.

سياسة توظيف وتعيين الأقارب

ينتهج البنك سياسة محكمة تنظم توظيف وتعيين الأقارب سواء في البنك أو في شركاته التابعة والمملوكة بالكامل. وهي كما يلي:

1. يمنع البنك توظيف أقارب الموظفين من الدرجة الأولى والثانية، بينما يسمح بتوظيف الأقارب من الدرجات الأخرى شريطة الحصول على موافقة الإدارة العليا وبعد التأكد من عدم وجود تضارب للمصالح.
2. يمنع توظيف أقارب الموظفين ممن هم في منصب مدير تنفيذي أول فما فوق لأقاربهم من الدرجة الأولى والثانية في الشركات التابعة للبنك والمملوكة بالكامل من دون الحصول على موافقة الرئيس التنفيذي
3. على الرئيس التنفيذي الإفصاح لمجلس إدارة البنك وبصورة سنوية عن الموظفين الذين يعملون في المناصب الرقابية وأقاربهم الذين يعملون في المناصب المعتمدة وذلك حسب تصنيف مصرف البحرين المركزي سواء في البنك أو في شركاته التابعة.

تضارب المصالح

لدى البنك سياسات واضحة مبنية على القوانين واللوائح المحلية وأفضل الممارسات الدولية للتعامل مع القضايا التي تتعلق بتضارب المصالح. كما ينص ذلك في عقد عضوية المجلس الموقع بين عضو المجلس والبنك. وهذه السياسات منشورة على الموقع الإلكتروني للبنك وتراجع بشكل دوري أو كلما دعت الحاجة.

وإنه خلال اجتماعات مجلس الإدارة أو لجانه التابعة وأثناء مناقشة مواضيع ترتبط بمعاملات مصرفية أو استثمارية أو أي عمليات أخرى قد يكون فيها تضارب للمصالح، يطلب من عضو المجلس مغادرة قاعة الاجتماع ولا ترسل إليه / إليها أي مراسلات أو مستندات خاصة بالطلب.

وتتخذ القرارات من قبل مجلس الإدارة أو لجانه التابعة دون وجود العضو المعني وتسجل تلك المعاملات بهذا المعنى في محضر اجتماع المجلس أو لجانه. بالإضافة إلى ذلك، فإنه من مسؤولية عضو المجلس ويجب عليه الإفصاح فوراً للمجلس بوجود تضارب في المصالح مرتبط بأنشطته والتزاماته مع جهات أخرى وبعدم المشاركة في النقاش والتصويت وهذه الإفصاحات تشمل الوثائق الخاصة بالعقود أو المعاملات المرتبطة بالعضو المعني.

خلال عام 2023، ناقش المجلس فرص الاندماج والاستحواذ وبدا أن هناك تعارض للمصالح، مع بعض أعضاء المجلس والذين لم يشاركوا في اتخاذ القرار بالنسبة لهذه المواضيع. وتم اتخاذ القرار من قبل جميع أعضاء المجلس ما عدا الأعضاء الذين بدا أن لديهم تعارض مصالح.

البرامج التدريبية التي نُظمت لأعضاء مجلس الإدارة خلال عام 2023

1. "إدارة مخاطر الجرائم المالية" بتاريخ 18/05/2023
2. "البرنامج التعريفي لأعضاء مجلس الإدارة" بتاريخ 07/06/2023 - 06
3. "التحديات المستقبلية لأعضاء مجلس الإدارة في القطاع المصرفي" بتاريخ 04/12/2023
4. "خصوصية البيانات لأعضاء مجلس الإدارة" بتاريخ 04/12/2023

عدد الساعات التدريبية التي حضرها أعضاء مجلس الإدارة سواء عن طريق حضور الدورات التدريبية التي نظمها البنك أو بحضور دورات تدريبية أخرى.

أعضاء مجلس الإدارة	الساعات الإجمالية
مراد علي مراد	18
خالد حسين تقي	16
عارف حيدر رحيمي	16
خالد ناصر الشامسي	20.5
محمد عبد الرحمن حسين	25.5
نور نائل الجاسم	20
ناصر خالد الراعي	49.5
طارق جليل الصفار	20.5
دانة عقيل رئيس	20.5
خالد محمد العصفور	15

الممارسات البيئيّة والاجتماعيّة والحوكمة

في ظل التوجّه العالمي نحو ترسيخ ممارسات الاستدامة وتوسيع نطاقها، يحرص البنك على إعطاء الأولوية للمبادرات المتعلقة بالممارسات البيئيّة والاجتماعيّة والحوكمة وفقاً لأهداف محددة وقابلة للقياس ترمي إلى تعزيز التنمية المستدامة على صعيد البنك ومملكة البحرين بأكملها. لمزيد من التفاصيل، يُرجى الاطلاع على تقرير الاستدامة الوارد في القسم الأول.

في العام 2023، قام بنك البحرين والكويت بتطوير استراتيجية الاستدامة والممارسات البيئيّة والاجتماعيّة والحوكمة الخاصة به سعياً للوفاء باحتياجات المجتمع وإثرائه، ودعم تنمية المنظومة الشاملة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمساهمة في توفير مزيد من الوظائف، والارتقاء بالخدمات المُقدّمة للعملاء، ودعم كوادر العمل بالبنك وتطوير قدراتها، بالإضافة إلى تطبيق بروتوكولات حوكمة الشركات ذات الصلة بكفاءة. وخلال العام، طرح البنك ركيزة خامسة لإطار الاستدامة والممارسات البيئيّة والاجتماعيّة والحوكمة متعلقة بمخاطر المناخ.

قام بنك البحرين والكويت بمواءمة أولوياته بما يتماشى مع أهداف رؤية المملكة 2030 لبناء اقتصاد قوي ومجتمع مفعم بالحماس والحيوية. كذلك قام البنك بمواءمة أولوياته مع أهداف التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة، وهي مجموعة من 17 هدفاً في مجالات متعددة أطلقتها الأمم المتحدة للقضاء على الفقر ومكافحة عدم المساواة والتصدي لتغيّر المناخ.

الإفصاحات المتعلقة بأعضاء مجلس الإدارة للمراجعة
التعيينات الخارجية لأعضاء مجلس الإدارة

مـــراد علـي مـــراد		
رئيس مجلس الإدارة	الشركة البحرينية الكويتية للتأمين	مملكة البحرين
نائب رئيس مجلس الإدارة	معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية	مملكة البحرين
رئيس مجلس الإدارة	شركة الجنبية المحدودة ذ.م.م. (شركة عائلية)	مملكة البحرين

خالد حسين تقي		
مدير عام - الاستثمارات المحلية (منذ يناير 2024)	ممتلكات	مملكة البحرين
عضو مجلس إدارة مستقل	بيون	مملكة البحرين
عضو مجلس إدارة مستقل	بي نت	مملكة البحرين
الرئيس التنفيذي للاستثمار	شركة إدارة الأصول	مملكة البحرين

عارف حيدر رحيمي		
رئيس مجلس الإدارة	شركة حلبة البحرين الدولية ذ.م.م.	مملكة البحرين
رئيس مجلس الإدارة	شركة حلبة البحرين الدولية القابضة ش.م.ب. (مقفلة)	مملكة البحرين
رئيس مجلس الإدارة	شركة الخليج لدرفلة الألمنيوم ش.م.ب (مقفلة) "جارمكو"	مملكة البحرين
عضو اللجنة	المجلس الأعلى للقضاء - وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف - لجنة العقارات المتعثرة	مملكة البحرين
شريك إداري	مسار للخدمات الاحترافية ذ.م.م.	مملكة البحرين

خالد ناصر الشامسي		
عضو مجلس إدارة غير تنفيذي	أويسس كابيتال	مملكة البحرين
عضو مجلس إدارة غير تنفيذي	بنك مسقط	سلطنة عمان

محمد عبد الرحمن حسين		
نائب الرئيس	بنك الإسكان	مملكة البحرين
عضو مجلس إدارة مستقل	شركة علي ومحمد يتيم ذ.م.م.	مملكة البحرين
عضو مجلس إدارة	شركة يتيم أوكسجين ذ.م.م.	مملكة البحرين
رئيس مجلس إدارة	شركة الشرق الأوسط لثاني أكسيد الكربون ذ.م.م.	مملكة البحرين

نور نائل الجاسم		
مدير دائرة المحافظ والدخل الثابت	الهيئة العامة للاستثمار	دولة الكويت

ناصر خالد الراعي		
نائب رئيس إدارة المخاطر	شركة إدارة الأصول ش.م.ب. (مقفلة)	مملكة البحرين

طارق جليل الصفار		
عضو مجلس الإدارة / المدير التنفيذي	شركة محمد إبراهيم الصفار	مملكة البحرين
المدير التنفيذي	شركة أبو داود الصفار	مملكة البحرين
عضو مجلس إدارة / مدير غير تنفيذي	مجلس التنمية الاقتصادية البحرين	مملكة البحرين
رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي / المدير التنفيذي	شركة هاربور للاستثمار القابضة	مملكة البحرين
عضو مجلس الإدارة	حلبة البحرين الدولية	مملكة البحرين
رئيس مجلس الإدارة / المدير التنفيذي	شركة Payment International Enterprise B.S.C (PIE)	مملكة البحرين
رئيس مجلس الإدارة / المدير التنفيذي	شركة كي تي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وكي تي البحرين	مملكة البحرين
رئيس مجلس الإدارة / مدير غير تنفيذي	شركة التاكسي العربية	مملكة البحرين
عضو مجلس الإدارة / المدير التنفيذي	مسرح الدانة	مملكة البحرين
عضو	مجلس الشورى	مملكة البحرين
رئيس مجلس الإدارة	شركة فلوس البحرين ش.م.ب. (مرخصة من مصرف البحرين المركزي)	مملكة البحرين
المدير التنفيذي	شركة تاس هولدنج ذ.م.م.	مملكة البحرين
المدير التنفيذي	شركة تاسولا للأوراق المالية ذ.م.م.	مملكة البحرين

دانة عقيل رئيس		
عضو مجلس إدارة - مدير تنفيذي	شركة سيكو ش.م.ب. (مقفلة)	مملكة البحرين
مدير تنفيذي في الشؤون القانونية	شركة إدارة الأصول ش.م.ب. (مقفلة)	مملكة البحرين

خالد محمد العصفور		
مدير استثمار أول	الهيئة العامة للاستثمار	دولة الكويت

ملكية أعضاء مجلس الإدارة والأطراف ذات العلاقة

عدد الأسهم المملوكة لأعضاء مجلس الإدارة حتى 31 ديسمبر 2023 كالتالي:

اسم العضو	فئة الأسهم	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022	سندات*
مراد علي مراد	عادية	1,798,827	1,713,169	–
محمد عبد الرحمن حسين	عادية	237,991	226,659	–
دانة عقيل رئيس	عادية	35,590	–	–

* لم توجد سندات لأعضاء المجلس الآخرين

الأطراف ذات العلاقة بمجلس الإدارة

1. شركة الجنبية ذ.م.م وتملك 1,622,360 سهماً من أسهم البنك (وهي شركة عائلية مملوكة للسيد مراد علي وأفراد أسرته) تابعة لرئيس مجلس الإدارة.

طبيعة ومدى المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

لا يوجد.

عملية الموافقة على التعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

يوجد لدى البنك نظام للموافقة على المعاملات التي تشمل أعضاء مجلس الإدارة والأطراف ذات العلاقة، وتتطلب المعاملات التي تتم من قبل الأطراف ذات العلاقة الحصول على موافقة مجلس الإدارة.

العقود والقروض المرتبطة بأعضاء مجلس الإدارة للمراجعة

اسم العضو	صلة العالقة بالعضو	الغرض من القرض	مبلغ القرض	سعر الفائدة	شروط الفائدة المدفوعة	سداد أصل القرض	الضمان
مراد علي مراد	رئيس مجلس الإدارة	استخدام شخصي	400,000 دينار بحريني	1% أعلى من فائدة الوديعة الثابتة	حسب الطلب	حسب الطلب	100% ضمان نقدي

ملاحظة:

1. المبلغ المفترض الإفصاح عنه لهذا الغرض هو ما يفوق 100,000 دينار بحريني.
2. لدى عضوين من أعضاء المجلس بطاقات البنك الائتمانية بحد ائتماني إجمالي -/45,000 دينار بحريني والمبلغ المتبقي 15,346.332 ديناراً بحرينياً حتى 31 ديسمبر 2023.
3. لدى خمسة أعضاء بطاقات ائتمانية (كريدي مكس) بحد ائتماني إجمالي -/111,400 دينار بحريني ومبلغ متبقي 7,223 ديناراً بحرينياً حتى 31 ديسمبر 2023.

تداول أعضاء مجلس الإدارة في أسهم البنك خلال عام 2023

لم يكن هناك تداول لأعضاء مجلس الإدارة على أسهم بنك البحرين والكويت خلال عام 2023.

اجتماعات مجلس الإدارة وسجل الحضور

يجتمع المجلس بدعوة من الرئيس (أو نائبه عند غياب الرئيس) أو من عضوين على الأقل، ويجتمع أربع مرات على الأقل خلال السنة المالية الواحدة للبنك. ويكون نصابه صحيحاً في حالة حضور أكثر من نصف عدد أعضاء المجلس.

اجتماعات أعضاء مجلس الإدارة المستقلين

منذ عام 2012، بدأ مجلس الإدارة بعقد اجتماعات منفصلة لأعضاء مجلس الإدارة المستقلين. وفقاً لدليل عمل مجلس الإدارة، فإن صغار المساهمين يعتمدون في تمثيلهم على الأعضاء المستقلين. لهذا الغرض يسبق اجتماعات مجلس الإدارة اجتماع للأعضاء المستقلين، ما لم يقرروا أنه لا توجد قضايا للمناقشة.

إن جدول أعمال الاجتماع هو نفس جدول أعمال اجتماع مجلس الإدارة. خلال هذه الاجتماعات يقدم الأعضاء المستقلين آرائهم حول قضايا معينة وخاصة القضايا المتعلقة بصغار المساهمين. إن ملخص هذه الاجتماعات يتم تسجيلها من قبل أمين سر مجلس الإدارة بالمشاركة مع أعضاء المجلس المستقلين وهناك لجنة تابعة للمجلس تتكون من الأعضاء المستقلين.

حضور اجتماعات مجلس الإدارة

خلال عام 2023، عقد المجلس عشرة اجتماعات في مملكة البحرين، حيث كان الحضور لاجتماعات المجلس بالشكل التالي:

الرموز: • حضر الاجتماع، × لم يتمكن من حضور الاجتماع، □ لم يكن عضواً في مجلس الإدارة خلال الفترة المذكورة، ⊖ لم يُدع للاجتماع لتضارب المصالح.

اجتماعات المجلس خلال 2023 - دورة المجلس المنتهية في 28 مارس 2023

الأعضاء	الاجتماعات ربع السنوية	الاجتماعات الأخـــرى
	22 فبراير	26 مارس*
مراد علي مراد	•	•
الشيخ عبد الله بن خليفة بن سلمان آل خليفة	•	•
محمد عبد الرحمن حسين	•	•
عارف حيدر رحيمي	•	•
جاسم حسن علي زينل	•	•
الشيخ خليفة بن دعيج آل خليفة	×	×
إدريس مساعد أحمد	•	•
أشرف عدنان بسيسو	•	•
مشعل علي الحلو	•	•
ناصر خالد الراعي	•	•
غنية محسن الدرازي	•	•
نور نائل الجاسم	•	•

* اجتماع غير مقرر مسبقاً

اجتماعات المجلس خلال 2023 - بدأت الدورة الجديدة للمجلس في 28 مارس 2023

الرموز: • حضر الاجتماع، × لم يتمكن من حضور الاجتماع، ☐ لم يكن عضواً في مجلس الإدارة خلال الفترة المذكورة، ⊖ لم يُدع للاجتماع لتضارب المصالح.

الأعضاء	الأعضاء			الأعضاء					نسبة الحضور %
	7 مايو	20 يوليو	24 أكتوبر	28 مارس	24 مايو*	7 سبتمبر*	16 أكتوبر*	5 ديسمبر	
مراد علي مراد	•	•	•	•	•	•	•	•	100
خالد حسين تقي	•	•	•	•	•	•	•	•	100
عارف حيدر رحيمي	•	•	•	•	•	•	•	•	100
خالد ناصر الشامسي	•	•	•	•	•	•	•	•	100
محمد عبد الرحمن حسين	•	•	•	•	•	•	•	•	100
نور نائل الجاسم	•	•	•	•	•	•	•	•	100
ناصر خالد الراعي	•	•	•	☐	•	•	•	•	100
طارق جليل الصفار	•	•	•	•	•	•	•	•	100
دانة عقيل رئيس	•	•	•	•	•	•	•	•	100
خالد محمد العصفور	☐	☐	•	☐	☐	☐	☐	•	100
الشيخ عبد الله بن خليفة بن سلمان آل خليفة	☐	☐	☐	•	☐	☐	☐	☐	100

* اجتماع غير مقرر مسبقاً

المواضيع الرئيسية التي ناقشها المجلس خلال عام 2023

(المواضيع التي تندرج تحت نطاق عمل لجان المجلس مرفوعة بتوصية من قبلها لموافقة المجلس)

تاريخ الاجتماع	المواضيع
22/02/2023	1. النتائج المالية لعام 2022 والتخصيصات 2. مراجعة تقرير حوكمة الشركات للبنك لعام 2022 3. النظر في أمور خاصة بشؤون الموظفين 4. مراجعة بعض السياسات لدى البنك 5. الدعوة إلى الجمعية العامة ومناقشة انتخابات مجلس الإدارة للدورة القادمة من مارس 2023 إلى مارس 2026 6. توصيات اللجنة بخصوص فرص الاندماج والاستحواذ
26/03/2023	1. خطة التعاقب الإداري
28/03/2023	1. تشكيل مجلس الإدارة واللجان التابعة له
07/05/2023	1. انتخاب نائب رئيس مجلس الإدارة 2. النتائج المالية للربع الأول من عام 2023م 3. بعض المواضيع الخاصة بالموظفين والتعاقب الإداري 4. مراجعة بعض سياسات وتقارير إدارة المخاطر 5. مراجعة تقرير بخصوص الالتزام بالمتطلبات الرقابية 6. تقرير استمرارية الأعمال 7. إستراتيجية الاستثمار 8. نتائج تقييم المجلس ولجانه لعام 2022م

المواضيع الرئيسية التي ناقشها المجلس خلال عام 2023 (تتمـــــة)

تاريخ الاجتماع	المواضيع
24/05/2023	1. عمليات الاندماج والاستحواذ
20/07/2023	1. النتائج المالية للربع الثاني والنصف الأول من عام 2023م 2. مراجعة بعض سياسات الحوكمة لدى البنك 3. مراجعة بعض سياسات وتقارير إدارة المخاطر 4. مراجعة تقرير الاستثمار نصف السنوي 5. مراجعة تقرير بخصوص الالتزام بالمتطلبات الرقابية 6. مراجعة شروط مرجعية اللجان التابعة للمجلس
07/09/2023	1. ما تحقق من استراتيجية 2022-2024 2. تحديثات التحول الرقمي 3. مشروع تحويل الامتثال
16/10/2023	1. عمليات الاندماج والاستحواذ
24/10/2023	1. النتائج المالية للربع الثالث من عام 2023م 2. التعاقب الإداري لدى البنك 3. مراجعة بعض سياسات وتقارير إدارة المخاطر 4. مراجعة تقرير السيولة للربع الثالث من عام 2023 5. مراجعة ميثاق مجلس الإدارة
05/12/2023	1. الميزانية التشغيلية 2024 2. مراجعة بعض سياسات إدارة المخاطر بالبنك 3. مراجعة المبادرات الاستراتيجية 4. فرص الاندماج والاستحواذ

اللجان التابعة لمجلس الإدارة

يتم تشكيل اللجان وتعيين أعضائها من قبل مجلس الإدارة كل سنة بعد اجتماع الجمعية العامة السنوي، وتعتبر اللجان المتفرعة من المجلس حلقات وصل بين إدارة البنك التنفيذية والمجلس. والغرض من إنشاء هذه اللجان معاونة مجلس الإدارة في تسيير أعمال البنك، وذلك بدراسة العديد من الأمور التي تقدم للمجلس من الإدارة ورفع توصياتها للمجلس فيما يخص ذلك.

ويحق للمجلس تشكيل لجان مؤقتة لمهام محددة من وقت لآخر وحسبما تستدعي الحاجة، وينتهي عمل هذه اللجان بمجرد انتهاء المهمة المناطة بكل منها.

كذلك يزود أعضاء المجلس بنسخ من محاضر اجتماعات هذه اللجان التزاماً بتعليمات الجهة الرقابية. وقد تم نشر النص الكامل لشروط المرجعية الخاصة باللجان التابعة لمجلس الإدارة (اللجنة التنفيذية، لجنة التدقيق والالتزام، لجنة التعيين والمزايا والحوكمة، ولجنة المخاطر ولجنة الأعضاء المستقلين) على الموقع الإلكتروني للبنك. لم تكن هناك قضايا جوهرية تتعلق بعمل لجان المجلس خلال عام 2023.

تشكيل اللجان التابعة لمجلس الإدارة، ومهامها ومسؤولياتها

مدة العضوية: تكون مدة عضوية اللجنة سنة واحدة. وتكون مدة عضوية عضو المجلس الذي ينضم إلى اللجنة المدة المتبقية من السنة.

العضوية: يتم تعيين كل لجنة من قبل مجلس الإدارة، ويجب أن تتكون مما لا يقل عن 3 أعضاء يتمتعون بالخبرة الفنية الكافية.

نصاب صحة الاجتماعات: يكتمل النصاب بأكثر من نصف الأعضاء ويجب أن يضم رئيس اللجنة أو نائب رئيس اللجنة.

رئيس اللجنة: يخضع انتخاب الرئيس لاستيفاء المتطلبات التنظيمية المتعلقة بالاستقلالية للجان التدقيق والالتزام، ولجنة المخاطر ولجنة التعيين والمزايا والحوكمة.

لمزيد من التفاصيل يرجى الرجوع إلى الموقع الإلكتروني للبنك:
https://www.bbkonline.com/board-committees-terms-of-reference

اللجنة التنفيذية

الأعضاء	موجز الصلاحيات
عارف حيدر رحيمي رئيس اللجنة (مستقل) **خالد حسين تقي** نائب رئيس اللجنة **محمد عبد الرحمن حسين** عضو (مستقل) **نور نائل الجاسم** عضو	المراجعة والموافقة على المواضيع التي ترفع لمجلس الإدارة مثل خطط العمل، والهبات، والقروض / طلبات الاستثمار وغيرها من المقترحات في حدود سلطتها ومراجعة دورية لإنجازات البنك.

ملاحظة: الأعضاء التالية أسماؤهم كانوا أعضاء في اللجنة المذكورة حتى التاريخ المذكور لكل منهم:
الشيخ عبدالله بن خليفة بن سلمان آل خليفة (02/05/2023)، وأشرف عدنان بسيسو (28/03/2023)، ومشعل علي الحلو (28/03/2023).

لجنة التدقيق والالتزام

الأعضاء	موجز الصلاحيات
مراد علي مراد رئيس اللجنة (مستقل) **خالد ناصر الشامسي** نائب رئيس اللجنة (مستقل) **ناصر خالد الراعي** عضو (من تاريخ 02/05/2023) **طارق جليل الصفار** عضو (مستقل)	تراجع اللجنة برنامج التدقيق الداخلي ونظام الرقابة الداخلي وتأخذ في الاعتبار الملاحظات الرئيسية المذكورة في تقارير التدقيق الداخلي ورد الإدارة عليها وتحرص على التنسيق بين عمل إدارة التدقيق الداخلي والمدققين الخارجيين، تراقب اللجنة نشاط تعاملات تداول الأشخاص الرئيسيين بهدف تجنب أي سوء استخدام للمعلومات الجوهرية المتوافرة لدى الأشخاص الرئيسيين

ملاحظة: الأعضاء التالية أسماؤهم كانوا أعضاء في اللجنة المذكورة حتى التاريخ المذكور لكل منهم:
جاسم حسن زينل (28/03/2023)، والشيخ خليفة بن دعيج آل خليفة (28/03/2023)، وإدريس مساعد أحمد (28/03/2023).

لجنة التعيين والمزايا والحوكمة

الأعضاء	موجز الصلاحيات
مراد علي مراد رئيس اللجنة (مستقل) **دانة عقيل رئيس** نائب رئيس اللجنة **خالد ناصر الشامسي** عضو (مستقل) **طارق جليل الصفار** عضو (مستقل)	تقييم وتقديم المشورة إلى مجلس الإدارة بشأن جميع الأمور المرتبطة بتعيين ومزايا أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية. كذلك التأكد من وتعزيز الممارسات السليمة لحوكمة الشركات التي تتفق مع ميثاق حوكمة الشركات في مملكة البحرين ومتطلبات الجهة الرقابية وأيضاً أفضل الممارسات العالمية في مجال حوكمة الشركات وتقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة على النحو المناسب.

ملاحظة: الأعضاء التالية أسماؤهم كانوا أعضاء في اللجنة المذكورة حتى التاريخ المذكور لكل منهم:
الشيخ خليفة بن دعيج آل خليفة (28/03/2023)، ومحمد عبدالرحمن حسين (28/03/2023)، وإدريس مساعد أحمد (28/03/2023).

لجنة المخاطر

الأعضاء	موجز الصلاحيات
خالد ناصر الشامسي رئيس اللجنة (مستقل) **طارق جليل الصفار** نائب رئيس اللجنة **خالد محمد العصفور** عضو (من تاريخ 17/10/2023)	مراجعة سياسات المخاطر، ورفع التوصية إلى مجلس الإدارة للموافقة عليها. وكذلك دراسة ورصد قضايا المخاطر المتعلقة بأعمال البنك وعملياته وتوجيه الإدارة بشكل مناسب.

ملاحظة: الأعضاء التالية أسماؤهم كانوا أعضاء في اللجنة المذكورة حتى التاريخ المذكور لكل منهم:
عارف حيدر رحيمي (28/03/2023)، وناصر خالد الراعي (28/03/2023)، (28/03/2023)، والدكتورة غنية محسن الدرازي (28/03/2023).

لجنة الأعضاء المستقلين

الأعضاء	موجز الصلاحيات
مراد علي مراد عضو (مستقل) **عارف حيدر رحيمي** عضو (مستقل) **خالد ناصر الشامسي** عضو (مستقل) **محمد عبد الرحمن حسين** عضو (مستقل) **طارق جليل الصفار** عضو (مستقل)	تقديم الآراء المستقلة حول قضايا معينة، وخاصة القضايا المتعلقة بصغار المساهمين.
ملاحظة: الأعضاء التالية أسماؤهم كانوا أعضاء في اللجنة المذكورة حتى التاريخ المذكور لكل منهم: جاسم حسن زينل (28/03/2023)، والشيخ خليفة بن دعيج آل خليفة (28/03/2023)، والدكتورة غنية محسن الدرازي (28/03/2023).	

اجتماعات اللجان وسجل الحضور

الرموز: • حضر الاجتماع، × لم يتمكن من حضور الاجتماع، ▭ لم يكن عضواً في مجلس الإدارة خلال الفترة المذكورة، ⊖ لم يُدع للاجتماع لتضارب المصالح.

تعقد اجتماعات جميع لجان المجلس بما لا يقل عن أربع مرات في السنة، باستثناء لجنة الأعضاء المستقلين ولجنة التعيين والمزايا والحوكمة، حيث يمكن أن يكون عدد الاجتماعات أقل. العدد الفعلي للاجتماعات موضح أدناه.

اجتماعات اللجنة التنفيذية 2023 - دورة المجلس المنتهية في 28 مارس 2023

الأعضاء	16 يناير	5 فبراير*	14 فبراير	8 مارس
محمد عبد الرحمن حسين	•	•	•	•
الشيخ عبد الله بن خليفة بن سلمان آل خليفة	•	•	•	•
أشرف عدنان بسيسو	•	•	•	•
مشعل علي الحلو	•	•	•	•
نور نائل الجاسم	•	•	•	•

* اجتماع غير مقرر مسبقاً

اجتماعات اللجنة التنفيذية 2023 - بدأت الدورة الجديدة للمجلس في 28 مارس 2023

الأعضاء	17 أبريل	24 مايو	15 يونيو	6 يوليو*	17 يوليو	6 أغسطس*	6 سبتمبر	12 سبتمبر*	25 سبتمبر*	8 أكتوبر*	11 أكتوبر*	17 أكتوبر	25 نوفمبر**	28 نوفمبر	27 ديسمبر*
عارف حيدر رحيمي	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•
خالد حسين تقي	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•
محمد عبد الرحمن حسين	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•
نور نائل الجاسم	•	×	•	•	•	•	•	⊖	•	•	•	•	•	•	•

* اجتماع غير مقرر مسبقاً

** تم عقده في جمهورية الهند - مومباي

اجتماعات لجنة التدقيق والالتزام 2023 - دورة المجلس المنتهية في 28 مارس 2023

الأعضاء	5 يناير*	15 فبراير
مراد علي مراد	•	•
جاسم حسن علي زينل	•	•
الشيخ خليفة بن دعيج آل خليفة	•	×
إدريس مساعد أحمد	•	•

* اجتماع غير مقرر مسبقاً

اجتماعات لجنة التدقيق والالتزام 2023 - بدأت الدورة الجديدة للمجلس في 28 مارس 2023

الأعضاء	12 أبريل	3 مايو*	15 مايو*	16 يوليو	7 أغسطس*	27 أغسطس*	18 أكتوبر	6 نوفمبر*
مراد علي مراد	▭	●	●	●	●	●	●	●
خالد ناصر الشامسي	●	●	●	●	●	●	●	●
ناصر خالد الراعي	▭	●	●	●	●	●	●	●
طارق جليل الصفار	●	●	●	●	●	●	●	●

* اجتماع غير مقرر مسبقاً

اجتماعات لجنة التعيين والمزايا والحوكمة 2023 - دورة المجلس المنتهية في 28 مارس 2023

الأعضاء	15 فبراير	27 فبراير
مراد علي مراد	●	●
الشيخ خليفة بن دعيج آل خليفة	×	×
محمد عبد الرحمن حسين	●	●
إدريس مساعد أحمد	●	●

* اجتماع غير مقرر مسبقاً

اجتماعات لجنة التعيين والمزايا والحوكمة 2023 - بدأت الدورة الجديدة للمجلس في 28 مارس 2023

الأعضاء	22 مايو*	18 يوليو*	15 أغسطس*	29 أغسطس*	6 سبتمبر*	24 سبتمبر*	11 أكتوبر*	17 أكتوبر	31 أكتوبر*	10 ديسمبر*
مراد علي مراد	●	●	●	●	×	●	●	●	●	●
دانة عقيل رئيس	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●
خالد ناصر الشامسي	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●
طارق جليل الصفار	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●

* اجتماع غير مقرر مسبقاً

اجتماعات لجنة المخاطـر 2023 - دورة المجلس المنتهية في 28 مارس 2023

الأعضاء	14 فبراير
جاسم حسن علي زينل	●
عارف حيدر رحيمي	●
ناصر خالد الراعي	●
غنية محسن الدرازي	●
الشيخ خليفة بن دعيج آل خليفة	×

اجتماعات لجنة المخاطـر 2023 - بدأت الدورة الجديدة للمجلس في 28 مارس 2023

الأعضاء	3 مايو*	16 يوليو	18 أكتوبر	15 نوفمبر*
خالد ناصر الشامسي	●	●	●	●
طارق جليل الصفار	●	●	●	●
خالد محمد العصفور	▭	▭	▭	●

* اجتماع غير مقرر مسبقاً

اجتماعات لجنة الأعضاء المستقلين 2023 - دورة المجلس المنتهية في 28 مارس 2023

الأعضاء	8 يناير*	22 فبراير
مراد علي مراد	●	●
جاسم حسن علي زينل	●	●
الشيخ خليفة بن دعيج آل خليفة	●	×
محمد عبد الرحمن حسين	●	●
غنية محسن الدرازي	●	●

* اجتماع غير مقرر مسبقاً

1) النص الكامل لمعلومات اللجان التابعة للمجلس منشور على الموقع الإلكتروني للبنك: www.bbkonline.com.

2) لم تكن هناك أمور جوهرية للإفصاح عنها خلال عمل اللجان في عام 2023.

اجتماعات أخرى

حضر السيد مـراد علـي مـراد، رئيـس مجلـس الإدارة، الاجتمـاع الـدوري مـع المسؤولين بمصرف البحرين المركزي بتاريخ 22 مارس 2023 و19 أكتوبر 2023. وتم عقد اجتماع مشترك بين لجنة التدقيق والالتزام ولجنة التعيين والمزايا والحوكمة بتاريخ 14 سبتمبر 2023، وحضره جميع أعضاء اللجنتين.

الإفصاحات الخاصة بهيئة الرقابة الشرعية

شكّل البنك هيئة الرقابة الشرعية منذ العام 2016، حيث أن البنك يقوم بإجراء بعض أعماله وفقا للشريعة الإسلامية. وشُكلت هذه الهيئة لضمان توافق هذه الأعمال مع الأحكام الشرعية والمعايير المحاسبية الإسلامية. وقد وافق مجلس إدارة البنك على لائحة عمل هذه الهيئة حسب متطلبات الجهة الرقابية في مملكة البحرين. وأعضاء الهيئة واجتماعاتها خلال العام كالتالي:

اجتماعات هيئة الرقابة الشرعية 2023

الأعضاء	13 أبريل	13 يوليو	10 ديسمبر
فضيلة الشيخ / د. أسامة بحر - رئيس اللجنة	•	•	•
فضيلة الشيخ / عبد الناصر آل محمود - عضو اللجنة	•	•	•
فضيلة الشيخ / د. عادل المرزوقي - عضو اللجنة	•	•	•

استراتيجية الإفصاح والتواصل

يتبع البنك سياسة واضحة تجاه توصيل المعلومات المتعلقة بأنشطته وأعماله لجميع مساهميه والأطراف ذات العلاقة واعتمد سياسة الإفصاح والتواصل المنسجمة مع متطلبات اتفاقية بازل 2، حيث تعقد الجمعية العمومية للبنك اجتماعاً سنوياً يحضره رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وممثلين عن الجهات الرسمية والمدققين، لاستعراض النتائج المالية والرد على أسئلة واستفسارات السادة المساهمين.

كما يتم الإعلان وتوفير المعلومات عن أية مستجدات من خلال موقع البنك الإلكتروني - www.bbkonline.com - أو عبر وسائل النشر الأخرى. كذلك يقوم البنك بنشر تقاريره السنوية والنتائج المالية للسنوات الثلاث الأخيرة، وأيضاً تقرير حوكمة الشركات، إطار عمل حوكمة - الشركات، وسياسة التبليغ عن المخاطر المتوقعة وغير المعلنة، ودليل عمل مجلس الإدارة، وميثاق العمل الخاص بأعضاء مجلس الإدارة، وسياسة تعاملات الأشخاص الرئيسيين وشروط مرجعية اللجان التابعة لمجلس الإدارة. وبإمكان المساهمين تعبئة الاستمارة الإلكترونية الموجودة على موقع البنك الإلكتروني لتوجيه أية استفسارات قد تكون لديهم.

كما يوجد لدى البنك موقع إلكتروني داخلي للتواصل مع الموظفين في الأمور والشؤون الإدارية والأمور العامة، وتبادل المعلومات ذات الاهتمام المشترك.

الإفصاحات المتعلقة بالأجور والمكافآت

إن منهجية المكافآت لدى البنك مبنية على أساس التعويضات الشاملة. وتتضمن سياسة المكافأة المتغيرة والمرتبطة بالأداء بالإضافة إلى توفير مستوى تنافسي لإجمالي الأجر الثابت بهدف اجتذاب والاحتفاظ بأصحاب المؤهلات والكفاءات من الموظفين.

تبنّى البنك اللوائح ذات الصلة بممارسات الأجور والمكافآت السليمة الصادرة عن مصرف البحرين المركزي في عام 2014، وبناءً على ذلك قام بمراجعة الإطار العام المتغير لسياسة المكافآت الخاص به. وقد حاز الإطار المعدل لسياسات المكافآت على موافقة المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوية الذي عُقد في 10 مارس 2015، وتمت مراجعته في 28 مارس 2022.

وفيما يلي ملخص لأهم مزايا السياسة المقترحة للأجور والمكافآت:

استراتيجية الأجور والمكافآت

تهدف الاستراتيجية الأساسية للأجور والمكافآت لتقديم مستوى تنافسي من المكافآت الإجمالية لاستقطاب الموظفين المؤهلين والأكفاء والاحتفاظ بهم. بينما ترتبط سياسة المكافآت المتغيرة في الأساس بالأداء، حيث تعمل على التوفيق بين مصالح الموظف ومصالح مساهمي البنك. وتدعم هذه السياسة تحقيق أهداف البنك من خلال الموازنة بين المكافآت بالنتائج القصيرة الأجل والأداء المستدام الطويل الأجل. كما تهدف الاستراتيجية إلى تماشي المكافآت مع هيكل ونتائج المخاطر الخاص بذلك.

تُعد كفاءة جميع موظفينا والتزامهم على المدى البعيد عنصراً أساسياً في تحقيق النجاح. ومن ثم، فإننا نهدف إلى استقطاب الكوادر المؤهلة التي تتفانى في الالتزام بواجبها تجاه البنك والاحتفاظ بهم وتحفيزهم للقيام بأدوارهم الوظيفية بما يحقق مصالح مساهمينا على المدى البعيد. وتتكون مجموعة المكافآت من العناصر الأساسية التالية:

1. الأجر الثابت.
2. المزايا.
3. مكافأة الأداء السنوية قصيرة الأجل.
4. مكافأة الأداء السنوية طويلة الأجل.

ويضمن إطار الحوكمة القوي والفعال أن يعمل البنك ضمن معايير واضحة لاستراتيجية وسياسة المكافآت الخاصة به. ويتم الإشراف على جميع الأمور الخاصة بالمكافآت والالتزام الكامل للمتطلبات التنظيمية من قِبل لجنة التعيين والمزايا والحوكمة.

وتراعي سياسة الأجور والمكافآت الدور الوظيفي لكل موظف. حيث قامت بوضع معايير تحدد ما إذا كان الموظف مُخاطراً كبيراً و/أو شخصاً معتمداً لإدارة أعمال البنك أو في وظيفة رقابية أو مساندة.

ويكون الموظف شخصاً معتمداً إذا ما تطلب تعيينه موافقة مسبقة من الجهات الرقابية نظراً لأهمية دوره الوظيفي في البنك. ويكون الموظف مُخاطراً كبيراً إذا ما كان مديراً لأحد الأعمال الرئيسية بالبنك ويشمل ذلك الموظفين الذين يتبعونه، والذين يكون لهم تأثير كبير على حجم المخاطر.

ومن أجل الحصول على توافق بين ما يدفعه البنك لموظفيه واستراتيجية الأعمال الخاصة بنا، نقوم بتقييم الأداء الفردي لكل موظف مقابل الأهداف السنوية المالية وغير المالية وطويلة الأجل والتي تم تلخيصها في نظام إدارة الأداء الخاص بنا.

كما يراعي هذا القيم والمخاطر وإجراءات والالتزام، والنزاهة. وفي المجمل، لا يستند تقدير الأداء إلى ما تم تحقيقه خلال الأجل القصير والطويل فحسب، بل يستند كذلك إلى كيفية تحقيقه، لما له من أثر كبير في استدامة النشاط التجاري على المدى البعيد.

دور ومحور تركيز لجنة التعيين والمزايا والحوكمة

تقوم لجنة التعيين والمزايا والحوكمة بالإشراف على جميع سياسات المكافآت الخاصة بالموظفين. وتعتبر اللجنة الجهة الإشرافية والحاكمة لسياسة وممارسات وبرامج الأجور والمكافآت. وتتحمل اللجنة مسؤولية تحديد ومراجعة واقتراح سياسة الأجور ليتم اعتمادها من مجلس الإدارة. كما تقوم بوضع مبادئ وهيكل الحوكمة لجميع القرارات الخاصة بالمكافآت. وتضمن اللجنة كذلك دفع الأجور بطريقة عادلة ومسؤولة لجميع الموظفين. وتقوم بمراجعة دورية لسياسة الأجور والمكافآت لتعكس التغييرات في ممارسات السوق وخطة الأعمال وحجم مخاطر البنك.

وتتضمن مسؤوليات لجنة التعيين والمزايا والحوكمة فيما يتعلق بسياسة المكافآت المتغيرة، وكما هو موضح في ميثاق تكليفها، بما يلي على سبيل المثال وليس الحصر:

- اعتماد ومتابعة ومراجعة نظام الأجور والمكافآت لضمان تشغيل النظام كما هو مخطط له.
- تقييم أداء الأشخاص المعتمدين والمعنيين بشؤون المخاطر ومدى تماشيه مع أهداف البنك التأسيسية والاستراتيجية التوافقية وخطط الأعمال.
- مراجعة سياسات الأجور والمكافآت ليتم اعتمادها من مجلس إدارة البنك.
- الموافقة على مبالغ المكافآت الخاصة بكل شخص معتمد أو مُخاطر كبير، وكذلك إجمالي المكافآت المتغيرة المطلوب توزيعها، مع مراعاة الأجر الكامل، بما في ذلك الرواتب والاشتراكات والمصاريف والعلاوات ومزايا الموظف الأخرى.
- رفع توصية لمجلس إدارة البنك بشأن مكافأة الرئيس التنفيذي للمجموعة.
- ضمان تعديل ميزانية المكافآت لتتوافق مع جميع أنواع المخاطر التي يأخذها البنك والتأكد من أن نظام المكافآت يميز بين الموظفين الذين يساهمون بنفس الأرباح القصيرة الأجل لكن يأخذون قدراً مختلفاً من المخاطر بالنيابة عن البنك.
- التأكد من أن المكافأة المتغيرة تشكل جزءاً كبيراً من أجر الموظفين أصحاب المخاطر الكبيرة.
- مراجعة نتائج اختبار خطورة الأعمال والاختبار العكسي قبل الموافقة على إجمالي المكافأة المتغيرة المطلوب توزيعها، بما في ذلك الرواتب والاشتراكات والمصاريف والعلاوات ومزايا الموظف الأخرى.
- تقييم الممارسات التي يتم دفع الأجر والمكافأة بموجبها مقابل الإيرادات المستقبلية المحتملة التي يظل وقتها وإمكانية حدوثها غير مؤكدة. وسوف تستعلم لجنة التعيين والمزايا والحوكمة عن أي مكافآت دخل لا يمكن تحقيقها أو تظل إمكانية تحقيقها غير مؤكدة في وقت الدفع.

- التأكد من أن هيكل الأجر الثابت والمتغير للأشخاص المعتمدين في وظائف إدارة المخاطر والتدقيق الداخلي والعمليات والرقابة المالية والالتزام مرجحاً لصالح الأجر الثابت.
- التوصية بمكافآت أعضاء مجلس الإدارة بناءً على حضورهم وأدائهم، وبما يتفق والمادة 188 من قانون الشركات التجارية البحريني.
- التأكد من تطبيق آليات التزام مناسبة لضمان التزام الموظفين بعدم استخدام استراتيجيات التحوط الشخصية أو التأمين ذي الصلة بالأجر والمسؤولية لإضعاف آثار تنظيم المخاطر المضمنة في اتفاقيات الأجور الخاصة بهم.

أعضاء لجنة التعيين والمزايا والحوكمة

كما هو موضح في تقرير حوكمة الشركات فإن جميع أعضاء مجلس الإدارة غير تنفيذيين وأن أعضاء لجنة التعيين والمزايا والحوكمة غالبيتهم مستقلين بما فيهم رئيس اللجنة. وتتكون لجنة التعيين والمزايا والحوكمة من الأعضاء التاليين:

(دورة المجلس المنتهية في 28 مارس 2023)

اسم عضو لجنة التعيين والمزايا والحوكمة	تاريخ التعيين	عدد الاجتماعات التي حضرها	
		2023	2022
مراد علي مراد	20 يونيو 2004	**2**	6
الشيخ خليفة بن دعيج آل خليفة	6 مارس 2011	**0**	5
محمد عبدالرحمن حسين	29 مارس 2017	**2**	6
إدريس مساعد أحمد	24 مارس 2020	**2**	6

(دورة المجلس الجديدة التي بدأت في 28 مارس 2023)

اسم عضو لجنة التعيين والمزايا والحوكمة	تاريخ التعيين	عدد الاجتماعات التي حضرها
		2023
مراد علي مراد	20 يونيو 2004	**9**
دانة عقيل رئيس	28 مارس 2023	**10**
خالد ناصر الشامسي	28 مارس 2023	**10**
طارق جليل الصفار	28 مارس 2023	**10**

بلغ مجموع المكافآت التي تم صرفها لأعضاء لجنة التعيين والمزايا والحوكمة خلال العام كأتعاب عن حضور الجلسات قيمة 25,250 دينارًا بحرينيًا [2022: 13,000 دينار بحريني].

نطاق تطبيق سياسة الأجور والمكافآت

تم تطبيق سياسة الأجور والمكافآت المتغيرة على مستوى المجموعة لتشمل الفرع الرئيسي بمملكة البحرين وفرع البنك بدولة الكويت والمكاتب التمثيلية في دبي وتركيا. تتوافق ممارسات الأجور والمكافآت لدى بنك البحرين والكويت في جمهورية الهند مع مبادئ وممارسات الأجور والمكافآت الصادرة عن مجلس الاستقرار المالي (FSB) في أبريل 2009، والتي اعتمدها البنك الاحتياطي الهندي. تم استبعاد شركتي إنفيتا وكريدي مكس من هذه السياسة نظرًا لأن إرشادات الأجور والمكافآت لا تنطبق عليها.

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

يتم تحديد مكافأة أعضاء مجلس الإدارة بما يتوافق وأحكام المادة 188 من قانون الشركات التجارية البحريني لسنة 2001. ويتم وضع حد أقصى للمكافآت بحيث لا تتجاوز المكافأة الإجمالية (باستثناء أتعاب حضور اجتماعات المجلس) نسبة 10 بالمائة من صافي الأرباح في أي سنة مالية بعد إجراء جميع الخصومات المطلوبة. وتخضع مكافأة أعضاء مجلس الإدارة لموافقة المساهمين في الجمعية العامة العادية. ولا تتضمن مكافأة أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين العناصر ذات الصلة بالأداء مثل منح الأسهم أو خيارات الأسهم أو خطط الحوافز الأخرى ذات الصلة بالأسهم المؤجلة أو العلاوات أو مزايا التقاعد.

اعتمد البنك سياسة وافق عليها مجلس الإدارة لتطبيق مكافآت وتعويضات أعضاء مجلس الإدارة المختلفة عن مشاركتهم في أنشطة مجلس الإدارة ولجانه المؤقتة والدائمة. فيما يلي الأسس المقررة المتعلقة بتعويضات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة:

- يجب معاملة أعضاء مجلس الإدارة بإنصاف عندما يتم تعويضهم عن العمل الإضافي أو الجهد المبذول في مشاركتهم في لجان المجلس المؤقتة أو الدائمة.
- مبدأ المشاركة هو حضور الاجتماعات قدر الإمكان، وبالتالي لن يتم دفع أي مبالغ مقابل عدم حضور اجتماعات اللجان ويعتبر حضور الاجتماع عبر الهاتف / الاتصال المرئي بمثابة حضور للاجتماع.
- يخضع دفع مكافأة أعضاء مجلس الإدارة لقانون الشركات التجارية رقم 21 لعام 2001 وأي تعديلات تطرأ عليه، وبالتالي يجب أن تتوافق المكافآت مع أحكام القانون.
- يتم صرف مكافأة أعضاء مجلس الإدارة بتوصية من مجلس الإدارة إلى الجمعية العامة في اجتماعها السنوي بالتساوي للأعضاء باستثناء رئيس مجلس الإدارة الذي يحصل على 200% من المكافأة المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة العاديين بسبب مسؤولياته الإضافية ويعذر عضو مجلس الإدارة عن عدم حضور اجتماع واحد خلال العام، وسيتم خصم 500 دينار بحريني لكل غياب إضافي للاجتماعات المقررة.
- يتقاضى أعضاء مجلس الإدارة مبلغ 500 دينار بحريني كبدل حضور أي اجتماع للجان مجلس الإدارة ويتقاضى رئيس اللجنة 150% من المبلغ المذكور بسبب مسؤولياته الإضافية. ويحصل عضو مجلس الإدارة على مبلغ 600 دينار بحريني عن أي مهمة متعلقة بالبنك لمدة تصل إلى 3 أيام داخل المنطقة لتغطية جميع النفقات أثناء السفر بخلاف تذكرة السفر.
- لا توجد مكافآت أخرى لأعضاء مجلس الإدارة ولا ينطبق عليهم نظام الرواتب أو أسهم الأداء أو مكافآت الأداء على أعضاء مجلس الإدارة.

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

الاسم	المكافآت الثابتة					المكافآت المتغيرة					مكافأة نهاية الخدمة	المجموع الكلي (لا يتضمن بدل المصروفات)	بدل المصروفات
	مكافأة أعضاء المجلس المرفوعة إلى الجمعية العامة العادية	مجموع بدلات حضور جلسات المجلس واللجان	رواتب	أخرى (علاوة السفر فقط)	المجموع	مكافأة رئيس وأعضاء المجلس	مكافآت	خطط تحفيزية	أخرى	المجموع			
أولاً: الأعضاء المستقلون:													
السيد مراد علي مراد	90,000	9,000	–	-	99,000	–	–	–	–	–	–	99,000	–
الشيخ عبد الله بن خليفة بن سلمان آل خليفة	45,000	5,000	–	600	50,600	–	–	–	–	–	–	50,600	–
السيد جاسم حسن زينل	45,000	6,000	–	4,200	55,200	–	–	–	–	–	–	55,200	–
الشيخ خليفة بن دعيج آل خليفة	45,000	6,500	–	-	51,500	–	–	–	–	–	–	51,500	–
السيد محمد عبد الرحمن حسين	45,000	11,000	–	600	56,600	–	–	–	–	–	–	56,600	–
الدكتورة غنية محسن الدرازي	45,000	2,500	–	-	47,500	–	–	–	–	–	–	47,500	–
ثانيًا: الأعضاء غير التنفيذيين:													
السيد هاني علي المسقطي	28,726	1,000	–	-	29,726	–	–	–	–	–	–	29,726	–
السيد إدريس مساعد أحمد	45,000*	5,500*	–	7,800	58,300	–	–	–	–	–	–	58,300	–
السيد عارف حيدر رحيمي	16,274	0	–	0	16,274	–	–	–	–	–	–	16,274	–
السيد مشعل علي الحلو	45,000 **	5,000	–	600	50,600	–	–	–	–	–	–	50,600	–
السيد ناصر خالد الراعي	45,000 **	2,000	–	-	47,000	–	–	–	–	–	–	47,000	–
السيدة نور نائل الجاسم	45,000 *	4,500*	–	6,000	55,500	–	–	–	–	–	–	55,500	–
ثالثاً: الأعضاء التنفيذيون:													
السيد أشرف عدنان بسيسو	45,000	4,500	–	600	50,100	–	–	–	–	–	–	50,100	–
المجموع	**585,000**	**62,500**	**–**	**20,400**	**667,900**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**667,900**	**–**

ملاحظات:

1. جميع المبالغ بالدينار البحريني
2. مكافأة عضوية مجلس الإدارة دفعت عام 2023 عن عام 2022، بعد الحصول على موافقة الجمعية العامة العادية في مارس 2023

* حول المبلغ إلى الهيئة العامة للاستثمار

** حول المبلغ إلى الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي

المكافآت المتغيرة للموظفين

تعتمد المكافأة المتغيرة على مستوى الأداء. وتتكون من مكافأة الأداء السنوية والحوافز الطويلة الأجل الخاصة بالأداء المستقبلي للبنك. وكجزء من المكافأة المتغيرة لموظفينا، يتم منح المكافأة السنوية بناء على نسبة تحقيق الأهداف التشغيلية والمالية المحددة لكل سنة، وعلى الأداء الفردي للموظفين ومدى مساهمتهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية.

وقد طبق البنك هيكلاً معتمداً من مجلس إدارته لوضع رابط شفاف بين المكافأة المتغيرة والأداء. وقد صُمم الهيكل على أساس استيفاء الأداء المالي المرضي وتحقيق العوامل غير المالية الأخرى، والتي ستؤدي، عند تساوي جميع العناصر الأخرى، إلى توفير ميزانية عامة للمكافآت قبل اعتماد أي تخصيص لخطوط الأعمال والموظفين بصورة فردية. وفي الهيكل المعتمد لتحديد المكافأة المتغيرة الإجمالية، تهدف لجنة التعيين والمزايا والحوكمة إلى موازنة توزيع الأرباح بين المساهمين والموظفين.

تتضمن مقاييس الأداء الرئيسية على مستوى البنك مزيج من المقاييس قصيرة الأجل والمقاييس طويلة الأجل، وتتضمن مؤشرات الربحية والملاءة والسيولة والالتزام والنمو. حيث تضمن عملية إدارة الأداء بالبنك توزيع جميع الأهداف وترتيبها بشكلٍ تتابعي لجميع وحدات الأعمال والموظفين المعنيين.

ولتحديد مبلغ المكافأة المتغيرة، يبدأ البنك بوضع الأهداف الخاصة ومقاييس الأداء النوعية الأخرى التي تؤدي إلى تحديد ميزانية المكافآت. ويتم بعد ذلك تعديل الميزانية لتتوافق مع المخاطر باستخدام المقاييس المعدلة بما في ذلك الاعتبارات التطلعية.

تقوم لجنة التعيين والمزايا والحوكمة بالتقييم الجيد للممارسات التي يتم دفع المكافأة بموجبها للتحقق من الإيرادات المستقبلية المحتملة التي يظل وقتها وإمكانية حدوثها غير مؤكدة. وتثبت اللجنة أن قرارتها متوافقة مع تقييم المركز المالي والتوقعات المستقبلية.

يستخدم البنك عملية رسمية وشفافة لتعديل المبلغ الإجمالي للمكافآت حسب نوعية الأرباح وماهية المخاطر. كما يهدف إلى دفع المكافآت من الأرباح المحققة والمستدامة. فإذا لم تكن جودة الأرباح قوية، يمكن تعديل قاعدة الأرباح وفقاً لتقدير لجنة التعيين والمزايا والحوكمة.

وحتى يتسنى للبنك تمويل ميزانية المكافآت يجب تحقيق حد الأهداف المالية. وتضمن مقاييس الأداء تقليص المكافأة المتغيرة بشكلٍ عام وملحوظ عندما يكون الأداء المالي للبنك ضعيفاً أو سلبياً. وعلاوة على ذلك، يخضع مبلغ المكافآت الإجمالية المستهدفة لتعديلات المخاطر التي تتماشى مع هيكل تقييم المخاطر والارتباط.

في هذا العام، قام البنك بتعديل نظام إدارة الأداء من أجل مواءمة مكافآت الموظفين مع مستوى التزامهم، وذلك تماشيًا مع توجيهات المصرف المركزي.

أجر الوظائف الرقابية

إن مستوى الأجور للوظائف الرقابية والمساندة يمكّن البنك من استقطاب موظفين مؤهلين وذوي خبرة في هذه الوظائف. ويضمن البنك أن يكون مزيج الأجر الثابت والمتغير لموظفي الوظائف الرقابية والمساندة لصالح الأجر الثابت. ويتوقف الأجر المتغير للوظائف الرقابية على الأهداف الخاصة بالوظيفة، ولا يتم تحديده من خلال الأداء المالي لمجالات الأعمال التي يقوم هؤلاء الموظفون بمراقبتها.

ويلعب نظام إدارة الأداء دوراً حيوياً في تحديد أداء وحدات المساندة والرقابة على أساس الأهداف المحددة لكلٍ منها. وتتوقف هذه الأهداف بشكلٍ أكبر على الأهداف غير المالية والتي تتضمن المخاطر والرقابة والالتزام والاعتبارات الأخلاقية وكذلك متطلبات السوق والبيئة التنظيمية، بعيداً عن المهام التي لها قيمة مضافة والخاصة بكل وحدة.

المكافأة المتغيرة لوحدات الأعمال

يتم تحديد المكافأة المتغيرة لوحدات الأعمال بشكلٍ رئيسي من خلال أهداف الأداء الرئيسية المحددة ضمن نظام إدارة الأداء بالبنك. وتحتوي هذه الأهداف على الأهداف المالية وغير المالية، بما في ذلك التحكم في المخاطر والالتزام والاعتبارات الأخلاقية وكذلك متطلبات السوق والمتطلبات التنظيمية. وتضمن مراعاة تقييمات المخاطر في تقييم أداء الأفراد أن تتم معاملة أي موظفَين يحققان نفس الدخل المتوسط الأجل لكنهما يتحملان مستويات مختلفة من المخاطر بالنيابة عن البنك بشكلٍ مختلف من خلال نظام المكافآت والأجور.

هيكل تقييم المخاطر

إن الهدف من تقييم ارتباطات المخاطر هو الربط بين المكافأة المتغيرة وحجم مخاطر البنك. وفي مساعيه للقيام بذلك، يراعي البنك كلاً من المقاييس الكمية والنوعية في عملية تقييم المخاطر. وتلعب كل من المقاييس الكمية والتقدير البشري دوراً مهماً في تحديد أي تعديلات خاصة بالمخاطر. وتشمل عملية تقييم المخاطر الحاجة إلى التأكد من أن سياسة الأجور والمكافآت المحددة تقلل الحوافز لأخذ المخاطر الإضافية وغير الواجبة، ومتناسقة مع نتائج تقييم المخاطر وتقدم مزيجاً مناسباً من الأجر يتماشى مع حجم المخاطر.

وتتحقق لجنة التعيين والمزايا والحوكمة مما إذا كانت سياسة المكافأة المتغيرة تتماشى مع حجم المخاطر التي يمكن التعرض لها. كما تضمن من خلال تقييمها للمخاطر ألاّ يتم ربط المكافأة بالإيرادات المستقبلية المحتملة التي يظل وقتها وإمكانية حدوثها غير مؤكدة.

وتراعي تعديلات المخاطر جميع أنواع المخاطر، بما في ذلك المخاطر المعنوية والمخاطر الأخرى مثل مخاطر السمعة ومخاطر السيولة وتكلفة رأس المال. ويباشر البنك تقييم المخاطر لمراجعة الأداء المالي والتشغيلي مقابل استراتيجية الأعمال وأداء المخاطر قبل توزيع المكافأة السنوية.

ويضمن البنك أن لا تحد ميزانية المكافأة المتغيرة قوة وملائة رأس المال. ويعتمد المدى الذي يحتاج إليه البنك لبناء قاعدة رأس مالية على المركز الرسمالي الحالي وإجراءات التقييم الداخلي لكفاية رأس المال.

يخضع هيكل تقييم المخاطر لمراجعة دورية من أجل مواءمته مع آخر التوجهات والممارسات في مجال تقييم المخاطر وضمان مزيد من التركيز على استراتيجية المخاطر الخاصة بالبنك. وقد تم إجراء آخر عملية مراجعة وتمت الموافقة على الهيكل من قبل مجلس الإدارة في أكتوبر 2022. وشملت عملية المراجعة إدخال عدد من التحسينات على معايير المخاطر الحالية وإضافة إجراءات جديدة متعلقة بالالتزام والأمن السيبراني.

ويراعي حجم الميزانية الإجمالية للمكافآت المتغيرة وتخصيصها داخل البنك النطاق الكامل للمخاطر الحالية والمحتملة، بما في ذلك:

(أ) تكلفة وكمية رأس المال المطلوب لدعم المخاطر المتخذة؛

(ب) تكلفة وكمية مخاطر السيولة التي تم تحملها عند تنفيذ الأعمال؛

(ج) التوافق مع وقت وإمكانية حدوث الإيرادات المستقبلية المحتملة المدمجة في الأرباح الحالية.

تعديلات المخاطر

يوجد لدى البنك هيكل تقييم مخاطر رجعي، والذي هو عبارة عن تقييم نوعي للاختبار العكسي للأداء الفعلي في مقابل افتراضات المخاطر المسبقة.

وفي السنوات التي يتكبد فيها البنك خسائر مادية في أدائه المالي، سوف يعمل هيكل تعديل المخاطر بالشكل التالي:

- سوف يكون هناك تقليص ملحوظ في المكافآت المتغيرة الإجمالية.
- على المستوى الفردي، سوف يعكس الأداء الضعيف للبنك عدم استيفاء مؤشرات الأداء الفردية، ومن ثم يكون تقييم أداء الموظفين منخفضاً.
- انخفاض في قيمة الأسهم أو المنح المؤجلة.
- تغييرات محتملة في فترات المنح، وإجراء تأجيل إضافي للمكافآت غير الممنوحة.
- وأخيراً، إذا ما كان الأثر الكمي والنوعي للخسارة كبيراً، قد يتم التفكير في استرداد وتعديل منح المكافأة المتغيرة السابقة.

يمكن للجنة التعيين والمزايا والحوكمة، بموافقة الإدارة، تبرير واتخاذ القرارات الاختيارية التالية:

- زيادة أو خفض التعديل الرجعي.
- التفكير في تأجيلات إضافية أو زيادة في كم المنح غير النقدية.
- الاسترداد من خلال اتفاقيات الاسترداد والتعديل.

هيكل الاسترداد والتعديل

تتيح أحكام الاسترداد والتعديل الخاصة لمجلس الإدارة فقط تحديد، عندما يكون ذلك مناسباً، إمكانية مصادرة/تعديل العناصر غير الممنوحة بموجب خطة المكافآت المؤجلة، أو استرداد المكافأة المتغيرة المقدم في حالات معينة. ويهدف ذلك إلى السماح بالاستجابة بشكلٍ مناسب إذا كانت عوامل الأداء التي استندت إليها قرارات المكافآت السابقة تثبت أنها لا تعكس الأداء المقابل على المدى الطويل. وتحتوي جميع منح المكافآت المؤجلة على أحكام تتيح للبنك إمكانية خفض أو إلغاء مكافآت الموظفين الذين كان أداؤهم الفردي له تأثير سلبي كبير على البنك خلال سنة الأداء ذات الصلة.

إن مجلس الإدارة هو الجهة الوحيدة المخولة باتخاذ أي قرار يخص استرداد المنح.

وتتيح أحكام الاسترداد والتعديل لمجلس إدارة البنك تحديد ما إذا كان من الممكن تعديل/إلغاء العناصر الممنوحة/غير الممنوحة بموجب خطة العلاوات المؤجلة في بعض الحالات. وتتضمن هذه الحالات ما يلي:

- دليل معقول على سوء التصرف المتعمد أو الخطأ الجسيم أو إهمال أو عجز الموظف بما يسبب تكبد البنك و/أو وحدة العمل التابع لها خسائر مادية في أدائها المالي أو تحريف كبير في البيانات المالية أو فشل ذريع في إدارة المخاطر أو خسارة السمعة التجارية أو تعريضها للخطر بسبب أفعال أو إهمال أو سوء تصرف أو عجز خلال سنة الأداء ذات الصلة.
- تعمد الموظف تضليل السوق و/أو المساهمين فيما يتعلق بالأداء المالي للبنك خلال سنة الأداء ذات الصلة.

كما يمكن استخدام الاسترداد إذا كان تعديل الجزء غير الممنوح من المكافأة غير كافٍ نظراً لطبيعة ودرجة خطورة المشكلة.

مكونات المكافأة المتغيرة

تتضمن المكافأة المتغيرة المكونات الأساسية التالية:

النقد المقدم	جزء المكافأة المتغيرة الممنوحة والمدفوعة نقداً في نهاية عملية تقييم الأداء لكل سنة.
النقد المؤجل	جزء المكافأة المتغيرة الممنوحة والمدفوعة نقداً على أساس تناسبي على مدار فترة 3 سنوات.
منح الأسهم قصيرة الأجل المقدمة	جزء المكافأة المتغيرة الممنوحة والصادرة في شكل أسهم في نهاية عملية تقييم الأداء لكل سنة.
منح الأسهم قصيرة الأجل المؤجلة	جزء المكافأة المتغيرة الممنوحة والمدفوعة في شكل أسهم على أساس تناسبي على مدار فترة 3 سنوات.
منح أسهم الأداء طويلة الأجل	إن أنظمة الحوافز طويلة الأجل عبارة عن برامج مكافآت قائمة على الأسهم، يتم بموجبها سنويًا تخصيص عدد من أسهم البنك للمدراء التنفيذيين وموظفي الإدارة العليا تحتسب وفقًا لأدائهم، وإمكانياتهم ودرجة أهمية الوظيفة. يتم تحويل ملكية الأسهم المكتسبة للموظف بعد تقييم أداء البنك مقابل مؤشرات الأداء المحددة لفترة الاكتساب.

تخضع جميع المكافآت المؤجلة والطويلة الأجل لأحكام الاسترداد والتعديل. ويتم تحويل ملكية أسهم المكافآت والأرباح الموزعة عنها لصالح الموظف بعد فترة اكتساب مدتها ستة أشهر من تاريخ المنح. ويرتبط عدد منح الأسهم العادية بسعر السهم وفقاً لقواعد خطة حوافز الأسهم.

يتم الاحتفاظ بجميع الأسهم والمكافآت النقدية المؤجلة وإدارتها في عهدة مسجلة ومعتمدة في مملكة البحرين.

المكافأة المؤجلة

يخضع جميع موظفي الإدارة العليا أو ممن يتقاضون مستحقّات قدرها 100,000 ديناراً بحرينياً في السنة في فروع البحرين والفروع الخارجية لقواعد التأجيل التالية - باستثناء الفروع الموجودة في الهند:

1. الرئيس التنفيذي للمجموعة والموظفون الخمسة الأعلى أجرًا ضمن مجموعة قطاعات الأعمال:

عنصر المكافأة المتغيرة	النسب المئوية للدفع	فترة المنح	فترة الاكتساب	التعديل	الاسترداد
النقد المقدم	%40	فوراً	–	–	نعم
النقد المؤجل	%10	3 سنوات	–	نعم	نعم
منح الأسهم المؤجلة	%50	3 سنوات	6 أشهر	نعم	نعم

2. جميع الموظفين الآخرين المشمولين:

عنصر المكافأة المتغيرة	النسب المئوية للدفع	فترة المنح	فترة الاكتساب	التعديل	الاسترداد
النقد المقدم	%50	فوراً	–	–	نعم
منح الأسهم المقدمة	%10	فوراً	6 أشهر	نعم	نعم
منح الأسهم المؤجلة	%50	3 سنوات	6 أشهر	نعم	نعم

ويمكن للجنة التعيين والمزايا والحوكمة، بناءً على تقييمها لهيكل الأدوار الوظيفية والمخاطر التي اتخذها الموظف زيادة تغطية الموظفين الذين سيخضعون لترتيبات مؤجلة.

تفاصيل المكافأة المدفوعة

(أ) مجلس الإدارة

	2023 دينار بحريني	2022 دينار بحريني
أتعاب حضور الجلسات وبدل السفر	**145,295.509**	95,713.000
مكافأة*	**584,500.000**	552,000.000
أخرى	**30,827.820**	32,147.000

* المبلغ المدفوع خلال العام نظير الأداء عن العام الماضي.

(ب) أعضاء مجالس إدارة الشركات التابعة

	2023 دينار بحريني	2022 دينار بحريني
أتعاب حضور الجلسات وبدل السفر	**8,100**	7,800
مكافأة*	**116,620**	95,250
أخرى	**–**	-

(ج) الموظفون

1. أجر ومكافآت الموظفين

بالألف دينار بحريني	2023								
	عدد الموظفين	المكافأة الثابتة	المكافأة الممنوحة عند التوظيف	المكافأة المضمونة	المكافأة المتغيرة				الإجمالي
					المقدمة		المؤجلة		
		نقداً	(نقداً / أسهم)	(نقداً / أسهم)	نقداً	أسهم	نقداً	أسهم	أخرى
الأشخاص المعتمدين - الأعمال	**13**	**2,319**	**–**	**–**	**768**	**11**	**151**	**820**	**–**	**4,070**
الأشخاص المعتمدين - الرقابة والمساندة	**13**	**1,868**	**–**	**–**	**560**	**100**	**-**	**419**	**–**	**2,947**
كبار المُخاطرين الآخرين	**42**	**4,135**	**–**	**–**	**931**	**186**	**-**	**744**	**–**	**5,996**
الموظفين الآخرين: البحرين	**595**	**13,615**	**–**	**–**	**2,629**	**-**	**-**	**-**	**–**	**16,244**
الموظفين الآخرين: الفروع الدولية الشركات التابعة	**718**	**9,013**	**–**	**–**	**767**	**1**	**-**	**5**	**–**	**9,786**
الإجمالي	**1,381**	**30,950**	**–**	**–**	**5,655**	**299**	**151**	**1,988**	**–**	**39,043**

أعداد الموظفين في الجدول أعلاه تشمل الموظفين في البنك وفروعه الخارجية والشركات التابعة له مباشرة ومملوكة له بالكامل.

تم إدراج تعديلات أخرى غير مباشرة لمستحقات تكاليف الموظفين بقيمة **613,200** دينار بحريني في الجدول أعلاه.

لم يتم إدراج تكاليف الموظفين غير المباشرة التي تبلغ **92,970** دينارًا بحرينيًا في الجدول أعلاه.

أجور اجتماعات مجالس الإدارة المدفوعة لأعضاء الإدارة التنفيذية في العام 2023 نظير تمثيل البنك في مجالس إدارة الشركات التابعة المملوكة بالكامل و / أو شركات زميلة بلغت **164,400** دينار بحريني وتم إدراجها في الجدول أعلاه.

لم يتم دفع أي مدفوعات لإنهاء الخدمة في العام 2023.

بالألف دينار بحريني	2022								
	عدد الموظفين	المكافأة الثابتة	المكافأة الممنوحة عند التوظيف	المكافأة المضمونة	المكافأة المتغيرة				الإجمالي
					المقدمة		المؤجلة		
		نقداً	(نقداً / أسهم)	(نقداً / أسهم)	نقداً	أسهم	نقداً	أسهم	أخرى
الأشخاص المعتمدين - الأعمال	11	2,228	–	–	762	10	143	785	–	3,928
الأشخاص المعتمدين - الرقابة والمساندة	12	1,824	–	–	572	98	-	408	–	2,903
كبار المُخاطرين الآخرين	43	3,721	–	–	867	173	-	694	–	5,456
الموظفين الآخرين: البحرين	579	14,311	–	–	1,949	3	-	14	–	16,277
الموظفين الآخرين: الفروع الدولية والشركات التابعة	650	8,584	–	–	693	-	-	-	–	9,277
الإجمالي	1,295	30,667	–	–	4,843	285	143	1,900	–	37,839

أعداد الموظفين في الجدول أعلاه تشمل الموظفين في البنك وفروعه الخارجية والشركات التابعة له مباشرة ومملوكة له بالكامل.

تم إدراج تعديلات أخرى غير مباشرة لمستحقات تكاليف الموظفين بقيمة **166,132** دينارًا بحرينيًا في الجدول أعلاه.

لم يتم إدراج تكاليف الموظفين غير المباشرة التي تبلغ **45,075** دينارًا بحرينيًا في الجدول أعلاه.

أجور اجتماعات مجالس الإدارة المدفوعة لأعضاء الإدارة التنفيذية في العام 2022 نظير تمثيل البنك في مجالس إدارة الشركات التابعة المملوكة بالكامل و / أو شركات زميلة بلغت **183,505** دينار بحريني وتم إدراجها في الجدول أعلاه.

يشتمل المبلغ الإجمالي للمكافآت على مدفوعات إنهاء الخدمة خلال العام والتي بلغت **372,866** دينارًا بحرينيًا، وبلغت أعلى قيمة مدفوعة منها لفرد واحد **83,450** دينارًا بحرينيًا.

يتضمن الجدول أعلاه مبلغ **281,044** دينارًا بحرينيًا متعلق بالعام الماضي تم ترحيله في صورة مكافآت متغيرة.

2. المنح المؤجلة

	2023			
	نقداً	أسهم		الإجمالي
	(ألف دينار بحريني)	العدد	(ألف دينار بحريني)	(ألف دينار بحريني)
الرصيد الافتتاحي	**421**	**16,335,666**	**6,372**	**6,793**
الممنوح خلال الفترة*	**151**	**4,538,232**	**2,287**	**2,439**
المدفوع / المصروف خلال الفترة	**(151)**	**(3,612,417)**	**(1,786)**	**(1,937)**
تعديلات الخدمة والأداء والمخاطر	**–**	**–**	**–**	**–**
تعديلات مرتبطة بأسهم المنحة	**–**	**446,986**	**–**	**–**
الرصيد الختامي	**421**	**17,708,467**	**6,873**	**7,295**

* حساب عدد الأسهم المؤجلة الممنوحة لعام 2023 بصورة تقديرية على أساس سعر السهم 0.504 فلس في نهاية العام، حيث سيتم اعتماد السعر النهائي بعد مضي 14 يوم من تاريخ الجمعية العامة العمومية السنوية.

	2022			
	نقداً (ألف دينار بحريني)	أسهم		الإجمالي (ألف دينار بحريني)
		العدد	(ألف دينار بحريني)	
الرصيد الافتتاحي	445	14,918,647	6,015	6,460
الممنوح خلال الفترة*	143	4,460,499	2,186	2,329
المدفوع / المصروف خلال الفترة	(168)	(3,999,980)	(1,828)	(1,996)
تعديلات الخدمة والأداء والمخاطر	–	–	–	–
تعديلات مرتبطة بأسهم المنحة	–	956,500	–	–
الرصيد الختامي	**421**	**16,335,666**	**6,372**	**6,793**

* خلال عام 2022 إعادة احتساب الأسهم المؤجلة على أساس سعر السهم بعد مضي 14 يوم من تاريخ الجمعية العامة السنوية للبنك على أساس سعر السهم 0.490 فلس. وتم تحديثها لتمثل الأسهم الفعلية الممنوحة للموظفين خلال 2022.

تم إدراج أسهم الأداء طويلة الأجل والممنوحة في الجدول أعلاه على افتراض احتمالية الاستحقاق.

البيانات الخاصة بالأسهم أعلاه تشمل أسهم الأداء طويلة الأجل والمبنية على مجموع الأسهم الممنوحة ولا تعكس بالضرورة المصروفات المحاسبية التي ترتبط بمستوى الاكتساب وسنوات الخدمة.

3. أعلى ستة مكافآت من التنفيذيين بما فيهم الرئيس التنفيذي للمجموعة والمسؤول المالي الأعلى للمجموعة

الإدارة التنفيذية	مجموع الرواتب والبدلات المدفوعة 2023	مجموع المكافآت المدفوعة (bonus) 2023	أي مكافآت نقديّة / عينيّة أخرى للعام 2023	المجموع الكلي 2023
أعلى ستة مكافآت من أعضاء الإدارة التنفيذيّة، بما في ذلك الرئيس التنفيذي للمجموعة والمسؤول المالي الأعلى للمجموعة	1,628,908	1,379,357*	115,012**	3,123,277

ملاحظة: جميع المبالغ بالدينار البحريني.

* دُفع 817,912 دينارًا بحرينيًا نقدًا و561,445 دينارًا بحرينيًا على شكل أسهم من إجمالي المبلغ.

* يمثل هذا قيمة عدد الأسهم طويلة الأجل المكتسبة خلال العام.

معلومات عن المؤسسة

الهيكل التنظيمي

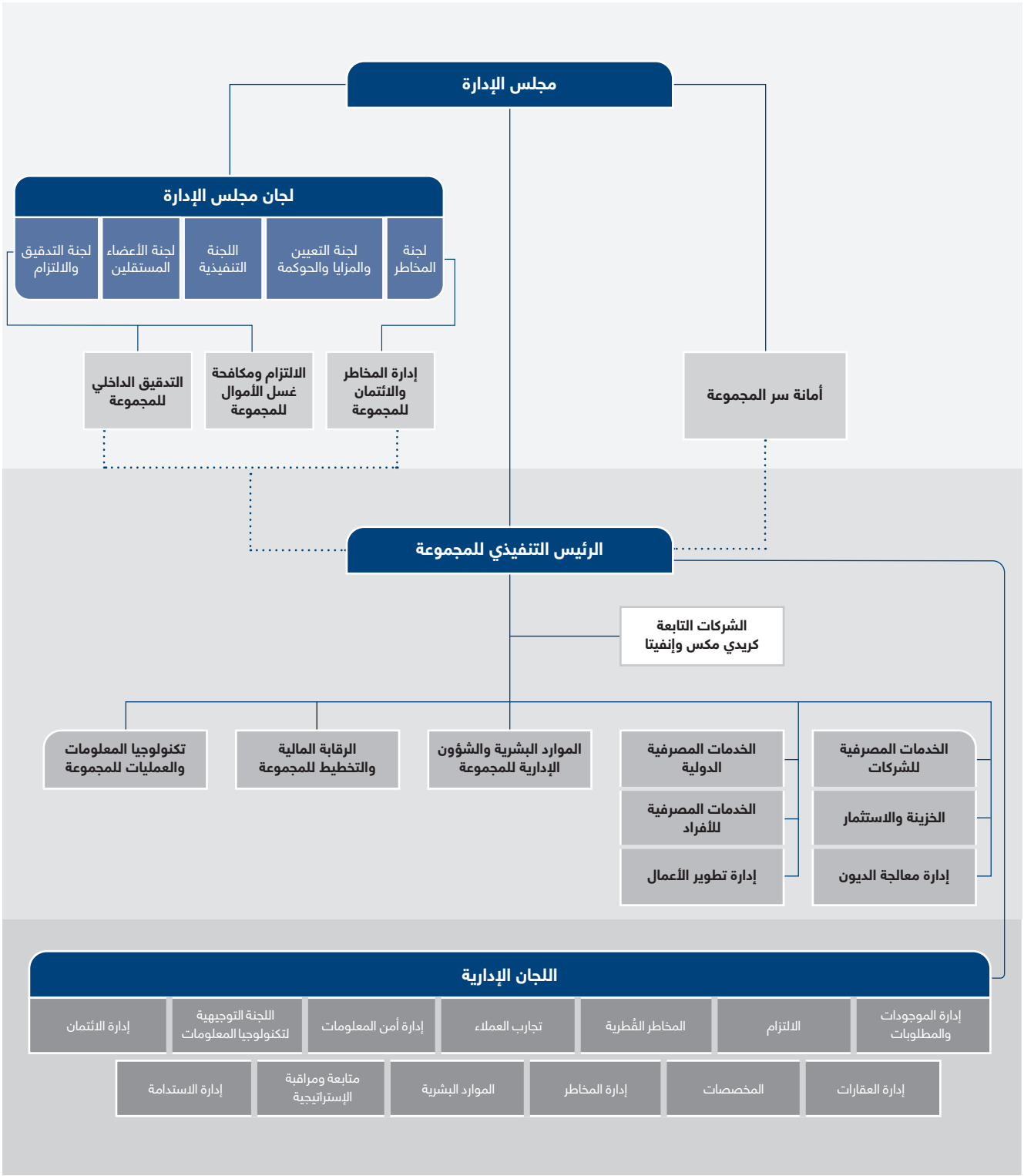

وافق مجلس الإدارة على الهيكل التنظيمي أعلاه في 26 أبريل 2021.

اللجان الإدارية

تعقد اللجان الإدارية اجتماعاتها برئاسة الرئيس التنفيذي للمجموعة، وتشكل اللجان الإدارية من رؤساء الأقسام ذات العلاقة الذين يتم تعيينهم من قبل رئيس اللجنة.

اللجنة	ملخص مهام ومسئوليات اللجنة:	اجتماعات اللجنة الدورية
إدارة الموجودات والمطلوبات	وضع السياسات واللوائح التنظيمية لإدارة الميزانية العمومية ومراقبة المخاطر ذات العلاقة	مرة واحدة في الشهر على الأقل
الالتزام	وضع إطار عمل مستمر لرصد ومتابعة جميع مسائل عدم الالتزام، واعتبارات الالتزام التي يطرحها مصرف البحرين المركزي، أو أي جهة تنظيمية أو رقابية أخرى، فيما يخص المجالات المتعلقة بأنشطة مجموعة بنك البحرين والكويت وعملياتها.	ربع سنوية
المخاطر القُطرية	مراجعة واعتماد استراتيجية القُطر وحدود التعرض لمخاطر العملة وقطاع الصناعة والنوع والتعرضات المضمونة/غير المضمونة.	6 اجتماعات على الأقل في السنة
تجارب العملاء	تتولى لجنة تجارب العملاء رصد ومراقبة مدى رضا العملاء وردود أفعالهم وشكاواهم ومقترحاتهم عبر كل القنوات، بما في ذلك الفروع ووسائل التواصل الاجتماعي ومركز الاتصال والموقع الإلكتروني والهاتف النقال، بهدف تحديد محركات العمل الرئيسية وتحسين ولاء العملاء.	ربع سنوية
إدارة أمن المعلومات	الإشراف على مخاطر أمن المعلومات والأمن السيبراني، واستراتيجية أمن المعلومات، وتطبيق برنامج الأمن الذي يتضمن الضوابط الإدارية والضمانات الفنية اللازمة لحماية سرية نُظم البنك وبياناته وضمان سلامتها وإتاحتها بما يتفق مع الاشتراطات التنظيمية والرقابية ومعايير الأمن. وتناقش لجنة إدارة أمن المعلومات المسائل المتعلقة بالأمن وتُصدر التوجيهات بشأنها، وترفع تقارير بحالة أمن المعلومات إلى لجنة المخاطر، ومن ثم مجلس الإدارة.	ربع سنوية
اللجنة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات	توجيه ومراجعة واعتماد الخطط الاستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات والإشراف على المبادرات الرئيسية وتحديد أولويات المبادرات عبر البنك ومراجعة/تقييم نضج التكنولوجيا في البنك بشكل مستمر.	كل شهرين
إدارة الائتمان	توافق على الائتمان والاستثمارات المقترحة إلى حد معين. كذلك استعراض والتوصية بأية اقتراحات تتطلب موافقة اللجنة التنفيذية أو المجلس عليها.	أسبوعية
المخصصات	دراسة وتحديد اشتراطات مخصصات القروض والسلفيات الائتمانية والاستثمارات.	ربع سنوية
إدارة المخاطر	تحديد وقياس ومراقبة والتحكم في المخاطر من خلال وضع سياسات المخاطر والإجراءات الخاصة بها.	ربع سنوية
الموارد البشرية	وضع السياسات والإجراءات الإدارية واللوائح التنظيمية لإدارة الموارد البشرية.	مرة كل شهرين

اللجنة	ملخص مهام ومسئوليات اللجنة:	اجتماعات اللجنة الدورية
متابعة ومراقبة الإستراتيجية	تستعرض فرص التقدم المحرز في المبادرات الإستراتيجية.	مرتين في السنة
إدارة الاستدامة	تقوم لجنة الاستدامة بتنفيذ السياسات والاستراتيجيات والبرامج ذات الصلة بالاستدامة، ووضع ومراجعة مؤشرات الأداء الرئيسية فيما يتعلق بالاستدامة وضمان دمجها في استراتيجيات البنك، والتعرف على القضايا الجوهرية التي تؤثر على الأعمال من منظور المخاطر والفرص غير المتوقعة، وتوفير البيانات والمعلومات التي تدعم إصدار تقرير الاستدامة السنوي.	ربع سنوية
إدارة العقارات	مراجعة السياسات ذات الصلة بالعقارات واقتراح توصيات بشأنها، وإدارة عملية تسييل العقارات التي تمت حيازتها، ومراقبة الالتزام بالسياسات واللوائح الداخلية.	ربع سنوية

مصالح الإدارة التنفيذية

إجمالي عدد الأسهم المملوكة لأعضاء فريق الإدارة التنفيذية وتداولها خلال العام 2023.

الأعضاء	فئة الأسهم	31 ديسمبر 2023	تداول عن طريق بورصة البحرين		31 ديسمبر 2022
			بيع	شراء	
د. عبد الرحمن علي سيف	عادية	**1,765,467**	48,225	–	1,727,326
حسان محمد بورشيد	عادية	**702,224**	–	–	668,785
محمد عبد الله عيسى	عادية	**257,227**	–	244,979	–
أبهيك جوسوامي	عادية	**–**	–	–	–
حسن محمد أبو زيد	عادية	**–**	–	–	–
عادل عبد الله سالم	عادية		غادر البنك خلال العام		–
ألكسندر إيوان ستيرلينج	عادية		غادر البنك خلال العام		–
نديم عبد العزيز الكوهجي	عادية	**170,000**	152,471	112,471	200,000
راج دوغار	عادية	**234,127**	–	–	222,979
محمد أحمد نور الريس	عادية	**118,810**	–	42,601	72,580
أحمد تقي	عادية	**225,949**	–	–	215,190
سيمون كارميناتي	عادية	**538,630**	114,663	72,321	553,307
ندين الشيراوي	عادية	**229,008**	–	36,038	183,781

ملاحظة: يمثل الجدول أعلاه إجمالي الأسهم المملوكة لأعضاء الإدارة التنفيذية كما في 31 ديسمبر 2023، بما في ذلك أسهم المنحة والأسهم المحوّلة خلال العام كجزء من خطة حوافز أسهم الموظفين.

استثمارات البنك الأخرى كما في 31 ديسمبر 2023

ملكية البنك في شركات أخرى مدرجة في بورصة البحرين (5% أو أكثر):

الاسم/الشركة	المقر الرئيسي	الوضع القانوني	تاريخ الملكية	%	عدد الأسهم	
					31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022
الشركة البحرينية الكويتية للتأمين	مملكة البحرين	ش.م.ب.	2006	6.82	**10,237,379**	10,237,379
سيكو	مملكة البحرين	ش.م.ب. (م)	2006	7.91	**34,913,024**	34,913,024
شركة البحرين للتسهيلات التجارية	مملكة البحرين	ش.م.ب.	1994	23.03	**47,023,363**	47,023,363

نسب المساهمين الرئيسيين في أسهم الشركة (5% وأكثر):

الاسم/الشركة	المقر الرئيسي	الوضع القانوني	تاريخ الملكية	%	عدد الأسهم	
					31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022
فنكورب ذ.م.م.	مملكة البحرين	ذ.م.م.	2022	26.19	**453,128,332**	431,550,793
الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي (الهيئة العامة لصندوق التقاعد)	مملكة البحرين	هيئة حكومية	1986	19.27	**333,431,707**	317,554,008
الهيئة العامة للاستثمار الكويتية	دولة الكويت	شركة استثمارية	1990	19.20	**332,133,757**	316,317,864
الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي	مملكة البحرين	هيئة حكومية	1986	13.70	**236,983,549**	225,698,619

استثمارات البنك في شركات أخرى (مدرجة/غير مدرجة داخل/خارج مملكة البحرين) (10% أو أكثر):

الاسم/الشركة	المقر الرئيسي	الوضع القانوني	تاريخ الملكية	%	عدد الأسهم	
					31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022
كريدي مكس	مملكة البحرين	ش.م.ب. (م)	1999	100.00	**10,000,000**	10,000,000
إنفيتا	مملكة البحرين	ذ.م.م.	2006	100.00	**1,000,000**	1,000,000
شركة (Labs 973) ذ.م.م.[1]	مملكة البحرين	ذ.م.م.	2022	100.00	**500,000**	500,000
العالمية لخدمات الدفع[2]	مملكة البحرين	ذ.م.م.	2005	70.00	**12,728**	12,728
شركة بنفت	مملكة البحرين	ش.م.ب. (م)	1997	22.00	**6,843**	6,843
نسيج	مملكة البحرين	ش.م.ب.	2009	15.15	**130,909,096**	130,909,096
بنك الأسرة	مملكة البحرين	ش.م.ب.	2009	10.00	**2,000,000**	2,000,000
ديار الحرمين العلا المحدودة	جزر كايمن	ذ.م.م.	2011	35.00	**16,450,000**	16,450,000
شركة بي بي كي جيوجيت	دولة الكويت	ش.م.ك.	2012	40.00	**2,000,000**	2,000,000
إنفيتا - الكويت[3]	دولة الكويت	ش.م.ك. (م)	2014	40.00	**400,000**	400,000
شركة ايجيلا المحدودة لإدارة الأموال	لندن	محدودة	2015	0	**0**	2,800,000
صندوق البحرين للسيولة	مملكة البحرين	محدودة	2016	23.54	**9,046**	9,046
ماغنوم بارتنرز القابضة المحدودة	جيرسي	محدودة	2018	49.96	**6,958,001**	6,958,001
ايفوك جيرسي القابضة المحدودة	جيرسي	محدودة	2018	24.99	**6,082,500**	6,082,500
إل. إس. إي. جيرسي القابضة المحدودة	جيرسي	محدودة	2019	45.00	**1**	1

(1) مملوكة من خلال كريدي مكس وإنفيتا.
(2) مملوكة من خلال كريدي مكس.
(3) مملوكة من خلال إنفيتا.

مكاتب بنك البحرين والكويت والفروع الدولية

للحصول على تفاصيل الاتصال بمكاتبنا وفروعنا المحلية والدولية، يرجى زيارة موقعنا على الإنترنت www.bbkonline.com. يقع المقر الرئيسي للبنك في البحرين ويعمل أيضا في دبي وتركيا والكويت والهند.

القسم الثالث

البيانـات المالـيـة

58 استعراض النتائج الماليّة
61 تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة المساهمين

القائمة الموحدة لـ:
64 - المركز المالي
65 - الأرباح أو الخسائر
66 - الدخل الشامل الآخر
67 - التغيرات في حقوق الملكية
68 - التدفقات النقدية
69 إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
101 إفصاحات رأس المال التنظيمي لاتفاقية بازل 3

استعراض النتائج الماليّة

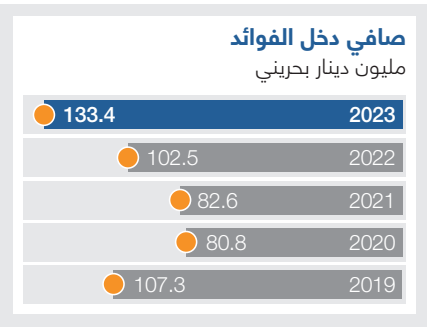

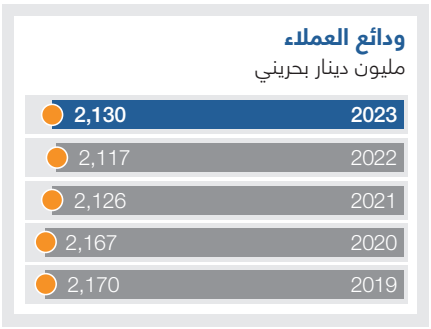

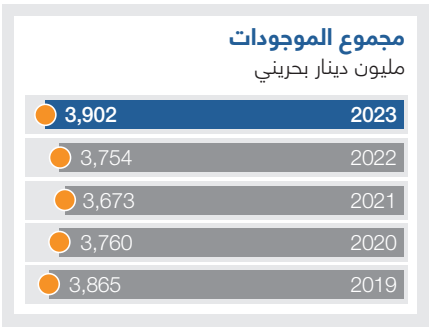

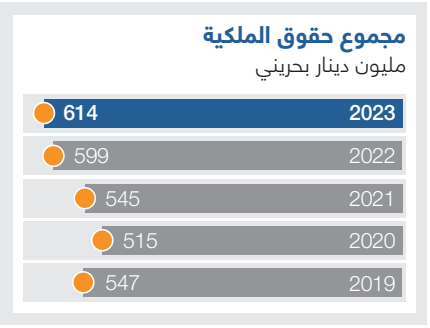

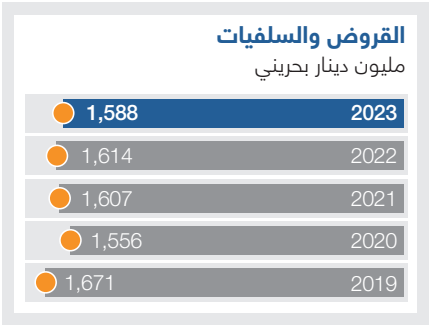

ما تزال المؤشرات المالية الرئيسية للمجموعة قوية مع تحقيق عائد على متوسط الموجودات بنسبة 1.9 في المائة وعائد على متوسط حقوق الملكية بنسبة 12.7 في المائة.

لمحة عامة

سجلت المجموعة صافي ربح، عائد إلى ملاك البنك، قدره 74.5 مليون دينار بحريني للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023، بزيادة نسبتها 15.7 في المائة مقارنةً بنتائج العام 2022.

وحافظت المجموعة على قاعدتها المالية المتينة، حيث ما تزال المؤشرات المالية الرئيسية الخاصة بها قوية مع تحقيق عائد على متوسط الموجودات بنسبة 1.9 في المائة وعائد على متوسط حقوق الملكية بنسبة 12.7 في المائة. كما بلغت ربحية السهم الأساسية والمخفضة 43 فلسًا مقابل 37 فلسًا خلال العام السابق. كذلك تمكنت المجموعة من الحفاظ على وضع مريح للسيولة حيث بلغت نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات 35.4 في المائة في نهاية العام 2023 مقابل 31.7 في المائة في العام السابق.

يستعرض هذا القسم تقييم الأداء المالي للمجموعة، مع التركيز على النتائج التشغيلية الموحدة وبيان المركز المالي الموحد لبنك البحرين والكويت، بما في ذلك فروعه الخارجية، والشركات التابعة، والمشروعات المشتركة، والشركات الزميلة، والاستثمارات غير المباشرة في الشركات الزميلة من خلال الشركات التابعة.

تم إعداد البيانات المالية الموحدة وعرضها وفقًا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وبما يتوافق مع قانون الشركات التجارية لمملكة البحرين وقانون المؤسسات المالية، ودليل قواعد مصرف البحرين المركزي، وتوجيهات مصرف البحرين المركزي ولوائحه وقراراته، والقرارات والقواعد والإجراءات ذات الصلة ببورصة البحرين وشروط عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك.

النتائج التشغيلية

في العام 2023، ارتفع صافي الربح العائد لملاك البنك بنسبة 15.7 في المائة عن العام الماضي، ليصل إلى 74.5 مليون دينار بحريني، كما ارتفع إجمالي الدخل التشغيلي (بما في ذلك حصة البنك من الشركات الزميلة والمشروعات المشتركة) المسجل خلال العام بمقدار 15.7 مليون دينار بحريني أو 11.4 في المائة ليبلغ 153.9 مليون دينار بحريني، ويعزى ذلك أساسًا إلى زيادة معدلات الفائدة ونهج الإدارة الفاعلة للميزانية العمومية الذي يتبعه البنك.

كذلك ارتفع صافي المخصصات من 8.0 ملايين دينار بحريني في العام 2022 إلى 9.9 ملايين دينار بحريني في العام 2023، أي بزيادة نسبتها 23.8 في المائة. وذلك على ضوء استراتيجية البنك المتحفظة والحصيفة في إدارة المخاطر، وتعزيز قدرته على الصمود والحفاظ على قدرته المالية، لا سيما في ظل البيئة الاقتصادية الحافلة بالتحديات.

صافي دخل الفوائد

ارتفع صافي دخل الفوائد بنسبة 30.1 في المائة ليصل إلى 133.4 مليون دينار بحريني (2022: 102.5 مليون دينار بحريني) بسبب زيادة معدلات الفائدة على مدار العام ونهج الإدارة الفاعلة للميزانية العمومية.

الإيرادات الأخرى

تتألف الإيرادات التشغيلية الأخرى من الدخل غير المتعلق بالفوائد المحقق من الأنشطة التجارية مثل القطع الأجنبي، والاستثمار في الصناديق الاستثمارية بخلاف الصناديق ذات الدخل الثابت، ومبيعات الخدمات المصرفية للأفراد والشركات، وعمليات التداول الاستثماري، وحصة المجموعة من الدخل أو الخسائر من الشركات الزميلة والمشروعات المشتركة.

بلغ إجمالي الإيرادات الأخرى (بما في ذلك الحصة من الشركات الزميلة والمشروعات المشتركة) 20.5 مليون دينار بحريني للعام 2023 مقابل 35.7 مليون دينار بحريني في العام 2022. أما صافي الرسوم والعمولات فقد بلغ 14.4 مليون دينار بحريني، مقابل 18.6 مليون دينار بحريني في العام الماضي. ويُعزى هذا الانخفاض إلى تقليل الرسوم والتكاليف المفروضة على الشركات والأعمال المحلية، وذلك سعيًا لدعمها وتخفيف تداعيات التحديات التي سادت الساحة الاقتصادية عقب جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19). كما ارتفعت الإيرادات الأخرى المتعلقة بالعملات الأجنبية وإيرادات الاستثمار بنسبة 3.2 في المائة لتصل إلى 16.3 مليون دينار بحريني في العام 2023 مقابل 15.8 مليون دينار بحريني في العام الماضي، وهو ما يعكس المخرجات الإيجابية لاستراتيجية الاستثمار الحكيمة التي تتبناها المجموعة. وانخفضت حصة المجموعة من نتائج الشركات الزميلة والمشروعات المشتركة إلى خسارة قيمتها 10.2 ملايين دينار بحريني مقابل أرباح قيمتها 1.3 مليون دينار بحريني في العام 2022.

ملخص بيان الأرباح أو الخسائر الموحد

مليون دينار بحريني	2023	2022	الفرق مليون دينار بحريني	النسبة المئويّة للتغيّر
صافي دخل الفوائد	**133.4**	102.5	30.9	%30.1
إيرادات أخرى	**20.5**	35.7	(15.2)	%42.6-
مجموع الدخل (متضمن حصة الأرباح / الخسائر من الشركات الزميلة والمشروعات المشتركة)	**153.9**	138.2	15.7	%11.4
المصروفات التشغيلية	**(68.7)**	(64.5)	(4.2)	%6.5
صافي المخصصات	**(9.9)**	(8.0)	(1.9)	%23.8
الربح قبل الضرائب	**75.3**	65.7	9.6	%14.6
الضرائب وحقوق غير مسيطرة	**(0.8)**	(1.3)	0.5	%38.5-
صافي الربح العائد إلى ملاك البنك	**74.5**	64.4	10.1	%15.7

المصروفات التشغيلية

نتيجة للاستثمار المتواصل في تطوير الثروة البشرية وتبني التقنيات الرائدة، إلى جانب التنفيذ الناجح للعديد من المبادرات الرقمية الاستراتيجية لتعزيز القنوات المصرفية والارتقاء بتجربة العملاء، فقد ارتفعت النفقات التشغيلية للمجموعة بنسبة 6.5 في المائة من 64.5 مليون دينار بحريني لتصل إلى 68.7 مليون دينار بحريني. وارتفعت تكاليف الموظفين بنسبة 6.2 في المائة، كما ارتفعت التكاليف غير المتعلقة بالموظفين بنسبة 7.0 في المائة لتصل إلى 29.1 مليون دينار بحريني (2022: 27.2 مليون دينار بحريني). ومع ذلك، وبفضل سياسته الحكيمة لضبط التكاليف وقدرته القوية على إدرار الدخل، فقد استطاع البنك تحسين معدل التكلفة إلى الدخل ليصل إلى 44.6 في المائة (2022: 46.7 في المائة).

صافي المخصصات

تتبع المجموعة المعيار المحاسبي الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 فيما يتعلق لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للموجودات المالية. وتطبق المجموعة منهجية مكونة من ثلاث مراحل لقياس الخسائر المتوقعة للائتمان على الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة وأدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. تنتقل الموجودات عبر ثلاث مراحل بناءً على التغير الجوهري في مخاطر الائتمان منذ أول إثبات لها. وتهدف هذه المنهجية في احتساب مخصص انخفاض قيمة الموجودات المالية للبنك إلى توفير تقديرات أكثر واقعية للتضاؤل في قِيَم الموجودات.

ارتفع صافي المخصصات من 8.0 ملايين دينار بحريني في العام 2022 إلى 9.9 ملايين دينار بحريني في العام 2023، أي بزيادة نسبتها 23.8 في المائة. وذلك على ضوء استراتيجية البنك المتحفظة والحصيفة في إدارة المخاطر، وتعزيز قدرته على الصمود والحفاظ على قدرته المالية، لا سيما في ظل البيئة الاقتصادية الحافلة بالتحديات.

الدخل الشامل

بلغ إجمالي الدخل الشامل للبنك، العائد إلى الملاك، 84.4 مليون دينار بحريني للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023، مقابل 84.5 مليون دينار بحريني للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022. ويُعزى هذا الانخفاض الطفيف بشكل رئيسي إلى الزيادة الأقل في تقييمات السوق خلال العام، والتي تم تعويضها بارتفاع صافي الربح من الأنشطة الأساسية.

المركز المالي

حافظت المجموعة على مركز مالي قوي وسيولة مريحة، حيث وصل صافي القروض والسلفيات المقدمة للعملاء إلى 74.6 في المائة في نهاية العام 2023 (2022: 76.3 في المائة).

الموجودات

بلغ إجمالي الموجودات 3,901.9 مليون دينار بحريني كما في 31 ديسمبر 2023، بزيادة نسبتها 3.9 في المائة مقابل 3,753.9 مليون دينار بحريني المسجلة في العام السابق. كما انخفض صافي القروض والسلف بنسبة 1.6 في المائة ليصل إلى 1,588.3 مليون دينار بحريني (2022: 1,614.0 مليون دينار بحريني)، في حين سجلت محفظة الأوراق المالية الاستثمارية انخفاضًا نسبته 0.4 في المائة لتصل إلى 910.1 مليون دينار بحريني مقابل 914.2 مليون دينار بحريني بنهاية ديسمبر 2022.

المطلوبات

ظل هيكل التمويل الخاص بالمجموعة قويًا مع مستوى ضئيل من الاعتماد على سوق المعاملات بين البنوك. ظلت ودائع العملاء هي المصدر المالي الرئيس للتمويل، إذ شكلت نسبة 64.8 في المائة من إجمالي المطلوبات. وحافظت المجموعة على قاعدة عملاء الخدمات المصرفية للأفراد عند 1,123.3 مليون دينار بحريني كما في نهاية العام 2023 (2022: 1,133.3 مليون دينار بحريني)، في حين ارتفع إجمالي ودائع العملاء إلى 2,130.0 مليون دينار بحريني بنهاية ديسمبر 2023 (2022: 2,116.6 مليون دينار بحريني). ويظل الاقتراض بموجب اتفاقيات إعادة شراء والقروض لأجل جزءًا لا يتجزأ من مصادر التمويل المتوسطة والمستقرة للبنك، إذ بلغت الأولى 326.9 مليون دينار بحريني في نهاية العام (2022: 377.4 مليون دينار بحريني)، وبلغت الثانية 301.6 مليون دينار بحريني في نهاية العام (2022: 263.9 مليون دينار بحريني).

ملخص المركز المالي الموحد

مليون دينار بحريني	2023	2022	الفرق مليون دينار بحريني	النسبة المئويّة للتغيّر
الموجودات				
نقد وأرصدة نقدية لدى بنوك مركزية	**549.9**	416.9	133.0	%31.9
أذونات خزينة	**389.2**	277.9	111.3	%40.1
ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	**245.8**	276.6	(30.8)	%11.1-
قروض وسلف العملاء	**1,588.3**	1,614.0	(25.7)	%1.6-
أوراق مالية استثمارية	**910.1**	914.2	(4.1)	%0.4-
فوائد مستحقة القبض ومشتقات مالية وموجودات أخرى	**129.6**	154.5	(24.9)	%16.1-
استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة	**51.2**	62.3	(11.1)	%17.8-
ممتلكات ومعدات	**37.8**	37.5	0.3	%0.8
مجموع الموجودات	**3,901.9**	3,753.9	148.0	%3.9
المطلوبات وحقوق الملكية				
المطلوبات				
ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى	**406.2**	289.4	116.8	% 40.4
اقتراضات بموجب اتفاقيات إعادة شراء	**326.9**	377.4	(50.5)	%13.4-
اقتراضات لأجل	**301.6**	263.9	37.7	%14.3
حسابات جارية وتوفير وودائع أخرى للعملاء	**2,130.0**	2,116.6	13.4	%0.6
فوائد مستحقة الدفع ومشتقات مالية ومطلوبات أخرى	**123.3**	107.6	15.7	%14.6
مجموع المطلوبات	**3,288.0**	3,154.9	133.1	%4.2
حقوق الملكية العائدة إلى ملاك البنك	**611.1**	596.3	14.8	%2.5
حقوق غير مسيطرة	**2.8**	2.7	0.1	%3.7
مجموع حقوق الملكية	**613.9**	599.0	14.9	%2.5
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	**3,901.9**	3,753.9	148.0	%3.9

ملاءة رأس المال

وفقًا لتوجيهات مصرف البحرين المركزي، قام البنك بتطبيق إطار عمل بازل 3 لقياس ملاءة رأس المال منذ يناير 2015.

بلغ إجمالي حقوق الملكية العائدة إلى ملاك البنك 611.1 مليون دينار بحريني في نهاية العام 2023 (2022: 596.3 مليون دينار بحريني). وتُعزى الزيادة البالغة نسبتها 2.5 في المائة بشكل رئيسي إلى أرباح العام الحالي والتحسن في تقييم الأوراق المالية الاستثمارية. وبلغت نسبة ملاءة رأس المال للمجموعة 28.1 في المائة مقابل 27.3 في المائة في نهاية العام السابق، وهي نسبة أعلى كثيرًا من الحد الأدنى المقرر من قِبَل مصرف البحرين المركزي البالغ 14.0 في المائة للبنوك المحلية ذات الأهمية النظامية (D-SIBs). وتحرص المجموعة على الاحتفاظ برأس مال قوي يدعم خططها الاستراتيجية المستقبلية عبر تبني سياسات ديناميكية للاحتفاظ بالأرباح.

ومجددًا، تجسد هذه النتائج الطيبة التي حققتها المجموعة قدرتها الكبيرة على مواجهة تحديات الدورة الاقتصادية، ومرونة نموذج أعمالها المحكم، والتزامها الراسخ بدعم مساهميها ومواصلة تحقيق مزيد من القيمة لصالحهم، كما تؤكد على قدرتنا الكبيرة على التكيف مع شتى المتغيرات الاقتصادية.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة المساهمين

بنك البحرين والكويت ش.م.ب.

تقرير حول تدقيق القوائم المالية الموحدة

الرأي

لقد قمنا بتدقيق القوائم المالية الموحدة المرفقة لبنك البحرين والكويت ش.م.ب. ("بنك البحرين والكويت ش.م.ب." أو "البنك") وشركاته التابعة (المشار إليهم معاً "بالمجموعة")، والتي تتكون من القائمة الموحدة للمركز المالي كما في 31 ديسمبر 2023، والقوائم الموحدة للأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول القوائم المالية الموحدة، بما في ذلك معلومات السياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا، إن القوائم المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2023، وأداؤها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

أساس الرأي

تمت عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسئولياتنا بموجب هذه المعايير مفصلة أكثر ضمن بند مسئوليات مدققي الحسابات حول تدقيق القوائم المالية الموحدة الواردة في تقريرنا. نحن مستقلون عن المجموعة وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين المهنيين التابعة لمجلس معايير الأخلاقيات الدولية للمحاسبين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) ووفقاً للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بتدقيقنا للقوائم المالية في مملكة البحرين، وقد استوفينا مسئولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لتلك المتطلبات ووفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين المهنيين. إننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساساً لرأينا.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي وفقاً لاجتهادنا المهني كانت الأكثر جوهرية خلال تدقيقنا للقوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023. لقد تم دراسة هذه الأمور ضمن نطاق تدقيقنا للقوائم المالية الموحدة ككل، وذلك لإبداء رأينا حول هذه القوائم، ولا نبدي رأياً منفصلاً حول هذه الأمور. بالنسبة لكل أمر من الأمور الموضحة أدناه، تم تقديم تفاصيل عن كيفية معالجة هذه الأمور في عملية التدقيق في ذلك السياق.

لقد استوفينا المسئوليات المذكورة في بند مسئوليات مدققي الحسابات حول تدقيق القوائم المالية الموحدة الواردة في تقريرنا، بالإضافة لكافة الأمور المتعلقة بذلك. بناءً عليه، فإن تدقيقنا يشمل تنفيذ الإجراءات التي تم تصميمها للاستجابة لتقييمنا لمخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة. إن نتائج إجراءات التدقيق التي قمنا بها، بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بمعالجة الأمور المشار إليها أدناه، توفر أساساً لرأينا حول تدقيق القوائم المالية الموحدة المرفقة.

الخسارة الائتمانية المتوقعة على القروض والسلف

أمور التدقيق الرئيسية	الكيفية التي تمت بها معالجة أمور التدقيق الرئيسية في عملية التدقيق
تعتبر عملية تقدير الخسارة الائتمانية المتوقعة على المخاطر الائتمانية المرتبطة بالقروض والسلف وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 - المتعلق بالأدوات المالية هامة ومعقدة. يتطلب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 استخدام نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة لأغراض احتساب مخصصات الخسارة. تتضمن المجالات الرئيسية لاجتهادات الإدارة المطبقة في تحديد الخسارة الائتمانية المتوقعة على ما يلي: • تحديد ما إذا كانت مخاطر التعثر في السداد على العميل قد زادت بشكل جوهري؛ و • اختيار النماذج والافتراضات المناسبة لقياس الخسارة الائتمانية المتوقعة، بما في ذلك التغيرات في متغيرات الاقتصاد الكلي للنظرة المستقبلية. نظراً لتعقيدات المتطلبات بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9، ومدى أهمية الاجتهادات والتقديرات المطبقة في احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة وتعرض المجموعة للقروض والسلف التي تشكل 41% من إجمالي موجودات المجموعة، فإن عملية تدقيق الخسارة الائتمانية المتوقعة للقروض والسلف تستحوذ على تركيزاً رئيسياً. كما في 31 ديسمبر 2023، بلغ إجمالي قروض وسلف المجموعة 1,659.5 مليون دينار بحريني وبلغت الخسارة الائتمانية المتوقعة ذات الصلة 71.2 مليون دينار بحريني، مشتملة على خسارة ائتمانية متوقعة بمبلغ وقدره 36.9 مليون دينار بحريني مقابل تعرضات المرحلتين 1 و2 ومبلغ وقدره 34.3 مليون دينار بحريني مقابل التعرضات المصنفة ضمن المرحلة 3.	لقد تضمن نهجنا فحص الرقابة المرتبطة بالعمليات المتصلة بتقدير الخسارة الائتمانية المتوقعة وتنفيذ إجراءات موضوعية بشأن تلك التقديرات. بمشاركة أخصائيينا الداخليين، قمنا بتنفيذ إجراءات التدقيق الرئيسية التالية: • لقد قمنا بفهم التصميم وفحص مدى الفعالية التشغيلية للرقابة ذات الصلة لنموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة، بما في ذلك الحصول على الموافقات بشأن أي تغيرات في النموذج والمتابعة/ التحقق المستمر والحوكمة حول النموذج ودقة العمليات الحسابية. كما تحققنا من صحة اكتمال ودقة البيانات المستخدمة في قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة. • قمنا بتقدير وتقييم: o سياسة الخسارة الائتمانية المتوقعة الخاصة بالمجموعة القائمة على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 بما في ذلك تحديد الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية وتأثيرها على معايير درجات التصنيف مع متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 والتوجيهات التنظيمية؛ o الأساس لتحديد المخصصات الإضافية المحددة من الإدارة؛ و o افتراضات الإدارة العليا المتعلقة بتحديد سيناريوهات الاقتصاد الكلي المستقبلية بما في ذلك معلومات النظرة المستقبلية وتحديد نسبها الترجيحية.

تقرير حول تدقيق القوائم المالية الموحدة تتمـــة

أمور التدقيق الرئيسية (تتمـــة)

الخسارة الائتمانية المتوقعة على القروض والسلف (تتمـــة)

أمور التدقيق الرئيسية	الكيفية التي تمت بها معالجة أمور التدقيق الرئيسية في عملية التدقيق
راجع معلومات السياسات المحاسبية الهامة والتقديرات والآراء المحاسبية المطبقة في قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة وإفصاحات القروض والسلف والجودة الائتمانية في الإيضاحات رقم 3 و7 و33 حول القوائم المالية الموحدة.	• قمنا بمراجعة عينة من ملفات الائتمان وتنفيذ إجراءات لتقييم ما يلي: o تحديد التعرضات ذات الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية في الوقت المناسب وتقييم مدى ملائمة درجات التصنيف؛ o عملية تقييم الضمانات؛ و o عملية إعادة احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة. • لقد أخذنا في الاعتبار مدى كفاية الإفصاحات في القوائم المالية الموحدة فيما يتعلق بالخسارة الائتمانية المتوقعة على القروض والسلف وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المعمول بها.

المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لسنة 2023

تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لسنة 2023، بخلاف القوائم المالية الموحدة وتقرير مدققي الحسابات. إن مجلس الإدارة هو المسئول عن المعلومات الأخرى. وقد حصلنا قبل تاريخ هذا التقرير على تقرير مجلس الإدارة والذي يمثل جزءاً من التقرير السنوي، ومن المتوقع توفير البنود المتبقية من التقرير السنوي بعد ذلك التاريخ.

إن رأينا حول القوائم المالية الموحدة لا يشمل المعلومات الأخرى، وإننا لا نبدي أي شكل من أشكال التأكيد في هذا الشأن.

وفيما يتعلق بتدقيق القوائم المالية الموحدة، تكمن مسئوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه عندما تصبح متاحة، وعند القيام بذلك، نأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت هذه المعلومات الأخرى تتعارض جوهرياً مع القوائم المالية الموحدة أو مع معرفتنا التي حصلنا عليها من خلال عملية التدقيق أو يبدو أنها تحتوي على معلومات جوهرية خاطئة. وإذا ما استنتجنا، بناءً على العمل الذي قمنا به على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير التدقيق، أنها تحتوي على معلومات جوهرية خاطئة، فإنه يتوجب علينا الإفصاح عن تلك الحقيقة. ولم نلاحظ ما يتوجب الإفصاح عنه في هذا الشأن.

مسئوليات مجلس الإدارة حول القوائم المالية الموحدة

إن مجلس الإدارة هو المسئول عن إعداد القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وعن نظام الرقابة الداخلي الذي يراه مجلس الإدارة ضرورياً لإعداد قوائم مالية موحدة خالية من الأخطاء الجوهرية، سواءً كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

عند إعداد القوائم المالية الموحدة، يكون مجلس الإدارة مسئولاً عن تقييم قدرة المجموعة على العمل كمنشأة مستمرة، والإفصاح، حيث أمكن، عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية بما في ذلك استخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي عند إعداد القوائم المالية الموحدة، إلا إذا كان في نية مجلس الإدارة تصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها أو عدم وجود أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

إن مجلس الإدارة هو المسئول عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسئوليات مدققي الحسابات حول تدقيق القوائم المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية الموحدة ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواءً كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ وإصدار تقرير تدقيق يتضمن رأينا. يعتبر التأكيد المعقول هو تأكيداً عالي المستوى، ولكنه ليس ضماناً بأن التدقيق الذي يتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سيكشف دائماً عن المعلومات الجوهرية الخاطئة عند وجودها. إن الأخطاء قد تحدث نتيجة لاحتيال أو خطأ ويتم اعتبارها جوهرية، إذا كانت منفردةً أو مجتمعةً، يمكن أن يكون لها تأثير على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي هذه القوائم المالية الموحدة.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نقوم بممارسة الاجتهاد المهني والحفاظ على الشك المهني في جميع مراحل التدقيق، وكما نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة، سواءً كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق تستجيب لتلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة توفر أساساً لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن احتيال يعد أكبر من ذلك الناتج عن خطأ، لما قد يتضمنه الاحتيال من تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تحريف أو تجاوز لنظام الرقابة الداخلي.
- فهم نظام الرقابة الداخلي المتعلق بالتدقيق وذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة في ظل الظروف القائمة وليس بهدف إبداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلي للمجموعة.
- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة، ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة التي قام بها مجلس الإدارة.
- التأكد من مدى ملائمة استخدام مجلس الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم تيقن جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف قد تلقي بشكوك جوهرية حول قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة مستمرة. وإذا ما توصلنا إلى نتيجة بأن هناك شك جوهري، فعلينا الإشارة في تقرير التدقيق إلى الإفصاحات ذات الصلة في القوائم المالية الموحدة أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار المجموعة في أعمالها كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام وهيكل القوائم المالية الموحدة ومحتواها بما في ذلك الإفصاحات حولها وفيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث الأساسية التي تحقق العرض العادل.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة فيما يتعلق بالمعلومات المالية عن الشركات أو الأنشطة التجارية ضمن نطاق المجموعة لإبداء الرأي حول القوائم المالية الموحدة. إننا مسئولون عن التوجيه والإشراف وإنجاز عملية التدقيق للمجموعة. ونظل الجهة الوحيدة المسئولة عن رأينا حول التدقيق.

إننا نتواصل مع لجنة التدقيق والامتثال التابعة للمجموعة حول عدة أمور من بينها، نطاق التدقيق وتوقيته وملاحظات التدقيق الهامة التي تتضمن أي أوجه قصور هامة في نظام الرقابة الداخلي التي يتم تحديدها من قبلنا خلال عملية التدقيق.

كما نقوم بتزويد لجنة التدقيق والامتثال التابعة للمجموعة بما يفيد التزامنا بالمتطلبات الأخلاقية المتعلقة بالاستقلالية، ونطلعها على جميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد تؤثر على استقلاليتنا وما من شأنه أن يحافظ على هذه الاستقلالية.

من تلك الأمور التي تم التواصل بها مع لجنة التدقيق والامتثال التابعة للمجموعة، القيام بتحديد الأمور الأكثر أهمية في تدقيق القوائم المالية الموحدة للفترة الحالية والتي تمثل أمور التدقيق الرئيسية. أننا نقدم توضيح بشأن تلك الأمور في تقرير التدقيق مالم تمنع القوانين أو الأنظمة الإفصاح عن ذلك الأمر، أو في حالات نادرة جداً والتي بناءً عليها لا يتم الإفصاح عن ذلك الأمر في تقريرنا حيث أن الآثار السلبية المتوقعة للإفصاح قد تفوق المنفعة العامة الناتجة عنه.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية البحريني والدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي (المجلد رقم 1)، نفيد:

أ) بأن البنك يحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة وأن القوائم المالية الموحدة تتفق مع تلك السجلات؛

ب) وأن المعلومات المالية الواردة في تقرير مجلس الإدارة تتفق مع القوائم المالية الموحدة؛

ج) ولم يرد إلى علمنا خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 وقوع أية مخالفات لأحكام قانون الشركات التجارية البحريني أو لأحكام قانون مصرف البحرين المركزي وقانون المؤسسات المالية أو الدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي (المجلد رقم 1 والأحكام النافذة من المجلد رقم 6) وتوجيهات مصرف البحرين المركزي والقوانين والقرارات المتعلقة بها وقواعد وإجراءات بورصة البحرين أو لأحكام عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك على وجه قد يؤثر بشكل جوهري سلباً على نشاط البنك أو مركزه المالي الموحد؛

د) وقد حصلنا من الإدارة على جميع المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا.

الشريك المسئول عن مهمة التدقيق الناتج عنها هذا التقرير لمدققي الحسابات المستقلين هو السيد نادر رحيمي.

إرنست ويونغ

سجل قيد الشريك رقم 115
21 فبراير 2024
المنامة، مملكة البحرين

القائمة الموحدة للمركز المالي

كما في 31 ديسمبر 2023

	إيضاحات	2023 مليون دينار بحريني	2022 مليون دينار بحريني
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	4	**549.9**	416.9
أذونات خزانة	5	**389.2**	277.9
ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	6	**245.8**	276.6
قروض وسلف العملاء	7	**1,588.3**	1,614.0
أوراق مالية استثمارية	8	**910.1**	914.2
فوائد مستحقة القبض ومشتقات مالية وموجودات أخرى	9	**129.6**	154.5
استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة	10	**51.2**	62.3
ممتلكات ومعدات	11	**37.8**	37.5
مجموع الموجودات		**3,901.9**	3,753.9
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات			
ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى		**406.2**	289.4
اقتراضات بموجب اتفاقيات إعادة شراء		**326.9**	377.4
اقتراضات لأجل	12	**301.6**	263.9
حسابات جارية وتوفير وودائع أخرى للعملاء	13	**2,130.0**	2,116.6
فوائد مستحقة الدفع ومشتقات مالية ومطلوبات أخرى	14	**123.3**	107.6
مجموع المطلوبات		**3,288.0**	3,154.9
حقوق الملكية			
رأس المال	15	**173.0**	164.8
أسهم خزانة	15	**(4.1)**	(4.7)
علاوة إصدار أسهم	15	**105.6**	105.6
إحتياطي قانوني	15	**86.0**	78.5
إحتياطي عام	15	**64.2**	64.2
تغيرات متراكمة في القيم العادلة	16	**24.7**	14.8
احتياطي تحويل عملات أجنبية		**(15.5)**	(15.3)
أرباح مبقاة		**131.9**	128.9
توزيعات مقترحة	17	**45.3**	59.5
العائد إلى ملاك البنك		**611.1**	596.3
حقوق غير مسيطرة		**2.8**	2.7
مجموع حقوق الملكية		**613.9**	599.0
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		**3,901.9**	3,753.9

مراد علي مراد
رئيس مجلس الإدارة

خالد حسين تقي
نائب رئيس مجلس الإدارة

الدكتور عبدالرحمن سيف
الرئيس التنفيذي للمجموعة

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 50 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة

القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

	إيضاحات	**2023 مليون دينار بحريني**	2022 مليون دينار بحريني
دخل الفوائد ودخل مشابه	18a	**237.0**	152.3
مصروفات الفوائد ومصروفات مشابهة	18b	**(103.6)**	(49.8)
صافي دخل الفوائد ودخل مشابه		**133.4**	102.5
دخل الرسوم والعمولات - صافي	19	**14.4**	18.6
استثمارات ودخل آخر	20	**16.3**	15.8
مجموع الدخل التشغيلي		**164.1**	136.9
تكاليف الموظفين		**(39.6)**	(37.3)
مصروفات تشغيلية أخرى		**(29.1)**	(27.2)
مجموع المصروفات التشغيلية		**(68.7)**	(64.5)
صافي المخصصات والخسائر الائتمانية	21	**(9.9)**	(8.0)
صافي الدخل التشغيلي		**85.5**	64.4
حصة البنك من (خسارة) / ربح شركات زميلة ومشاريع مشتركة	10	**(10.2)**	1.3
الربح للسنة قبل الضرائب		**75.3**	65.7
مصروف ضريبي	22	**(0.2)**	(0.7)
صافي الربح للسنة		**75.1**	65.0
العائد إلى:			
ملاك البنك		**74.5**	64.4
حقوق غير مسيطرة		**0.6**	0.6
		75.1	65.0
النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح (دينار بحريني)	23	**0.043**	0.037

مراد علي مراد
رئيس مجلس الإدارة

خالد حسين تقي
نائب رئيس مجلس الإدارة

الدكتور عبدالرحمن سيف
الرئيس التنفيذي للمجموعة

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 50 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة

القائمة الموحدة للدخل الشامل الآخر

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

	إيضاحات	2023 مليون دينار بحريني	2022 مليون دينار بحريني
صافي الربح للسنة		**75.1**	65.0
الدخل الشامل الآخر:			
البنود التي لن يتم إعادة تصنيفها (أو تدويرها) لاحقاً إلى الأرباح أو الخسائر			
صافي التغير في القيمة العادلة لاستثمارات أسهم حقوق الملكية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		**3.1**	(2.6)
البنود التي سيتم أو من الممكن أن يتم إعادة تصنيفها (أو تدويرها) لاحقاً إلى الأرباح أو الخسائر			
التغير في إحتياطي التحويل:			
خسارة غير محققة من تعديلات تحويل عملات أجنبية للشركات التابعة الأجنبية		**(0.2)**	(3.1)
التغير في إحتياطي التحوط:			
الجزء الفعال للتغيرات في في القيمة العادلة لتحوطات التدفقات النقدية	16	**-**	1.2
التغير في إحتياطي القيمة العادلة:			
صافي التغير في القيمة العادلة لأدوات الديّن المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	16	**9.9**	27.0
صافي المبلغ المحول إلى الأرباح أو الخسائر	16	**(2.9)**	(2.4)
الدخل الشامل الآخر للسنة		**9.9**	20.1
مجموع الدخل الشامل للسنة		**85.0**	85.1
العائد إلى:			
ملاك البنك		**84.4**	84.5
حقوق غير مسيطرة		**0.6**	0.6
		85.0	85.1

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 50 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة

القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملكية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

	إيضاحات	العائد إلى ملاك البنك											
		رأس المال مليون دينار بحريني	أسهم خزانة مليون دينار بحريني	علاوة إصدار أسهم مليون دينار بحريني	إحتياطي قانوني مليون دينار بحريني	إحتياطي عام مليون دينار بحريني	تغيرات متراكمة في القيم العادلة مليون دينار بحريني	تعديلات تحويل عملات أجنبية مليون دينار بحريني	أرباح مبقاة مليون دينار بحريني	توزيعات مقترحة مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني	حقوق غير مسيطرة مليون دينار بحريني	مجموع حقوق الملكية مليون دينار بحريني
الرصيد في 1 يناير 2022		149.8	(5.0)	105.6	72.1	64.2	(7.9)	(12.2)	129.3	46.9	542.8	2.4	545.2
الربح للسنة		–	–	–	–	–	–	–	64.4	–	64.4	0.6	65.0
دخل (خسارة) شاملة أخرى		–	–	–	–	–	22.7	(3.1)	0.5	–	20.1	–	20.1
مجموع الدخل (الخسارة) الشاملة		–	–	–	–	–	22.7	(3.1)	64.9	–	84.5	0.6	85.1
الدفع على أساس الأسهم	42	–	–	–	–	–	–	–	0.6	–	0.6	–	0.6
أرباح أسهم مدفوعة	17	–	–	–	–	–	–	–	–	(29.7)	(29.7)	(0.4)	(30.1)
أرباح أسهم عينية	17	15.0	–	–	–	–	–	–	–	(15.0)	–	–	–
تبرعات خيرية	17	–	–	–	–	–	–	–	–	(2.2)	(2.2)	–	(2.2)
التغير في أسهم الخزانة	15	–	0.3	–	–	–	–	–	–	–	0.3	–	0.3
محول إلى الإحتياطي القانوني	15	–	–	–	6.4	–	–	–	(6.4)	–	–	–	–
التغير في الحقوق غير المسيطرة		–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	0.1	0.1
توزيعات مقترحة	17	–	–	–	–	–	–	–	(59.5)	59.5	–	–	–
الرصيد في 31 ديسمبر 2022		164.8	(4.7)	105.6	78.5	64.2	14.8	(15.3)	128.9	59.5	596.3	2.7	599.0
الربح للسنة		**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**74.5**	**–**	**74.5**	**0.6**	**75.1**
دخل (خسارة) شاملة أخرى		**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**9.9**	**(0.2)**	**0.2**	**–**	**9.9**	**–**	**9.9**
مجموع الدخل (الخسارة) الشاملة		**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**9.9**	**(0.2)**	**74.7**	**–**	**84.4**	**0.6**	**85.0**
الدفع على أساس الأسهم	42	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**(1.7)**	**–**	**(1.7)**	**–**	**(1.7)**
أرباح أسهم مدفوعة	17	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**(17.2)**	**(49.1)**	**(66.3)**	**(0.5)**	**(66.8)**
أرباح أسهم عينية	17	**8.2**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**(8.2)**	**–**	**–**	**–**
تبرعات خيرية	17	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**(2.2)**	**(2.2)**	**–**	**(2.2)**
التغير في أسهم الخزانة	15	**–**	**0.6**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**0.6**	**–**	**0.6**
محول إلى الإحتياطي القانوني	15	**–**	**–**	**–**	**7.5**	**–**	**–**	**–**	**(7.5)**	**–**	**–**	**–**	**–**
التغير في الحقوق غير المسيطرة		**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**
توزيعات مقترحة	17	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**(45.3)**	**45.3**	**–**	**–**	**–**
الرصيد في 31 ديسمبر 2023		**173.0**	**(4.1)**	**105.6**	**86.0**	**64.2**	**24.7**	**(15.5)**	**131.9**	**45.3**	**611.1**	**2.8**	**613.9**

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 50 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة

القائمة الموحدة للتدفقات النقدية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

	إيضاحات	2023 مليون دينار بحريني	2022 مليون دينار بحريني
الأنشطة التشغيلية			
الربح للسنة قبل الضرائب		**75.3**	65.7
تعديلات للبنود غير النقدية التالية:			
استهلاك	11	**7.8**	8.1
صافي المخصصات والخسائر الائتمانية	21	**9.9**	8.0
حصة البنك من نتائج شركات زميلة ومشاريع مشتركة	10	**10.2**	(1.3)
التغير في القيم العادلة غير المحققة - الشركات الزميلة	10	**-**	(1.2)
دخل استثمارات		**0.3**	(0.1)
مكسب محقق من بيع أوراق مالية استثمارية	20	**(4.6)**	(2.7)
مصروفات فوائد مستحقة على اقتراضات لأجل		**16.0**	10.4
الربح التشغيلي قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية		**114.9**	86.9
(الزيادة) / النقص في الموجودات التشغيلية			
ودائع الإحتياطي الإجباري لدى بنوك مركزية		**(2.9)**	(37.9)
أذونات خزانة بتواريخ استحقاق أصلية لفترة تسعون يوماً أو أكثر		**(111.3)**	1.3
ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى		**1.1**	(1.2)
قروض وسلف العملاء		**18.2**	(14.2)
فوائد مستحقة القبض ومشتقات مالية وموجودات أخرى		**24.7**	(74.8)
الزيادة / (النقص) في المطلوبات التشغيلية			
ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى		**116.8**	34.5
اقتراضات بموجب اتفاقيات إعادة شراء		**(50.5)**	(5.8)
حسابات جارية وتوفير وودائع أخرى للعملاء		**13.4**	(9.0)
فوائد مستحقة الدفع ومشتقات مالية ومطلوبات أخرى		**-**	(21.6)
ضريبة دخل مدفوعة	22	**(0.2)**	(0.7)
صافي التدفقات النقدية من / (المستخدمة في) الأنشطة التشغيلية		**124.2**	(42.5)
الأنشطة الاستثمارية			
شراء أوراق مالية استثمارية		**(293.9)**	(208.5)
متحصلات من استرداد / بيع أوراق مالية استثمارية		**310.1**	304.6
صافي استثمار في شركات زميلة ومشاريع مشتركة	10	**(0.1)**	-
أرباح أسهم مستلمة من شركات زميلة ومشاريع مشتركة	10	**1.6**	3.5
شراء ممتلكات ومعدات		**(8.1)**	(10.9)
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية		**9.6**	88.7
الأنشطة التمويلية			
مدفوعات أرباح أسهم وتوزيعات أخرى	17	**(68.5)**	(31.9)
مدفوعات أرباح أسهم إلى حقوق غير مسيطرة		**(0.5)**	(0.4)
اقتراضات لأجل إضافية	12	**37.7**	18.8
التغير في أسهم الخزانة	15	**0.6**	0.3
التغير في الدفع على أساس الأسهم	42	**(1.7)**	0.6
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التمويلية		**(32.4)**	(12.6)
صافي التغيرات في النقد وما في حكمه		**101.4**	33.6
تعديلات تحويل عملات أجنبية - صافي		**(0.9)**	(1.4)
النقد وما في حكمه في بداية السنة		**599.1**	566.9
النقد وما في حكمه في نهاية السنة	25	**699.6**	599.1
معلومات إضافية عن التدفقات النقدية:			
فوائد مستلمة		**235.4**	143.4
فوائد مدفوعة		**92.8**	42.2

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 50 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

31 ديسمبر 2023

1 الأنشطة

تأسس بنك البحرين والكويت ش.م.ب. ("البنك")، كشركة مساهمة عامة في مملكة البحرين بموجب مرسوم أميري صادر في شهر مارس 1971 ومسجل لدى وزارة الصناعة والتجارة تحت سجل تجاري رقم 1234 بتاريخ 16 مارس 1971. يزاول البنك أنشطته في مملكة البحرين بموجب ترخيص مصرفي كبنك تجزئة تقليدي بموجب المجلد رقم 1 الصادر عن مصرف البحرين المركزي وأسهمه مدرجة في بورصة البحرين.

يزاول البنك الأنشطة المصرفية التجارية من خلال فروعه في مملكة البحرين ودولة الكويت وجمهورية الهند. كما يزاول عمليات البطاقات الائتمانية وتنفيذ العمليات التجارية بالاستعانة بمصادر خارجية من خلال شركاته التابعة. يقع المقر الرئيسي المسجل للبنك في 43 شارع الحكومة، ص.ب. 597، المنامة، مملكة البحرين.

لقد تم اعتماد إصدار القوائم المالية الموحدة بناءً على قرار مجلس إدارة البنك الصادر بتاريخ 21 فبراير 2024.

2 أساس الإعداد

2.1 بيان بالالتزام

أعدت القوائم المالية الموحدة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وطبقاً لأحكام قانون الشركات التجارية البحريني وقانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية والدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي وتوجيهات مصرف البحرين المركزي والقوانين والقرارات المتعلقة بها وقواعد وإجراءات بورصة البحرين وأحكام عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك.

2.2 العرف المحاسبي

أعدت القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء الأدوات المالية المشتقة والأوراق المالية الاستثمارية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والاستثمارات المحتفظ بها لغرض المتاجرة والموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة. يتم تعديل القيم المدرجة للموجودات والمطلوبات المثبتة والتي هي بنود تم التحوط لها في تحوطات القيم العادلة وهي بخلاف تلك المدرجة بالتكلفة لتسجيل التغيرات في القيم العادلة العائدة إلى المخاطر التي يتم التحوط لها.

أعدت القوائم المالية الموحدة بالدينار البحريني لكونها العملة الرئيسية وعملة العرض لعمليات المجموعة، وعلاوة على ذلك، تم تقريب جميع المبالغ إلى أقرب مليون ما لم ينص بخلاف ذلك.

2.3 أساس التوحيد

تشتمل القوائم المالية الموحدة على القوائم المالية للبنك وشركاته التابعة ("المجموعة") وجميعها تتخذ من 31 ديسمبر نهاية السنة المالية لها. لدى البنك الشركات التابعة الرئيسية التالية:

مملوكة بصورة مباشرة من قبل البنك	الملكية 2023	الملكية 2022	بلد التأسيس	النشاط
كريدي ماكس ش.م.ب. (مقفلة)	**%100**	%100	مملكة البحرين	عمليات البطاقات الائتمانية
شركة إنفيتا ذ.م.م. (مقفلة)	**%100**	%100	مملكة البحرين	تقديم خدمات الاستعانة بمصادر خارجية

فيما يلي الشركات التابعة المملوكة بصورة مباشرة من خلال الشركات التابعة الرئيسية للبنك:

مملوكة بصورة غير مباشرة من قبل البنك	الملكية الفعلية 2023	الملكية الفعلية 2022	شركة تابعة محتفظ بها من قبل	بلد التأسيس	النشاط
الشركة العالمية لخدمات الدفع ذ.م.م	**%70**	%70	كريدي ماكس ش.م.ب. (مقفلة)	مملكة البحرين	خدمات المعالجة والحفظ المتعلقة بالبطاقات
شركة 973LABS ذ.م.م.	**%100**	%100	كريدي ماكس ش.م.ب. (مقفلة)	مملكة البحرين	الخدمات الاستشارية الحاسوبية وأنشطة إدارة مرافق الحاسوب

* تمتلك كريدي ماكس ش.م.ب. (مقفلة) وشركة إنفيتا ذ.م.م. حصة ملكية بنسبة 60% و40% في شركة شركة 973LABS ذ.م.م. على التوالي.

يتم توحيد الشركات التابعة بالكامل من تاريخ تحويل السيطرة إلى المجموعة. تتحقق السيطرة عندما يكون لدى المجموعة تعرضات أو حقوق على العوائد المتغيرة من خلال مشاركتها مع الشركة المستثمر فيها ولديها القدرة على التأثير على تلك العوائد من خلال استخدام سلطتها على الشركة المستثمر فيها. وبالأخص، تسيطر المجموعة على الشركة المستثمر فيها فقط إذا كان لدى المجموعة ما يلي:

- السلطة على الشركة المستثمر فيها (أي الحقوق القائمة التي تمنحها القدرة الحالية على توجيه الأنشطة ذات الصلة للشركة المستثمر فيها)؛
- تعرضات أو حقوق على عوائد متغيرة من خلال مشاركتها مع الشركة المستثمر فيها؛ و
- القدرة على استخدام سلطتها على الشركة المستثمر فيها للتأثير على مقدار عوائدها.

عندما يكون لدى المجموعة حقوق أقل في أغلبية التصويت أو حقوق مشابهة للشركة المستثمر فيها، تأخذ المجموعة في الاعتبار جميع الحقائق والظروف ذات الصلة في تقييم ما إذا كان لديها سلطة على الشركة المستثمر فيها، بما في ذلك:

- الترتيبات التعاقدية مع حاملي حقوق التصويت الآخرين للشركة المستثمر فيها؛
- الحقوق الناتجة عن الترتيبات التعاقدية الأخرى؛ و
- حقوق التصويت للمجموعة وحقوق التصويت المحتملة.

تقوم المجموعة بإعادة تقييم ما إذا كانت مسيطرة أو غير مسيطرة على الشركة المستثمر فيها إذا كانت الحقائق والظروف تشير بأن هناك تغيرات على عنصر أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاث. يبدأ توحيد الشركة التابعة عندما تحصل المجموعة على السيطرة على الشركة التابعة ويتم إيقاف التوحيد عندما تفقد المجموعة سيطرتها على الشركة التابعة. يتم تضمين دخل ومصروفات الشركة التابعة المقتناة أو المستبعدة خلال السنة في قائمة الدخل الشامل أعتباراً من تاريخ حصول المجموعة على السيطرة لغاية تاريخ إيقاف سيطرتها على الشركة التابعة.

ينسب الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر إلى حقوق حاملي الشركة الأم للمجموعة والحقوق غير المسيطرة، حتى لو أن هذه النتائج تؤدي إلى عجز في رصيد الحقوق غير المسيطرة. أينما استلزم الأمر، يتم إجراء تعديلات في القوائم المالية للشركات التابعة لتتماشى سياساتها المحاسبية مع السياسات المحاسبية للمجموعة. تم استبعاد جميع الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية والدخل والمصروفات والتدفقات النقدية المتعلقة بالمعاملات البينية بين أعضاء المجموعة بالكامل عند التوحيد.

يتم احتساب التغير في حصة ملكية الشركة التابعة دون فقدان السيطرة كمعاملة أسهم حقوق الملكية. إذا فقدت المجموعة سيطرتها على الشركة التابعة، سينتج عنها ما يلي:

- استبعاد الموجودات (بما في ذلك الشهرة) والمطلوبات للشركة التابعة؛
- استبعاد القيمة المدرجة لأي حقوق غير مسيطرة؛
- استبعاد فروق التحويل المتراكمة المسجلة في حقوق الملكية؛
- إثبات القيمة العادلة للمقابل المستلم؛
- إثبات القيمة العادلة لأي استثمار محتفظ به؛
- إثبات أي فائض أو عجز في الأرباح أو الخسائر؛ و
- إعادة تصنيف حصة الشركة الأم للبنود المثبتة مسبقاً من في الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح أو الخسائر أو الأرباح المبقاة، أيهما أنسب، حيث سيكون ذلك مطلوباً إذا قامت المجموعة باستبعاد بشكل مباشر الموجودات أو المطلوبات ذات الصلة.

3 السياسات المحاسبية

3.1 معايير وتعديلات إلزامية للسنة

إن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية الموحدة هي مطابقة لتلك التي تم إتباعها في إعداد القوائم المالية السنوية الموحدة للمجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022، بإستثناء تطبيق المعايير الجديدة أو التعديلات التي أدخلت على المعايير القائمة التي أصبحت نافذة اعتباراً من 1 يناير 2023، والتي تم الإفصاح عنها أدناه. لم تقم المجموعة بالتطبيق المبكر لأي معيار أو تفسير أو تعديل تم إصداره ولكنه غير إلزامي بعد.

3 السياسات المحاسبية (تتمة)

3.1 معايير وتعديلات إلزامية للسنة (تتمة)

(أ) المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 17 المتعلق بعقود التأمين

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 17 المتعلق بعقود التأمين، هو معيار محاسبي جديد شامل لعقود التأمين يغطي الإثبات والقياس والعرض والإفصاح. يحل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 17 محل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 4 المتعلق بعقود التأمين؛ ينطبق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 17 على جميع أنواع عقود التأمين (أي عقود التأمين وإعادة التأمين المباشرة على الحياة وغير الحياة)، بغض النظر عن نوع المنشآت التي تصدرها، وكذلك على بعض الضمانات والأدوات المالية ذات سمات المشاركة التقديرية. سيتم تطبيق بعض استثناءات النطاق. والهدف العام للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 17 هو توفير نموذج محاسبي شامل لعقود التأمين يكون أكثر فائدة وتوافقاً لشركات التأمين، يغطي جميع الجوانب المحاسبية ذات الصلة. ويستند المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 17 إلى النموذج العام، الذي يستكمل بما يلي:

- تكييف محدد للعقود ذات سمات المشاركة المباشرة (نهج الرسوم المتغيرة)؛ و
- نهج مبسط (نهج تخصيص الأقساط) بشكل رئيسي للعقود قصيرة الأجل.

لم يكن للمعيار الجديد أي تأثير على القوائم المالية الموحدة للمجموعة.

(ب) تعريف التقديرات المحاسبية - التعديلات التي أدخلت على معيار المحاسبة الدولي رقم 8

توضح التعديلات التي أدخلت على معيار المحاسبة الدولي رقم 8 التمييز بين التغيرات في التقديرات المحاسبية والتغيرات في السياسات المحاسبية وتصحيح الأخطاء. كما أنها توضح كيفية استخدام المنشآت لتقنيات القياس ومدخلاته لوضع التقديرات المحاسبية.

لم يكن للتعديلات أي تأثير على القوائم المالية الموحدة للمجموعة.

(ج) الإفصاح عن السياسات المحاسبية - التعديلات التي أدخلت على معيار المحاسبة الدولي رقم 1 والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة ببيان الممارسة رقم 2

تقدم التعديلات التي أدخلت على معيار المحاسبة الدولي رقم 1 والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة ببيان الممارسة رقم 2 بشأن إصدار آراء جوهرية توجيهات ونماذج لمساعدة المنشآت على تطبيق الآراء الجوهرية حول الإفصاح عن السياسات المحاسبية. تهدف التعديلات إلى مساعدة المنشآت على تقديم إفصاحات بشأن السياسات المحاسبية التي تكون أكثر فائدة من خلال استبدال متطلبات المنشآت بالإفصاح عن سياساتها المحاسبية "الهامة" بشرط الإفصاح عن سياساتها المحاسبية "الجوهرية" وإضافة توجيهات حول كيفية تطبيق المنشآت لمفهوم الأهمية الجوهرية في اتخاذ القرارات المتعلقة بالإفصاحات عن السياسات المحاسبية.

لقد كان للتعديلات تأثير على إفصاحات المجموعة المتعلقة بالسياسات المحاسبية، ولكن لم يكن لها أي تأثير على قياس أو إثبات أو عرض أي بنود في القوائم المالية للمجموعة.

(د) الضرائب المؤجلة المتعلقة بالموجودات والمطلوبات الناتجة عن معاملة واحدة - التعديلات التي أدخلت على معيار المحاسبة الدولي رقم 12

تحد التعديلات التي أدخلت على معيار المحاسبة الدولي رقم 12 المتعلق بضريبة الدخل من نطاق استثناء الإثبات المبدئي، بحيث لم يعد ينطبق على المعاملات التي تنشأ عنها فروق مؤقتة متساوية خاضعة للضريبة وقابلة للخصم المرتبطة بعقود الإيجار والتزامات إيقاف التشغيل.

لم يكن للتعديلات أي تأثير على القوائم المالية الموحدة للمجموعة.

(هـ) الإصلاح الضريبي على المستوى الدولي - قواعد نموذج الركيزة الثانية - التعديلات التي أدخلت على معيار المحاسبة الدولي رقم 12

تم إدخال التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 12 استجابة لقواعد الركيزة الثانية تآكل القاعدة الضريبية وتحويل الأرباح هو ذلك الاصطلاح الذي أطلقته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ويتضمن على ما يلي:

- إعفاء مؤقت إجباري لإثبات والإفصاح عن الضرائب المؤجلة الناتجة عن تطبيق الولايات القضائية لقواعد نموذج الركيزة الثانية؛ و
- متطلبات الإفصاح للمنشآت المتأثرة بما يساعد مستخدمي القوائم المالية على فهم تعرض المنشأة لضرائب الدخل بموجب الركيزة الثانية الناتجة عن تلك التشريعات بشكل أفضل، وبالأخص قبل تاريخ سريانها.

ينطبق الإعفاء المؤقت الإجباري - الذي يتطلب الإفصاح عن استخدامه - على الفور. تنطبق متطلبات الإفصاح المتبقية على فترات إعداد التقارير السنوية المبتدئة في أو بعد 1 يناير 2023، ولكن ليس على أي فترات مؤقتة تنتهي في أو قبل 31 ديسمبر 2023.

لم يكن للتعديلات أي تأثير على القوائم المالية الموحدة للمجموعة حيث لا تقع المجموعة ضمن نطاق قواعد نموذج الركيزة الثانية حيث أن إيراداتها أقل من 750 مليون يورو في السنة.

3.2 معايير وتفسيرات جديدة ومعدلة صادرة ولكنها غير إلزامية بعد

فيما يلي أدناه المعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة الصادرة ولكنها غير إلزامية بعد حتى تاريخ إصدار القوائم المالية الموحدة للمجموعة. تنوي المجموعة تطبيق هذه المعايير، حيثما ينطبق ذلك، عندما تصبح إلزامية.

(أ) التعديلات التي أدخلت على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 التزامات عقد الإيجار في عملية البيع وإعادة التأجير

في شهر سبتمبر 2022، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولي تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 لتحديد المتطلبات التي يستخدمها البائع والمستأجر في قياس التزامات عقد الإيجار الناتجة عن معاملة البيع وإعادة التأجير، لضمان عدم إثبات البائع والمستأجر أي مبلغ من المكسب أو الخسارة يتعلق بحق الاستخدام الذي يحتفظ به.

تعتبر التعديلات إلزامية على فترات إعداد التقارير المالية السنوية المبتدئة في أو بعد 1 يناير 2024 ويجب تطبيقها بأثر رجعي على معاملات البيع وإعادة التأجير المبرمة بعد تاريخ التطبيق المبدئي للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16. يسمح بالتطبيق المبكر ويجب الإفصاح عن تلك الحقيقة.

لا يتوقع بأن يكن للتعديلات أي تأثير جوهري على القوائم المالية الموحدة للمجموعة.

(ب) التعديلات التي أدخلت على معيار المحاسبة الدولي رقم 1: المتعلق بتصنيف المطلوبات على أنها متداولة أو غير متداولة

في شهر يناير 2020، وشهر أكتوبر 2022 أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولي تعديلات على الفقرات من 69 إلى 76 من معيار المحاسبة الدولي رقم 1 لتحديد متطلبات تصنيف المطلوبات على أنها متداولة أو غير متداولة. توضح التعديلات ما يلي:

- ما هو المقصود بالحق في تأجيل التسوية.
- يجب أن يكون هناك حق في التأجيل في نهاية فترة إعداد التقرير؛
- لا يتأثر هذا التصنيف باحتمالية ممارسة المنشأة لحقها في التأجيل؛ و
- إلا إذا كانت المشتقة الضمنية في التزام قابل للتحويل هو نفسه أداة أسهم حقوق ملكية، ولن تؤثر شروط الالتزام على تصنيفها.

وبالإضافة إلى ذلك، تم إدخال شرط يتطلب الإفصاح عندما يتم تصنيف المطلوبات الناتجة عن اتفاقية القروض على أنها غير متداولة ويتوقف حق المنشأة في تأجيل التسوية على الامتثال للتعهدات المستقبلية في خلال اثني عشر شهراً.

هذه التعديلات إلزامية في الفترات السنوية المبتدئة في أو بعد 1 يناير 2024، ويجب تطبيقها بأثر رجعي. تقيّم المجموعة حالياً تأثير التعديلات على الممارسة الحالية وما إذا كانت اتفاقيات القروض القائمة قد تتطلب إعادة التفاوض بشأن شروطها.

(ج) ترتيبات تمويل الموردين - التعديلات التي أدخلت على معيار المحاسبة الدولي رقم 7 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 7

في شهر مايو 2023، إصدار مجلس معايير المحاسبة الدولي تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 7 المتعلق بقائمة التدفقات النقدية والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 7 المتعلق بالأدوات المالية: الإفصاحات وذلك لتوضيح خصائص ترتيبات تمويل الموردين، وتتطلب إفصاحات إضافية عن تلك الترتيبات. تهدف متطلبات الإفصاح الواردة في التعديلات في مساعدة مستخدمي القوائم المالية على فهم تأثير ترتيبات تمويل الموردين على التزامات المنشأة وتدفقاتها النقدية وتعرضها لمخاطر السيولة.

ستكون التعديلات إلزامية لفترات إعداد التقارير السنوية المبتدئة في أو بعد 1 يناير 2024. يسمح بالتطبيق المبكر، ولكن يجب الإفصاح عنها.

لا يتوقع أن يكون للتعديلات أي تأثير جوهري على القوائم المالية الموحدة للمجموعة.

3.3 ملخص لأهم السياسات المحاسبية

(أ) الموجودات والمطلوبات المالية

1. الاثبات والقياس المبدئي

جميع المشتريات والمبيعات "العادية" للموجودات المالية يتم إثباتها في تاريخ المتاجرة، وهو التاريخ الذي تلتزم فيه المجموعة بشراء أو بيع الموجود. إن المشتريات أو المبيعات العادية هي مشتريات أو مبيعات الموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات خلال الإطار الزمني المنصوص عليه عامةً في القوانين أو حسب أعراف السوق.

يتم مبدئياً قياس الموجودات أو المطلوبات المالية بالقيمة العادلة بالإضافة، في حالة البند غير المدرج بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، تضاف إليه تكاليف المعاملة التي تنسب مباشرةً إلى الاقتناء أو الإصدار.

2. التصنيف

الموجودات المالية

عند الإثبات المبدئي، يتم تصنيف الموجودات المالية كمقاسة بالتكلفة المطفأة أو مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. يتم قياس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة عند استيفاء كلاً من الشرطيّن التاليين ولم يتم تصنيفها كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- يتم الاحتفاظ بالموجودات في نموذج الأعمال الذي يهدف إلى الاحتفاظ بالموجودات من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية؛ و
- ينتج عن الشروط التعاقدية للموجودات المالية في تواريخ محددة تدفقات نقدية والتي تعد فقط مدفوعات على المبلغ الأصلي للديّن والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

يتم قياس أدوات الدّين كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر فقط عند استيفاء كل من الشرطيّن التاليين ولم يتم تصنيفها كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- يتم الاحتفاظ بالموجودات في نموذج الأعمال الذي يهدف إلى تحقيق كل من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات المالية؛ و
- ينتج عن الشروط التعاقدية للموجودات المالية في تواريخ محددة تدفقات نقدية والتي تعد فقط مدفوعات على المبلغ الأصلي الديّن والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

عند الإثبات المبدئي لاستثمارات أسهم حقوق الملكية التي لا يتم الاحتفاظ بها لغرض المتاجرة، يجوز للمجموعة اختيار لا رجعة فيه بعرض التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر. يتم إجراء هذا الاختيار على أساس كل استثمار على حدة.

يتم تصنيف جميع الموجودات المالية الأخرى كمقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

بالإضافة إلى ذلك، عند الإثبات المبدئي، يجوز للمجموعة تصنيف لا رجعة فيه الموجودات المالية التي تفي بالمتطلبات ليتم قياسها بالتكلفة المطفأة أو مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، إذا كان القيام بذلك يلغي أو يخفض من عدم التوافق المحاسبي الذي قد ينشأ.

موجودات مالية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

تقوم المجموعة بتصنيف بعض الموجودات المالية كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر لأن هذه الموجودات كانت تدار وتقيم وتسجل داخلياً على أساس القيمة العادلة.

تقييم نموذج الأعمال

تقوم المجموعة بتقييم الهدف من نموذج الأعمال الذي يتم الاحتفاظ بالموجودات من خلاله على مستوى محفظة الأعمال لأن هذه الطريقة تعكس بشكل أفضل كيفية إدارة الأعمال وطريقة تقديم المعلومات إلى الإدارة. فيما يلي المعلومات التي يتم أخذها بعين الاعتبار:

- السياسات والأهداف المحددة لمحفظة الأعمال والتطبيق العملي لتلك السياسات. وبالأخص، ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على تحقيق الإيرادات من الفوائد التعاقدية، وتحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الموجودات والاحتفاظ بها لأغراض السيولة؛
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية التي يتم الاحتفاظ بها ضمن نموذج الأعمال تلك) وكيفية إدارة هذه المخاطر؛ و
- معدل تكرار المبيعات وقيمتها وتوقيتها في الفترات السابقة، وأسباب تلك المبيعات، بالإضافة إلى توقعاتها بشأن أنشطة المبيعات المستقبلية. ومع ذلك، لا يتم أخذ المعلومات الخاصة بأنشطة المبيعات في الاعتبار بمعزل عن باقي الأنشطة، بل تعتبر جزء من عملية التقييم الشامل لكيفية تحقيق المجموعة لأهداف إدارة الموجودات المالية وكيفية تحقيق التدفقات النقدية.

يتم قياس الموجودات المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة أو التي يتم إدارتها والتي يتم تقييم أدائها على أساس القيمة العادلة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر حيث لا يتم الاحتفاظ بها من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية ولا يتم الاحتفاظ بها على حد سواء من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات المالية.

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية فقط مدفوعات من المبلغ الأصلي للديّن والفائدة على المبلغ الأصلي القائم

لأغراض هذا التقييم، يتم تحديد المبلغ الأصلي على أساس القيمة العادلة للموجودات المالية عند الإثبات المبدئي والتي قد تتغير على مدى عمر الموجود المالي. يتم تحديد "الفائدة" على أساس مقابل القيمة الزمنية للنقود والمخاطر الائتمانية المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم وذلك خلال فترة زمنية معينة أو لمخاطر الإقراض الأساسية الأخرى والتكاليف (مثال: مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية)، بالإضافة إلى هامش الربح.

عند تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي فقط مدفوعات من المبلغ الأصلي للديّن والفائدة على المبلغ الأصلي القائم، تأخذ المجموعة بعين الاعتبار الشروط التعاقدية للأداة. ويتضمن ذلك على تقييم ما إذا كانت الموجودات المالية تحتوي على شروط تعاقدية التي قد تغير توقيت أو مقدار التدفقات النقدية التعاقدية نتيجة لعدم تحقيقها لهذا الشرط. عند إجراء هذا التقييم، تأخذ المجموعة في الاعتبار ما يلي:

- الأحداث المحتملة التي يمكنها تغيير قيمة وتوقيت التدفقات النقدية؛
- خصائص الرفع المالي؛
- الدفع المسبق وشروط التمديد؛
- الشروط التي تحد من مطالبات المجموعة للتدفقات النقدية من الموجودات المحددة (مثال: ترتيبات الموجودات دون حق الرجوع على الضامن)؛ و
- الخصائص التي تسهم في تعديل مقابل القيمة الزمنية للنقود (مثال: إعادة تعيين معدل الفائدة بشكل دوري).

إعادة التصنيف

لا يتم إعادة تصنيف الموجودات المالية لاحقاً إلى إثباتها المبدئي، إلا في فترة ما بعد تغيير المجموعة لنموذج أعمالها لإدارة الموجودات المالية.

المطلوبات المالية

تصنف المجموعة مطلوباتها المالية، بخلاف الضمانات المالية وارتباطات القرض كمقاسة بالتكلفة المطفأة.

3. الاستبعاد

الموجودات المالية

إذا تم تعديل الشروط الخاصة بالموجودات المالية، تقيّم المجموعة ما إذا كانت التدفقات النقدية للموجودات المالية المعدلة مختلفة بشكل جوهري. وفي حالة وجود اختلافات جوهرية في التدفقات النقدية، فإن الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية الناتجة عن الموجودات المالية الأصلية تعتبر قد انقضت مدتها. ففي هذه الحالة، يتم استبعاد الموجودات المالية الأصلية ويتم إثبات الموجودات المالية الجديدة بالقيمة العادلة.

عند استبعاد الموجودات المالية، فإن الفرق بين القيمة المدرجة للموجود المالي (أو القيمة المدرجة المخصصة لجزء من الموجود المالي المستبعد) ومجموع (1) المقابل المستلم (بما في ذلك أي موجود جديد تم اقتناؤه محسوم منه أي مطلوب جديد مفترض)، و(2) أي مكسب أو خسارة متراكمة تم إثباتها في الدخل الشامل الآخر يتم إثباتها في الأرباح أو الخسائر.

يتم استبعاد الموجود المالي (كلياً أو جزئياً) عند:

- انقضاء الحقوق في إستلام التدفقات النقدية من الموجود؛ أو
- قيام المجموعة بنقل حقوقها في إستلام التدفقات النقدية من الموجود أو تعهدت بدفعها بالكامل دون تأخير جوهري إلى طرف ثالث بموجب "ترتيب سداد"؛ سواءً (أ) قامت المجموعة بنقل جميع المخاطر والمكافآت الجوهرية المتعلقة بالموجود أو (ب) عندما لم تقم بنقل أو إبقاء جميع المخاطر والمكافآت الجوهرية للموجودات ولكنها قامت بنقل السيطرة على الموجود.

المطلوبات المالية

يتم استبعاد المطلوب المالي للمجموعة عندما يكون الالتزام بموجب المطلوب قد تم وفاؤه أو إلغاؤه أو انتهاء مدته.

استبعاد الأدوات المالية في سياق إصلاح أيبور

تقوم المجموعة باستبعاد الموجودات المالية والمطلوبات المالية إذا حدث تعديل جوهري في أحكامها وشروطها. وفي سياق إصلاح أيبور، تم بالفعل تعديل بعض الأدوات المالية أو سيتم تعديلها عند انتقالها من أيبور إلى أسعار بديلة خالية من المخاطر. وبالإضافة إلى تغير سعر فائدة الأداة المالية، قد تحدث تغيرات أخرى على شروط الأداة المالية وقت الانتقال.

وفيما يتعلق بالأدوات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة، تطبق المجموعة أولاً الوسيلة العملية على النحو الوارد أدناه في الإيضاح رقم 3.3 (أد)، لكي يعكس التغير في سعر الفائدة المرجعي من أيبور إلى أسعار بديلة خالية من المخاطر. وثانياً، بالنسبة لأية تغيرات لا تغطيها الوسيلة العملية، تطبق المجموعة اجتهاداً لتقييم ما إذا كانت التغيرات جوهرية، وإذا كانت كذلك، فإنه يتم استبعاد الأداة المالية وإثبات أداة مالية جديدة. وإذا لم تكن التغيرات جوهرية، تقوم المجموعة بتعديل إجمالي القيمة المدرجة للأداة المالية بالقيمة الحالية للتغيرات التي لا تغطيها الوسيلة العملية، مخصومة باستخدام سعر الفائدة الفعلي المعدل.

3 السياسات المحاسبية (تتمة)

3.3 ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

(ب) ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى

تدرج هذه بالتكلفة، معدلة لتحوطات القيمة العادلة بفعالية (إن وجدت)، بعد حسم أي مبالغ تم شطبها والخسائر الإئتمانية المتوقعة ذات الصلة.

(ج) قروض وسلف

يتم مبدئياً قياس القروض والسلف المقاسة بالقيمة العادلة، مضافاً إليها التكاليف الإضافية المباشرة للمعاملة، ويتم لاحقاً قياسها بتكلفتها المطفأة وذلك باستخدام طريقة الفائدة الفعلية، معدلة لتحوطات القيمة العادلة بفعالية (إن وجدت)، بعد حسم الفوائد المعلقة والخسائر الإئتمانية المتوقعة وأية مبالغ تم شطبها.

(د) الأوراق المالية الاستثمارية

تتضمن الأوراق المالية الاستثمارية على ما يلي:

- سندات الدّين الاستثمارية المقاسة بالتكلفة المطفأة؛ يتم قياسها مبدئياً بقيمها العادلة مضافاً إليها تكاليف المعاملات الإضافية المباشرة، ويتم لاحقاً قياسها بتكلفتها المطفأة وذلك باستخدام طريقة الفائدة الفعلية؛
- سندات الدّين الاستثمارية وسندات أسهم حقوق الملكية المقاسة اجبارياً بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر أو المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر؛ هذه هي القيمة العادلة مع التغيرات المثبتة مباشرةً في الأرباح أو الخسائر؛
- سندات الدّين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر؛ و
- سندات أسهم حقوق الملكية المصنفة كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

بالنسبة لسندات الدّين المقاسة كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر؛ يتم إثبات المكاسب والخسائر في الدخل الشامل الآخر، باستثناء ما يلي، التي يتم إثباتها في الأرباح أو الخسائر بنفس الطريقة بالنسبة للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة:

- إيرادات الفوائد باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي؛
- الخسائر الائتمانية المتوقعة والاسترجاعات؛ و
- مكاسب وخسائر صرف العملات الأجنبية.

عندما تكون سندات الدّين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مضمحلة أو مستبعدة، فإنه يتم إعادة تصنيف المكسب أو الخسارة المتراكمة المثبتة مسبقاً في الدخل الشامل الآخر من قائمة التغيرات في حقوق الملكية إلى قائمة الأرباح أو الخسائر.

تختار المجموعة العرض في قائمة الدخل الشامل الآخر التغيرات في القيمة العادلة لبعض الاستثمارات في أدوات أسهم حقوق الملكية. يتم إجراء هذا الاختيار على أساس كل أداة على حدة عند الإثبات المبدئي وهو اختيار لا رجعة فيه.

لن يتم إعادة تصنيف المكاسب والخسائر الناتجة عن أدوات أسهم حقوق الملكية تلك إلى الأرباح أو الخسائر، ولا يتم إثبات الاضمحلال في الأرباح أو الخسائر. يتم إثبات أرباح الأسهم في الأرباح أو الخسائر، ما لم تكن تمثل بشكل واضح استرداد جزء من تكلفة الاستثمار، ففي هذه الحالة يتم إثباتها في الدخل الشامل الآخر. يتم تحويل المكاسب والخسائر المتراكمة المثبتة في الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح المبقاة عند استبعاد الاستثمار.

(هـ) قياس القيمة العادلة

تقيس المجموعة الأدوات المالية مثل المشتقات المالية بالقيمة العادلة في تاريخ كل ميزانية.

القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه لبيع موجود أو الذي يتم دفعه لتحويل مطلوب في معاملة منظمة بين مشاركي السوق في تاريخ القياس. ويستند قياس القيمة العادلة على افتراض بأن معاملة بيع الموجود أو تحويل المطلوب تحدث إما:

- في السوق الرئيسي للموجود أو المطلوب، أو
- في السوق الأكثر فائدة للموجود أو المطلوب في حال غياب السوق الرئيسي. يجب أن يكون السوق الرئيسي أو السوق الأكثر فائدة متاح التعامل فيه للمجموعة.

يتم قياس القيمة العادلة للموجود أو المطلوب باستخدام الافتراضات التي سيستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الموجود أو المطلوب، على افتراض بأن مشاركي السوق يعملون بما يحقق أفضل مصالحهم الاقتصادية. يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية المسعرة في السوق النشطة بالرجوع إلى أسعار العروض المعلنة في السوق على التوالي عند إقفال العمل بتاريخ قائمة المركز المالي.

في حالة الاستثمارات غير المسعرة، تستخدم المجموعة تقنيات التقييم المناسبة حسب الظروف حينما تتوفر بشأنها معلومات كافية لقياس القيمة العادلة، والذي يزيد الحد الاقصى لاستخدام المدخلات ذات الصلة التي يمكن ملاحظتها ويحد من استخدام المدخلات التي لا يمكن ملاحظتها.

يتم تصنيف جميع الموجودات والمطلوبات التي تقاس أو يتم الإفصاح عن قيمها العادلة في القوائم المالية الموحدة ضمن التسلسل الهرمي للقيمة العادلة، بناءً على أدنى مستوى لمدخلاتها ذات التأثير الجوهري على قياس قيمتها العادلة ككل:

المستوى 1: الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات المماثلة أو المطلوبات المماثلة؛

المستوى 2: التقنيات الأخرى والتي يمكن ملاحظة جميع مدخلاتها ذات التأثير الجوهري على القيمة العادلة المسجلة إما بصورة مباشرة أو غير مباشرة؛ و

المستوى 3: التقنيات التي تستخدم مدخلات ذات التأثير الجوهري على القيمة العادلة المسجلة والتي لا تستند على معلومات يمكن ملاحظتها في السوق.

بالنسبة للموجودات والمطلوبات المثبتة في القوائم المالية الموحدة على أساس متكرر، تحدد المجموعة ما إذا كانت قد حدثت تحويلات فيما بين المستويات في التسلسل الهرمي من خلال إعادة تقييم تصنيفها (استناداً إلى أدنى مستوى لمدخلاتها ذات التأثير الجوهري على قياس قيمتها العادلة ككل) في نهاية فترة إعداد كل تقرير مالي.

لغرض الإفصاح عن القيمة العادلة، قامت المجموعة بتحديد فئات الموجودات والمطلوبات على أساس طبيعة وخصائص ومخاطر الموجودات أو المطلوبات ومستوى التسلسل الهرمي للقيمة العادلة كما هو موضح أعلاه.

(و) اضمحلال الموجودات المالية

تقوم المجموعة بإثبات مخصصات للخسائر الائتمانية المتوقعة على الأدوات المالية التالية التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- الموجودات المالية التي تعتبر أدوات دين؛
- القروض والسلف المدرجة بالتكلفة المطفاة،
- عقود الضمانات المالية الصادرة؛ و
- ارتباطات القروض الصادرة.

تقيس المجموعة مخصصات الخسارة بمبلغ مساوي للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر باستثناء الحالات التالية، والتي يتم قياسها على أساس الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً:

- سندات الدين الاستثمارية التي تم تحديد أن لديها مخاطر ائتمانية منخفضة في تاريخ إعداد التقرير المالي؛ و
- أدوات مالية أخرى التي لم تزد مخاطرها الائتمانية بشكل جوهري منذ إثباتها المبدئي.

(ز) قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقدير احتمالية مرجحة للخسائر الائتمانية ويتم قياسها وفقاً لما يلي:

1) الموجودات المالية التي هي غير مضمحلة ائتمانياً في تاريخ إعداد التقرير المالي: باعتبارها القيمة الحالية لجميع حالات العجز النقدي (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمنشأة بموجب العقد والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها)؛

2) الموجودات المالية التي هي مضمحلة ائتمانياً في تاريخ إعداد التقرير المالي: أي الفرق بين إجمالي القيمة المدرجة والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة؛

3) ارتباطات القروض غير المسحوبة والاعتمادات المستندية: أي القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للمجموعة إذا قام حامل ارتباط القرض بسحب القرض وبين التدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها؛ و

4) عقود الضمانات المالية: المدفوعات المتوقعة لتعويض حامل الأداة محسوماً منها أي مبالغ تتوقع المجموعة استلامها من حامل الأداة.

تحديد نتائج مخصصات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 من نهج على مرحلتين:

المرحلة 1: سيتعين تخصيص التسهيلات لإحدى مراحل الاضمحلال الثلاث عن طريق تحديد ما إذا حدثت زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية منذ الإثبات المبدئي أو ما إذا كانت التسهيلات مضمحلة ائتمانياً.

المرحلة 2: يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، أي الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً بالنسبة لجميع التسهيلات في المرحلة 1 والخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر في المرحلة 2. يتم تغطية التسهيلات في المرحلة 3 عن طريق مخصصات محددة.

للحصول على تفاصيل إضافية راجع الإيضاح رقم 33.

(ح) الموجودات المالية المضمحلة ائتمانياً

في تاريخ إعداد كل تقرير مالي، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة والموجودات المالية (دَيْن) المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، هي مضمحلة ائتمانياً. يعد الموجود المالي مضمحل ائتمانياً عند وقوع حدث أو أكثر من الأحداث ويكون لها تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة بالنسبة لذلك الموجود المالي.

يتضمن الدليل على أن الموجود المالي مضمحل ائتمانياً على المعلومات التالية التي يمكن ملاحظتها:

- الصعوبات المالية الكبيرة التي تواجه المقترض أو الجهة المصدرة؛
- خرق العقد مثل التعثر في السداد أو تجاوز موعد الاستحقاق؛
- إعادة هيكلة القروض أو السلف من قبل المجموعة بشروط لا تأخذها المجموعة في الاعتبار في الظروف الأخرى؛
- قد أصبح من المحتمل بأن المقترض سيعلن إفلاسه أو في إعادة تنظيم مالي آخر؛ أو
- اختفاء السوق النشطة لتلك الأوراق المالية نتيجة وجود صعوبات مالية.

عند إجراء تقييم ما إذا كان الاستثمار في الديون الحكومية، والتي تكون بخلاف الديون الحكومية لبلد المنشأ (أي مملكة البحرين)، هي مضمحلة ائتمانياً، تأخذ المجموعة في الاعتبار العوامل التالية:

- تقييم السوق للجدارة الائتمانية على النحو المبين في عوائد السندات؛ أو
- تقييمات وكالات التصنيف الائتمانية للجدارة الائتمانية.

(ط) عرض مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة في القائمة الموحدة للمركز المالي

يتم عرض مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة في القائمة الموحدة للمركز المالي على النحو التالي:

- قياس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة: كخصم من إجمالي القيمة المدرجة لتلك الموجودات؛
- ارتباطات القروض وعقود الضمانات المالية كمخصص؛
- حيثما تتضمن الأدوات المالية على كلاً من العنصر المسحوب وغير المسحوب، قامت المجموعة بتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة على ارتباط القرض / العنصر غير المدرج في الميزانية وذلك بشكل منفصل عن ذلك العنصر المسحوب، تقوم المجموعة بعمل مخصص خسارة للعناصر المسحوبة. حيث يتم عرض المبلغ كخصم من إجمالي القيمة المدرجة للعناصر المسحوبة. يتم عرض مخصص الخسارة للعناصر غير المسحوبة كمخصص ضمن المطلوبات الأخرى؛ و
- بالنسبة لأدوات الدَيْن المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر، لا يتم إثبات مخصص الخسارة لها في قائمة المركز المالي نظراً لأن القيمة المدرجة لتلك الموجودات هي قيمها العادلة. ومع ذلك، تم الإفصاح عن مخصص الخسارة وإثباته ضمن احتياطي القيمة العادلة كمخصص.

(ي) شطب

يتم شطب القروض وسندات الدّين (إما جزئياً أو كلياً) عندما لا يكون هناك احتمال واقعي لاسترداد الدّين. وهذا هو الحال بشكل عام عندما تحدد المجموعة بأن المقترض لا يمتلك أية موجودات أو مصادر دخل التي يمكن أن تحقق التدفقات النقدية الكافية لسداد المبالغ الخاضعة للشطب. ومع ذلك، يجب أن تخضع الموجودات المالية التي يتم شطبها للإجراءات التنفيذية من أجل الالتزام بإجراءات المجموعة لاسترداد المبالغ المستحقة.

(ك) إعادة التفاوض على القروض

تسعى المجموعة، كلما أمكنها ذلك، لإعادة هيكلة القروض بدلاً من الحصول على الضمانات. وقد يترتب ذلك على تمديد ترتيبات الدفع والاتفاق على قرض بشروط جديدة. وبمجرد أن يتم إعادة التفاوض على الشروط فإن أي خسائر ائتمانية متوقعة يتم قياسها باستخدام سعر الفائدة الفعلي كما تم احتسابها قبل تعديل الشروط ولا يعتبر القرض قد فات موعد استحقاقه. تقوم الإدارة بصورة مستمرة بمراجعة القروض المعاد التفاوض بشأنها لضمان استيفاء جميع المعايير واحتمال حدوث المدفوعات المستقبلية. للحصول على تفاصيل إضافية راجع الإيضاحين رقم 33.3 (هـ) و34.

(ل) إقتراضات لأجل

يتم تصنيف الأدوات المالية أو مكوناتها الصادرة من قبل المجموعة، والتي لا يتم تصنيفها بالقيمة العادلة ضمن القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر كمطلوبات ضمن "إقتراضات لأجل"، حيث أن مضمون نتائج الترتيبات التعاقدية في المجموعة لديها التزام إما بتسليم النقد أو موجود مالي آخر لحامله أو للوفاء بالالتزام بخلاف تبادل مبلغ نقدي ثابت أو موجود مالي آخر لعدد ثابت من أسهم حقوق الملكية الخاصة.

بعد القياس المبدئي، يتم لاحقاً قياس الإقتراضات لأجل بالتكلفة المطفأة باستخدام معدل الفائدة الفعلي. يتم احتساب التكلفة المطفأة بالأخذ في الاعتبار أي خصومات أو علاوات قيد الإصدار والتكاليف التي تعتبر جزء لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي.

(م) استثمار في شركات زميلة ومشاريع مشتركة

يتم حساب استثمارات المجموعة في شركتها الزميلة ومشروعها المشترك باستخدام طريقة حقوق الملكية. بموجب طريقة حقوق الملكية، يتم إثبات الاستثمار في الشركة الزميلة والمشروع المشترك مبدئياً بالتكلفة.

يتم لاحقاً، تعديل القيمة المدرجة للاستثمار لإثبات التغيرات في حصة المجموعة في صافي موجودات الشركة الزميلة أو المشروع المشترك منذ تاريخ الاقتناء. يتم تضمين الشهرة المتعلقة بالشركة الزميلة أو المشروع المشترك في القيمة المدرجة للاستثمار وهي غير مطفأة ولا يتم فحصها للاضمحلال بشكل فردي.

إن الشركة الزميلة هي مؤسسة لدى المجموعة نفوذ مؤثر عليها. إن النفوذ المؤثر هي القدرة على المشاركة في اتخاذ القرارات فيما يتعلق بالسياسات المالية والتشغيلية للشركة المستثمر فيها، ولكن ليست السيطرة أو السيطرة المشتركة على تلك السياسات.

المشروع المشترك هو نوع من أنواع الترتيبات المشتركة التي بموجبها يحصل الأطراف الذين يمتلكون السيطرة المشتركة في الترتيب الحق في صافي موجودات المشروع المشترك. المشروع المشترك هو اتفاق تعاقدي لتقاسم السيطرة على الترتيب، والتي تكون موجودة فقط عندما يتطلب اتخاذ القرارات بشأن الأنشطة ذات الصلة بالحصول على الموافقة بالإجماع من الأطراف المتقاسمة للسيطرة.

إن الاعتبارات التي يتم عملها في تحديد النفوذ المؤثر أو السيطرة المشتركة هي مماثلة لتلك التي تعد ضرورية لتحديد مدى السيطرة على الشركات التابعة.

تعكس قائمة الأرباح أو الخسائر حصة المجموعة في نتائج عمليات الشركة الزميلة أو المشروع المشترك. يتم عرض أي تغير في الدخل الشامل الآخر للشركة المستثمر فيها كجزء من الدخل الشامل الآخر للمجموعة. بالإضافة إلى ذلك، أينما وجدت تغييرات قد أثبتت مباشرةً في حقوق الشركة الزميلة أو المشروع المشترك، تقوم المجموعة بإثبات حصتها في أية تغييرات وتفصح عن هذا، إذا استلزم الأمر في قائمة التغيرات في حقوق الملكية. يتم استبعاد المكاسب والخسائر غير المحققة من المعاملات بين المجموعة والشركة الزميلة أو المشروع المشترك إلى حد حصة المجموعة في الشركة الزميلة أو المشروع المشترك.

يتم إظهار إجمالي حصة المجموعة في الربح أو الخسارة في الشركة الزميلة أو المشروع المشترك في مقدمة قائمة الأرباح أو الخسائر خارج الربح التشغيلي ويمثل الربح أو الخسارة بعد الضريبة والحقوق غير المسيطرة في الشركات التابعة للشركة الزميلة أو المشاريع المشتركة.

يتم إعداد القوائم المالية للشركة الزميلة أو المشروع المشترك لنفس فترة إعداد التقارير المالية للمجموعة. أينما استلزم الأمر، يتم إجراء تعديلات في السياسات المحاسبية لتتماشى مع تلك السياسات للمجموعة.

بعد تطبيق طريقة حقوق الملكية، تقوم المجموعة بتحديد ما إذا كان ضرورياً إثبات خسارة اضمحلال على استثماراتها في شركاتها الزميلة أو مشروعاتها المشتركة. تقوم المجموعة بتاريخ إعداد كل تقرير بتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي يثبت اضمحلال الاستثمارات في الشركة الزميلة أو المشروع المشترك. في حالة وجود مثل هذا الدليل، تقوم المجموعة باحتساب قيمة الاضمحلال والتي تعد الفرق بين القيمة القابلة للاسترداد للشركة الزميلة أو المشروع المشترك وقيمتها المدرجة وإثبات الخسارة في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

(ن) ممتلكات ومعدات

تسجل مبدئياً جميع بنود الممتلكات والمعدات بالتكلفة. يتم احتساب الاستهلاك على أساس القسط الثابت لجميع الممتلكات والمعدات على مدى أعمارها الإنتاجية المقدرة، بخلاف الأراضي المملوكة ملكاً حراً حيث أنه ليس لها عمراً محدداً. يتم حساب الاستهلاك بناءً على الأعمار الإنتاجية المقدرة كالتالي:

- عقارات ومباني	4 إلى 35 سنة
- أثاث ومعدات	3 إلى 5 سنوات
- مركبات	4 سنوات

(س) ضمان معلق للبيع

تكتسب المجموعة في بعض الأحيان عقارات كتسوية لبعض قروض وسلف العملاء. تدرج تلك العقارات بالقيمة المدرجة للتسهيلات ذات الصلة والقيمة العادلة الحالية للضمانات المكتسبة والتي تم تقييمها على أساس كل موجود على حدة، أيهما أقل. إذا كانت القيمة العادلة الحالية لأي موجود تم تقييمه بشكل فردي أدنى من قيمته المثبتة، فإنه يتم عمل تكوين له. يتم إثبات المكاسب أو الخسائر الناتجة عن الاستبعاد والخسائر غير المحققة من إعادة التقييم في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

3 السياسات المحاسبية (تتمة)

3.3 ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

(ع) ودائع

تدرج الودائع بالتكلفة المطفأة بعد حسم المبالغ المسددة.

(ف) اتفاقيات إعادة شراء وإعادة بيع

لا يتم استبعاد الأوراق المالية المباعة بموجب إتفاقيات إعادة الشراء في تاريخ مستقبلي محدد من القائمة الموحدة للمركز المالي حيث تحتفظ المجموعة بجميع المخاطر والعوائد الجوهرية للملكية. يتم إثبات النقد المقابل المستلم في القائمة الموحدة للمركز المالي كموجود بالتزام مقابل لإرجاعه، بما في ذلك الفوائد المستحقة كمطلوبات، والتي تعكس المضمون الاقتصادي للمعاملة كقرض للمجموعة. يتم معاملة الفرق بين أسعار البيع وإعادة الشراء كمصروفات فوائد ويتم استحقاقها على مدى فترة تنفيذ الاتفاقية باستخدام معدل الفائدة الفعلي. عندما يكون لدى الطرف الآخر الحق لبيع أو إعادة رهن الأوراق المالية، فإن المجموعة تقوم بإعادة تصنيف تلك الأوراق المالية في القائمة الموحدة لمركزها المالي، حسب مقتضى الحال.

وعلى العكس من ذلك، لا يتم إثبات الأوراق المالية المشتراة بموجب اتفاقيات إعادة البيع في تاريخ مستقبلي محدد في القائمة الموحدة للمركز المالي. يتم تسجيل المقابل المدفوع بما في ذلك الفوائد المستحقة في القائمة الموحدة للمركز المالي، والذي يعكس المضمون الاقتصادي للمعاملة كقرض من قبل المجموعة. يتم تسجيل الفرق بين أسعار الشراء وإعادة البيع في دخل الفوائد ويتم استحقاقها على مدى فترة تنفيذ الاتفاقية باستخدام معدل الفائدة الفعلي. إذا تم بيع الأوراق المالية المشتراة بموجب الاتفاقية لإعادة بيعها في وقت لاحق لأطراف أخرى، فإنه يتم تسجيل الالتزام لإعادة الأوراق المالية كبيع قصير الأجل ويتم قياسه بالقيمة العادلة مع تضمين أي مكاسب أو خسائر في "صافي دخل الفوائد أو دخل مشابه".

(ص) ضرائب

لا توجد ضرائب دخل على الشركات في مملكة البحرين. تفرض الضرائب على العمليات الأجنبية وفقاً للأنظمة المالية المعمول بها في الدول المعنية التي تمارس فيها المجموعة أنشطتها.

في الهند، يقوم البنك بعمل مخصص على ضريبة الدخل بعد الأخذ في الاعتبار كلاً من الضريبة الحالية والمؤجلة. تم إظهار التأثير الضريبي لفروق التوقيت بين الربح الدفتري والأرباح الخاضعة للضريبة من خلال الموجود الضريبي المؤجل / المطلوب الضريبي المؤجل. تم تحديد الضريبة الحالية وفقاً لأحكام قانون ضريبة الدخل لسنة 1961 والقواعد التي يتم وضعها هناك بعد الأخذ الاعتبار التعديلات السابقة المتنازع عليها على أساس الحيطة والحذر استناداً إلى تقديرات الإدارة.

(ق) مكافآت نهاية الخدمة للموظفين

يتم استحقاق التكاليف المتعلقة بمكافآت نهاية الخدمة للموظفين بناءً على التقييم الإكتواري وطرق التقييم الأخرى طبقاً للقوانين المعمول بها في كل سلطة قضائية تعمل فيها المجموعة.

(ر) معاملات الدفع على أساس الأسهم

تقيس المجموعة معاملات الدفع على أساس الأسهم التي يتم تسويتها على أساس الأسهم للخدمات المستلمة وما يقابلها من زيادة في حقوق الملكية بالقيمة العادلة للخدمات المستلمة بالرجوع إلى القيمة العادلة لأدوات أسهم حقوق الملكية الممنوحة. يتم قياس القيمة العادلة لتلك الأدوات المالية بتاريخ المنح. يتم إثبات القيمة العادلة المحتسبة بتاريخ المنح كمصروف في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر على مدى فترة الاكتساب، مع عمل رصيد دائن مقابل في الأرباح المبقاة. عندما يترك الموظف العمل في المجموعة خلال فترة الاكتساب فإن الأسهم الممنوحة تعتبر ملغاة وأي مبلغ مثبت فيما يتعلق بهذه الأسهم الملغاة يتم استرجاعه من خلال القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

(ش) مخصصات

يتم إثبات المخصصات إذا كان على المجموعة أي التزام حالي (قانوني أو متوقع) وأن تكلفة تسوية الالتزام محتملة ويمكن قياسها بواقعية.

(ت) أسهم خزانة

يتم خصم أسهم الخزانة من أسهم حقوق الملكية وتدرج بالمقابل المدفوع. لا يتم إثبات أي مكسب أو خسارة ضمن القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر عند شراء أو بيع أو إصدار أو إلغاء أدوات أسهم حقوق الملكية الخاصة.

(ث) حقوق غير مسيطرة

تمثل الحقوق غير المسيطرة جزء من الربح أو الخسارة وصافي الموجودات في الشركات التابعة التي لا تنسب إلى حقوق مساهمي البنك. يتم احتساب أي تغيرات في حصة ملكية المجموعة في الشركة التابعة التي لا تنتج عنها فقدان السيطرة كمعاملة أسهم حقوق الملكية.

(خ) أرباح أسهم موصى بتوزيعها

يتم تضمين أرباح الأسهم الموصي بتوزيعها كجزء من حقوق الملكية ويتم إثباتها كمطلوبات فقط عندما يتم الموافقة عليها من قبل المساهمين. كما يتطلب دفع أرباح الأسهم الحصول على موافقة مسبقة من مصرف البحرين المركزي.

(ذ) الضمانات المالية

ضمن أعمالها الإعتيادية، تقدم المجموعة ضمانات مالية، تتألف من اعتمادات مستندية وخطابات ضمان وخطابات قبول. يتم معاملة جميع هذه الضمانات كبند التزام ويتم الإفصاح عنها كجزء من الالتزامات المحتملة. يتم إثبات الضمانات المالية مبدئياً في القوائم المالية الموحدة بالقيمة العادلة، ضمن "فوائد مستحقة الدفع ومشتقات مالية ومطلوبات أخرى"، باعتبارها العلاوة المستلمة. بعد الإثبات المبدئي، يتم قياس مطلوبات المجموعة بموجب كل ضمان بعلاوة الإطفاء وأفضل تقدير للنفقات اللازمة لتسوية إي التزام مالي ناتج من الضمان، أيهما أعلى. ترحل أية زيادة في المطلوبات المتعلقة بالضمانات المالية إلى القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر. يتم إثبات العلاوة المستلمة في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر على أساس القسط الثابت على مدى عمر الضمان.

(ض) المشتقات المالية

تدخل المجموعة في معاملات الأدوات المالية المشتقة متضمنة على العقود المستقبلية والعقود الآجلة والمقايضات وعقود الخيارات في الصرف الأجنبي وأسواق رأس المال. تدرج المشتقات المالية بالقيمة العادلة. المشتقات التي تحمل قيماً سوقية موجبة يتم إدراجها ضمن "فوائد مستحقة القبض ومشتقات مالية وموجودات أخرى"، بينما تدرج المشتقات التي تحمل قيمة سوقية سالبة ضمن "فوائد مستحقة الدفع ومشتقات مالية ومطلوبات أخرى" في القائمة الموحدة للمركز المالي.

يتم معاملة بعض المشتقات الضمنية الواردة في الأدوات المالية الأخرى كمشتقات مالية منفصلة عندما لا تكون خصائصها ومخاطرها الإقتصادية مرتبطة أرتباطاً وثيقاً بخصائص العقد الأصلي ولا يتم إدراج العقد الأصلي بالقيمة العادلة ضمن القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر. يتم قياس المشتقات الضمنية تلك بالقيمة العادلة مع إثبات التغيرات في القيمة العادلة ضمن القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

(أأ) محاسبة التحوط

تستخدم المجموعة مشتقات الأدوات المالية لإدارة تعرضات مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر العملات الأجنبية. ومن أجل إدارة مخاطر معنية، تطبق المجموعة محاسبة التحوط على المعاملات التي تستوفي معايير محددة.

لقد تم تصميم نموذج محاسبة التحوط الذي تم تقديمه بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 لمحاذاة محاسبة التحوط بشكل أفضل مع أنشطة إدارة المخاطر؛ وتسمح بمجموعة أكبر من أدوات التحوط والمخاطر المؤهلة لمحاسبة التحوط؛ وتلغي الحدود القصوى القائمة على القواعد لفحص فعالية التحوط من خلال إدخال معايير تستند على المبادئ. لم تعد هناك حاجة إلى إجراء تقييم بأثر رجعي لمدى فعالية التحوط وقد تم الاحتفاظ بالمعالجات المحاسبية الحالية لمحاسبة تحوط القيمة العادلة والتدفقات النقدية وصافي الاستثمار.

يقدم المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 خياراً محاسبياً للاستمرار في تطبيق أسس محاسبة التحوط بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم 39 إلى أن ينتهي مجلس معايير المحاسبة الدولي من وضع الصيغة النهائية لمشروع محاسبة التحوط الكلي الخاص به. لقد طبقت المجموعة محاسبة التحوط الخاصة بالمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 وحددت بأن جميع علاقات التحوط التي تم تصنيفها كعلاقات تحوط فعالة بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم 39 ستظل مؤهلة لمحاسبة التحوط بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9.

عند بدء علاقة التحوط، تقوم الإدارة بتعيين وتوثيق رسمي لعلاقة التحوط. ويتضمن ذلك على أهداف إدارة مخاطر المجموعة الأساسية وعلاقة التحوط وكيف يتوافق ذلك مع الاستراتيجية العامة لإدارة المخاطر. كما تتضمن عملية التوثيق على تحديد أداة التحوط وبند التحوط وطبيعة المخاطر التي يتم تحوطها والكيفية التي ستقوم المنشأة بتقييم ما إذا كانت علاقة التحوط تفي بمتطلبات فعالية التحوط. كما يتطلب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 توثيق نسبة التحوط والمصادر المحتملة لعدم الفعالية.

تكون علاقة التحوط مؤهلة لمحاسبة التحوط إذا استوفت جميع متطلبات الفعالية التالية:

- توجد هناك علاقة اقتصادية بين بند التحوط وأداة التحوط؛
- لا يؤدي تأثير مخاطر الائتمان إلى "السيطرة على تغيرات القيمة" الناتجة عن تلك العلاقة الاقتصادية؛ و
- نسبة التحوط لعلاقة التحوط هي نفس تلك النسبة الناتجة عن حجم بند التحوط التي قامت المنشأة بالفعل بتحوطها وحجم أداة التحوط التي تستخدمها المنشأة بالفعل لتحوط تلك الكمية من بند التحوط.

تقوم المجموعة بإجراء تقييم لمدى فعالية التحوط بطريقة مماثلة لما كان عليه في بداية علاقة التحوط وبعد ذلك في كل فترة إعداد تقرير مالي.

تصنيف محاسبة التحوط

لأغراض محاسبة التحوط، يصنف التحوط إلى فئتين: (أ) تحوطات القيمة العادلة والتي تغطي مخاطر التغيير في القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات المثبتة؛ و(ب) تحوطات التدفقات النقدية والذي يغطي مخاطر تغيرات التدفقات النقدية المرتبطة سواء بمخاطر معينة متعلقة بموجود أو بمطلوب مثبت أو بمعاملة متنبأ بها.

1) تحوطات القيمة العادلة

فيما يتعلق بتحوطات القيمة العادلة التي تتوافر فيها شروط محاسبة التحوط، فإنه يتم إثبات أي مكسب أو خسارة من إعادة قياس أداة التحوط إلى القيمة العادلة مباشرة في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر. يعدل البند المحوط لتغيرات القيمة العادلة ويتم إثبات الفروق المتعلقة بالمخاطر التي تم تحوطها في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

يمكن أن تنشأ عدم فعالية التحوط من:

- الاختلافات في توقيت التدفقات النقدية لبنود التحوط وأدوات التحوط؛
- تطبيق منحنيات أسعار فائدة مختلفة لخصم بنود التحوط وأدوات التحوط؛ أو
- المشتقات المستخدمة كأدوات تحوط لديها قيمة عادلة غير صفرية في وقت التخصيص.

2) تحوطات التدفقات النقدية

وفيما يتعلق بتحوطات التدفقات النقدية التي تستوفي شروط محاسبة التحوط، يتم إثبات جزء من أي مكسب أو خسارة على أداة التحوط التي تم تحديدها كتحوط فعال مبدئياً في القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملكية ويتم إثبات الجزء غير الفعال في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

يتم تحويل المكاسب أو الخسائر الناتجة عن تحوطات التدفقات النقدية الفعالة المثبتة مبدئياً في القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملكية إلى القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر في الفترة التي تؤثر فيها المعاملة المحوطة على القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر أو يتم تضمينها في القياس المبدئي لتكلفة الموجود أو المطلوب ذو الصلة.

وفيما يتعلق بمعاملات التحوط غير المؤهلة لمحاسبة التحوط، فإن أية مكاسب أو خسائر ناتجة عن تغيرات القيمة العادلة لأداة التحوط ترحل مباشرة إلى القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

توقف محاسبة التحوط

يتم توقف علاقة التحوط في مجملها عندما تتوقف بأكملها عن الوفاء بالمعايير المؤهلة لعلاقة التحوط. لا يسمح بالإيقاف الطوعي عندما يتم استيفاء المعايير المؤهلة. وفي حالة التوقف، يتم إثبات أية تغييرات لاحقة في القيمة العادلة لأداة التحوط في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر. في حالة تحوطات القيمة العادلة بفعالية للأدوات المالية التي لديها تواريخ استحقاق ثابتة، فإن أي تعديل متعلق بمحاسبة التحوط يطفأ على مدى المدة المتبقية حتى تاريخ الاستحقاق. في حالة تحوطات التدفقات النقدية بفعالية، فإن أي مكسب أو خسارة متراكمة ناتجة عن أدوات التحوط المثبتة في القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملكية تبقى في حقوق الملكية حتى تحدث معاملة التحوط المتنبأ بها. وإذا لم يعد من المتوقع حدوث معاملة التحوط، فإن صافي المكسب أو الخسارة المتراكمة المثبتة في حقوق الملكية ترحل إلى القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

(أب) موجودات الوكالة

لا تعامل الموجودات المحتفظ بها بصفة الأمانة أو الوكالة على أنها موجودات تابعة للمجموعة، وعليه فإنها لا تدرج ضمن القائمة الموحدة للمركز المالي.

(أج) المقاصة

تتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية وإظهار صافي المبلغ في القائمة الموحدة للمركز المالي فقط إذا كان هناك حق قانوني قابل للتنفيذ لمقاصة المبالغ المثبتة وتنوي المجموعة التسوية على أساس صافي المبلغ.

(أد) إثبات الدخل والمصروفات

يتم إثبات الإيراد إلى الحد الذي من المحتمل أن تتدفق المنافع الاقتصادية إلى المجموعة ويمكن قياس الإيراد بموثوقية. كما يجب الوفاء بمعايير الإثبات المحددة التالية قبل إثبات الإيراد.

يتم إثبات دخل الفوائد ورسوم ارتباطات القرض، التي تعتبر جزء لا يتجزأ من العائد الفعلي للموجود المالي، باستخدام طريقة العائد الفعلي إلا في حالة وجود شك في إمكانية التحصيل. يتم تعليق إثبات دخل الفوائد عندما تصبح القروض متعثرة، أي يتم تصنيفها ضمن المرحلة 3 (وذلك عندما يتأخر السداد لمدة تسعون يوماً أو أكثر). يتم إثبات الفوائد الإعتبارية للقروض المضمحلة والموجودات المالية الأخرى بناءً على المعدل المستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية لصافي قيمها الحالية على أساس معدل الفائدة الفعلي الأصلي.

يتم تسجيل مصروفات الفوائد باستخدام طريقة العائد الفعلي، وهو المعدل الذي بموجبه يتم خصم المدفوعات أو المقبوضات النقدية المستقبلية المقدرة من خلال العمر الزمني للأداة المالية أو فترة قصيرة، إلى صافي المبلغ المدرج للموجود المالي أو المطلوب المالي، حيثما يكون ذلك مناسباً.

تكتسب المجموعة دخل الرسوم والعمولات من مجموعة متنوعة من الخدمات المالية التي تقدمها لعملائها. يتم إثبات دخل الرسوم والعمولات بالمبلغ الذي يعكس المقابل الذي تتوقع المجموعة أستحقاقه نظير تقديم الخدمات. يتم تعريف وتحديد التزامات الأداء، وكذلك توقيت الوفاء بها، عند بدء العقد. لا تتضمن عقود إيرادات المجموعة التزامات أداء متعددة. عندما تقدم المجموعة خدمة لعملائها، يتم إصدار فاتورة بالمقابل ويتم استحقاقه بصفة عامة فور الوفاء بالخدمة المقدمة في وقت معين أو في نهاية فترة العقد للخدمة المقدمة بمرور الوقت. لقد استنتجت المجموعة بصفة عامة بأنها تعمل كرب المال في جميع ترتيبات إيراداتها نظراً لأنها عادةً ما تسيطر على الخدمات قبل نقلها إلى العميل.

الرسوم المكتسبة من أجل تقديم خدمات على فترة زمنية تستحق على مدى تلك الفترة. تتضمن هذه الرسوم على دخل العمولة وإدارة الموجودات والأمانة ورسوم إدارية واستشارية أخرى. يتم إثبات الرسوم والعمولات المرتبطة بالتزامات أداء معينة بعد الوفاء بتلك الالتزامات.

تتضمن التزامات الأداء التي يتم الوفاء بها بمرور الوقت إدارة الموجودات والخدمات الأخرى، حيث يستلم ويستهلك العميل في الوقت ذاته المنافع التي تقدمها المجموعة في أثناء تنفيذ المجموعة التزاماتها.

تتضمن الرسوم والعمولات المرتبطة بالتزام الأداء على الرسوم المكتسبة نظير تقديم خدمات إدارة الموجودات، التي تتضمن على تنويع المحفظة وإعادة التوازن، وعادةً ما تكون على مدى فترات محددة. وتمثل هذه الخدمات التزاماً واحداً بالأداء يتكون من سلسلة من الخدمات المتميزة التي هي نفسها إلى حد كبير، والتي يتم تقديمها باستمرار على مدى فترة العقد. تتألف رسوم أداء الموجودات من رسوم الإدارة والأداء التي تعتبر مقابل متغير.

تقوم المجموعة بإثبات دخل أرباح الأسهم عند وجود الحق لإستلام مدفوعاتها.

عندما تدخل المجموعة في مقايضات أسعار الفائدة لتغيير الفائدة من ثابتة إلى عائمة (أو بالعكس) فإنه يتم تعديل مبلغ دخل الفائدة أو مصروفها بصافي الفائدة للمقايضة إلى أن تصبح التحوطات فعالة.

طبقت المجموعة المرحلة 2 من إصلاح أيبور اعتباراً من تاريخ نفاذه، مما يسمح، باعتبارها وسيلة عملية، بإجراء تغيرات على أساس تحديد التدفقات النقدية التعاقدية التي ينبغي معاملتها كتغيرات في سعر الفائدة العائم، شريطة استيفاء شروط معينة. وتتضمن الشروط أن التغيير ضروري كنتيجة مباشرة لإصلاح أيبور وأن يتم الانتقال على أساس معادل اقتصادياً.

(أهـ) عملات أجنبية

(1) المعاملات والأرصدة

يتم تسجيل المعاملات بالعملات الأجنبية مبدئياً بأسعار صرف العملة الرئيسية السائدة بتاريخ المعاملة.

يعاد تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية باستخدام أسعار صرف العملة الرئيسية السائدة بتاريخ قائمة المركز المالي. تسجل جميع الفروق الناتجة من الأنشطة غير التجارية في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر، باستثناء فروق إقتراضات العملات الأجنبية التي توفر تحوط فعال مقابل صافي الاستثمار في الوحدة الأجنبية. ترحل هذه الفروق مباشرةً إلى حقوق الملكية حتى يستبعد صافي الاستثمار، فعندئذ يتم إثباته في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

يتم تحويل البنود غير النقدية المقاسة بالتكلفة التاريخية بالعملات الأجنبية باستخدام أسعار الصرف السائدة بالتواريخ المبدئية للمعاملات. يتم تحويل البنود غير النقدية المقاسة بالقيمة العادلة بالعملات الأجنبية باستخدام أسعار الصرف السائدة بالتاريخ الذي تم فيه تحديد القيمة العادلة. يتم معاملة أي شهرة ناتجة عن إقتناء العمليات الأجنبية وأية تعديلات في القيمة العادلة إلى القيم المدرجة للموجودات والمطلوبات الناتجة عن الإقتناء كموجودات ومطلوبات للعمليات الأجنبية ويتم تحويلها بسعر الإقفال.

(2) شركات المجموعة

كما هو بتاريخ إعداد التقارير المالية، يتم تحويل موجودات ومطلوبات الشركات التابعة والفروع الخارجية إلى عملة عرض المجموعة باستخدام أسعار الصرف السائدة بتاريخ قائمة المركز المالي، ويتم تحويل قوائم ربحها وخسائرها على أساس متوسط أسعار الصرف للسنة. ترحل أية فروق ناتجة من صرف العملات الأجنبية مباشرةً كبند منفصل في حقوق الملكية من خلال القائمة الموحدة للدخل الشامل. عند استبعاد وحدة أجنبية، يتم إثبات المبلغ المتراكم المؤجل المثبت في حقوق الملكية المتعلقة بالوحدة المستبعدة في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

3 السياسات المحاسبية (تتمة)

3.3 ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

(2) شركات المجموعة (تتمة)

(أو) النقد وما في حكمه

يشتمل النقد وما في حكمه على نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية (باستثناء ودائع الإحتياطي الإجباري) وأذونات الخزانة وودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى بتواريخ استحقاق أصلية لفترة 90 يوماً أو أقل. هذه المبالغ النقدية وما في حكمها قابلة للتحويل بسهولة إلى مبلغ نقدي معروف وتخضع لمخاطر غير جوهرية للتغير في القيمة.

(أز) عقود الإيجار - المجموعة هي المستأجر

قامت المجموعة بتطبيق نهج موحد لإثبات وقياس كافة عقود الإيجار، باستثناء عقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود إيجار الموجودات منخفضة القيمة. قامت المجموعة بإثبات التزامات عقود الإيجار لتسديد مدفوعات الإيجار والحق في استخدام الموجودات التي تمثل الحق في استخدام الموجودات الأساسية.

أ) الحق في استخدام الموجودات

تقوم المجموعة بإثبات الحق في استخدام الموجودات في تاريخ بدء عقد الإيجار (أي، التاريخ الذي يكون فيه الموجود الأساسي متاحاً للاستخدام). يتم قياس الحق في استخدام الموجودات بالتكلفة، محسوماً منها أي استهلاك متراكم وخسائر الاضمحلال في القيمة، ويتم تعديلها لأي إعادة قياس لالتزامات عقود الإيجار. تتضمن تكلفة الحق في استخدام الموجودات على مبلغ التزامات عقود الإيجار المثبتة والتكاليف المباشرة المبدئية المتكبدة ومدفوعات عقود الإيجار التي تم إجرائها في أو قبل تاريخ بداية عقد الإيجار محسوماً منها حوافز الإيجار المستلمة. ما لم تكن المجموعة متأكدة بصورة معقولة من الحصول على ملكية الموجود المؤجر في نهاية فترة عقد الإيجار، يتم استهلاك الحق في استخدام الموجودات المثبتة على أساس القسط الثابت على مدى أعمارها الإنتاجية المقدرة أو مدة عقد الإيجار، أيهما أقصر. يخضع الحق في استخدام الموجودات إلى الاضمحلال في القيمة. يتم إثبات القيمة المدرجة للحق في استخدام الموجودات ضمن الممتلكات والمعدات في القائمة الموحدة للمركز المالي.

ب) التزامات عقد الإيجار

في تاريخ بدء عقد الإيجار، تقوم المجموعة بإثبات التزامات عقد الإيجار المقاسة بالقيمة الحالية لمدفوعات الإيجار التي ستسدد على مدى فترة عقد الإيجار. عند احتساب القيمة الحالية لمدفوعات الإيجار، تستخدم المجموعة معدل الاقتراض الإضافي في تاريخ بدء عقد الإيجار إذا لم يكن بالإمكان تحديد معدل الفائدة في عقد الإيجار بسهولة، في هذه الحالة بيبور. بعد تاريخ بدء عقد الإيجار، يتم زيادة مبلغ التزامات عقد الإيجار ليعكس الفائدة الإضافية وتخفيض مدفوعات الإيجار المسددة. بالإضافة إلى ذلك، يتم إعادة قياس القيمة المدرجة لالتزامات عقد الإيجار إذا كان هناك تعديل أو تغيير في مدة عقد الإيجار أو تغيير في مضمون مدفوعات الإيجار الثابتة أو تغيير في التقييم لشراء الموجود الأساسي والمثبت ضمن المطلوبات الأخرى في القائمة الموحدة للمركز المالي.

3.4 الآراء والتقديرات المحاسبية الهامة

في أثناء تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، اتخذت الإدارة الآراء والتقديرات في تحديد المبالغ المثبتة في القوائم المالية الموحدة. فيما يلي أهم استخدامات الآراء والتقديرات:

1) مبدأ الاستمرارية

قامت إدارة المجموعة بإجراء تقييم لقدرة المجموعة على المواصلة على أساس مبدأ الاستمرارية وهي مقتنعة بأن المجموعة لديها المصادر للاستمرار في اعمالها في المستقبل المنظور. وعلاوة على ذلك، فإن الإدارة ليست على علم بأية أمور جوهرية غير مؤكدة التي من الممكن أن تسبب شكوكاً جوهرية حول قدرة المجموعة على المواصلة على أساس مبدأ الاستمرارية. ولذلك، تم إعداد القوائم المالية الموحدة على أساس مبدأ الاستمرارية.

2) القيمة العادلة للأدوات المالية

حيثما لا يمكن اشتقاق القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية المسجلة في القائمة الموحدة للمركز المالي من الأسواق النشطة، فإنه يتم تحديدها باستخدام تقنيات تقييم متنوعة متضمنة استخدام نماذج حسابية. إن المدخلات لهذه النماذج مأخوذة من معلومات يمكن ملاحظتها في السوق كلما أمكن ذلك، ولكن حيثما لا تتوفر معلومات يمكن ملاحظتها في السوق، فإنه يتطلب تطبيق الاجتهادات لتحديد القيم العادلة.

تتضمن هذه الآراء على اعتبارات السيولة ومدخلات لنماذج مثل التقلبات في أسعار المشتقات الطويلة الأجل ومعدلات الخصم ومعدلات الدفع المسبق وافتراضات معدل التعثر في سداد الأوراق المالية المدعومة بالموجودات.

3) نموذج الأعمال

عند إجراء تقييم لتحديد ما إذا كان الهدف من نموذج الأعمال هو الاحتفاظ بالموجودات من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، تأخذ المجموعة في الاعتبار ضمن أي مستوى من أنشطة أعمالها ينبغي إجراء هذا التقييم. وبصفة عامة، فإن نموذج الأعمال هو الواقع الذي يمكن أن يستدل من خلال الطريقة التي يتم فيها إدارة الأعمال والمعلومات المقدمة للإدارة. عند تحديد ما إذا كان نموذج الأعمال لإدارة الموجودات المالية هو الاحتفاظ بالموجودات من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، تأخذ المجموعة في الاعتبار ما يلي:

- السياسات والأهداف التي وضعتها الإدارة فيما يتعلق بالمحفظة وتشغيل تلك السياسات من الناحية العملية؛
- تقييم الإدارة لأداء المحفظة ومتطلبات السيولة في ظل ظروف السوق الحالية؛ و
- استراتيجية الإدارة فيما يتعلق بتحقيق إيرادات فوائد الحصص التعاقدية أو تحقيق مكاسب رأسمالية.

4) قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

تقييم ما إذا كانت المخاطر الائتمانية على الموجودات المالية قد زادت بشكل جوهري منذ الإثبات المبدئي وإضافة معلومات النظرة المستقبلية في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة.

قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة والمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر هو مجال يتطلب استخدام النماذج المعقدة والافتراضات الجوهرية حول الظروف الاقتصادية المستقبلية والسلوك الائتماني (على سبيل المثال، احتمال تعثر العملاء في السداد والخسائر الناتجة عن ذلك)، وتقدير مقدار وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية وقيم الضمانات. وتستند هذه التقديرات إلى عدد من العوامل حيث يمكن أن تؤدي التغييرات إلى مستويات مختلفة من المخصصات.

تمثل عملية احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للمجموعة نتائج النماذج المعقدة المتضمنة على عدد من الافتراضات الأساسية المتعلقة باختيار المدخلات المتغيرة وأوجه الترابط المتبادل بينها. كما يتطلب إصدار عدد من الآراء الجوهرية عند تطبيق المتطلبات المحاسبية لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، مثل:

- نموذج التصنيف الائتماني الداخلي، الذي يحدد احتمالية حدوث التعثر في السداد للتصنيفات الفردية؛
- تقوم المجموعة باحتساب تقديرات التوقيت المناسب لاحتمالية حدوث التعثر في السداد في إطار ثلاثة سيناريوهات الحالة الأساسية والحالة الجيدة والحالة السيئة. ومن ثم يتم احتساب الاحتمالية المرجحة للخسائر الائتمانية المتوقعة عن طريق تعيين الاحتمالات، على أساس ظروف السوق الحالية، لكل سيناريو من السيناريوهات؛
- تحديد معايير الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية؛
- اختيار النماذج والافتراضات المناسبة لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة؛
- تحديد الترابط بين سيناريوهات الاقتصاد الكلي والمدخلات الاقتصادية، وقيم الضمانات وتأثيرها على احتمالية حدوث التعثر في السداد وقيمة التعرض عند التعثر في السداد والخسارة في حالة حدوث التعثر في السداد؛
- الاختيار والترجيحات النسبية لسيناريوهات النظرة المستقبلية لاشتقاق المدخلات الاقتصادية في نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة؛
- إنشاء مجموعات من الموجودات المالية المماثلة لأغراض قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة؛ و
- تحديد فترة التعرض ذات الصلة فيما يتعلق بالتسهيلات المتجددة والتسهيلات التي تخضع لإعادة الهيكلة في وقت إعداد التقارير المالية.

عند إعداد القوائم المالية الموحدة ، أصدرت الإدارة قرارات هامة في تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، وتعتبر تلك القرارات بمثابة أفضل تقييم للإدارة بناءً على المعلومات المتاحة أو التي يمكن ملاحظتها. إلا أن الأسواق لا تزال متقلبة، ولا تزال المبالغ المسجلة حساسة لتقلبات السوق.

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر التعثر في السداد على الأداة المالية قد زادت بشكل جوهري منذ الإثبات المبدئي، تأخذ المجموعة في الاعتبار المعلومات المعقولة والداعمة المتاحة بدون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما. يتضمن ذلك على كلٍّ من المعلومات والتحليل الكمي والنوعي، وذلك من واقع الخبرات التاريخية للمجموعة والتقييم الائتماني للخبراء المتخصصين، بما في ذلك معلومات النظرة المستقبلية.

عند تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية قد زادت بشكل جوهري منذ الإثبات المبدئي، تستخدم المجموعة نظامها الداخلي لتحديد درجة المخاطر الائتمانية والتصنيفات الخارجية للمخاطر ووضع تعثر الحسابات، وآراء الخبراء الائتمانيين، وحيثما أمكن، واقع التجربة التاريخية ذات الصلة. كما يمكن للمجموعة أن تحدد أن التعرضات قد شهدت زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية استناداً إلى المؤشرات النوعية المحددة والتي تعكس هذه الزيادة ولكنها قد لا تكون واضحة بشكل كامل في التحليل الكمي في الوقت المناسب.

للحصول على تفاصيل إضافية راجع الإيضاح رقم 33.3.

4 نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية

	2023 مليون دينار بحريني	2022 مليون دينار بحريني
نقد في الصندوق والخزينة	**24.6**	28.6
حسابات جارية وإيداعات لدى بنوك مركزية	**430.6**	296.4
ودائع الإحتياطي الإجباري لدى بنوك مركزية	**94.7**	91.9
	549.9	416.9

إن ودائع الإحتياطي الإجباري غير متوفرة للاستعمال في العمليات التشغيلية اليومية للمجموعة.

5 أذونات خزانة

هذه هي أذونات خزانة قصيرة الأجل صادرة عن حكومة مملكة البحرين، والتي تم إدراجها بالتكلفة المطفأة، وتبلغ قيمتها 389.2 مليون دينار بحريني (31 ديسمبر 2022: 277.9 مليون دينار بحريني). كما في 31 ديسمبر 2023، تتضمن أذونات الخزانة الصادرة عن حكومة مملكة البحرين على صكوك إسلامية قصيرة الأجل تبلغ قيمتها 11.5 مليون دينار بحريني (31 ديسمبر 2022: 15.2 مليون دينار بحريني).

6 ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى

	2023 مليون دينار بحريني	2022 مليون دينار بحريني
ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى	**125.3**	167.9
حسابات مصرفية ومبالغ أخرى مستحقة من بنوك	**120.5**	108.7
	245.8	276.6

7 قروض وسلف العملاء

في 31 ديسمبر 2023	المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً مليون دينار بحريني	المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
مدرجة بالتكلفة المطفأة:				
قروض تجارية وسحوبات على المكشوف	**733.6**	**234.8**	**38.3**	**1,006.7**
قروض استهلاكية	**620.8**	**20.4**	**11.6**	**652.8**
	1,354.4	**255.2**	**49.9**	**1,659.5**
محسوماً منها: الخسائر الائتمانية المتوقعة	**(5.4)**	**(31.5)**	**(34.3)**	**(71.2)**
	1,349.0	**223.7**	**15.6**	**1,588.3**

في 31 ديسمبر 2022	المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً مليون دينار بحريني	المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
مدرجة بالتكلفة المطفأة:				
قروض تجارية وسحوبات على المكشوف	710.6	275.4	47.4	1,033.4
قروض استهلاكية	628.9	20.6	10.3	659.8
	1,339.5	296.0	57.7	1,693.2
محسوماً منها: الخسائر الائتمانية المتوقعة	(6.7)	(31.2)	(41.3)	(79.2)
	1,332.8	264.8	16.4	1,614.0

فيما يلي التحليل الزمني للقروض الفائت موعد استحقاقها ولكنها غير مضمحلة:

2023	لغاية 30 يوماً مليون دينار بحريني	من 31 إلى 60 يوماً مليون دينار بحريني	من 61 إلى 89 يوماً مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
قروض تجارية وسحوبات على المكشوف	**152.3**	**1.8**	**5.5**	**159.6**
قروض استهلاكية	**16.3**	**4.9**	**15.5**	**36.7**
	168.6	**6.7**	**21.0**	**196.3**

2022	لغاية 30 يوماً مليون دينار بحريني	من 31 إلى 60 يوماً مليون دينار بحريني	من 61 إلى 89 يوماً مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
قروض تجارية وسحوبات على المكشوف	178.8	3.5	11.7	194.0
قروض استهلاكية	19.6	5.2	15.4	40.2
	198.4	8.7	27.1	234.2

لا تعتبر أي من القروض المذكورة أعلاه الفائت موعد استحقاقها بأنها مضمحلة ائتمانياً.

فيما يلي توزيع القروض والسلف حسب الإقليم الجغرافي والقطاع الاقتصادي:

	2023 مليون دينار بحريني	2022 مليون دينار بحريني
الإقليم الجغرافي:		
دول مجلس التعاون الخليجي	**1,408.1**	1,445.1
آسيا	**68.3**	71.2
أوروبا	**84.9**	66.8
أخرى	**27.0**	30.9
	1,588.3	1,614.0
القطاع الاقتصادي:		
الأفراد	**568.7**	559.9
تجاري وصناعي	**417.8**	425.9
إنشائي وعقاري	**283.6**	290.8
بنوك ومؤسسات مالية أخرى	**115.0**	98.5
حكومي وقطاع عام	**123.7**	132.1
أخرى	**79.5**	106.8
	1,588.3	1,614.0

7 قروض وسلف العملاء (تتمة)

فيما يلي التغيرات في مخصصات الخسائر الإئتمانية المتوقعة على القروض والسلف:

1) قروض تجارية وسحوبات على المكشوف

2023	المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً مليون دينار بحريني	المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
الرصيد في 1 يناير	**5.0**	**25.2**	**33.3**	**63.5**
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	**2.1**	**(2.1)**	**–**	**–**
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - غير المضمحلة ائتمانياً	**(2.3)**	**2.3**	**–**	**–**
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - المضمحلة ائتمانياً	**–**	**(2.3)**	**2.3**	**–**
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة	**0.1**	**1.2**	**5.3**	**6.6**
مبالغ مشطوبة خلال السنة	**–**	**–**	**(20.6)**	**(20.6)**
تغيرات سعر الصرف الأجنبي وتغيرات أخرى	**(0.5)**	**2.0**	**5.5**	**7.0**
الرصيد في 31 ديسمبر	**4.4**	**26.3**	**25.8**	**56.5**
2022				
الرصيد في 1 يناير	3.7	23.5	52.8	80.0
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	0.8	(0.8)	–	–
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - غير المضمحلة ائتمانياً	(0.2)	0.9	(0.7)	–
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - المضمحلة ائتمانياً	–	(0.8)	0.8	–
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة	0.5	2.4	2.5	5.4
مبالغ مشطوبة خلال السنة	–	–	(22.3)	(22.3)
تغيرات سعر الصرف الأجنبي وتغيرات أخرى	0.2	–	0.2	0.4
الرصيد في 31 ديسمبر	5.0	25.2	33.3	63.5

2) قروض استهلاكية

2023	المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً مليون دينار بحريني	المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
الرصيد في 1 يناير	**1.7**	**6.0**	**8.0**	**15.7**
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	**0.7**	**(0.7)**	**–**	**–**
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً	**–**	**–**	**–**	**–**
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً	**(0.1)**	**(0.8)**	**0.9**	**–**
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة	**(1.3)**	**0.7**	**2.9**	**2.3**
مبالغ مشطوبة خلال السنة	**–**	**–**	**(3.3)**	**(3.3)**
الرصيد في 31 ديسمبر	**1.0**	**5.2**	**8.5**	**14.7**
2022				
الرصيد في 1 يناير	1.0	2.9	7.4	11.3
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	0.2	(0.2)	–	–
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً	(0.5)	0.5	–	–
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً	(0.1)	(0.7)	0.8	–
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة	1.1	3.5	0.9	5.5
مبالغ مشطوبة خلال السنة	–	–	(1.1)	(1.1)
الرصيد في 31 ديسمبر	1.7	6.0	8.0	15.7

بلغت القيمة العادلة للضمانات المشتملة على نقد وأوراق مالية وعقارات محتفظ بها من قبل المجموعة والمتعلقة بالقروض المضمحلة بشكل فردي 20.4 مليون دينار بحريني كما في 31 ديسمبر 2023 (31 ديسمبر 2022: 32.5 مليون دينار بحريني).

في 31 ديسمبر 2023، يبلغ إجمالي القروض والسلف المتضمن على تسهيلات التمويل الإسلامية المقدمة من قبل المجموعة للشركات 35.8 مليون دينار بحريني (31 ديسمبر 2022: 38.4 مليون دينار بحريني). تتكون تلك التسهيلات بالأساس من تسهيلات المرابحة والتمويل بالإجارة.

في 31 ديسمبر 2023، بلغت الفوائد المعلقة على القروض الفائت موعد استحقاقها والتي هي مضمحلة ائتمانياً 22.8 مليون دينار بحريني (31 ديسمبر 2022: 22.0 مليون دينار بحريني).

بلغ المبلغ التعاقدي القائم على الموجودات المالية التي تم شطبها من قبل المجموعة خلال فترة إعداد التقرير المالي والتي لا تزال خاضعة لنشاط الإنفاذ 23.9 مليون دينار بحريني (2022: 23.4 مليون دينار بحريني).

7 قروض وسلف العملاء (تتمة)

2) قروض استهلاكية (تتمة)

فيما يلي تسوية للتغيرات في إجمالي القيمة المدرجة حسب المرحلة:

2023	المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً مليون دينار بحريني	المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
1 يناير 2023	**1,339.5**	**296.0**	**57.7**	**1,693.2**
صافي الموجودات الممنوحة	**386.4**	**42.8**	**–**	**429.2**
مدفوعات وموجودات مستبعدة	**(373.4)**	**(66.7)**	**(0.9)**	**(441.0)**
تحويلات بين المراحل	**7.0**	**(18.0)**	**11.0**	**–**
مبالغ مشطوبة خلال السنة	**–**	**–**	**(23.9)**	**(23.9)**
تعديلات تحويل العملات الأجنبية	**(5.1)**	**1.1**	**6.0**	**2.0**
في 31 ديسمبر 2023	**1,354.4**	**255.2**	**49.9**	**1,659.5**
2022				
1 يناير 2022	1,324.9	285.1	88.5	1,698.5
صافي الموجودات الممنوحة	483.6	66.0	–	549.6
مدفوعات وموجودات مستبعدة	(457.8)	(64.0)	(6.5)	(528.3)
تحويلات بين المراحل	(13.5)	9.2	4.3	–
مبالغ مشطوبة خلال السنة	–	–	(23.4)	(23.4)
تعديلات تحويل العملات الأجنبية	2.3	(0.3)	(5.2)	(3.2)
في 31 ديسمبر 2022	1,339.5	296.0	57.7	1,693.2

8 أوراق مالية استثمارية

31 ديسمبر 2023	مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر مليون دينار بحريني	مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مليون دينار بحريني	مدرجة بالتكلفة المطفأة مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
استثمارات مسعرة:				
سندات حكومية	**–**	**383.0**	**36.6**	**419.6**
سندات أخرى	**–**	**228.1**	**7.2**	**235.3**
أسهم حقوق الملكية	**–**	**37.7**	**-**	**37.7**
	–	**648.8**	**43.8**	**692.6**
استثمارات غير مسعرة:				
سندات حكومية	**–**	**–**	**186.6**	**186.6**
سندات أخرى	**–**	**1.7**	**–**	**1.7**
أسهم حقوق الملكية	**–**	**30.5**	**–**	**30.5**
صناديق مدارة	**1.0**	**–**	**–**	**1.0**
	1.0	**32.2**	**186.6**	**219.8**
مجموع إجمالي الاستثمارات	**1.0**	**681.0**	**230.4**	**912.4**
محسوماً منها: الخسائر الائتمانية المتوقعة	**–**	**(2.3)**	**–**	**(2.3)**
	1.0	**678.7**	**230.4**	**910.1**

31 ديسمبر 2022	مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر مليون دينار بحريني	مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مليون دينار بحريني	مدرجة بالتكلفة المطفأة مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
استثمارات مسعرة:				
سندات حكومية	–	374.0	39.6	413.6
سندات أخرى	–	232.4	7.3	239.7
أسهم حقوق الملكية	–	41.3	–	41.3
	–	647.7	46.9	694.6
استثمارات غير مسعرة:				
سندات حكومية	–	–	186.0	186.0
سندات أخرى	–	3.9	–	3.9
أسهم حقوق الملكية	–	29.3	–	29.3
صناديق مدارة	1.1	–	–	1.1
	1.1	33.2	186.0	220.3
مجموع إجمالي الاستثمارات	1.1	680.9	232.9	914.9
محسوماً منها: الخسائر الائتمانية المتوقعة	–	(0.7)	–	(0.7)
	1.1	680.2	232.9	914.2

كما في 31 ديسمبر 2023، تتضمن الأوراق المالية الاستثمارية على سندات حكومية وسندات أخرى بإجمالي 422.9 مليون دينار بحريني (31 ديسمبر 2022: 444.2 مليون دينار بحريني) والتي هي مرهونة مقابل اقتراضات بموجب اتفاقيات إعادة شراء.

كما في 31 ديسمبر 2023، تتضمن الأوراق المالية الاستثمارية على صكوك إسلامية طويلة الأجل بقيمة 48.6 مليون دينار بحريني (31 ديسمبر 2022: 50.0 مليون دينار بحريني).

فيما يلي التغيرات في مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة للأوراق المالية الاستثمارية (سندات حكومية وسندات أخرى مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو مدرجة بالتكلفة المطفأة):

2023	المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً مليون دينار بحريني	المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير مضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر مضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
الرصيد في 1 يناير	**0.3**	**0.4**	**–**	**0.7**
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة	**0.2**	**1.5**	**–**	**1.7**
الموجودات المالية التي تم استبعادها	**–**	**(0.1)**	**–**	**(0.1)**
الرصيد في 31 ديسمبر	**0.5**	**1.8**	**–**	**2.3**
2022				
الرصيد في 1 يناير	0.3	0.3	–	0.6
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة	0.1	0.2	–	0.3
تغيرات سعر الصرف الأجنبي وتغيرات أخرى	(0.1)	(0.1)	–	(0.2)
الرصيد في 31 ديسمبر	0.3	0.4	–	0.7

9 فوائد مستحقة القبض ومشتقات مالية وموجودات أخرى

	2023 مليون دينار بحريني	2022 مليون دينار بحريني
فوائد مستحقة القبض	**29.3**	27.7
ذمم مدينة*	**32.0**	44.3
ضمان قيد البيع**	**17.8**	17.6
مصروفات مدفوعة مقدماً	**2.1**	2.4
موجود ضريبي مؤجل (الإيضاح رقم 22)	**0.8**	1.1
القيمة العادلة الموجبة للمشتقات المالية (الإيضاح رقم 28)	**44.1**	60.5
موجودات أخرى	**3.5**	0.9
	129.6	154.5

* خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023، تم تسجيل مخصص اضمحلال بقيمة 0.2 مليون دينار بحريني (2022: 0.2 مليون دينار بحريني) مقابل ضمانات معلقة للبيع، والتي تم الحصول عليها عند تسوية القروض والسلف. راجع الإيضاح رقم 21.

10 استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة

لدى المجموعة 23.03% (2022: 23.03%) حصة ملكية في شركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب.، شركة تأسست في مملكة البحرين وتقوم بتقديم خدمات التمويلات الاستهلاكية والتأمين والتعامل في العقارات والسيارات.

لدى المجموعة 22.00% (2022: 22.00%) حصة ملكية في شركة بنفت ش.م.ب. (مقفلة)، شركة تأسست في مملكة البحرين وتقوم بتقديم خدمات المساعدة لأنظمة الدفع والخدمات التمويلية الأخرى ذات الصلة لصالح البنوك التجارية وعملائها في مملكة البحرين.

لدى المجموعة 40.00% (2022: 40.00%) حصة ملكية في شركة بي بي ك جيوجيت للأوراق المالية ش.م.ك.، شركة خاضعة لسيطرة مشتركة مؤسسة في دولة الكويت.

لدى المجموعة 23.54% (2022: 24.27%) حصة ملكية في صندوق البحرين للسيولة، وهي شركة استثمارية ذات أغراض خاصة مؤسسة في مملكة البحرين لتعزيز السيولة في السوق وإغلاق فجوة التقييم بين الأوراق المالية المدرجة في بورصة البحرين مع الأوراق المالية في الشركات الإقليمية المماثلة.

لا تمتلك المجموعة أي حصة ملكية في أجيلا كابيتال مانجمنت المحدودة (2022: 50.00%)، وهي شركة خاضعة لسيطرة مشتركة مؤسسة في المملكة المتحدة والتي تعمل في مجال الخدمات الاستشارية في سوق رأس المال للاستثمارات البديلة مع التركيز بصفة خاصة على العقارات. خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023، قامت المجموعة ببيع ملكيتها في شركة أجيلا كابيتال مانجمنت المحدودة مما أدى إلى خسارة ناتجة عن عملية البيع بقيمة 0.1 مليون دينار بحريني.

لدى المجموعة 49.96% (2022: 49.96%) حصة ملكية في ماغنوم بارتنرز القابضة المحدودة، شركة خاضعة لسيطرة مشتركة مؤسسة في جيرسي لإقتناء استثمارات عقارية بصورة غير مباشرة في هولندا.

لدى المجموعة 24.99% (2022: 24.99%) حصة ملكية في إفوك جيرسي القابضة المحدودة، شركة خاضعة لسيطرة مشتركة مؤسسة في جيرسي لإقتناء استثمارات عقارية بصورة غير مباشرة في ألمانيا.

لدى المجموعة 45.00% (2022: 45.00%) حصة ملكية في إل إس إي جيرسي القابضة المحدودة بارتنرشب، وهي شركة خاضعة لسيطرة مشتركة مؤسسة في جيرسي لتسهيل استثمارات عقارية بصورة غير مباشرة في المملكة المتحدة.

لدى المجموعة 40.00% (2022: 40.00%) حصة ملكية في إنفيتا - الكويت ش.م.ك.م.، من خلال شركة إنفيتا ذ.م.م. (مقفلة)، شركة تأسست في دولة الكويت تعمل في مجال تقديم خدمات الاستعانة بمصادر خارجية.

	2023 مليون دينار بحريني	2022 مليون دينار بحريني
القيمة المدرجة لاستثمار المجموعة في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة		
في 1 يناير	**62.3**	65.0
مساهمة إضافية	**0.5**	–
حصة البنك من (الخسارة) / الربح للسنة	**(10.2)**	1.3
أرباح أسهم مستلمة	**(1.6)**	(3.5)
تغير في القيم العادلة غير المحققة - الشركات الزميلة (الإيضاح رقم 16)	**–**	1.2
تعديلات تحويل العملات الأجنبية	**0.6**	(1.7)
توزيع رأس المال	**(0.4)**	–
في 31 ديسمبر	**51.2**	62.3

يوضح الجدول التالي ملخص أحدث المعلومات المالية المتاحة لحصة المجموعة في شركاتها الزميلة ومشاريعها المشتركة غير الجوهرية:

	2023 مليون دينار بحريني	2022 مليون دينار بحريني
المعلومات ذات الصلة بالمركز المالي		
مجموع الموجودات	**69.1**	72.0
مجموع المطلوبات	**47.8**	46.1
المعلومات ذات الصلة بالأرباح أو الخسائر		
الإيراد	**7.3**	8.8
حصة المجموعة في صافي (الخسارة) / الربح للسنة	**(3.5)**	0.7
مجموع (الخسارة) / الدخل الشامل للسنة	**(3.5)**	0.7

تتضمن الاستثمارات في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة على استثمار المجموعة في شركة البحرين للتسهيلات التجارية والتي تعد شركة زميلة جوهرية. يوضح الجدول التالي ملخص المعلومات المالية لاستثمار المجموعة في شركة البحرين للتسهيلات التجارية، بناءً على أحدث القوائم المالية المتاحة المعدلة حسب الأداء المقدر للربع الأخير:

	2023 مليون دينار بحريني	2022 مليون دينار بحريني
صافي دخل الفوائد	**10.5**	9.8
إجمالي ربح مبيعات السيارات	**6.6**	3.6
دخل تشغيلي آخر	**5.8**	3.5
مجموع الدخل التشغيلي	**22.9**	16.9
مصروفات تشغيلية	**(17.9)**	(9.7)
مصروفات تشغيلية أخرى وصافي مخصص القرض	**(34.1)**	(4.5)
(الخسارة) / الربح المعدل للسنة	**(29.1)**	2.7
حصة المجموعة في (الخسارة) / الربح المعدل للسنة	**(6.7)**	0.6
دخل شامل آخر	**–**	5.6
مجموع (الخسارة) / الدخل الشامل للسنة	**(29.1)**	8.3
حصة المجموعة في مجموع الدخل الشامل الآخر للسنة	**–**	1.3

	2023 مليون دينار بحريني	2022 مليون دينار بحريني
الموجودات		
نقد وأرصدة لدى بنوك	**20.5**	34.0
قروض وسلف العملاء	**169.3**	206.1
المخزون	**20.2**	17.5
موجودات أخرى	**27.5**	43.5
مجموع الموجودات	**237.5**	301.1
المطلوبات		
ذمم تجارية دائنة وذمم أخرى	**20.6**	18.8
قروض لأجل	**113.8**	145.7
مجموع المطلوبات	**134.4**	164.5
إحتياطي التبرعات الخيرية	**-**	(0.3)
حقوق الملكية المعدلة	**103.1**	136.3
حصة نسبة ملكية المجموعة	**%23.03**	%23.03
حصة المجموعة في حقوق الملكية المعدلة	**23.7**	31.4

بلغت القيمة السوقية لاستثمارات البنك في شركة البحرين للتسهيلات التجارية بناءً على السعر المعروض في بورصة البحرين 9.5 مليون دينار بحريني كما في 31 ديسمبر 2023 (31 ديسمبر 2022: 18.8 مليون دينار بحريني).

11 ممتلكات ومعدات

	أراضي مملوكة ملكاً حراً مليون دينار بحريني	عقارات ومباني مليون دينار بحريني	أثاث ومعدات مليون دينار بحريني	الحق في استخدام الموجودات مليون دينار بحريني	أعمال رأسمالية قيد التنفيذ مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
التكلفة	**12.5**	**30.3**	**66.9**	**13.9**	**0.1**	**123.7**
محسوماً منها: الاستهلاك المتراكم	**–**	**(21.2)**	**(55.6)**	**(9.1)**	**–**	**(85.9)**
صافي القيمة الدفترية في 31 ديسمبر 2023	**12.5**	**9.1**	**11.3**	**4.8**	**0.1**	**37.8**

	أراضي مملوكة ملكاً حراً مليون دينار بحريني	عقارات ومباني مليون دينار بحريني	أثاث ومعدات مليون دينار بحريني	الحق في استخدام الموجودات مليون دينار بحريني	أعمال رأسمالية قيد التنفيذ مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
التكلفة	12.5	29.8	60.8	13.2	–	116.3
محسوماً منها: الاستهلاك المتراكم	–	(20.3)	(51.2)	(7.3)	–	(78.8)
صافي القيمة الدفترية في 31 ديسمبر 2022	12.5	9.5	9.6	5.9	–	37.5

بلغت مصروفات الاستهلاك للسنة 7.8 مليون دينار بحريني (2022: 8.1 مليون دينار بحريني).

12 اقتراضات لأجل

تم الحصول على الاقتراضات لأجل لأغراض التمويلات العامة وهي تشتمل على الآتي:

سعر الفائدة	سنة الاستحقاق	القيمة المدرجة 2023 مليون دينار بحريني	القيمة المدرجة 2022 مليون دينار بحريني
5.5% (ثابت)	2024	**188.5**	188.5
معدل التمويل المضمون لليلة واحدة 1.40+% / معدل التمويل المضمون لليلة واحدة 1.85+%	2025 / 2024	**113.1**	75.4
		301.6	263.9

13 حسابات جارية وتوفير وودائع أخرى للعملاء

	2023 مليون دينار بحريني	2022 مليون دينار بحريني
ودائع لأجل	**869.0**	737.0
حسابات توفير	**679.7**	743.0
حسابات جارية	**490.7**	542.2
حسابات ودائع أخرى	**90.6**	94.4
	2,130.0	2,116.6

14 فوائد مستحقة الدفع ومشتقات مالية ومطلوبات أخرى

	2023 مليون دينار بحريني	2022 مليون دينار بحريني
فوائد مستحقة الدفع	**37.9**	27.1
مصروفات مستحقة	**35.3**	22.2
القيمة العادلة السالبة للمشتقات المالية (الإيضاح رقم 28)	**2.0**	2.8
ذمم دائنة	**35.5**	42.5
التزامات عقد الإيجار	**4.2**	5.2
الخسائر الائتمانية المتوقعة للعقود المالية والارتباطات (الإيضاح رقم 29)	**3.3**	2.8
مطلوبات أخرى	**5.1**	5.0
	123.3	107.6

15 حقوق الملكية

(1) رأس المال

	2023 مليون دينار بحريني	2022 مليون دينار بحريني
المصرح به:		
2,500,000,000 سهم (2022: 2,500,000,000 سهم) بقيمة أسمية قدرها 0.100 دينار بحريني للسهم	**250.0**	250.0
الصادر والمدفوع بالكامل:		
1,730,086,010 سهم (2022: 1,647,700,962 سهم) بقيمة أسمية قدرها 0.100 دينار بحريني للسهم	**173.0**	164.8

فيما يلي التغير في رأس مال الأسهم العادية:

	عدد الأسهم 2023	عدد الأسهم 2022
الأسهم في 1 يناير	**1,647,700,962**	1,497,909,965
مضافاً إليه: إصدار أرباح عينية	**82,385,048**	149,790,997
الأسهم في 31 ديسمبر	**1,730,086,010**	1,647,700,962

(2) أسهم خزانة

تمثل أسهم الخزانة شراء البنك لأسهمه. يحتفظ البنك في نهاية السنة بعدد 10,337,691 (2022: 12,074,562) سهم من أسهمه الخاصة.

	2023 مليون دينار بحريني	2022 مليون دينار بحريني
المقابل المدفوع	**4.1**	4.7

(3) علاوة إصدار أسهم

إن علاوة إصدار الأسهم الناتجة عن إصدار أسهم عادية هي غير قابلة للتوزيع إلا في الحالات التي ينص عليها قانون الشركات التجارية البحريني وبعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي.

(4) خطة أداء أسهم الموظفين

لدى المجموعة خطة أداء أسهم الموظفين التي بموجبها يتم منح أسهم لبعض الموظفين المؤهلين (راجع الإيضاح رقم 42).

(5) أرباح أسهم لم يطالب بها بعد

بعد التوجيهات التنظيمية الصادرة عن بورصة البحرين بموجب القرار رقم (3) لسنة 2021، تم تحويل جميع أرباح الأسهم التي لم يطالب بها بعد إلى حساب البحرين للمقاصة المحتفظ به لدى مصرف البحرين المركزي. وقبل صدور هذا التوجيه ووفقاً لسياسات وإجراءات المجموعة، يتم تحويل أي أرباح أسهم لم يطالب بها والمستحقة لأكثر من 10 سنوات إلى حقوق الملكية، إلا أنها ستكون متاحة للمساهمين المعنيين لأي مطالبات مستقبلية. قامت المجموعة بدفع مبلغ وقدره لا شيء لمساهميها من حساب الإحتياطي في حقوق الملكية (2022: نفسه).

(6) إحتياطي قانوني

تم إنشاء الإحتياطي القانوني وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية البحريني. يحول البنك 10% من أرباحه السنوية إلى الإحتياطي القانوني حتى يعادل الإحتياطي 50% من رأس المال الصادر للبنك. قام البنك خلال السنة بتحويل مبلغ وقدره 7.5 مليون دينار بحريني إلى الإحتياطي القانوني (2022: 6.4 مليون دينار بحريني). إن هذا الإحتياطي غير قابل للتوزيع إلا في الحالات التي ينص عليها قانون الشركات التجارية البحريني وبعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي.

(7) إحتياطي عام

تم تكوين الإحتياطي العام وفقاً لأحكام النظام الأساسي للبنك، وذلك تأكيداً للالتزامات المساهمين بتعزيز القاعدة الرأسمالية للبنك. خلال السنة، لم يقم البنك بتحويل أية مبالغ إلى الإحتياطي العام (2022: لا شيء). إن الإحتياطي العام قابل للتوزيع شريطة الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي واجتماع الجمعية العمومية السنوي للمساهمين.

16 تغيرات متراكمة في القيم العادلة

	2023 مليون دينار بحريني	2022 مليون دينار بحريني
مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		
في 1 يناير	**14.3**	(7.2)
محول إلى الأرباح المبقاة من بيع/ شطب سندات أسهم حقوق الملكية	**(0.2)**	(0.5)
محول إلى الأرباح أوالخسائر من بيع أوراق مالية استثمارية (دين)	**(4.6)**	(2.7)
محول إلى الأرباح أوالخسائر عند الاضمحلال (دين)	**1.7**	0.3
تغيرات في القيمة العادلة للأوراق المالية الاستثمارية المدرجة بالقيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر	**13.0**	24.4
في 31 ديسمبر	**24.2**	14.3
تحوطات التدفق النقدي		
في 1 يناير	**0.5**	(0.7)
تغير في القيم العادلة غير المحققة - الشركات الزميلة (الإيضاح رقم 10)	**–**	1.2
في 31 ديسمبر	**0.5**	0.5
	24.7	14.8

17 توزيعات مقترحة

	2023 مليون دينار بحريني	2022 مليون دينار بحريني
أرباح أسهم نقدية	**34.4**	49.1
أرباح أسهم عينية	**8.7**	8.2
تبرعات خيرية	**2.2**	2.2
	45.3	59.5

اقترح مجلس الإدارة توزيع أرباح أسهم نقدية بواقع 0.030 دينار بحريني للسهم (بما في ذلك أرباح أسهم مرحلية نقدية بواقع 0.010 دينار بحريني للسهم، تم الإعلان عنها ودفعها في شهر أغسطس 2023)، بعد حسم أسهم الخزانة كما في 31 ديسمبر 2023 وأرباح أسهم عينية بواقع 0.005 دينار بحريني للسهم (2022: أرباح أسهم نقدية بواقع 0.030 دينار بحريني للسهم، بعد حسم أسهم الخزانة كما في 31 ديسمبر 2022 وأرباح أسهم عينية بواقع 0.005 دينار بحريني للسهم).

خلال السنة، قام البنك بدفع أرباح أسهم نقدية بواقع 0.030 دينار بحريني للسهم، بعد حسم أسهم الخزانة وأرباح أسهم عينية بواقع 0.005 دينار بحريني للسهم فيما يتعلق بسنة 2022 (2022: بواقع 0.020 دينار بحريني للسهم بعد حسم أسهم الخزانة وأرباح أسهم عينية بواقع 0.010 دينار بحريني للسهم فيما يتعلق بسنة 2021).

ستقدم التوزيعات المقترحة أعلاه للموافقة عليها في اجتماع الجمعية العمومية السنوي المقبل للمساهمين. يخضع دفع أرباح الأسهم النقدية النهائية للحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي.

18 صافي دخل الفوائد ودخل مشابه

	2023 مليون دينار بحريني	2022 مليون دينار بحريني
أ) دخل الفوائد ودخل مشابه		
مدرجة بالتكلفة المطفأة:		
قروض وسلف العملاء	**117.2**	92.2
ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	**37.2**	10.5
أوراق مالية استثمارية	**11.5**	9.3
أذونات خزانة	**19.1**	7.3
مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:		
أوراق مالية استثمارية	**52.0**	33.0
	237.0	152.3
ب) مصروفات الفوائد ومصروفات مشابهة		
على المطلوبات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة:		
ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى	**(50.1)**	(26.7)
ودائع العملاء	**(53.5)**	(23.1)
	(103.6)	(49.8)
صافي دخل الفوائد ودخل مشابه	**133.4**	102.5

19 دخل الرسوم والعمولات - صافي

	2023 مليون دينار بحريني	2022 مليون دينار بحريني
دخل الرسوم والعمولات	**49.3**	51.2
مصروفات الرسوم والعمولات	**(34.9)**	(32.6)
	14.4	18.6

ومن ضمن دخل الرسوم والعمولات خسارة قدرها 0.02 مليون دينار بحريني (2022: خسارة قدرها 0.04 مليون دينار بحريني) فيما يتعلق بالودائع والأنشطة الائتمانية الأخرى.

20 استثمارات ودخل آخر

	2023 مليون دينار بحريني	2022 مليون دينار بحريني
دخل أرباح أسهم	**2.7**	2.9
مكسب من تحويل عملات أجنبية	**7.4**	7.1
مكسب محقق من بيع أوراق مالية استثمارية	**4.6**	2.7
دخل من الأنشطة التجارية *	**2.2**	1.9
دخل آخر	**(0.6)**	1.2
	16.3	15.8

* يمثل ذلك دخل ناتج عن تنفيذ العمليات التجارية غير المالية بالاستعانة بمصادر خارجية مقدمة من قبل شركة تابعة للبنك.

21 صافي المخصصات والخسائر الائتمانية

	2023 مليون دينار بحريني	2022 مليون دينار بحريني
قروض وسلف العملاء (الإيضاح رقم 7)	**8.9**	10.9
مبالغ مستردة من القروض والسلف تم أخذ مخصص لها بالكامل المشطوبة في السنوات السابقة	**(1.4)**	(2.3)
أوراق مالية استثمارية (الإيضاح رقم 8)	**1.7**	0.3
تعرضات غير مدرجة في الميزانية	**0.5**	(1.1)
ضمان قيد البيع	**0.2**	0.2
	9.9	8.0

22 الضرائب

	2023 مليون دينار بحريني	2022 مليون دينار بحريني
القائمة الموحدة للمركز المالي		
موجود ضريبي مؤجل (الإيضاح رقم 9)	**0.8**	1.1
القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر		
مصروف ضريبي مؤجل على العمليات الأجنبية	**(0.2)**	(0.7)

يتم قياس الضريبة الحالية بالمبلغ المتوقع دفعه فيما يتعلق بالدخل الخاضع للضريبة لعمليات المجموعة في الهند للسنة، وفقاً لقانون ضريبة الدخل لعام 1961 الصادر عن البرلمان الهندي. يتم إثبات الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة للنتائج الضريبية المستقبلية لفروق التوقيت كونها الفرق بين الدخل الخاضع للضريبة والدخل المحاسبي الذي ينشأ في فترة واحدة ويمكن استرجاعه في فترة لاحقة واحدة أو أكثر. يتم إثبات الموجودات الضريبية المؤجلة على أساس فروق التوقيت فقط إلى الحد الذي يثبت بأن هناك تأكيد معقول بأن الدخل الخاضع للضريبة المستقبلية سيكون متاح مقابل تلك الموجودات الضريبية المؤجلة التي يمكن تحقيقها.

تتضمن المصروفات الضريبية للمجموعة على جميع الضرائب المباشرة المستحقة على أرباح المنشآت الخاضعة للضريبة إلى السلطات المعنية في كل بلد من بلدان التأسيس، وفقاً للقوانين الضريبية السائدة في تلك السلطات القضائية. وبالتالي، فإنه ليس من العملي عرض تسوية بين الأرباح المحاسبية والأرباح الخاضعة للضريبة مع تفاصيل المعدلات الضريبية الفعلية. يبلغ معدل الضريبة الفعلي 43.68% للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 (2022: 43.68%).

23 النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح

يحسب النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح للسنة بقسمة الربح للسنة العائد إلى ملاك البنك على المتوسط الموزون لعدد الأسهم القائمة خلال السنة.

	2023 مليون دينار بحريني	2022 مليون دينار بحريني
الربح للسنة العائد إلى ملاك البنك لحساب النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح	**74.5**	64.4
صافي الربح للسنة المعدل العائد إلى ملاك البنك	**74.5**	64.4
المتوسط الموزون لعدد الأسهم، بعد حسم أسهم الخزانة القائمة خلال السنة	**1,719,187,906**	1,718,075,208
النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح (دينار بحريني)	**0.043**	0.037

24 القطاعات التشغيلية

معلومات القطاع

لأغراض إدارية، تم توزيع أنشطة المجموعة إلى أربع قطاعات أعمال رئيسية:

الخدمات المصرفية للأفراد

تتعامل بالأساس في ودائع العملاء للأفراد وتوفير التمويل للقروض الاستهلاكية والسحوبات على المكشوف والتسهيلات الائتمانية وخدمات تحويل الأموال والبطاقات الائتمانية وتداول العملات الأجنبية. بالإضافة إلى ذلك، فهي تتضمن الإقراض وحسابات الودائع من عملاء الخدمات المصرفية الخاصة.

الخدمات المصرفية للشركات

تتعامل بالأساس في القروض والتسهيلات الائتمانية الأخرى وحسابات الودائع والحسابات الجارية للعملاء من شركات ومؤسسات صغيرة ومتوسطة في البحرين.

الخدمات المصرفية الدولية

تتعامل بالأساس في القروض والتسهيلات الائتمانية الأخرى وحسابات الودائع والحسابات الجارية للعملاء من شركات ومؤسسات دولية وكذلك المؤسسات المالية. كما تغطي الأنشطة التشغيلية للوحدات الخارجية.

الاستثمار وأنشطة الخزانة والانشطة الاخرى

تقدم بالأساس خدمات أسواق الأموال والتجارة والخزانة، بالإضافة إلى إدارة أنشطة المجموعة التمويلية. تشتمل الخدمات الاستثمارية على إدارة الاستثمارات في الأسواق المحلية والدولية وتقديم الخدمات الاستشارية الاستثمارية وإدارة الأموال. تتضمن الأنشطة الأخرى بالأساس على تنفيذ العمليات التجارية بالاستعانة بمصادر خارجية.

إن هذه القطاعات هي الأساس الذي تبني عليه المجموعة تقاريرها حول المعلومات التي يتم تقديمها إلى مسئول العمليات التنفيذي وصاحب القرار. إن المعاملات ما بين هذه القطاعات تنفذ حسب معدلات السوق التقديرية ودون شروط تفضيلية. تحسب الفائدة المدينة أو الدائنة على القطاعات على أساس معدل سعر التحويل والذي يساوي تقريباً التكلفة الهامشية للأموال على أساس أموال مطابقة.

فيما يلي معلومات القطاع للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023:

	الخدمات المصرفية للأفراد مليون دينار بحريني	الخدمات المصرفية للشركات مليون دينار بحريني	الخدمات المصرفية الدولية مليون دينار بحريني	الاستثمار وأنشطة الخزانة والأنشطة الأخرى مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
دخل الفوائد ودخل مشابه	**37.7**	**57.0**	**27.6**	**114.7**	**237.0**
مصروفات الفوائد ومصروفات مشابهة	**(13.9)**	**(25.3)**	**(14.9)**	**(49.5)**	**(103.6)**
سعر تحويل الأموال الداخلية	**29.6**	**7.5**	**2.7**	**(39.8)**	**–**
صافي دخل الفوائد ودخل مشابه	**53.4**	**39.2**	**15.4**	**25.4**	**133.4**
دخل تشغيلي آخر	**12.9**	**1.8**	**3.5**	**12.5**	**30.7**
الدخل التشغيلي قبل حصة البنك من نتائج شركات زميلة ومشاريع مشتركة	**66.3**	**41.0**	**18.9**	**37.9**	**164.1**
صافي المخصصات والخسائر الائتمانية	**(1.8)**	**(8.3)**	**1.1**	**(0.9)**	**(9.9)**
نتيجة القطاع	**26.6**	**17.4**	**7.6**	**33.7**	**85.3**
حصة البنك من خسارة شركات زميلة ومشاريع مشتركة	**–**	**–**	**–**	**(10.2)**	**(10.2)**
صافي الربح للسنة					**75.1**
محسوماً منها: صافي الربح العائد إلى حقوق غير مسيطرة					**(0.6)**
صافي الربح للسنة العائد إلى ملاك البنك					**74.5**
موجودات القطاع	**811.5**	**675.6**	**457.0**	**1,820.3**	**3,764.4**
استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة	**–**	**–**	**–**	**51.2**	**51.2**
موجودات مشتركة*	**–**	**–**	**–**	**–**	**86.3**
مجموع الموجودات					**3,901.9**
مطلوبات القطاع	**1,123.3**	**853.3**	**497.3**	**769.6**	**3,243.5**
مطلوبات مشتركة **	**–**	**–**	**–**	**–**	**44.5**
مجموع المطلوبات					**3,288.0**

فيما يلي معلومات القطاع للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022:

	الخدمات المصرفية للأفراد مليون دينار بحريني	الخدمات المصرفية للشركات مليون دينار بحريني	الخدمات المصرفية الدولية مليون دينار بحريني	الاستثمار وأنشطة الخزانة والأنشطة الأخرى مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
دخل الفوائد ودخل مشابه	37.5	38.3	20.4	56.1	152.3
مصروفات الفوائد ومصروفات مشابهة	(6.0)	(7.4)	(10.3)	(26.1)	(49.8)
سعر تحويل الأموال الداخلية	2.2	(6.2)	3.8	0.2	–
صافي دخل الفوائد ودخل مشابه	33.7	24.7	13.9	30.2	102.5
دخل تشغيلي آخر	14.9	2.4	3.9	13.2	34.4
الدخل التشغيلي قبل حصة البنك من نتائج شركات زميلة ومشاريع مشتركة	48.6	27.1	17.8	43.4	136.9
صافي المخصصات والخسائر الائتمانية	(4.8)	(6.1)	3.2	(0.3)	(8.0)
نتيجة القطاع	11.3	6.6	8.0	37.8	63.7
حصة البنك من ربح شركات زميلة ومشاريع مشتركة	–	–	–	1.3	1.3
صافي الربح للسنة					65.0
محسوماً منها: صافي الربح العائد إلى حقوق غير مسيطرة					(0.6)
صافي الربح للسنة العائد إلى ملاك البنك					64.4
موجودات القطاع	818.8	676.0	467.5	1,630.3	3,592.6
استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة	–	–	–	62.3	62.3
موجودات مشتركة*	–	–	–	–	99.0
مجموع الموجودات					3,753.9
مطلوبات القطاع	1,133.3	820.7	465.5	699.6	3,119.1
مطلوبات مشتركة **	–	–	–	–	35.8
مجموع المطلوبات					3,154.9

* تمثل الموجودات المشتركة صافي الموجودات الثابتة وصافي الموجودات المكتسبة والذمم المدينة الأخرى.
** تمثل المطلوبات المشتركة الذمم الدائنة الأخرى.

24 القطاعات التشغيلية (تتمة)

معلومات القطاعات الجغرافية

تعمل المجموعة في سوقين جغرافيين: هما المحلي (البحرين) والدولي (الأسواق الأخرى). يوضح الجدول التالي توزيع الإيرادات وموجودات المجموعة حسب القطاع الجغرافي، يعتمد التخصيص على موقع البلدان التي يوجد فيها البنك وشركات المجموعة الخاصة به.

	المحلي مليون دينار بحريني	الدولي مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
31 ديسمبر 2023			
مجموع الدخل التشغيلي وحصة البنك من خسارة شركات زميلة ومشاريع مشتركة	**141.1**	**12.8**	**153.9**
مجموع الموجودات	**3,531.2**	**370.7**	**3,901.9**

	المحلي مليون دينار بحريني	الدولي مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
31 ديسمبر 2022			
مجموع الدخل التشغيلي وحصة البنك من ربح شركات زميلة ومشاريع مشتركة	125.8	12.4	138.2
مجموع الموجودات	3,384.9	369.0	3,753.9

25 النقد وما في حكمه

يشتمل النقد وما في حكمه لأغراض القائمة الموحدة للتدفقات النقدية على المبالغ التالية كما في 31 ديسمبر:

	2023 مليون دينار بحريني	2022 مليون دينار بحريني
نقد في الصندوق والخزينة (الإيضاح رقم 4)	**24.6**	28.6
حسابات جارية وإيداعات لدى بنوك مركزية (الإيضاح رقم 4)	**430.6**	296.4
ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى بتواريخ استحقاق أصلية لمدة تسعون يوماً أو أقل	**244.4**	274.1
	699.6	599.1

26 معاملات وأرصدة الطرف ذي العلاقة

تمثل الأطراف ذات العلاقة المساهمين الرئيسيين والشركات الزميلة والمشاريع المشتركة وأعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين للمجموعة وشركات خاضعة للسيطرة أو السيطرة المشتركة أو المتأثرة من قبل هذه الأطراف. يتم الموافقة على سياسات التسعير وشروط الدفع المتعلقة بهذه المعاملات من قبل إدارة المجموعة. تعتبر جميع القروض والسلف المقدمة للأطراف ذات العلاقة منتجة وتخضع لمخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة.

فيما يلي بيان بالمبالغ القائمة بتاريخ القائمة الموحدة للمركز المالي فيما يتعلق بالمعاملات التي تمت مع الأطراف ذات العلاقة:

	مساهمين رئيسيين مليون دينار بحريني	شركات زميلة ومشاريع مشتركة مليون دينار بحريني	أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
31 ديسمبر 2023				
قروض وسلف العملاء	**–**	**15.8**	**2.3**	**18.1**
استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة	**–**	**51.2**	**–**	**51.2**
حسابات جارية وتوفير وودائع أخرى للعملاء	**35.3**	**1.9**	**8.9**	**46.1**
31 ديسمبر 2022				
قروض وسلف العملاء	–	2.5	4.5	7.0
استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة	–	62.3	–	62.3
حسابات جارية وتوفير وودائع أخرى للعملاء	29.6	1.8	11.4	42.8

فيما يلي الإيرادات والمصروفات المتعلقة بالمعاملات التي تمت مع الأطراف ذات العلاقة والمتضمنة في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر:

	مساهمين رئيسيين مليون دينار بحريني	شركات زميلة ومشاريع مشتركة مليون دينار بحريني	أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
31 ديسمبر 2023				
دخل الفوائد	**–**	**1.0**	**–**	**1.0**
حصة البنك من خسارة شركات زميلة ومشاريع مشتركة	**–**	**(10.2)**	**–**	**(10.2)**
مصروفات الفوائد	**1.2**	**–**	**0.4**	**1.6**
31 ديسمبر 2022				
دخل الفوائد	–	0.3	–	0.3
حصة البنك من ربح شركات زميلة ومشاريع مشتركة	–	1.3	–	1.3
مصروفات الفوائد	2.0	0.1	0.2	2.3

فيما يلي تعويضات موظفي الإدارة الرئيسيين، بما فيهم الرؤساء التنفيذيين:

	2023 مليون دينار بحريني	2022 مليون دينار بحريني
مكافآت الموظفين القصيرة الأجل	**14.0**	12.1
مكافآت الموظفين الطويلة الأجل	**1.1**	1.1
	15.1	13.2

للحصول على معلومات بشأن حصة موظفي الإدارة الرئيسين في خطة حوافز أسهم الموظفين، راجع الإيضاح رقم 42.

27 تحليل استحقاق الموجودات والمطلوبات

يوضح الجدول الوارد أدناه بيان استحقاق الموجودات والمطلوبات على أساس الفترة المتبقية في القائمة الموحدة للمركز المالي حتى تاريخ الاستحقاق التعاقدي، باستثناء في حالة ودائع العملاء. لقد تم تحديد بيان سيولة ودائع العملاء على أساس تواريخ الاستحقاقات الفعلية المشار اليها في تاريخ احتفاظ المجموعة بالودائع.

31 ديسمبر 2023	خلال شهر واحد مليون دينار بحريني	1 إلى 3 أشهر مليون دينار بحريني	3 إلى 6 أشهر مليون دينار بحريني	6 إلى 12 شهر مليون دينار بحريني	المجموع الفرعي مليون دينار بحريني	1 إلى 5 سنوات مليون دينار بحريني	5 إلى 10 سنوات مليون دينار بحريني	10 إلى 20 سنة مليون دينار بحريني	أكثر من 20 سنة مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
الموجودات										
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	455.2	–	–	–	455.2	–	–	–	94.7	549.9
أذونات خزانة	34.9	55.0	125.4	173.9	389.2	–	–	–	–	389.2
ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	240.7	3.9	–	–	244.6	0.9	0.3	–	–	245.8
قروض وسلف العملاء	191.5	109.5	89.7	95.3	486.0	693.7	298.8	97.2	12.6	1,588.3
أوراق مالية استثمارية	6.1	17.8	55.0	19.5	98.4	350.3	252.6	105.6	103.2	910.1
فوائد مستحقة القبض ومشتقات مالية وموجودات أخرى	111.7	–	–	–	111.7	17.9	–	–	–	129.6
استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة	–	–	–	–	–	–	–	–	51.2	51.2
ممتلكات ومعدات	–	0.1	0.2	0.2	0.5	33.4	1.5	1.1	1.3	37.8
مجموع الموجودات	1,040.1	186.3	270.3	288.9	1,785.6	1,096.2	553.2	203.9	263.0	3,901.9
المطلوبات										
ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى	316.9	58.7	16.9	13.7	406.2	–	–	–	–	406.2
اقتراضات بموجب اتفاقية إعادة شراء	37.0	1.5	2.8	52.4	93.7	233.2	–	–	–	326.9
اقتراضات لأجل	–	–	18.8	188.5	207.3	94.3	–	–	–	301.6
حسابات جارية وتوفير وودائع أخرى للعملاء	242.1	62.3	30.0	73.7	408.1	11.3	–	–	1,710.6	2,130.0
فوائد مستحقة الدفع ومشتقات مالية ومطلوبات أخرى	118.5	0.1	0.2	0.2	119.0	2.5	1.5	0.3	–	123.3
مجموع المطلوبات	714.5	122.6	68.7	328.5	1,234.3	341.3	1.5	0.3	1,710.6	3,288.0
صافي فجوة السيولة	325.6	63.7	201.6	(39.6)	551.3	754.9	551.7	203.6	(1,447.6)	613.9
فجوة السيولة المتراكمة	325.6	389.3	590.9	551.3		1,306.2	1,857.9	2,061.5	613.9	

31 ديسمبر 2022	خلال شهر واحد مليون دينار بحريني	1 إلى 3 أشهر مليون دينار بحريني	3 إلى 6 أشهر مليون دينار بحريني	6 إلى 12 شهر مليون دينار بحريني	المجموع الفرعي مليون دينار بحريني	1 إلى 5 سنوات مليون دينار بحريني	5 إلى 10 سنوات مليون دينار بحريني	10 إلى 20 سنة مليون دينار بحريني	أكثر من 20 سنة مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
الموجودات										
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	325.0	–	–	–	325.0	–	–	–	91.9	416.9
أذونات خزانة	13.0	70.5	92.4	102.0	277.9	–	–	–	–	277.9
ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	275.5	–	–	0.3	275.8	0.8	–	–	–	276.6
قروض وسلف العملاء	226.0	107.3	66.8	82.9	483.0	724.5	307.9	71.7	26.9	1,614.0
أوراق مالية استثمارية	17.3	35.3	50.4	5.8	108.8	305.5	295.5	88.5	115.9	914.2
فوائد مستحقة القبض ومشتقات مالية وموجودات أخرى	136.9	–	–	–	136.9	17.6	–	–	–	154.5
استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة	–	–	–	–	–	–	–	–	62.3	62.3
ممتلكات ومعدات	–	0.1	0.1	0.2	0.4	32.7	0.4	2.6	1.4	37.5
مجموع الموجودات	993.7	213.2	209.7	191.2	1,607.8	1,081.1	603.8	162.8	298.4	3,753.9
المطلوبات										
ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى	200.0	47.4	26.6	15.4	289.4	–	–	–	–	289.4
اقتراضات بموجب اتفاقية إعادة شراء	20.9	3.6	75.5	112.7	212.7	164.7	–	–	–	377.4
اقتراضات لأجل	–	–	–	56.5	56.5	207.4	–	–	–	263.9
حسابات جارية وتوفير وودائع أخرى للعملاء	229.1	70.5	20.0	81.5	401.1	4.0	–	–	1,711.5	2,116.6
فوائد مستحقة الدفع ومشتقات مالية ومطلوبات أخرى	101.7	0.1	0.1	0.2	102.1	3.3	0.3	1.9	–	107.6
مجموع المطلوبات	551.7	121.6	122.2	266.3	1,061.8	379.4	0.3	1.9	1,711.5	3,154.9
صافي فجوة السيولة	442.0	91.6	87.5	(75.1)	546.0	701.7	603.5	160.9	(1,413.1)	599.0
فجوة السيولة المتراكمة	442.0	533.6	621.1	546.0		1,247.7	1,851.2	2,012.1	599.0	

28 مشتقات مالية

إن الأداة المالية المشتقة هي عقد مالي بين طرفين حيث تعتمد المدفوعات على تحركات الأسعار في واحدة أو أكثر من الأدوات المالية الأساسية والسعر المرجعي أو المؤشر. تدخل المجموعة ضمن أعمالها الاعتيادية في معاملات متنوعة تستخدم فيها الأدوات المالية المشتقة. يخضع استخدام المشتقات المالية لسياسات المجموعة التي أقرها مجلس الإدارة. تدخل المجموعة في عقود مشتقات مالية لغرض الحد من المخاطر الناتجة عن التغيرات المحتملة في أسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الفائدة الكامنة في موجودات ومطلوبات المجموعة المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة. كما تدخل المجموعة في عقود المشتقات المالية لغرض المتاجرة.

يوضح الجدول الوارد أدناه القيم العادلة الموجبة والسالبة للأدوات المالية المشتقة بالإضافة إلى بيان بقيمها الاعتبارية. إن القيمة الاعتبارية هي قيمة الموجود الأساسي الذي يخص المشتق المالي أو السعر المرجعي أو المؤشر، وتمثل الأساس لقياس التغير في قيمة المشتقات المالية. تشير القيم الاعتبارية إلى حجم رصيد المعاملات القائمة في نهاية السنة ولكنها لا تعطي مؤشراً لمخاطر السوق أو مخاطر الائتمان.

31 ديسمبر 2023	قيمة عادلة موجبة مليون دينار بحريني	قيمة عادلة سالبة مليون دينار بحريني	القيمة الاعتبارية مليون دينار بحريني
مشتقات مالية محتفظ بها لغرض المتاجرة:			
عقود صرف عملات أجنبية آجلة	**0.2**	**0.3**	**158.2**
مشتقات مالية محتفظ بها لغرض تحوطات القيمة العادلة:			
مقايضات سعر الفائدة	**43.9**	**1.7**	**624.3**
	44.1	**2.0**	**782.5**

31 ديسمبر 2022	قيمة عادلة موجبة مليون دينار بحريني	قيمة عادلة سالبة مليون دينار بحريني	القيمة الاعتبارية مليون دينار بحريني
مشتقات مالية محتفظ بها لغرض المتاجرة:			
عقود صرف عملات أجنبية آجلة	0.4	2.0	190.5
مشتقات مالية محتفظ بها لغرض تحوطات القيمة العادلة:			
مقايضات سعر الفائدة	60.1	0.8	691.1
	60.5	2.8	881.6

أنواع المشتقات المالية

العقود الآجلة والمستقبلية هي عبارة عن اتفاقيات تعاقدية إما لشراء أو بيع عملة محددة أو سلعة أو أداة مالية بسعر وتاريخ محددين في المستقبل. العقود الآجلة معدة للتعامل بها في السوق غير المنتظمة. يتم التعامل في العملات الأجنبية وأسعار الفائدة المستقبلية بمبالغ محددة في البورصات المنظمة وتخضع لمتطلبات الهامش النقدي اليومي. اتفاقيات أسعار الفائدة الآجلة هي بمثابة عقود بأسعار فائدة مستقبلية مصممة بشكل خاص والتي تحدد فيها أسعار الفائدة الآجلة لمبالغ اعتبارية لفترة زمنية متفق عليها تبدأ بتاريخ مستقبلي محدد.

عقود المقايضات هي اتفاقيات تعاقدية تتم بين طرفين لتبادل أسعار فائدة أو فروق العملات الأجنبية على أساس قيمة اعتبارية محددة. وبالنسبة لعقود مقايضات أسعار الفائدة تقوم الأطراف الأخرى عادةً بتبادل مدفوعات بأسعار فائدة ثابتة وعائمة على أساس القيمة الاعتبارية المحددة لعملة واحدة. بالنسبة لعقود مقايضات العملات فإنه يتم تبادل المدفوعات ذات أسعار فائدة ثابتة وعائمة والمبالغ الاعتبارية بعملات مختلفة.

عقود الخيارات هي اتفاقيات تعاقدية التي تنقل الحق وليس الالتزام إما لشراء أو بيع كمية محددة من سلعة ما أو أداة مالية بسعر ثابت سواء كان ذلك في تاريخ مستقبلي محدد أو في أي وقت خلال فترة زمنية محددة. لا تدخل المجموعة في اكتتاب عقود الخيارات.

مشتقات مالية محتفظ بها أو صادرة لغرض المتاجرة

ترتبط معظم أنشطة تداول المشتقات المالية للمجموعة بمعاملات متوازية مع العملاء. بالإضافة إلى ذلك، تتخذ المجموعة بعض مراكز صرف العملات الأجنبية مع توقع الاستفادة من التغيرات الإيجابية في الأسعار والمعدلات والمؤشرات.

مشتقات مالية محتفظ بها أو صادرة لأغراض التحوط

وضعت المجموعة أنظمة لقياس وإدارة المخاطر. يتضمن جزء من عملية إدارة المخاطر على إدارة مخاطر تعرض المجموعة لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية (مخاطر العملة) وأسعار الفائدة من خلال أنشطة إدارة الموجودات والمطلوبات. تتمثل سياسة المجموعة في الحد من تعرضها لمخاطر العملة وأسعار الفائدة إلى مستويات مقبولة وفقاً لما يحدده مجلس الإدارة. بالنسبة للاستراتيجيات المعتمدة لإدارة أسعار الفائدة ومخاطر العملة، يرجى الرجوع إلى الإيضاحين رقم 36 و37 على التوالي.

كجزء من عملية إدارة الموجودات والمطلوبات، تستخدم المجموعة المشتقات المالية لأغراض تحوط العملات وتغيرات أسعار الفائدة. ويتحقق ذلك من خلال تحوط أدوات مالية محددة ومعاملات متوقعة بالإضافة إلى التحوط الاستراتيجي مقابل تعرضات القائمة الموحدة للمركز المالي. وفي جميع هذه الحالات، فإنه يتم توثيق الهدف من علاقة التحوط وتفاصيل بند التحوط وأداة التحوط، ويتم احتساب المعاملات كتحوطات القيمة العادلة أو تحوطات التدفقات النقدية، حسب الحالة.

تحوطات القيمة العادلة

تستخدم المجموعة تحوطات القيمة العادلة لحمايتها من التغيرات في القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية نتيجة للتقلبات في أسعار صرف العملات وأسعار الفائدة. تتضمن الأدوات المالية المحوطة لمخاطر أسعار الفائدة على قروض وسندات دين مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والدين الصادر والأموال المقترضة الأخرى. تستخدم المجموعة عقود الصرف الأجنبي الآجلة ومقايضات العملة للتحوط مقابل مخاطر عملة معينة على وجة التحديد ومقايضات أسعار الفائدة لتحوط مخاطر أسعار الفائدة.

في علاقات التحوط تلك، تتمثل المصادر الرئيسية لعدم الفعالية في عدم التطابق بين تواريخ الاستحقاق أو أدوات التحوط. تخضع أدوات التحوط لمخاطر الأطراف الأخرى المختلفة، مما يؤدي إلى تغيير في عناصر قياس فعالية التحوط.

لدى المجموعة مقايضات أسعار الفائدة التالية كأدوات تحوط في تحوطات القيمة العادلة لمخاطر أسعار الفائدة:

	مليون دينار بحريني				
	أقل من شهر واحد	من 1 إلى 3 أشهر	أكثر من 3 شهور إلى سنة	أكثر من 1 إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات
مخاطر سعر الفائدة					
31 ديسمبر 2023					
القيمة الاسمية	**34.0**	**3.8**	**24.9**	**224.8**	**336.8**
متوسط سعر الفائدة الثابت	**%6**	**%4**	**%6**	**%6**	**%6**
31 ديسمبر 2022					
القيمة الاسمية	1.9	18.3	43.3	243.5	384.1
متوسط سعر الفائدة الثابت	%6	%5	%4	%5	%6

البند الوارد في القائمة الموحدة للمركز المالي حيث تكون القيمة العادلة الموجبة للمشتقات المالية المدرجة هي "الفوائد المستحقة القبض والمشتقات المالية والموجودات الأخرى". راجع الإيضاح رقم 9.

البند الوارد في القائمة الموحدة للمركز المالي حيث تكون القيمة العادلة السالبة للمشتقات المالية المدرجة هي "الفوائد المستحقة الدفع والمشتقات المالية والمطلوبات الأخرى". راجع الإيضاح رقم 14.

فيما يلي المبالغ المتعلقة بالبنود المصنفة كبنود تحوط:

	2023		2022	
	القيمة المدرجة مليون دينار بحريني	**تعديلات القيمة العادلة* مليون دينار بحريني**	القيمة المدرجة مليون دينار بحريني	تعديلات القيمة العادلة* مليون دينار بحريني
سندات (الأوراق المالية الاستثمارية)	**564.4**	**(37.6)**	764.5	(55.0)
اقتراضات بموجب اتفاقيات إعادة شراء	**69.0**	**(0.2)**	106.3	(0.5)

* تمثل تعديلات تحوط القيمة العادلة المتراكمة بند التحوط المتضمن في القيمة المدرجة.

بالنسبة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023، قامت المجموعة بإثبات صافي خسارة بمبلغ وقدره 15.2 مليون دينار بحريني (2022: صافي مكسب قدره 54.3 مليون دينار بحريني)، والذي يمثل خسارة ناتجة عن أدوات التحوط. بلغ إجمالي المكسب الناتج من بنود التحوط العائدة إلى المخاطر التي تم تحوطها 15.0 مليون دينار بحريني (2022: خسارة بمبلغ وقدره 55.0 مليون دينار بحريني).

تحوطات القيمة العادلة لمخاطر أسعار الفائدة

تحدد المجموعة مخاطر أسعار الفائدة فقط على مدى أسعار الفائدة القياسية لأن التغيرات في القيمة العادلة للسندات أو القروض ذات أسعار الفائدة العائمة تتأثر بشكل جوهري بالتغيرات في أسعار الفائدة القياسية. يتم تطبيق محاسبة التحوط حيثما تستوفي علاقات التحوط الاقتصادية معايير محاسبة التحوط.

وباستخدام الأدوات المالية المشتقة للتحوط من التعرض للتغيير في أسعار الفائدة، فإن المجموعة تعرض نفسها أيضاً لمخاطر ائتمان الطرف الآخر المشتق، وهو ما لا يقابله بند التحوط.

وفي علاقات التحوط هذه، تتمثل المصادر الرئيسية لعدم الفعالية في تأثير الطرف الآخر والمخاطر الائتمانية الخاصة بالمجموعة على القيمة العادلة لمقايضات أسعار الفائدة، وهو ما لا ينعكس في القيمة العادلة لبند التحوط التي تنسب إلى التغير في سعر الفائدة؛ والفروق في تواريخ استحقاق مقايضات أسعار الفائدة والقروض أو السندات.

ولم تكن هناك مصادر أخرى لعدم الفعالية في علاقات التحوط تلك.

يتم تضمين الجزء الفعال من مكاسب القيمة العادلة على المشتقات المالية المحتفظ بها في علاقات التحوط المؤهلة للقيمة العادلة ومكسب أو خسارة التحوط على بنود التحوط في دخل الاستثمار الآخر.

تحوطات التدفقات النقدية

في 31 ديسمبر 2023 و2022، لم تحتفظ المجموعة بأية أدوات للتحوط من التعرض للتغييرات في أسعار الفائدة والعملات الأجنبية.

29 ارتباطات والتزامات محتملة

ارتباطات متعلقة بتسهيلات ائتمانية

تشتمل الارتباطات المتعلقة بالتسهيلات الائتمانية على ارتباطات بتقديم تسهيلات ائتمانية واعتمادات مستندية معززة وخطابات ضمان وخطابات القبول مصممة لتلبية احتياجات عملاء المجموعة.

تمثل الارتباطات الائتمانية الأجزاء غير المستخدمة من الارتباطات التعاقدية لتقديم قروض واعتمادات تجدد تلقائياً، وبالأخص على شكل قروض وسلف وخطابات ضمان واعتمادات مستندية. وفيما يتعلق بالمخاطر الائتمانية على الارتباطات بتقديم الائتمان، يحتمل أن تتعرض المجموعة لخسارة بمبلغ يعادل إجمالي الارتباطات غير المستخدمة. إلا أنه من المتوقع أن يكون المبلغ المحتمل للخسارة الذي لا يمكن تحديده بسهولة، أقل بكثير من مجموع الارتباطات غير المستخدمة لأن معظم الارتباطات بتقديم الائتمان مرهونة باحتفاظ العملاء على معايير ائتمانية محددة. إن للارتباطات عادةً تواريخ إنتهاء محددة تقل عن سنة واحدة أو تحكمها بنود أخرى خاصة لإنهائها. وحيث أن الارتباطات قد تنتهي دون تنفيذها، فإن مجموع المبالغ المتعاقد عليها لا يمثل بالضرورة الاحتياجات النقدية المستقبلية.

تلزم الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان (بما في ذلك الاعتمادات المستندية المعززة) وخطابات القبول المجموعة بسداد المدفوعات نيابةً عن العملاء بشروط معينة محددة في العقد. يترتب على الاعتمادات المستندية المعززة، التي يتم إدراجها ضمن خطابات الضمان مخاطر سوقية في حالة إصدارها أو تقديمها بأسعار فائدة ثابتة. إلا أن هذه العقود تتم أساساً بأسعار فائدة عائمة.

	مليون دينار بحريني					
31 ديسمبر 2023	عند الطلب	أقل من 3 أشهر	من 3 إلى 12 شهر	من 1 إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	المجموع
التزامات محتملة:						
اعتمادات مستندية	4.0	13.8	10.1	–	–	27.9
خطابات ضمان	251.4	–	–	–	–	251.4
						279.3
ارتباطات:						
ارتباطات القروض غير المسحوبة	171.7	–	–	–	–	171.7
عقود صرف أجنبي آجلة	–	138.3	19.9	–	–	158.2
مقايضات أسعار الفائدة	–	37.8	24.9	224.8	336.8	624.3
						954.2
						1,233.5

	مليون دينار بحريني					
31 ديسمبر 2022	عند الطلب	أقل من 3 أشهر	من 3 إلى 12 شهر	من 1 إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	المجموع
التزامات محتملة:						
اعتمادات مستندية	6.8	10.7	7.3	–	–	24.8
خطابات ضمان	190.2	–	–	–	–	190.2
						215.0
ارتباطات:						
ارتباطات القروض غير المسحوبة	103.2	–	–	–	–	103.2
عقود صرف أجنبي آجلة	–	142.9	47.6	–	–	190.5
مقايضات أسعار الفائد	–	20.2	43.3	243.4	384.2	691.1
						984.8
						1,199.8

لا تتوقع المجموعة بأن جميع ارتباطاتها سيتم سحبها قبل إنتهاء الارتباطات.

فيما يلي التعرض (بعد تطبيق عامل تحول الائتمان) والخسائر الائتمانية المتوقعة حسب المرحلة:

	2023			
	المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً مليون دينار بحريني	المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير مضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
ارتباطات ائتمانية والتزامات محتملة	229.9	21.3	13.5	264.7
مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة (إيضاح رقم 14)	0.4	0.1	2.8	3.3

	2022			
	المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً مليون دينار بحريني	المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير مضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
ارتباطات ائتمانية والتزامات محتملة	126.5	35.4	12.9	174.8
مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة (إيضاح رقم 14)	0.2	0.2	2.4	2.8

فيما يلي تسوية للتغيرات في إجمالي القيمة المدرجة لارتباطات القروض غير المسحوبة والالتزامات المحتملة حسب المرحلة:

	المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً مليون دينار بحريني	المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير مضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
1 يناير 2023	**234.6**	**69.2**	**14.4**	**318.2**
تعرضات جديدة	**160.7**	**9.5**	**–**	**170.2**
تعرضات مستحقة / انقضت	**(28.1)**	**(9.3)**	**(0.3)**	**(37.7)**
تحويلات بين المراحل	**15.0**	**(15.0)**	**–**	**–**
تعديلات تحويل العملات الأجنبية	**(1.6)**	**2.4**	**(0.5)**	**0.3**
في 31 ديسمبر 2023	**380.6**	**56.8**	**13.6**	**451.0**

	المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً مليون دينار بحريني	المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير مضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
1 يناير 2022	290.6	59.0	14.7	364.3
تعرضات جديدة	71.4	15.3	–	86.7
تعرضات مستحقة / انقضت	(119.0)	(14.6)	(1.0)	(134.6)
تحويلات بين المراحل	(8.1)	7.8	0.3	–
تعديلات صرف العملات الأجنبية	(0.3)	1.7	0.4	1.8
في 31 ديسمبر 2022	234.6	69.2	14.4	318.2

30 إدارة المخاطر

تنطوي أنشطة المجموعة على المخاطرة على أساس منتظم من خلال أعمالها. تشتمل إدارة المخاطر على تحديد وقياس ومتابعة وإدارة المخاطر بصورة مستمرة. تعد إدارة المخاطر المرتبطة بأنشطة المجموعة بشكل فعّال وفي الوقت المناسب أمراً بالغ الأهمية لضمان السلامة المالية وتحقيق الربحية للمجموعة. كما يتمثل هدف إدارة المخاطر بزيادة القيمة عند المساهمين وتحقيق عوائد على الأسهم بما يتناسب مع المخاطر التي يتحملها. ولتحقيق هذا الهدف، تستخدم المجموعة الممارسات الرئيسية في مجال إدارة المخاطر بهدف إدارة بيان المخاطر العامة للمجموعة بأكثر السبل كفاءة وفعالية.

يتم قياس المخاطر ومراقبتها وتقديم تقارير بشأنها وفقاً للمبادئ والسياسات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة. تساعد لجنة المخاطر التابعة للمجلس الإدارة على الوفاء بمسئولياته من حيث الإشراف على إدارة ومراقبة أطر المخاطر. رئيس مخاطر المجموعة هو رئيس قسم إدارة المخاطر والائتمان. يقدم رئيس المخاطر تقاريره إلى لجنة المخاطر التابعة للمجلس، مما يضمن الفصل بين الواجبات والرقابة الإدارية عن الوحدات التي تنشأ عنها الأعمال التجارية - وهو مبدأ أساسي من مبادئ عملية إدارة المخاطر.

بينما يتعين على المجلس تصديق ومراجعة سياسات إدارة المخاطر واستراتيجيات المجموعة بصورة دورية استناداً إلى توصيات لجنة المخاطر التابعة للمجلس ومن ثم تقوم الإدارة بتحديد الإجراءات لتنفيذ تلك السياسات والاستراتيجيات. إن لجنة إدارة المخاطر ولجنة مخاطر الدول ولجنة إدارة الموجودات والمطلوبات، التي تتألف من الإدارة التنفيذية والإدارة العليا، وهي لجان إدارية رفيعه المستوى مسئوله عن الإدارة العامة لبيان مخاطر المجموعة. تقوم لجنة إدارة المخاطر بمناقشة المسائل الهامة ذات الصلة بالمخاطر والسياسات والإجراءات ومراجعة تنفيذ قراراتها. تقوم لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بمراجعة المسائل المتعلقة بقائمة المركز المالي على المستوى الجزئي، كما تقوم بمراجعة المسائل المتعلقة بعدم تطابق الموجودات والمطلوبات ومخاطر أسعار الفائدة والسيولة. تقوم لجنة مخاطر الدول المعنية بمراجعة مخاطر الدول واستراتيجيات الأعمال والظروف الاقتصادية الكلية فيما يتعلق بالدول التي تم تحديدها للقيام بالأعمال التجارية. تقوم لجنة إدارة المخاطر التشغيلية بإدارة المخاطر التشغيلية العامة للمجموعة من خلال وضع المبادئ التوجيهية لمصرف البحرين المركزي ومعايير بازل وتنفيذ الرقابة المطلوبة.

يحتفظ قسم إدارة مخاطر الائتمان التابع للمجموعة بمعايير عالية لإدارة المخاطر وذلك عن طريق تطبيق التقنيات والمنهجيات المتاحة. وتعد بيئة الرقابة من ضمن مسئولياته، وتستند من بين الأمور الأخرى، على مبدأ الفصل بين الواجبات والاستقلالية. أن قسم إدارة المخاطر والائتمان المسئول عن النظر في خصائص المخاطرالكامنة في المنتجات والأنشطة الجديدة والحالية والدول والأقاليم والقطاعات وتقديم التوصيات اللازمة إلى السلطات المختصة. كما أنه المسئول عن وضع وتعديل السياسات والإجراءات المتعلقة بالمخاطر وحدود التعرضات للتخفيف من حدة هذه المخاطر بموافقة من لجنة المخاطر التابعة للمجلس أو المجلس أو لجنة إدارة المخاطر، حسب مقتضى الحال. يقوم قسم إدارة المخاطر والائتمان وذلك بالتعاون مع قسم الرقابة المالية والتخطيط، بإعداد وثائق معدلات قبول المخاطر وعملية تقييم ملاءة رأس المال الداخلي للبنك. وتقيم وثيقة عملية تقييم ملاءة رأس المال الداخلي مخاطر العنصر 2 باستفاضة وتحدد المستوى المطلوب من احتياطي رأس المال للبنك. كما أن قسم إدارة المخاطر والائتمان مسئول عن ضمان الالتزام بالمتطلبات التنظيمية والقانونية المتعلقة بإدارة المخاطر مثل اعتماد استخدام المبادئ التوجيهية للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 وعملية تقييم ملاءة رأس المال الداخلي وما إلى ذلك في البنك. يقوم قسم التدقيق الداخلي للمجموعة بإجراء تقييم مستقل للعمليات المتعلقة بإدارة المخاطر ورأس المال وفقاً لخطة التدقيق السنوية المعتمدة من قبل مجلس الإدارة ولجنة التدقيق والالتزام.

تمت مناقشة الأنواع المختلفة من المخاطر التي تتعرض لها المجموعة وكيفية إدارة المجموعة تلك المخاطر في الإيضاحات الواردة أدناه.

31 مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في عدم مقدرة أحد أطراف الأدوات المالية من الوفاء بالتزاماته، مما ينتج عنه تحمل الطرف الآخر لخسارة مالية. تنتج مخاطر الائتمان المتعلقة بالأدوات المالية المشتقة من إخلال الطرف الآخر بالالتزامات التعاقدية، وتقتصر هذه المخاطر على القيمة العادلة الموجبة لصالح المجموعة.

تتضمن الأنشطة التجارية للمجموعة على مخاطر الخسارة نتيجة لتعثر العملاء أو الزبائن أو الأطراف الأخرى، بما في ذلك الحكومات، من الوفاء بالتزاماتهم بما في ذلك سداد المبلغ الأصلي للديّن والفائدة على المبلغ الأصلي القائم والضمانات والذمم المدينة الأخرى. وبالتالي، فإن التعثر يؤدي إلى تكبد المجموعة لخسارة مالية.

تتمثل أهداف المجموعة في إدارة المخاطر الائتمانية فيما يلي:

- الحفاظ على إطار من الضوابط للإشراف على المخاطر الائتمانية؛
- تحديد وتقييم وقياس المخاطر الائتمانية بشكل واضح ودقيق على نطاق المجموعة وداخل كل وحدة من وحدات الأعمال على حدة، من مستوى التسهيلات الفردية حتى إجمالي المحفظة؛
- مراقبة وتخطيط المخاطر الائتمانية بما يتماشى مع توقعات مجلس الإدارة وتفادي التركيزات غير المرغوب فيها؛ و
- متابعة المخاطر الائتمانية والالتزام بالضوابط المتفق عليها.

يظهر تركز المخاطر الائتمانية عندما تدخل مجموعة من الأطراف الأخرى والعملاء في أنشطة تجارية متشابهة أو في أنشطة بنفس الإقليم الجغرافي، أو عندما تكون لها نفس السمات الإقتصادية مما يؤثر على مقدرتها للوفاء بالتزاماتها التعاقدية في حالة بروز تغيرات اقتصادية أو أي تغيرات أخرى. تقوم المجموعة باستمرار بمراجعة تركزها في عدد من المجالات بما في ذلك، على سبيل المثال، الإقليم الجغرافي وتاريخ الاستحقاق والقطاع الاقتصادي. تستخدم حدود السياسة والحدود التشغيلية للحفاظ على التركزات عند المستويات المناسبة، والتي تتوافق مع مدى قبول المخاطر المحددة للشركات التجارية. تستند الحدود عادة إلى طبيعة الإقراض ومقدار معايير الاكتتاب. ويتحقق التنويع، للحد من مخاطر التركز من خلال وضع حدود قصوى لتعرضات الأطراف الأخرى الفردية. تبلغ السلطة المختصة بالتجاوزات كما هو محدد في سياسة المخاطر الائتمانية.

تحاول المجموعة السيطرة على مخاطر الائتمان عن طريق المتابعة المستمرة لحالات التعرضات الائتمانية والحد من المعاملات مع أطراف أخرى محددة، وتقييم الجدارة الائتمانية للأطراف الأخرى، وتنويع أنشطة الإقراض لتفادي التركزات غير المرغوب فيها للمخاطر مع العملاء أو مجموعات من العملاء في مواقع أو شركات تجارية محددة والحصول على ضمانات حيثما كان ذلك ضرورياً ومناسباً. بالإضافة إلى متابعة الحدود الائتمانية، تقوم المجموعة بإدارة تعرضات الائتمان عن طريق الدخول في اتفاقيات مقاصة وترتيبات تتعلق بضمانات خاصة بالائتمان مع الأطراف الأخرى، في الحالات التي تستدعى ذلك، والحد من فترة التعرض للمخاطر.

31 مخاطر الائتمان (تتمة)

لدى المجموعة سياسات وإجراءات واضحة تهدف إلى تحديد وقياس ومراقبة والسيطرة على المخاطر الائتمانية في كافة أنشطة المجموعة على مستوى الائتمان الفردي وكذلك على مستوى المحافظ الائتمانية. تتم الموافقة على حدود الائتمان بعد إجراء تقييم شامل للجدارة الائتمانية للمقترض أو الطرف الآخر، بما في ذلك الغرض من الائتمان وهيكل الائتمان ومصدر سداده. يتم مراجعة المقترحات الائتمانية من قبل مسئولي الائتمان والاستثمار المعينين من قبل قسم إدارة المخاطر والائتمان قبل الحصول على الموافقة من قبل السلطة المختصة. لدى المجموعة مستويات صلاحيات موافقة متدرجة تبعاً لمدى المخاطر، وتضم الأفراد الذين ثبتت جدراتهم الائتمانية والاستثمارية ولجنة إدارة الائتمان ولجان المجلس. تقوم اللجنة التنفيذية التي تتألف من أعضاء مجلس الإدارة بمراجعة واعتماد التسهيلات الائتمانية الكبيرة. يتم اعتماد جميع التسهيلات الائتمانية الكبيرة التي تتجاوز حدود صلاحيات اللجنة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة. يقوم قسم إدارة المخاطر والائتمان بمعالجة طلبات الائتمان والتأكد من مدى الالتزام بأحكام سياسات مخاطر الائتمان الموضوعة. هذا ويصدر قسم إدارة المخاطر والائتمان تقارير منتظمة عن تعرضات المخاطر الائتمانية ويقوم بمراجعة التصنيف الائتماني ومراقبة الحدود الائتمانية. إن رئيس الائتمان / رئيس الاستثمار المعنيين في قسم إدارة المخاطر والائتمان هما إحدى الموقعين على تقديم رأي مستقل بشأن اعتماد مقترحات الائتمان والاستثمار.

تقع مسئولية المراقبة والمتابعة اليومية لتعرضات الأفراد المقترضين أو تعرضات الأطراف الأخرى على عاتق وحدة الأعمال المعنية. وتتأكد وحدة إدارة ائتمان المجموعة والتي تعتبر جزءً من قسم إدارة المخاطر والائتمان بأن التسهيلات الائتمانية تم تقديمها بعد الحصول على الموافقة المناسبة واستلام المستندات المطلوبة والموثقة. كما أنها تقوم بمراقبة أي تجاوزات على الحدود المعتمدة، والمبالغ المتأخرة عن السداد والائتمانات المنتهية الصلاحية وتقوم باتخاذ الإجراءات التصحيحية الضرورية لمعالجة أي تجاوز للحدود والتأخير في السداد، إن وجدت.

يتم وضع حدود ائتمانية للأطراف الأخرى لجميع العملاء بعد إجراء تقييم دقيق لجدارتهم الائتمانية واعتمادها (بحسب مستويات الصلاحية المنصوص عليها في هذه السياسة). كما أنها تخضع لمعايير حدود التعرض الائتمانية الكبيرة لمصرف البحرين المركزي والجهات الرقابية المحلية للأنشطة الخارجية.

كما يتم مراقبة نمو الائتمان ونوعية وتكوين المحفظة بصورة مستمرة لتحقيق أقصى قدر من العائد المعدل حسب المخاطر وخفض مستوى حدوث الاضمحلال وتراكم الاعتمادات الهامشية. تراقب المجموعة مخاطر التركز عن طريق وضع حدود قصوى للتعامل مع الأفراد المقترضين أو الأطراف الأخرى والبلد والبنك والقطاع الاقتصادي. كما يتم اشتراط هذه الحدود لبعض المنتجات ويتم الموافقة على هذه الحدود بعد إجراء تحليل مفصل لها ويتم مراجعتها ومراقبتها بصورة منتظمة.

يوضح الجدول أدناه الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان بالنسبة لبنود قائمة المركز المالي والارتباطات والالتزامات المحتملة. تم إظهار الحد الأقصى للتعرض على أساس الإجمالي، قبل تأثير التخفيف من خلال استخدام اتفاقيات المقاصة والضمانات الرئيسية، ولكن بعد عمل مخصص للخسائر الائتمانية، حسب مقتضى الحال.

	2023 مليون دينار بحريني	2022 مليون دينار بحريني
أرصدة لدى بنوك مركزية	**525.3**	388.3
أذونات خزانة	**389.2**	277.9
ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	**245.8**	276.6
قروض وسلف العملاء	**1,588.3**	1,614.0
أوراق مالية استثمارية	**840.9**	842.5
فوائد مستحقة القبض ومشتقات مالية وموجودات أخرى	**108.9**	133.4
المجموع	**3,698.4**	3,532.7
التزامات محتملة	**279.3**	215.0
ارتباطات	**954.2**	984.8
مجموع الارتباطات المتعلقة بالائتمان	**1,233.5**	1,199.8
مجموع تعرض المخاطر الائتمانية	**4,931.9**	4,732.5

32 تركز المخاطر

فيما يلي توزيع الموجودات والمطلوبات والارتباطات الائتمانية والالتزامات المحتملة حسب الإقليم الجغرافي والقطاع الاقتصادي:

	2023			2022		
	موجودات مليون دينار بحريني	مطلوبات مليون دينار بحريني	ارتباطات ائتمانية والتزامات محتملة مليون دينار بحريني	موجودات مليون دينار بحريني	مطلوبات مليون دينار بحريني	ارتباطات ائتمانية والتزامات محتملة مليون دينار بحريني
الإقليم الجغرافي						
دول مجلس التعاون الخليجي	**3,380.7**	**2,711.0**	**784.7**	3,170.3	2,654.8	617.7
أمريكا الشمالية	**89.8**	**8.2**	**10.5**	108.8	7.9	1.0
أوروبا	**195.1**	**416.2**	**393.2**	227.9	343.3	462.2
آسيا	**176.4**	**132.7**	**44.3**	180.0	130.4	87.8
أخرى	**59.9**	**19.9**	**0.8**	66.9	18.5	31.1
	3,901.9	**3,288.0**	**1,233.5**	3,753.9	3,154.9	1,199.8
القطاع الاقتصادي						
تجاري وصناعي	**536.5**	**199.2**	**170.5**	517.8	178.7	150.1
بنوك ومؤسسات مالية أخرى	**553.6**	**990.1**	**821.9**	587.6	934.6	895.4
إنشائي وعقاري	**309.8**	**53.0**	**140.7**	320.5	47.3	129.8
حكومي وقطاع عام	**1,642.5**	**309.2**	**71.4**	1,397.5	270.6	0.3
أفراد	**568.9**	**1,203.1**	**5.0**	559.9	1,201.5	0.2
أخرى	**290.6**	**533.4**	**24.0**	370.6	522.2	24.0
	3,901.9	**3,288.0**	**1,233.5**	3,753.9	3,154.9	1,199.8

33 نوعية الائتمان حسب فئة الموجودات المالية

يتم إدارة نوعية الائتمان للموجودات المالية من قبل المجموعة باستخدام التصنيفات الائتمانية الداخلية والخارجية.

تتبع المجموعة آلية تصنيف داخلية لتصنيف العلاقات ضمن إطار القروض والسلف.

تستخدم المجموعة نطاق قياسات تتراوح من 1 إلى 10 للعلاقات الائتمانية، وتدل من 1 إلى 8 إلى درجات المنتجة، بينما يشير 9 و10 إلى الدرجات المتعثرة. وتمثل الدرجات من 1 إلى 3 درجة عالية (غير مشكوك فيها إلى مخاطر ائتمان جيدة) وتمثل الدرجات من 4 إلى 6 درجة المعيار الأساسي (مرضية إلى مخاطر ائتمان مقبولة) وتمثل الدرجات من 7 إلى 8 درجة دون المستوى (دون المستوى إلى مخاطر ائتمانية عالية وخسارة).

تشتمل طريقة تصنيف المجموعة على 19 مستوى من مستويات التصنيف لأدوات الديّن. يقوم المقياس الرئيسي بتقييم التصنيفات الائتمانية الخارجية لوكالات التصنيف لأدوات الديّن إلى درجة عالية ودرجة المعيار الأساسي ودرجة فات موعد استحقاقها ودرجة مضمحلة بشكل فردي. تمثل الدرجات من 1 إلى 7 درجة عالية (AAA إلى A-) وتمثل الدرجات من 8 إلى 16 درجة المعيار الأساسي (+BBB إلى B-) وتمثل الدرجات من 17 إلى 19 درجة دون المستوى (+CCC إلى CCC-).

يتم مراجعة جميع علاقات الإقراض على الأقل مرة واحدة في السنة أو أكثر من المعتاد في حالة وجود مخاطر ائتمانية أعلى.

33.1 تحليل نوعية الائتمان

يبين الجدول التالي المعلومات حول نوعية الائتمان للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة، والديون الاستثمارية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. بالنسبة للموجودات المالية تمثل المبالغ الواردة في الجدول إجمالي القيم المدرجة، ما لم يذكر ذلك على وجه التحديد.. وفيما يتعلق بارتباطات القرض وعقود الضمانات المالية، تمثل المبالغ الواردة في الجدول المبالغ الملتزم بها أو المضمونة، على التوالي.

	المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً مليون دينار بحريني	المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
31 ديسمبر 2023				
قروض وسلف العملاء - قروض تجارية وسحوبات على المكشوف مدرجة بالتكلفة المطفأة				
درجة عالية (درجة 1 إلى 3)	315.4	1.8	–	317.2
درجة المعيار الأساسي (درجة 4 إلى 6)	416.9	132.7	–	549.6
دون المستوى (درجة 7 إلى 8)	1.3	100.3	–	101.6
متعثرة (درجة 9 إلى 10)	–	–	38.3	38.3
	733.6	234.8	38.3	1,006.7
الخسائر الائتمانية المتوقعة	(4.4)	(26.3)	(25.8)	(56.5)
صافي القيمة المدرجة	729.2	208.5	12.5	950.2
31 ديسمبر 2022				
درجة عالية (درجة 1 إلى 3)	224.3	–	–	224.3
درجة المعيار الأساسي (درجة 4 إلى 6)	481.8	128.4	–	610.2
دون المستوى (درجة 7 إلى 8)	4.5	147.0	–	151.5
متعثرة (درجة 9 إلى 10)	–	–	47.4	47.4
	710.6	275.4	47.4	1,033.4
الخسائر الائتمانية المتوقعة	(5.0)	(25.2)	(33.3)	(63.5)
صافي القيمة المدرجة	705.6	250.2	14.1	969.9

	المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً مليون دينار بحريني	المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
31 ديسمبر 2023				
قروض وسلف العملاء - قروض العملاء المدرجة بالتكلفة المطفأة				
درجة عالية (درجة 1 إلى 3)	620.8	–	–	620.8
درجة المعيار الأساسي (درجة 4 إلى 6)	–	9.2	–	9.2
دون المستوى (درجة 7 إلى 8)	–	11.2	–	11.2
متعثرة (درجة 9 إلى 10)	–	–	11.6	11.6
	620.8	20.4	11.6	652.8
الخسائر الائتمانية المتوقعة	(1.0)	(5.2)	(8.5)	(14.7)
صافي القيمة المدرجة	619.8	15.2	3.1	638.1
31 ديسمبر 2022				
درجة عالية (درجة 1 إلى 3)	628.9	–	–	628.9
درجة المعيار الأساسي (درجة 4 إلى 6)	–	9.6	–	9.6
دون المستوى (درجة 7 إلى 8)	–	11.0	–	11.0
متعثرة (درجة 9 إلى 10)	–	–	10.3	10.3
	628.9	20.6	10.3	659.8
الخسائر الائتمانية المتوقعة	(1.7)	(6.0)	(8.0)	(15.7)
صافي القيمة المدرجة	627.2	14.6	2.3	644.1

	المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً مليون دينار بحريني	المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
31 ديسمبر 2023				
سندات دين استثمارية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر				
درجة عالية (AAA إلى A-)	109.6	–	–	109.6
درجة المعيار الأساسي (+BBB إلى B-) *	469.4	32.2	–	501.6
درجة دون المستوى (+CCC إلى CCC-)	1.6	–	–	1.6
	580.6	32.2	–	612.8
الخسائر الائتمانية المتوقعة	(0.5)	(1.8)	–	(2.3)
صافي القيمة المدرجة	580.1	30.4	–	610.5
أذونات خزانة وسندات دين استثمارية مدرجة بالتكلفة المطفأة				
درجة عالية (AAA إلى A-)	73.8	–	–	73.8
درجة المعيار الأساسي (+BBB إلى B-) *	545.8	–	–	545.8
	619.6	–	–	619.6
الخسائر الائتمانية المتوقعة	-	–	–	-
صافي القيمة المدرجة	619.6	–	–	619.6

	المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً مليون دينار بحريني	المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
ارتباطات القرض وعقود الضمانات المالية				
درجة عالية (درجة 1 إلى 3)	**200.8**	**–**	**–**	**200.8**
درجة المعيار الأساسي (درجة 4 إلى 6)	**177.6**	**40.5**	**–**	**218.1**
دون المستوى (درجة 7 إلى 8)	**2.2**	**16.4**	**–**	**18.6**
متعثرة (درجة 9 إلى 10)	**–**	**–**	**13.5**	**13.5**
	380.6	**56.9**	**13.5**	**451.0**
الخسائر الائتمانية المتوقعة	**(0.4)**	**(0.1)**	**(2.8)**	**(3.3)**
صافي القيمة المدرجة	**380.2**	**56.8**	**10.7**	**447.7**

	المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً مليون دينار بحريني	المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
31 ديسمبر 2022				
سندات دين استثمارية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر				
درجة عالية (AAA إلى -A)	108.9	–	–	108.9
درجة المعيار الأساسي (+BBB إلى -B) *	457.8	43.6	–	501.4
	566.7	43.6	–	610.3
الخسائر الائتمانية المتوقعة	(0.3)	(0.4)	–	(0.7)
صافي القيمة المدرجة	566.4	43.2	–	609.6
أذونات خزانة وسندات دين استثمارية مدرجة بالتكلفة المطفأة				
درجة عالية (AAA إلى -A)	72.1	–	–	72.1
درجة المعيار الأساسي (+BBB إلى -B) *	438.7	–	–	438.7
	510.8	–	–	510.8
الخسائر الائتمانية المتوقعة	–	–	–	–
صافي القيمة المدرجة	510.8	–	–	510.8
ارتباطات القرض وعقود الضمانات المالية				
درجة عالية (درجة 1 إلى 3)	83.3	–	–	83.3
درجة المعيار الأساسي (درجة 4 إلى 6)	149.7	42.0	–	191.7
دون المستوى (درجة 7 إلى 8)	–	28.9	–	28.9
متعثرة (درجة 9 إلى 10)	–	–	14.3	14.3
	233.0	70.9	14.3	318.2
الخسائر الائتمانية المتوقعة	(0.2)	(0.2)	(2.4)	(2.8)
صافي القيمة المدرجة	232.8	70.7	11.9	315.4

* تتضمن درجة المعيار الأساسي على استثمارات غير مصنفة بمبلغ وقدره 0.1 مليون دينار بحريني (2022: 1.1 مليون دينار بحريني).

33.2 ضمانات وتعزيزات ائتمانية أخرى

يعتمد مقدار ونوعية الضمانات المطلوبة على تقييم المخاطر الائتمانية للطرف الآخر. يتم تطبيق التوجيهات فيما يتعلق بقبول أنواع الضمانات ومعايير التقييم.

فيما يلي الأنواع الرئيسية للضمانات التي يتم الحصول عليها:

- بالنسبة للإقراض التجاري، رسوم على الممتلكات العقارية والضمانات المصرفية؛
- بالنسبة لإقراض الأفراد، الرهون العقارية على العقارات السكنية؛
- الضمانات النقدية مثل الودائع المصرفية؛ و
- الأوراق المالية القابلة للتداول في السوق.

كما تحصل المجموعة على ضمانات من الشركات الأم على قروض شركاتها التابعة.

تراقب المجموعة القيمة السوقية للضمانات، وتطلب ضمانات إضافية وفقاً للاتفاقية الأساسية، وتراقب القيمة السوقية للضمانات التي تم الحصول عليها من خلال عملية مراجعتها لمدى ملائمة مخصص خسائر الاضمحلال.

تتمثل سياسة المجموعة في بيع العقارات المستردة بشكل منظم. وتستخدم متحصلات البيع في خفض أو سداد المطالبات المعلقة. وبصفة عامة، لا تشغل المجموعة العقارات المستردة للاستخدام التجاري.

تحتفظ المجموعة بالضمانات والتعزيزات الائتمانية الأخرى مقابل بعض تعرضاتها الائتمانية. يوضح الجدول التالي الأنواع الرئيسية للضمانات المحتفظ بها مقابل مختلف أنواع الموجودات المالية.

	2023 مليون دينار بحريني	2022 مليون دينار بحريني
القروض والسلف والارتباطات الأخرى:		
- النقدية	**53.1**	115.1
- إقراض الرهن العقاري	**874.2**	741.6
- الأدوات المالية	**14.6**	26.1

33.3 المدخلات والافتراضات والتقنيات المستخدمة في تقدير الاضمحلال

(أ) الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر التعثر في السداد على الأداة المالية قد زادت بشكل جوهري منذ الإثبات المبدئي، تأخذ المجموعة في الاعتبار المعلومات المعقولة والداعمة المتاحة بدون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما. يتضمن ذلك على كلا من المعلومات والتحليل الكمي والنوعي، وذلك من واقع الخبرات التاريخية للمجموعة والتقييم الائتماني للخبراء المتخصصين، بما في ذلك معلومات النظرة المستقبلية.

(ب) درجات المخاطر الائتمانية

تخصص المجموعة لكل مقترض من المقترضين درجة مخاطر ائتمانية وذلك على أساس مجموعة متنوعة من البيانات التي تم تحديدها لتكون تنبؤية لمخاطر التعثر في السداد وتطبق الآراء الائتمانية من واقع خبراتها. يتم تحديد درجات المخاطر الائتمانية باستخدام العوامل النوعية والكمية التي تشير إلى احتمالية حدوث التعثر في السداد. تختلف هذه العوامل على أساس طبيعة التعرضات ونوع المقترض. يتم تحديد وتحديث درجات المخاطر الائتمانية بحيث تزداد مخاطر التعثر في السداد التي تحدث بشكل تصاعدي مع تدهور المخاطر الائتمانية. ويخصص لكل مقترض من المقترضين درجة مخاطر ائتمانية عند الإثبات المبدئي وذلك على أساس المعلومات المتوفرة عن المقترض. يخضع المقترضين لمراقبة مستمرة، مما يؤدي إلى نقل المقترض إلى درجات مختلفة من المخاطر الائتمانية.

(ج) إصدار الهيكل الزمني لاحتمالية حدوث التعثر في السداد

تعتبر درجات المخاطر الائتمانية بمثابة المدخلات الأساسية لعملية تحديد الهيكل الزمني لاحتمالية حدوث التعثر في السداد للتعرضات الائتمانية. تقوم المجموعة بجمع معلومات عن الأداء والتعثر في السداد بشأن تعرضات مخاطرها الائتمانية ويتم تحليلها من خلال تحديد درجة المخاطر الائتمانية الخاصة بالشركات وتحديد عدد أيام التأخير في السداد لمحفظة التجزئة. تستخدم المجموعة النماذج الإحصائية لتحليل البيانات التي تم جمعها، وتقوم بتقدير احتمالية حدوث التعثر في السداد لهذه التعرضات بالإضافة إلى التغيرات المتوقعة نتيجة لتجاوز الفترات الزمنية المقررة. يتضمن هذا التحليل على تحديد وتحديث العلاقة بين التغيرات في معدلات التعثر في السداد والتغيرات في العوامل الرئيسية للاقتصاد الكلي، وذلك عبر مختلف المناطق الجغرافية التي تشهد التعرضات.

(د) تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية قد زادت بشكل جوهري

عند تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية قد زادت بشكل جوهري منذ الإثبات المبدئي، تستخدم المجموعة نظامها الداخلي لتحديد درجة المخاطر الائتمانية والتصنيفات الخارجية للمخاطر ووضع تعثر الحسابات، وآراء الخبراء الائتمانيين، وحيثما أمكن، واقع التجربة التاريخية ذات الصلة. كما يمكن للمجموعة أن تحدد بأن التعرضات قد شهدت زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية استناداً إلى المؤشرات النوعية المحددة والتي تعكس هذه الزيادة ولكنها قد لا تكون واضحة بشكل كامل في التحليل الكمي في الوقت المناسب. وكإجراء احترازي، ترى المجموعة بأن الزيادة الجوهرية تحدث في المخاطر الائتمانية عندما يتجاوز موعد استحقاق الموجود لأكثر من 30 يوماً.

تراقب المجموعة مدى فعالية المعايير المستخدمة لتحديد الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية وذلك من خلال إجراء مراجعة منتظمة للتأكد مما يلي:

- مدى قدرة المعايير على تحديد الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية قبل التعرض لمخاطر التعثر في السداد؛
- لا تتوافق المعايير مع الفترة الزمنية المحددة (Point in Time) عندما يصبح الموجود متأخر عن السداد لمدة 30 يوماً؛ و
- لا توجد أي تقلبات في مخصص الخسارة من التحويلات بين (المرحلة 1) لاحتمالية حدوث التعثر في السداد على مدى 12 شهراً (والمرحلة 2) لاحتمالية حدوث التعثر في السداد على مدى العمر.

33 نوعية الائتمان حسب فئة الموجودات المالية (تتمة)

33.3 المدخلات والافتراضات والتقنيات المستخدمة في تقدير الاضمحلال (تتمة)

(هـ) الموجودات المالية المعاد التفاوض بشأنها / المعدلة

يجوز تعديل الشروط التعاقدية للحصول على قرض لعدد من الأسباب بما في ذلك ظروف السوق المتغيرة والاحتفاظ بالعميل وعوامل أخرى لا تتعلق بتدهور الائتمان الحالي أو المحتمل للعميل. قد يتم استبعاد القرض الحالي الذي تم تعديل شروطه ويتم إثبات القرض الذي تم إعادة التفاوض بشأنه، كقرض جديد مدرج بالقيمة العادلة. كلما أمكن ذلك، تسعى المجموعة لإعادة هيكلة القروض عوضاً عن امتلاك الضمانات، إذا توفرت. وقد يترتب على ذلك تمديد ترتيبات الدفع والاتفاق على قرض بشروط جديدة. تقوم الإدارة بصورة مستمرة بمراجعة القروض المعاد تفاوضها لضمان استيفاء جميع المعايير واحتمال حدوث المدفوعات المستقبلية.

سيتم تصنيف الحسابات التي تمت إعادة هيكلتها نتيجة أسباب ائتمانية على مدى 12 شهراً الماضية ضمن المرحلة 2. وتعتبر فترة 12 شهراً كافية لفحص مدى ملاءمة التدفقات النقدية وفحص الأداء المرضي بموجب الشروط المعدلة لإعادة الهيكلة.

(و) تعريف التعثر في السداد ومعدلات التحسن

تعتبر المجموعة الإداة المالية متعثرة في السداد، وبالتالي يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للمرحلة 3 (المضمحلة ائتمانياً) في جميع الحالات عندما يصبح المقترض متأخراً في سداد التزاماته التعاقدية لمدة 90 يوماً. قد يتضمن الدليل الموضوعي الذي يثبت بأن الموجودات المالية مضمحلة ائتمانياً على خرق العقد، مثل التعثر في السداد أو العجز عن سداد الفائدة على المبلغ الأصلي القائم أو مدفوعات على المبلغ الأصلي للديّن أو مؤشرات على أنه من المحتمل بأن المقترض سيعلن إفلاسه أو إعادة تنظيم مالي جوهري آخر أو اختفاء السوق النشطة أو أي معلومات أخرى التي يمكن ملاحظتها تتعلق بمجموعة من الموجودات مثل التغيرات السلبية في وضع دفع المقترضين أو الجهات المصدرة في المجموعة أو الظروف الاقتصادية المرتبطة بالتعثر في السداد في المجموعة. يتم شطب الموجودات المالية بعد إجراء جميع أنشطة إعادة الهيكلة والتحصيل ولا يوجد هناك احتمال واقعي للاسترداد.

تعتبر المجموعة بأن الموجودات المالية تكون في حاله تعثر في السداد عندما:

- يكون من غير المحتمل أن يسدد المقترض التزاماته الائتمانية للمجموعة بالكامل، وذلك دون الرجوع إلى المجموعة لاتخاذ إجراءات مثل تسييل الضمان (في حالة الاحتفاظ بها)؛ و
- تجاوز المقترض في سداد أي من التزاماته الائتمانية المستحقة للمجموعة لأكثر من 90 يوماً.

قد تختلف المدخلات الخاصة بالتقييم لتحديد ما إذا كانت الأداة المالية في حالة التعثر في السداد ودرجة أهميتها وذلك بمرور الوقت لتعكس التغيرات في الظروف. يتوافق تعريف التعثر في السداد إلى حدٍ كبير مع الإجراءات التي تطبقها المجموعة وذلك لأغراض رأس المال التنظيمي.

يتم اعتبار الأداة المالية على أنها "متحسنة" وبالتالي يتم إعادة تصنيفها خارج المرحلة 3 عندما تستوفي المعايير بما يتوافق مع مبادئ التوجيهات التنظيمية بحيث لا توجد حالات تعرض متأخرة عن السداد لأكثر من 90 يوماً وفترة السداد المستمرة تتراوح من 3 إلى 12 شهراً بناءً على معدل تكرار السداد وتقييم بأن الوضع المالي للطرف الآخر قد تحسن ولم يعد يعتبر المقترض بأنه متعثر في السداد / اضمحلال موجوداته وفقاً للمعايير المحاسبية. يعتمد القرار المتعلق بتصنيف الموجود على أنه المرحلة 2 أو المرحلة 1 بمجرد تحسنه على درجة الائتمان المحدثة، في وقت التحسن، وما إذا كان هذا يشير إلى حدوث زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية مقارنة عند الإثبات المبدئي.

(ز) إضافة معلومات النظرة المستقبلية

تستخدم المجموعة النماذج الإحصائية لإضافة العوامل الاقتصادية الكلية على معدلات التعثر التاريخية في السداد. وفي حالة عدم وجود أي من معايير الاقتصاد الكلية المذكورة أعلاه والتي تكون ذات أهمية إحصائية أو إذا كانت نتائج احتمالية حدوث التعثر في السداد المتوقعة مخالفة بشكل كبير للتوقعات الحالية للظروف الاقتصادية، تطبق الإدارة الطريقة النوعية لاحتمالية حدوث التعثر في السداد، وذلك بعد تحليل المحفظة وفقاً لأداة التشخيص.

تؤدي إضافة معلومات النظرة المستقبلية إلى زيادة مستويات التقدير بشأن اتخاذ القرارات حول مدى تأثير التغيرات في العوامل الاقتصادية الكلية على الخسائر الائتمانية المتوقعة المطبقة على تعرضات المرحلة 1 والمرحلة 2 التي تعتبر بأنها منتجة (المرحلة 3 هي التعرضات ضمن فئة التعثر في السداد). يتم إجراء مراجعة دورية للمنهجيات والافتراضات المعنية بما في ذلك أي تنبؤات للظروف الاقتصادية المستقبلية. وكما هو الحال بالنسبة لأي تنبؤات اقتصاديه، فإن التوقعات واحتمالات حدوثها تخضع لدرجه عالية من عدم التيقن المتأصل، وبالتالي فان النتائج الفعلية قد تختلف بشكل جوهري عن تلك النتائج المتوقعة. تعتبر المجموعة أن هذه التوقعات تمثل أفضل تقديراتها للنتائج المحتملة، وقد قامت بإجراء تحليل لأوجه عدم التماثل والتباين داخل مختلف المناطق الجغرافية للمجموعة لتثبت أن السيناريوهات المختارة تمثل بشكل مناسب مجموعة السيناريوهات المحتملة.

(ح) قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

فيما يلي المدخلات الرئيسية المستخدمة في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة والتي تشكل الهيكل الخاص بالشروط والمتغيرات:

1) احتماليه حدوث التعثر في السداد؛

2) الخسارة في حالة التعثر في السداد؛ و

3) قيمة التعرض عند التعثر في السداد؛.

تستمد هذه المعايير بصفة عامة من النماذج الإحصائية المطورة داخلياً والبيانات التاريخية الأخرى. ويتم تعديلها بحيث تعكس معلومات النظرة المستقبلية وذلك كما هو موضح أعلاه.

تعتبر تقديرات احتمالية حدوث التعثر في السداد هي بمثابة التقديرات في تاريخ محدد، ويتم احتسابها على أساس نماذج التصنيف الإحصائية. وتعتمد هذه النماذج الإحصائية على البيانات التي تشمل كلاً من العوامل الكمية والنوعية. يتم استخدام بيانات السوق لاشتقاق احتمالية حدوث التعثر في السداد بالنسبة للبنوك والأطراف الأخرى الحكومية. في حالة تقدير تحول الأطراف الأخرى أو التعرضات من أحد تصنيفات احتمالية التعثر إلى تصنيف آخر، يتم تقدير مستويات الاستحقاقات المتبقية بالنسبة للتعرضات ومعدلات الدفع المسبق المقدرة.

الخسارة في حالة التعثر في السداد هي حجم الخسائر المحتملة في حالة وجود التعثر في السداد. وتقدر المجموعة الخسارة في حالة التعثر في السداد استناداً إلى واقع خبراتها التاريخية لمعدلات استرداد المطالبات مقابل الأطراف الأخرى المتعثرة في السداد. تأخذ نماذج الخسارة في حالة التعثر في السداد في الاعتبار قيمة الضمان المتوقع وتكاليف الاسترداد لأي ضمان والتي تعتبر جزء لا يتجزأ من الموجودات المالية.

تقديرات الخسارة في حالة التعثر في السداد هي تقديرات لما يلي:

1. **معدلات التحسن:** تعرف على أنها نسبة من الحسابات التي تقع ضمن التعثر في السداد ولكنها تمكنت من تجاوز التعثر في السداد لتصنف كحسابات منتجة.
2. **معدلات الاسترداد:** تعرف بأنها نسبة قيمة التصفية مقارنة بالقيمة السوقية للضمان الأساسي المحتفظ بها في وقت حدوث التعثر في السداد، كما تقوم باحتساب معدلات الاسترداد المتوقعة من المطالبات العامة المتعلقة بالموجودات الفردية وذلك كجزء من التعرضات غير المضمونة.
3. **معدلات الخصم:** تعرف بأنها قيمة الفرص غير المستفاد منها لاسترداد القيمة التي لم تتحقق في وقت التعثر في السداد معدلة للقيمة الزمنية.

تمثل تعرضات التعثر في السداد التعرضات المتوقعة في حالة التعثر في السداد. وتستمد المجموعة قيمة التعرض عند التعثر في السداد من التعرض الحالي للطرف الآخر والتغيرات المحتملة للمبالغ الحالية المسموح بها بموجب العقد بما في ذلك الإطفاء. إن قيمة التعرض عند التعثر في السداد لموجود مالي هو إجمالي قيمته المدرجة. بالنسبة لارتباطات الاقراض والضمانات المالية، تتضمن قيمة التعرض عند التعثر في السداد المبلغ المسحوب، وكذلك المبالغ المستقبلية المحتملة التي يمكن سحبها بموجب العقد، والتي يتم تقديرها على أساس الملاحظات التاريخية وتوقعات النظرة المستقبلية.

تم أخذ العمر التعاقدي في الاعتبار لحساب استحقاق الخسائر الائتمانية المتوقعة للموجودات ذات تواريخ استحقاق محددة، بينما، السحوبات على المكشوف التي لديها استحقاقات لمدة تكون 3 سنوات في (المرحلة 2) وتواريخ استحقاق لمدة سنة واحدة في (المرحلة 1) استناداً إلى المرحلة التي تقع ضمنها الموجودات.

حيثما يتم وضع نماذج المعايير على أساس جماعي، يتم تجميع الأدوات المالية على أساس خصائص المخاطر المشتركة ونوع الطرف الآخر الذي يتضمن على ما يلي:

1) درجات المخاطر الائتمانية؛

2) نوع المنتج؛ و

3) الموقع الجغرافي للمقترض.

تخضع هذه المجموعات لمراجعة منتظمة للتأكد من أن التعرضات ضمن مجموعة معينة تبقي متماثلة على النحو المناسب.

فيما يتعلق بالمحافظ التي يوجد لدى المجموعة بيانات تاريخية محدودة بشأنها، يتم استخدام المعلومات المرجعية الخارجية وذلك لاستكمال البيانات المتاحة داخلياً. تعتبر المحافظ التي يتم فيها الاستعانة بالمعلومات المرجعية الخارجية، بمثابة مدخلات جوهرية لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة هي البنوك والمؤسسات المالية والحكومية والأوراق المالية الاستثمارية (أدوات الدين).

يعد قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة عملية حسابية معقدة تتضمن على عدد كبير من المدخلات والافتراضات المترابطة واخصص غير حساس لعامل واحد فقط. تتضمن الدوافع الرئيسية للتغيرات في الخسائر الائتمانية المتوقعة بشكل رئيسي على ما يلي:

- التغيرات في نوعية الائتمان للمقترض أو الأداة، تنعكس أساساً على التغيرات في تصنيفات المخاطر الداخلية / الخارجية؛
- التغيرات في ظروف الاقتصاد الكلي للنظره المستقبلية، وبالأخص متغيرات الاقتصاد الكلي التي تتم معايرة النماذج وفقاً لها، والتي هي ترتبط ارتباطًا وثيقاً بالخسائر الائتمانية في محفظة بنك البحرين والكويت ذات الصلة وكذلك المحفظة الائتمانية البحرينية بشكل عام؛
- التغيرات التي طرأت على قيمة الضمانات الأساسية المحتفظ بها التي تؤثر على الخسارة في حالة التعثر في السداد؛
- التغيرات في تصميم السيناريوهات والأوزان المخصصة لكل سيناريو؛ و
- التحويلات بين المراحل، التي يمكن أن تنتج عنها تغييرات في نوعية الائتمان للمقترض أو الأداة أو أي إعادة هيكلة لعمليات التعرض.

أدراكنا أن البيئة الاقتصادية لا تزال غير مؤكدة وقد تتعرض تغيرات الاضمحلال المستقبلية للمزيد من التقلبات (بما في ذلك من التغيرات التي تطرأ على توقعات الاقتصاد الكلي)، قامت المجموعة بمراجعة منهجية احتمالية التعثر في السداد لتكون قادرة على تسجيل وضع إجراءات الدعم بصورة فعالة في ظل تغيرات العوامل الكلية. كما أخذت المجموعة في الاعتبار في مدى ملاءة تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة مقارنة بالمتطلبات المحتملة في المستقبل بناءً على تحليل فحص الضغوطات الداخلي.

وقد تم بناء النماذج التي تستخدمها المجموعة ومعايرتها باستخدام الاتجاهات والارتباطات التاريخية، بالإضافة إلى السيناريوهات الاقتصادية للنظرة المستقبلية.

يوضح الجدول التالي تأثير السيناريوهات المتعددة على الخسائر الائتمانية المتوقعة (المرحلة 1 والمرحلة 2) المستخدمة من قبل المجموعة مقارنة بالخسائر الائتمانية المتوقعة التي كانت ستنتج عن تطبيق وزن أكثر تحفظًا على سيناريوهات الحالة الأساسية أو الحالة الأسوأ:

31 ديسمبر 2023	مزيج السيناريوهات المستخدم من قبل المجموعة (19:70:11) مليون دينار بحريني	سيناريو 1 (10:60:30) مليون دينار بحريني	سيناريو 2 (10:50:40) مليون دينار بحريني
قروض وسلف العملاء	**36.9**	**39.7**	**40.8**
أوراق مالية استثمارية	**2.3**	**2.3**	**2.3**
تعرضات غير مدرجة في الميزانية	**0.5**	**0.7**	**0.7**

31 ديسمبر 2022	مزيج السيناريوهات المستخدم من قبل المجموعة (15:70:15) مليون دينار بحريني	سيناريو 1 (10:60:30) مليون دينار بحريني	سيناريو 2 (10:50:40) مليون دينار بحريني
قروض وسلف العملاء	37.9	40.2	41.4
أوراق مالية استثمارية	0.7	0.7	0.7
تعرضات غير مدرجة في الميزانية	0.4	0.4	0.4

34 القيمة المدرجة للموجودات المالية التي تم إعادة التفاوض بشأن شروطها

تقوم المجموعة أحياناً بتقديم تنازلات أو إجراء تعديلات على شروط القروض الأصلية كاستجابة للصعوبات المالية التي يواجهها المقترض، بدلاً من امتلاك الضمانات أو الحصول على ضمانات إضافية. تعتبر المجموعة بأن القرض ممنوح لوقت عندما يتم تقديم تلك الامتيازات أو التعديلات نتيجة للصعوبات المالية الحالية أو المتوقعة التي يواجهها المقترض وما كانت المجموعة لتوافق عليها لو لم يكن المقترض يتمتع بقوة مالية جيدة.

يوضح الجدول أدناه القيمة المدرجة حسب فئة الموجودات المالية التي تم إعادة هيكلتها خلال السنة:

	2023 مليون دينار بحريني	2022 مليون دينار بحريني
قروض وسلف العملاء		
قروض تجارية	**69.5**	24.1

35 مخاطر السوق

مخاطر السوق هي مخاطر الخسائر المحتملة التي قد تنشأ عن التغيرات السلبية في قيمة الأدوات المالية أو محفظة الأدوات المالية نتيجة لتغيرات في أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية وحقوق الملكية وأسعار السلع الأساسية. تنتج هذه المخاطر نتيجة لعدم تطابق الموجودات والمطلوبات والتغيرات التي تحدث في منحنى العائد وأسعار صرف العملات الأجنبية والتغيرات في التقلبات / التقلبات الضمنية في القيمة السوقية للمشتقات المالية.

لقد وضعت المجموعة سياسات واضحة لإجراء الاستثمارات (بما في ذلك الاستثمارات المحتفظ بها لغرض المتاجرة) وأعمال صرف العملات الأجنبية التي تنص على حدود لهذه الأنشطة. يتم تنفيذ الاستثمارات بدقة وفقاً لمعايير قبول الاستثمار. لا تقوم المجموعة بإجراء أي أنشطة متاجرة بالسلع. بالنسبة لإدارة مخاطر السوق الناتجة عن التغيرات في أسعار الفائدة، راجع الإيضاح رقم 36.

تستخدم المجموعة نموذج داخلي للقيمة المعرضة للمخاطر (VaR) لقياس مخاطر السوق العامة في محفظة المتاجرة للمجموعة وجميع مراكز صرف العملات الأجنبية. لقد تم اعتماد النموذج الداخلي من قبل مصرف البحرين المركزي. يتم احتساب القيمة المعرضة للمخاطر بواقع درجة ثقة تعادل 99% مع فترة احتفاظ لمدة 10 أيام. مما يعني أن هناك نسبة 1% لإمكانية حدوث خسارة تزيد عن مبلغ القيمة المعرضة للمخاطر المحتسبة من قبل النموذج. كما في 31 ديسمبر 2023، بلغت القيمة المعرضة للمخاطر المحتسبة بناءً على المعايير المذكورة أعلاه 0.4 مليون دينار بحريني (2022: 0.4 مليون دينار بحريني).

يقوم قسم إدارة المخاطر في البنك بإجراء الاختبار الرجعي وفقاً لأنظمة ملاءة رأس المال لمخاطر السوق الصادرة عن مصرف البحرين المركزي للتأكد من أن نموذج القيمة المعرضة للمخاطر والافتراضات المستخدمة لاحتساب أرقام القيمة المعرضة للمخاطر هي موثوق بها. يتم إجراء الاختبار الرجعي للقيمة المعرضة للمخاطر ليوم واحد حسب الربح والخسارة الفعلية (مقارنة القيمة المعرضة للمخاطر ليوم واحد بالمتوسط اليومي للربح والخسارة الفعلية) وكذلك الاختبار الرجعي الافتراضي (مقارنة القيمة المعرضة للمخاطر ليوم واحد مع الربح والخسارة المشتقة من المراكز الثابتة) بشكل يومي وفقاً للدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي. إن الهدف من ذلك هو ضمان أن تكون الافتراضات المستخدمة لحساب القيمة المعرضة للمخاطر معقولة وتوفر رقماً على أساس القيمة المعرضة للمخاطر الذي يعد مؤشراً جيداً للخسائر المحتملة في مراكز التداول. خلال السنة، أظهر الاختبار الرجعي عن نتائج مرضية.

كما تقوم المجموعة بإجراء اختبار الضغط لتحديد الأحداث أو المؤثرات التي من الممكن أن تؤثر بدرجة عالية على مراكز التداول التي تتخذها المجموعة. وفقاً لمتطلبات مصرف البحرين المركزي، يقوم قسم التدقيق الداخلي التابع للبنك وكذلك الخبير الاستشاري الخارجي بالتحقق من صحة النموذج الداخلي.

36 مخاطر سعر الفائدة

مخاطر سعر الفائدة هي مخاطر تعرض المركز المالي للمجموعة لتغيرات سلبية في أسعار الفائدة. تتعرض المجموعة لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم تطابق أو لوجود فجوات في مبالغ الموجودات والمطلوبات والأدوات المالية غير المدرجة في قائمة المركز المالي والتي يحين موعد استحقاقها أو إعادة تسعيرها في فترة معينة. ويمكن أن تشكل مخاطر أسعار الفائدة الفائضة تهديداً خطيراً على أرباح المجموعة وقاعدة رأسمالها. وبالتالي، فإن وجود إجراءات فعالة لإدارة المخاطر تساعد على الاحتفاظ بمخاطر أسعار الفائدة ضمن مستويات معقولة هو أمر ضروري لسلامة المجموعة وضمان وضعها القوي.

36 مخاطر سعر الفائدة (تتمة)

تتمثل سياسة المجموعة في الاحتفاظ بموجوداتها ومطلوباتها غير المتطابقة عند مستويات مستقرة ومقبولة من أجل الحفاظ على صافي دخل فوائد ثابتة. تراقب المجموعة مخاطر أسعار الفائدة على أساس حدود الفجوات / الفترات. كما تستخدم المجموعة احتمالات "ماذا لو" للتنبؤ بصافي دخل الفوائد والقيمة الاقتصادية لأسهم حقوق الملكية للمجموعة. تستخدم المجموعة أدوات المشتقات المالية مثل مقايضات أسعار الفائدة واتفاقيات صرف العملات الأجنبية لإدارة مخاطر أسعار الفائدة. تقع مسئولية الإدارة اليومية لمخاطر أسعار الفائدة على عاتق رئيس الخزينة، وكما تقوم لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بمراجعة التقارير الخاصة بمخاطر أسعار الفائدة بشكل دوري.

تحليل الحساسية

استناداً إلى القائمة الموحدة للمركز المالي كما في 31 ديسمبر 2023، فإن الزيادة بمقدار 200 نقطة أساس في أسعار الفائدة مع الاحتفاظ بجميع المتغيرات الأخرى ثابتة، سوف ينتج عنها زيادة في صافي دخل الفوائد لفترة 12 شهراً القادمة بما يقارب 16.4 مليون دينار بحريني (2022: زيادة قدرها 18.2 مليون دينار بحريني). ومن ناحية أخرى، فإن حركة الانخفاض في أسعار الفائدة بمقدار 200 نقطة أساس بحد أدنى 0%، سيكون له تأثير سلبي على صافي دخل الفوائد لفترة 12 شهراً القادمة بما يقارب 16.4 مليون دينار بحريني (2022: 18.2 مليون دينار بحريني).

	معدل الصدمة المتوقعة (+200 نقطة أساس)		معدل الصدمة المتوقعة (-200 نقطة أساس)	
	2023 مليون دينار بحريني	2022 مليون دينار بحريني	**2023 مليون دينار بحريني**	2022 مليون دينار بحريني
دينار بحريني	**13.8**	16.8	**13.8**	16.8
دولار أمريكي	**2.6**	1.3	**2.6**	1.3
دينار كويتي	**1.4**	1.4	**1.4**	1.4
أخرى	**(1.4)**	(1.3)	**(1.4)**	(1.3)
المجموع	**16.4**	18.2	**16.4**	18.2

إن الزيادة بمقدار 200 نقطة أساس في أسعار الفائدة مع الاحتفاظ بجميع المتغيرات الأخرى ثابتة، سوف ينتج عنه تأثير سلبي على رأس المال بما يقارب 9.0% بإجمالي 54.9 مليون دينار بحريني (2022: 8.0% بإجمالي 48.5 مليون دينار بحريني). وبالمقابل فإن الانخفاض بمقدار 200 نقطة أساس في أسعار الفائدة مع الاحتفاظ بجميع المتغيرات الأخرى ثابتة، سوف ينتج عنه تأثير إيجابي على رأس المال بما يقارب 9.0% بإجمالي 54.9 مليون دينار بحريني (2022: 8.0% بإجمالي 48.5 مليون دينار بحريني).

يقدم الجدول الوارد أدناه تحليلًا لتعرضات مخاطر أسعار الفائدة الخاصة بالمجموعة:

31 ديسمبر 2023	**لغاية 3 أشهر مليون دينار بحريني**	**أكثر من 3 أشهر إلى سنة واحدة مليون دينار بحريني**	**أكثر من سنة واحدة مليون دينار بحريني**	**غير معرضة مليون دينار بحريني**	**المجموع مليون دينار بحريني**
أذونات خزانة	**89.9**	**299.3**	**–**	**–**	**389.2**
ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	**211.8**	**–**	**1.2**	**32.8**	**245.8**
قروض وسلف للعملاء	**848.7**	**108.9**	**605.7**	**25.0**	**1,588.3**
أوراق مالية استثمارية	**23.9**	**74.6**	**741.6**	**70.0**	**910.1**
	1,174.3	**482.8**	**1,348.5**	**127.8**	**3,133.4**
ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى	**335.7**	**30.6**	**–**	**39.9**	**406.2**
اقتراضات بموجب اتفاقيات إعادة شراء	**257.4**	**2.8**	**66.7**	**–**	**326.9**
اقتراضات لأجل	**113.1**	**188.5**	**–**	**–**	**301.6**
حسابات جارية وتوفير وودائع أخرى للعملاء	**506.6**	**408.5**	**43.6**	**1,171.3**	**2,130.0**
	1,212.8	**630.4**	**110.3**	**1,211.2**	**3,164.7**
فجوة مدرجة بالميزانية	**(38.5)**	**(147.6)**	**1,238.2**	**(1,083.4)**	**(31.3)**
فجوة غير مدرجة بالميزانية	**516.2**	**(24.9)**	**(491.3)**	**(371.0)**	**(371.0)**
مجموع فجوة حساسية الفائدة	**477.7**	**(172.5)**	**746.9**		
فجوة حساسية الفائدة المتراكمة	**477.7**	**305.2**	**1,052.1**		

31 ديسمبر 2022	لغاية 3 أشهر مليون دينار بحريني	أكثر من 3 أشهر إلى سنة واحدة مليون دينار بحريني	أكثر من سنة واحدة مليون دينار بحريني	غير معرضة مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
أذونات خزانة	83.4	194.5	–	–	277.9
ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	169.2	0.3	0.8	106.3	276.6
قروض وسلف للعملاء	849.2	175.0	566.6	23.2	1,614.0
أوراق مالية استثمارية	62.4	56.3	741.9	53.6	914.2
	1,164.2	426.1	1,309.3	183.1	3,082.7
ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى	226.9	42.0	–	20.5	289.4
اقتراضات بموجب اتفاقية إعادة شراء	233.4	75.3	68.7	–	377.4
اقتراضات لأجل	75.4	–	188.5	–	263.9
حسابات جارية وتوفير وودائع أخرى للعملاء	454.6	365.0	36.1	1,260.9	2,116.6
	990.3	482.3	293.3	1,281.4	3,047.3
فجوة مدرجة بالميزانية	173.9	(56.2)	1,016.0	(1,098.3)	35.4
فجوة غير مدرجة بالميزانية	457.3	32.0	(489.3)	(177.0)	(177.0)
مجموع فجوة حساسية الفائدة	631.2	(24.2)	526.7		
فجوة حساسية الفائدة المتراكمة	631.2	607.0	1,133.7		

37 مخاطر العملة

مخاطر العملة هي مخاطر تقلب في قيمة العملة الرئيسية للأدوات المالية نتيجة لتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. إن العملة الرئيسية لعمليات المجموعة هي الدينار البحريني. لدى المجموعة صافي التعرضات الجوهرية غير الاستراتيجية الهامة التالية المعروضة بالعملات الأجنبية كما هو بتاريخ القائمة الموحدة للمركز المالي:

	معادل فائض (عجز)	
	2023 مليون دينار بحريني	2022 مليون دينار بحريني
الدولار الأمريكي	**164.7**	165.2
اليورو	**0.3**	0.3
عملات دول مجلس التعاون الخليجي (باستثناء الدينار الكويتي)	**15.4**	11.5
الدينار الكويتي	**7.0**	6.5
أخرى	**0.2**	0.2

بما أن الدينار البحريني وعملات دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى (باستثناء الدينار الكويتي) هي مثبتة بالدولار الأمريكي، فإن المراكز بالدولار الأمريكي وعملات دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى لا تمثل مخاطر عملة هامة. بالنسبة لتأثير حساسية العملة على القيمة المعرضة للمخاطر (الإيضاح رقم 35).

لقد أقر مجلس الإدارة مستويات لمخاطر العملة وذلك بوضع حدود لتعرضات مراكز العملة. تتم مراقبة المراكز على أساس يومي للتأكد من أنها ضمن الحدود الموضوعة. تستخدم المجموعة عقود صرف أجنبي آجلة وعقود مقايضات العملة للتحوط مقابل مخاطر العملة المحددة تحديداً.

38 مخاطر أسعار الأسهم

مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر انخفاض القيم العادلة لأسهم حقوق الملكية أو الصناديق المدارة نتيجة لتغييرات في القيمة المقابلة لمؤشرات الأسهم أو مؤشرات قيمة الأسهم الفردية. تدير المجموعة هذه المخاطر من خلال تنويع الاستثمارات حسب التوزيع الجغرافي والتركز الصناعي.

فيما يلي التأثير على أسهم حقوق الملكية (كنتيجة لتغير في القيمة العادلة لأدوات أسهم حقوق الملكية المحتفظ بها كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر) نتيجة للتغيرات المحتملة الممكنة في مؤشرات الأسهم، مع الاحتفاظ بجميع المتغيرات الأخرى الثابتة:

	أسهم حقوق الملكية المتداولة			التأثير على أسهم حقوق الملكية	
	2023 مليون دينار بحريني	2022 مليون دينار بحريني	% التغير في الفهرس	2023 مليون دينار بحريني	2022 مليون دينار بحريني
بورصة البحرين	**11.6**	11.1	±15%	**1.7**	1.7
أسواق الأوراق المالية الأخرى	**26.1**	30.2	±15%	**3.9**	4.5
				5.6	6.2

39 مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في مخاطر عدم مقدرة المجموعة على الوفاء بمتطلباتها التمويلية. تنتج مخاطر السيولة بسبب اختلال السوق أو تدني درجة الائتمان مما قد يتسبب مباشرة في نضوب بعض مصادر التمويل. وللوقاية من هذه المخاطر، قامت المجموعة بتنويع مصادر التمويل وإدارة الموجودات مع أخذ السيولة في الاعتبار ومراقبة مراكز السيولة، والاحتفاظ برصيد جيد للنقد وما في حكمه، والأوراق المالية القابلة للتداول بسهولة. بالإضافة لذلك، تحتفظ المجموعة بودائع قانونية مختلفة لدى البنوك المركزية، وقد حصلت على خطوط الائتمان من مختلف البنوك والمؤسسات المالية.

لدى البنك سياسة لمخاطر السيولة، توضح أدوار ومسئوليات لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات وقسم الخزانة وتنص على توجيهات واضحة فيما يتعلق بالحد الأدنى للموجودات السائلة التي يتوجب على البنك الاحتفاظ بها وحدود الفجوات بموجب الفاصل الزمني من سلم الاستحقاقات وحدود التدفقات النقدية المتراكمة بموجب الفاصل الزمني ونسب السيولة المختلفة التي يتوجب الاحتفاظ بها والتي يتم اعتمادها من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات استناداً إلى إستراتيجية السيولة السنوية.

تتمثل سياسة البنك في الاحتفاظ بموجوداته في موجودات ذات سيولة عالية الجودة مثل الإيداعات فيما بين البنوك وأذونات الخزانة والسندات الحكومية لضمان توفر الأموال اللازمة لتلبية الالتزامات المستحقة والتسهيلات غير المسحوبة وسحب الودائع عندما يحين موعد استحقاقها. وتتكون نسبة كبيرة من ودائع البنك من الحسابات الجارية للأفراد وحسابات التوفير وحسابات الودائع الثابتة والتي على الرغم من كونها مستحقة الدفع عند الطلب أو بموجب إشعار قصير الأجل، إلا أنها تشكل جزء من قاعدة الودائع المستقرة للبنك ومصدر التمويل الأساسي.

تقع مسئولية الإدارة اليومية لمخاطر السيولة على عاتق رئيس الخزينة، الذي يراقب عن كثب مصادر واستحقاقات الموجودات والمطلوبات ويضمن الالتزام بالحدود المنصوص عليها من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات، وعدم تركز التمويل في مصدر تمويل واحد.

كما يضع البنك خطط طارئة للتعامل مع الظروف الاستثنائية لمخاطر السيولة بعد إجراء تحليل شامل للسيناريو.

يلخص الجدول الوارد أدناه بيان استحقاق المطلوبات المالية للمجموعة (بما في ذلك الفائدة) بناءً على الالتزامات التعاقدية للسداد غير المخصومة.

31 ديسمبر 2023	تحت الطلب مليون دينار بحريني	خلال شهر واحد مليون دينار بحريني	شهر واحد إلى 3 أشهر مليون دينار بحريني	3 أشهر إلى 6 أشهر مليون دينار بحريني	6 أشهر إلى 12 شهر مليون دينار بحريني	سنة واحدة إلى 5 سنوات مليون دينار بحريني	5 إلى 10 سنوات مليون دينار بحريني	10 إلى 20 سنة مليون دينار بحريني	أكثر من 20 سنة مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى	**81.0**	**238.6**	**60.0**	**17.9**	**14.8**	**1.8**	**–**	**–**	**–**	**414.1**
اقتراضات بموجب اتفاقية إعادة شراء	**–**	**38.7**	**3.5**	**6.8**	**62.3**	**251.6**	**–**	**–**	**–**	**362.9**
اقتراضات لأجل	**–**	**6.5**	**0.7**	**20.5**	**196.5**	**98.1**	**–**	**–**	**–**	**322.3**
حسابات جارية وتوفير وودائع أخرى للعملاء	**1,250.6**	**228.8**	**213.6**	**141.6**	**305.5**	**59.8**	**–**	**–**	**–**	**2,199.9**
مجموع المطلوبات المالية غير المخصومة	**1,331.6**	**512.6**	**277.8**	**186.8**	**579.1**	**411.3**	**–**	**–**	**–**	**3,299.2**
خطابات ضمان	**251.4**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**251.4**
ارتباطات القروض غير المسحوبة	**171.7**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**171.7**
الأدوات المالية المشتقة										
مبالغ تعاقدية مستحقة الدفع	**–**	**(37.3)**	**(12.7)**	**(18.7)**	**(29.1)**	**(345.2)**	**(276.0)**	**(139.1)**	**(37.5)**	**(895.6)**
مبالغ تعاقدية مستحقة القبض	**–**	**38.9**	**11.9**	**21.6**	**38.6**	**407.8**	**311.5**	**164.2**	**38.9**	**1,033.4**
	–	**1.6**	**(0.8)**	**2.9**	**9.5**	**62.6**	**35.5**	**25.1**	**1.4**	**137.8**

39 مخاطر السيولة (تتمة)

31 ديسمبر 2022	تحت الطلب مليون دينار بحريني	خلال شهر واحد مليون دينار بحريني	شهر واحد إلى 3 أشهر مليون دينار بحريني	3 أشهر إلى 6 أشهر مليون دينار بحريني	6 أشهر إلى 12 شهر مليون دينار بحريني	سنة واحدة إلى 5 سنوات مليون دينار بحريني	5 إلى 10 سنوات مليون دينار بحريني	10 إلى 20 سنة مليون دينار بحريني	أكثر من 20 سنة مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى	53.3	147.5	47.0	27.4	16.3	1.1	–	–	–	292.6
اقتراضات بموجب اتفاقية إعادة شراء	-	21.6	5.6	78.7	116.3	172.0	–	–	–	394.2
اقتراضات لأجل	-	6.5	-	1.2	63.8	218.4	–	–	–	289.9
حسابات جارية وتوفير وودائع أخرى للعملاء	1,366.5	116.9	238.1	103.8	289.1	46.7	–	–	–	2,161.1
مجموع المطلوبات المالية غير المخصومة	1,419.8	292.5	290.7	211.1	485.5	438.2	–	–	–	3,137.8
خطابات ضمان	190.2	–	–	–	–	–	–	–	–	190.2
ارتباطات القروض غير المسحوبة	103.2	–	–	–	–	–	–	–	–	103.2
الأدوات المالية المشتقة										
مبالغ تعاقدية مستحقة الدفع	–	(5.1)	(25.5)	(48.1)	(23.5)	(364.5)	(327.7)	(133.9)	(53.2)	(981.5)
مبالغ تعاقدية مستحقة القبض	–	5.4	25.4	51.8	31.5	412.1	359.7	152.8	55.0	1,093.7
	–	0.3	(0.1)	3.7	8.0	47.6	32.0	18.9	1.8	112.2

40 المخاطر القانونية والتشغيلية

المخاطر القانونية

المخاطر القانونية هي المخاطر المتعلقة بالخسائر الناتجة عن الإجراءات القانونية أو التنظيمية التي قد تبطل أو تعوق الأداء من قبل المستخدم النهائي أو طرفه الآخر بموجب شروط العقد أو اتفاقيات المقاصة ذات الصلة.

لقد قامت المجموعة بوضع الرقابة الوقائية الكافية واتخاذ إجراءات رسمية لتحديد المخاطر القانونية لتجنب الخسائر المحتملة الناتجة عن عدم الالتزام بالقوانين والأنظمة والدعاية السلبية وما إلى ذلك. كما قامت المجموعة بوضع إجراءات قانونية للتدقيق في المنتجات المعروضة وإدارة المخاطر الناتجة عن عملياتها.

كما في 31 ديسمبر 2023، كان لدى المجموعة قضايا قانونية معلقة رفعت ضدها بإجمالي 1.4 مليون دينار بحريني (2022: 2.3 مليون دينار بحريني). بناءً على إفادة الاستشاريين القانونيين للمجموعة، تعتقد الإدارة بأنه ليس من المحتمل أن تنشأ أية التزامات على المجموعة من تلك القضايا. ومع ذلك، وعلى أساس متحفظ، قامت المجموعة بعمل مخصص مقابل تلك المطالبات بمبلغ وقدره 0.2 مليون دينار بحريني (2022: لا شيء).

المخاطر التشغيلية

المخاطر التشغيلية هي مخاطر الخسائر الناتجة عن عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخلية أو الأخطاء البشرية أو خلل في الأنظمة أو من الأحداث الخارجية. وقد حددت المجموعة بشكل واضح الإجراءات التشغيلية لجميع منتجاتها وخدماتها. كما يوجد لدى المجموعة أنظمة الحاسب الآلي المتقدمة التي تمكنها من تشغيل عملياتها بسرعة ودقة.

تعمل دائرة المخاطر التشغيلية بشكل مستقل عن الوحدات الأخرى في البنك وترفع تقاريرها إلى رئيس المخاطر، وتقوم هذه الدائرة بإجراء مراجعات دورية ومنتظمة على جميع مجالات الأنشطة التجارية للبنك، وتقوم بتقديم تقارير عن أوجه القصور والاستثناءات في سياسات وإجراءات البنك. كما توصي باتخاذ الإجراءات اللازمة للتخفيف من حدة المخاطر التشغيلية، ويتم تنفيذ هذه التوصيات من قبل الإدارة على الفور.

كما يوجد لدى البنك خطة طوارئ لمواجهة أي عطل في أنظمة الحاسوب الرئيسية. ويتم إجراء عمليات نسخ إحتياطية منتظمة لجميع فئات البيانات الهامة، ويتم حفظها خارج مبنى البنك. ويضمن ذلك أنه في حالة حدوث عطل في أنظمة الحاسوب، سيتمكن البنك من مواصلة عملياته دون فقدان البيانات الهامة أو المعاملات التجارية للبنك. كجزء من خطة مواجهة الكوارث، أنشأ البنك مركز مساندة إحتياطي الذي من الممكن أن يعمل في حالة حدوث أي طارئ.

يوجد لدى البنك خطة محددة لاستمرارية تصريف الأعمال. يتمثل الهدف الرئيسي من خطة استمرارية الأعمال في ضمان أن البنك يتمكن في حالة وقوع كارثة كاملة أو جزئية، من مواصلة تقديم الخدمات الأساسية إلى العملاء، وللحد من أي آثار سلبية على أنشطة البنك من خلال إجراء دراسة وتحليل التأثير على الأعمال وخطط وإجراءات استعادة الأعمال، فيما يتعلق بالوظائف الهامة المحددة. لدى الشركات التابعة للبنك خطط طوارئ مماثلة لعملياتها.

يستخدم البنك نظام لإدارة المخاطر التشغيلية لمراقبة المخاطر التشغيلية وإجراء عمليات تقييم ذاتية للمخاطر والرقابة عليها واستعادة البيانات التشغيلية التي تتعرض للفقدان وفقاً لتوجيهات اتفاقية بازل 3 / توجيهات مصرف البحرين المركزي.

41 القيم العادلة للأدوات المالية

تستخدم المجموعة التسلسل الهرمي التالي للتحديد والإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية بتقنية التقييم:

المستوى 1: الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات المماثلة أو المطلوبات المماثلة؛

المستوى 2: التقنيات الأخرى والتي يمكن ملاحظة جميع مدخلاتها ذات التأثير الجوهري على القيمة العادلة المسجلة إما بصورة مباشرة أو غير مباشرة؛ و

المستوى 3: التقنيات التي تستخدم مدخلات ذات التأثير الجوهري على القيمة العادلة المسجلة والتي لا تستند على معلومات يمكن ملاحظتها في السوق.

تتمثل المدخلات الجوهرية لتقييم سندات أسهم حقوق الملكية المصنفة ضمن المستوى 3 في معدل النمو السنوي للتدفقات النقدية ومعدلات الخصم وبالنسبة للصناديق فهو معدل خصم نقص السيولة. سيؤدى انخفاض معدل النمو وارتفاع معدل الخصم ومعدل خصم نقص السيولة إلى انخفاض القيمة العادلة. سيكون التأثير على القائمة الموحدة للمركز المالي أو القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق المساهمين غير جوهري إذا تغيرت متغيرات المخاطر ذات الصلة المستخدمة في التقييم العادل للسندات غير المسعرة بنسبة 5%. لم تكن هناك أية تغييرات جوهرية في أساليب التقييم المستخدمة لغرض قياس القيمة العادلة للأوراق المالية الاستثمارية بالمقارنة مع السنة السابقة.

يوضح الجدول التالي تحليل الأدوات المالية المسجلة بالقيمة العادلة حسب التسلسل الهرمي للقيمة العادلة كما في 31 ديسمبر 2023 و2022:

31 ديسمبر 2023	المستوى 1 مليون دينار بحريني	المستوى 2 مليون دينار بحريني	المستوى 3 مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
الموجودات المالية				
سندات	608.8	1.7	–	610.5
أسهم حقوق الملكية	37.7	–	30.5	68.2
صناديق مدارة	–	1.0	–	1.0
المشتقات المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة	–	0.2	–	0.2
المشتقات المالية المحتفظ بها لغرض تحوطات القيمة العادلة	–	43.9	–	43.9
	646.5	46.8	30.5	723.8
المطلوبات المالية				
اقتراضات بموجب اتفاقيات إعادة شراء	69.0	–	–	69.0
المشتقات المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة	–	0.3	–	0.3
المشتقات المالية المحتفظ بها لغرض تحوطات القيمة العادلة	–	1.7	–	1.7
	69.0	2.0	–	71.0

31 ديسمبر 2022	المستوى 1 مليون دينار بحريني	المستوى 2 مليون دينار بحريني	المستوى 3 مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
الموجودات المالية				
سندات	605.7	3.9	–	609.6
أسهم حقوق الملكية	41.4	–	29.2	70.6
صناديق مدارة	–	1.1	–	1.1
المشتقات المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة	–	0.4	–	0.4
المشتقات المالية المحتفظ بها لغرض تحوطات القيمة العادلة	–	60.1	–	60.1
	647.1	65.5	29.2	741.8
المطلوبات المالية				
اقتراضات بموجب اتفاقيات إعادة شراء	106.3	–	–	106.3
المشتقات المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة	–	2.0	–	2.0
المشتقات المالية المحتفظ بها لغرض تحوطات القيمة العادلة	–	0.8	–	0.8
	106.3	2.8	–	109.1

تحويلات بين المستوى 1 والمستوى 2 والمستوى 3

خلال السنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2023 و2022، لم تكن هناك أية تحويلات من وإلى المستوى 3 لقياسات القيمة العادلة. علاوة على ذلك، لم تكن هناك أي تغيرات جوهرية في أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة ضمن المستوى 3.

يوضح الجدول أدناه القيم المدرجة المقدرة والقيم العادلة للأدوات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة حيث تختلف القيم العادلة عن قيمها المدرجة الموضحة في القوائم المالية الموحدة.

	31 ديسمبر 2023		
	القيمة المدرجة مليون دينار بحريني	القيمة العادلة مليون دينار بحريني	الفرق مليون دينار بحريني
المطلوبات المالية			
اقتراضات لأجل	**301.6**	**300.3**	**(1.3)**
الموجودات المالية			
أوراق مالية استثمارية	**230.4**	**231.0**	**(0.6)**

	31 ديسمبر 2022		
	القيمة المدرجة مليون دينار بحريني	القيمة العادلة مليون دينار بحريني	الفرق مليون دينار بحريني
المطلوبات المالية			
اقتراضات لأجل	263.9	260.2	(3.7)
الموجودات المالية			
أوراق مالية استثمارية	232.9	232.5	0.4

إن المطلوبات والموجودات المالية المذكورة أعلاه هي القيمة العادلة ضمن المستوى 1.

كما في 31 ديسمبر 2023 و2022، إن القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية تقارب قيمتها المدرجة، بخلاف تلك المفصح عنها في الجدول الوارد أعلاه.

42 الدفع على أساس الأسهم

في سنة 2014، اعتمدت المجموعة الأنظمة المتعلقة بممارسات المكافآت السليمة الصادرة عن مصرف البحرين المركزي وبالتالي مراجعة وتعديل إطار عمل خطة المكافآت المتغيرة الخاصة به. تمت الموافقة على إطار عمل السياسة المعدلة ومكونات الحوافز من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوي المنعقد بتاريخ 10 مارس 2015. وقد تم الجمع بين خطة الأسهم الجديدة واطار عمل خطة المكافآت المعدلة حديثاً والذي صدر بتكليف من مصرف البحرين المركزي والذي يعرف بخطة الحوافز القصيرة الأجل وخطه الحوافز الطويلة الأجل.

خطة حوافز الأسهم قصيرة الأجل والطويلة الأجل

يتم منح حوافز الأسهم الطويلة الأجل لكبار المدراء التنفيذيين وما فوق، مع خدمة لأكثر من 12 شهراً في تاريخ المنح واستيفاء معايير أداء معينة. تخضع الأسهم الممنوحة إلى استيفاء الشروط المتعلقة بصافي أرباح البنك على مدى فترة ثلاث سنوات ولا يزال الموظف في العمل في نهاية فترة 3 سنوات (فترة الاكتساب). يتم منح حوافز الأسهم قصيرة الأجل للموظفين تماشياً مع توجيهات أنظمة المكافآت السليمة الصادرة عن مصرف البحرين المركزي.

يوضح الجدول التالي المصروفات المثبتة للخدمات المستلمة من قبل الموظفين خلال السنة:

	2023 مليون دينار بحريني	2022 مليون دينار بحريني
مصروفات ناتجة عن معاملات الدفع يتم تسويتها على أساس الأسهم	**0.4**	2.8
أسهم مكتسبة خلال السنة	**(2.1)**	(2.2)

فيما يلي التغيرات في عدد الأسهم في خطة الحوافز طويلة الأجل للمجموعة وخطة الحوافز قصيرة الأجل:

	عدد الأسهم	
	2023	2022
الرصيد الإفتتاحي للأسهم الممنوحة ولكنها غير مكتسبة	**9,409,019**	10,157,419
أسهم حقوق الملكية المحول إلى صندوق الائتمان	**4,907,485**	4,613,502
عدد الأسهم الصادرة خلال السنة للمشاركين	**(4,332,505)**	(5,361,902)
	9,983,999	9,409,019

بلغ سعر السوق لأسهم البنك بناءً على السعر المعروض في بورصة البحرين 0.504 دينار بحريني للسهم الواحد كما في 31 ديسمبر 2023 (2022: 0.500 دينار بحريني) للسهم الواحد.

43 ملاءة رأس المال

فيما يلي نسبة مخاطر الموجودات المحسوبة للمجموعة وفقاً لتوجيهات ملاءة رأس المال المعتمدة من قبل مصرف البحرين المركزي:

	2023 مليون دينار بحريني	2022 مليون دينار بحريني
رأسمال الأسهم العادية فئة 1	**611.3**	603.4
رأس المال فئة 2	**24.9**	25.3
مجموع قاعدة رأس المال (أ)	**636.2**	628.7
التعرض الموزون لمخاطر الائتمان	**1,995.9**	2,024.6
التعرض الموزون للمخاطر التشغيلية	**227.7**	240.1
التعرض الموزون لمخاطر السوق	**41.6**	42.4
مجموع التعرض الموزون للمخاطر (ب)	**2,265.2**	2,307.1
ملاءة رأس المال (أ/ ب * 100) - %	**%28.1**	%27.3
الحد الأدنى المطلوب - %	**%14.0**	%14.0

إدارة رأس المال

تتمثل الأهداف الرئيسية لسياسات إدارة رأس المال الخاص بالمجموعة في ضمان امتثال المجموعة لمتطلبات رأس المال المفروضة خارجياً، وضمان احتفاظ المجموعة بتصنيفات ائتمانية قوية ونسب رأسمال عالية من أجل دعم أعمالها وزيادة الحد الأقصى لقيمة عدد المساهمين.

تقوم المجموعة بإدارة هيكل رأسمالها وإجراء تعديلات عليه في ضوء التغييرات في الظروف الاقتصادية وخصائص المخاطر في أنشطتها. من أجل الحفاظ على هيكل رأس المال أو تعديله، يجوز للبنك تعديل مبالغ أرباح الأسهم المدفوعة للمساهمين أو إصدار سندات رأسمالية. لم يتم إجراء أي تغييرات في الأهداف والسياسات والعمليات عن السنوات السابقة.

اعتمدت المجموعة إطار عمل ملاءة رأس المال الجديد بموجب اتفاقية بازل 3 وذلك اعتباراً من 1 يناير 2015 وفقاً للتوجيهات الصادرة عن مصرف البحرين المركزي والتي تعزز عمليات إدارة مخاطر البنك والمراجعة الإشرافية ومعايير الإفصاح وإدارة رأس المال.

قامت المجموعة بتطبيق الأسلوب الموحد في حالة مخاطر الائتمان وأسلوب النموذج الداخلي لمخاطر السوق في فروعها في مملكة البحرين ودولة الكويت والأسلوب الموحد في فروعها في جمهورية الهند وأسلوب المؤشر الأساسي للمخاطر التشغيلية.

قامت المجموعة بوضع إجراءات لعملية تقييم ملاءة رأس المال الداخلي لتوفير سياسة توجيهية لتخطيط وإدارة رأس المال. كما يستخدم البنك نموذج عائد رأس المال المعدل مقابل المخاطر في عملية اتخاذ القرارات الخاصة به.

44 صافي نسبة التمويل المستقر

يتمثل الهدف من صافي نسبة التمويل المستقر في تعزيز مرونة بيان مخاطر السيولة لدى البنوك وتحفيز قطاع مصرفي أكثر مرونة على مدى أفق زمني أطول. ويحد صافي نسبة التمويل المستقر من الاعتماد المفرط على التمويل بالجملة القصير الأجل، ويشجع على إجراء تقييم أفضل لمخاطر التمويل في جميع البنود المدرجة وغير المدرجة بالميزانية وتعزز استقرار التمويل.

يتم حساب صافي نسبة التمويل المستقر وفقاً لمتطلبات وحدة إدارة مخاطر السيولة الصادرة عن مصرف البحرين المركزي. إن الحد الأدنى لصافي نسبة التمويل المستقر وفقاً لمصرف البحرين المركزي هو 100%. بلغ صافي نسبة التمويل المستقر الموحد للمجموعة 137.6% كما في 31 ديسمبر 2023 (31 ديسمبر 2022: 138.3%).

إن أهم العوامل وراء التمويل المستقر المتاح للمجموعة هي القاعدة الرأسمالية القوية ومحفظة الودائع الكبيرة للأفراد والشركات الصغيرة، ومحفظة كبيرة من ودائع المؤسسات غير المالية (المتعلقة بالودائع الحكومية والشركات)، وكذلك التمويل المتوسط الأجل من الاقتراضات بموجب اتفاقيات إعادة الشراء والاقتراضات لأجل. لقد شكلت قاعدة رأس المال 23.6% (31 ديسمبر 2022: 23.4%) من التمويل المستقر المتاح للمجموعة، بينما شكلت ودائع الأفراد والشركات الصغيرة 45.9% (31 ديسمبر 2022: 46.6%) من التمويل المستقر المتاح (بعد تطبيق الأوزان ذات الصلة).

بالنسبة للتمويل المستقر المطلوب، فإن السبب الرئيسي وراء الانخفاض النسبي للتمويل المستقر المطلوب، مقارنةً بالتمويل المستقر المتاح، يتعلق بالمحفظة الكبيرة للأصول السائلة عالية الجودة لبنك البحرين والكويت والتي تمثل 26.7% (31 ديسمبر 2022: 23.6%) من إجمالي التمويل المستقر المطلوب (قبل تطبيق الأوزان ذات الصلة).

وبالمقارنة مع نهاية ديسمبر 2022 (صافي نسبة التمويل المستقر 138.3%)، انخفض صافي نسبة التمويل المستقر بشكل طفيف بنسبة 0.7%. زاد التمويل المستقر المتاح بنحو 10.7 مليون دينار بحريني ويعود ذلك بالأساس إلى ارتفاع قاعدة رأس المال. ومن ناحية أخرى، كانت الزيادة في التمويل المستقر المطلوب أعلى نسبياً بنحو 17.2 مليون دينار بحريني ويعود ذلك بالأساس إلى الزيادة في الأصول السائلة عالية الجودة، والتي قابلها جزئياً انخفاض في محفظة القروض وانخفاض تكلفة الاستبدال الايجابية للمشتقات.

تم احتساب صافي نسبة التمويل المستقر الموحد للمجموعة وفقاً لمتطلبات الدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي كما يلي:

	2023 مليون دينار بحريني	2022 مليون دينار بحريني
مجموع التمويل المستقر المتاح	**2,729.6**	2,718.9
مجموع التمويل المستقر المطلوب	**1,983.1**	1,965.9
صافي نسبة التمويل المستقر الموحد للمجموعة	**%137.6**	%138.3
الحد الأدنى لمتطلبات صافي نسبة التمويل المستقر	**%100.0**	%100.0

تم احتساب صافي نسبة التمويل المستقر (كنسبة مئوية) كما في 31 ديسمبر 2023 كما يلي:

	القيم غير الموزونة (أي قبل تطبيق العوامل ذات الصلة)				
البند	تاريخ استحقاق غير محدد مليون دينار بحريني	أقل من 6 أشهر مليون دينار بحريني	أكثر من 6 أشهر وأقل من سنة مليون دينار بحريني	أكثر من سنة واحدة مليون دينار بحريني	المجموع القيم الموزونة مليون دينار بحريني
التمويل المستقر المتاح:					
رأس المال:					
رأس المال التنظيمي	620.3	–	–	24.9	645.2
ودائع الأفراد وودائع عملاء الشركات الصغيرة:					
ودائع ثابتة	–	469.3	9.6	0.9	455.9
ودائع أقل ثباتاً	–	714.9	135.3	32.5	797.7
تمويل بالجملة:					
تمويل بالجملة آخر	–	1,086.6	380.6	334.9	830.8
مطلوبات أخرى:					
جميع المطلوبات الأخرى غير المدرجة ضمن الفئات المذكورة أعلاه	–	121.0	–	-	-
مجموع التمويل المستقر المتاح	620.3	2,391.8	525.5	393.2	2,729.6
التمويل المستقر المطلوب:					
مجموع صافي نسبة التمويل المستقر للأصول السائلة عالية الجودة	–	–	–	–	287.9
القروض والأوراق المالية الممنوحة:					
القروض الممنوحة للمؤسسات المالية المضمونة بالأصول السائلة عالية الجودة بغير المستوى 1 والقروض الممنوحة غير المضمونة للمؤسسات المالية	–	292.8	14.2	37.5	88.5
القروض الممنوحة لعملاء الشركات غير المالية والقروض لعملاء الأفراد والشركات الصغيرة والقروض للحكومات والبنوك المركزية والشركات الصغيرة والمتوسطة، ومنها قروض:	–	326.4	71.4	837.3	910.6
بوزن مخاطر أقل من أو يساوي 35% وفقاً لتوجيهات نسبة ملاءة رأس المال الصادر عن مصرف البحرين المركزي	–	19.8	5.1	251.0	175.6
الأوراق المالية غير المتعثرة في السداد ولا تعتبر مؤهلة كأصول سائلة عالية الجودة، بما في ذلك الأسهم المتداولة في البورصة	–	24.8	35.2	188.4	208.0
موجودات أخرى:					
صافي نسبة التمويل المستقر للموجودات المشتقة	–	40.6	–	–	40.6
صافي نسبة التمويل المستقر للمطلوبات المشتقة قبل خصم أوجه تباين الهامش المسجل	–	0.1	–	–	0.1
جميع الموجودات الأخرى غير المدرجة ضمن الفئات المذكورة أعلاه	220.7	–	–	–	220.7
البنود غير المدرجة في الميزانية	–	1,021.9	–	–	51.1
مجموع التمويل المستقر المطلوب	220.7	1,726.4	125.9	1,314.2	1,983.1
نسبة صافي التمويل المستقر (%)					%137.6

تم احتساب صافي نسبة التمويل المستقر (كنسبة مئوية) كما في 31 ديسمبر 2022 كما يلي:

البند	القيم غير الموزونة (أي قبل تطبيق العوامل ذات الصلة)				
	تاريخ استحقاق غير محدد مليون دينار بحريني	أقل من 6 أشهر مليون دينار بحريني	أكثر من 6 أشهر وأقل من سنة مليون دينار بحريني	أكثر من سنة واحدة مليون دينار بحريني	المجموع القيم الموزونة مليون دينار بحريني
التمويل المستقر المتاح:					
رأس المال:					
رأس المال التنظيمي	610.3	–	–	25.3	635.6
ودائع الأفراد وودائع عملاء الشركات الصغيرة:					
ودائع ثابتة	–	479.9	9.2	0.5	465.2
ودائع أقل ثباتاً	–	722.9	133.5	29.9	800.7
تمويل بالجملة:					
تمويل بالجملة آخر	–	989.9	293.2	388.4	817.4
مطلوبات أخرى:					
جميع المطلوبات الأخرى غير المدرجة ضمن الفئات المذكورة أعلاه	–	105.1	–	–	–
مجموع التمويل المستقر المتاح	610.3	2,297.8	435.9	444.1	2,718.9
التمويل المستقر المطلوب:					
مجموع صافي نسبة التمويل المستقر للأصول السائلة عالية الجودة	–	–	–	–	205.5
القروض والأوراق المالية الممنوحة:					
القروض الممنوحة للمؤسسات المالية المضمونة بالأصول السائلة عالية الجودة بغير المستوى 1 والقروض الممنوحة غير المضمونة للمؤسسات المالية	–	297.0	5.7	73.4	120.8
القروض الممنوحة لعملاء الشركات غير المالية والقروض لعملاء الأفراد والشركات الصغيرة والقروض للحكومات والبنوك المركزية والشركات الصغيرة والمتوسطة، ومنها قروض:	–	344.4	73.9	830.0	914.7
بوزن مخاطر أقل من أو يساوي 35% وفقاً لتوجيهات نسبة ملاءة رأس المال الصادر عن مصرف البحرين المركزي	–	40.1	5.4	242.1	180.1
الأوراق المالية غير المتعثرة في السداد ولا تعتبر مؤهلة كأصول سائلة عالية الجودة، بما في ذلك الأسهم المتداولة في البورصة	–	48.6	42.7	165.7	201.8
موجودات أخرى:					
صافي نسبة التمويل المستقر للموجودات المشتقة	–	57.8	–	–	57.8
صافي نسبة التمويل المستقر للمطلوبات المشتقة قبل خصم أوجه تباين الهامش المسجل	–	0.2	–	–	0.2
جميع الموجودات الأخرى غير المدرجة ضمن الفئات المذكورة أعلاه	236.4	–	–	–	236.4
البنود غير المدرجة في الميزانية	–	972.6	–	–	48.6
مجموع التمويل المستقر المطلوب	236.4	1,760.7	127.7	1,311.2	1,965.9
نسبة صافي التمويل المستقر (%)					%138.3

45 نظام حماية الودائع

يتم تغطية الودائع المحتفظ بها لدى عمليات البحرين للبنك بنظام حماية الودائع المؤسس من قبل قوانين مصرف البحرين المركزي بخصوص تأسيس نظام حماية الودائع ومجلس حماية الودائع. يغطي هذا النظام "الأشخاص الاعتباريين" (الأفراد) بحد أقصى قدره 20,000 دينار بحريني كما هو محدد بموجب متطلبات مصرف البحرين المركزي. يقوم البنك بدفع مساهمة دورية حسب تكليف صادر من مصرف البحرين المركزي بموجب هذا النظام.

46 نظام ادخار الموظفين

إن النظام هو المساهمة في صندوق الادخار بين البنك وموظفي البنك. تم تقديم النظام في شهر يناير 1996 بهدف تزويد الموظفين بمنافع نقدية عند الاستقالة أو التقاعد أو الوفاة. إن المشاركة في النظام هي اختيارية؛ قد يساهم الموظف بأي مبلغ؛ يضمن البنك بمساهمة مماثلة بنسبة 3% أعلى شريطة ألا تتعدى مساهمة البنك 10% من إجمالي راتب الموظف. يصبح الموظف مؤهلاً للحصول على إجمالي مبلغ مساهمة البنك عندما يكمل الموظف 5 سنوات من الخدمة وإلا سيتم احتساب الإستحقاق على أساس تناسبي. يدار النظام من قبل لجنة تتألف من أعضاء من الإدارة وممثلين مرشحين تم اختيارهم من قبل الموظفين.

كما في 31 ديسمبر 2023، بلغ إجمالي مساهمة الصندوق بما في ذلك دخل الإيرادات المحققة 22.8 مليون دينار بحريني (2022: 21.4 مليون دينار بحريني). ومن إجمالي المبلغ للصندوق، فإن مدفوعات المبلغ الأصلي تعادل 18.5 مليون دينار بحريني (2022: 17.9 مليون دينار بحريني) المشتملة على مساهمات الموظفين المعنيين ومساهمة البنك التي يضمنها البنك للموظفين المشاركين في النظام بموجب القانون المعمول به. ومن المبلغ الأصلي، تم استثمار مبلغ وقدره 10.0 مليون دينار بحريني (2022: 8.0 مليون دينار بحريني) في سندات حكومية بحرينية وسندات دول مجلس التعاون الخليجي.

يقوم البنك حالياً بعملية نقل صندوق نظام ادخار الموظفين إلى صندوق العهد الذي يحكمه قانون البحرين للعُهد. سيواصل البنك المشاركة في القرارات الاستثمارية المتعلقة بالصندوق ضمن نطاق لجنة الاستثمار في نظام ادخار الموظفين.

47 موجودات الأمانة

بلغت الموجودات المدارة 169.0 مليون دينار بحريني كما في 31 ديسمبر 2023 (2022: 166.5 مليون دينار بحريني). ويحتفظ بهذه الموجودات بصفة ائتمانية، وتقاس بالتكلفة، ولا تدرج في القائمة الموحدة للمركز المالي. بلغ إجمالي القيمة السوقية لجميع تلك الأموال 172.2 مليون دينار بحريني في 31 ديسمبر 2023 (2022: 157.2 مليون دينار بحريني).

48 تصنيف الموجودات والمطلوبات المالية

يقدم الجدول التالي تسوية بين البنود المدرجة في القائمة الموحدة للمركز المالي وفئات الأدوات المالية:

31 ديسمبر 2023	مصنفة كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر مليون دينار بحريني	أدوات دين مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مليون دينار بحريني	أدوات أسهم حقوق الملكية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مليون دينار بحريني	مدرجة بالتكلفة المطفأة مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	–	–	–	549.9	549.9
أذونات خزانة	–	–	–	389.2	389.2
ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	–	–	–	245.8	245.8
قروض وسلف العملاء	–	–	–	1,588.3	1,588.3
أوراق مالية استثمارية	1.0	610.5	68.2	230.4	910.1
فوائد مستحقة القبض ومشتقات مالية وموجودات أخرى	–	–	–	129.6	129.6
مجموع الموجودات	**1.0**	**610.5**	**68.2**	**3,133.2**	**3,812.9**
ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى	–	–	–	406.2	406.2
اقتراضات بموجب اتفاقية إعادة شراء	–	–	–	326.9	326.9
اقتراضات لأجل	–	–	–	301.6	301.6
حسابات جارية وتوفير وودائع أخرى للعملاء	–	–	–	2,130.0	2,130.0
فوائد مستحقة الدفع ومشتقات مالية ومطلوبات أخرى	–	–	–	123.3	123.3
مجموع المطلوبات	**–**	**–**	**–**	**3,288.0**	**3,288.0**

31 ديسمبر 2022	مصنفة كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر مليون دينار بحريني	أدوات دين مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مليون دينار بحريني	أدوات أسهم حقوق الملكية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مليون دينار بحريني	مدرجة بالتكلفة المطفأة مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	–	–	–	416.9	416.9
أذونات خزانة	–	–	–	277.9	277.9
ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	–	–	–	276.6	276.6
قروض وسلف العملاء	–	–	–	1,614.0	1,614.0
أوراق مالية استثمارية	1.1	609.6	70.6	232.9	914.2
فوائد مستحقة القبض ومشتقات مالية وموجودات أخرى	–	–	–	154.5	154.5
مجموع الموجودات	1.1	609.6	70.6	2,972.8	3,654.1
ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى	–	–	–	289.4	289.4
اقتراضات بموجب اتفاقية إعادة شراء	–	–	–	377.4	377.4
اقتراضات لأجل	–	–	–	263.9	263.9
حسابات جارية وتوفير وودائع أخرى للعملاء	–	–	–	2,116.6	2,116.6
فوائد مستحقة الدفع ومشتقات مالية ومطلوبات أخرى	–	–	–	107.6	107.6
مجموع المطلوبات	–	–	–	3,154.9	3,154.9

49 معلومات المقارنة

تم إعادة تصنيف بعض الأرقام المقابلة لسنة 2022 لتتناسب مع عرض القوائم المالية للسنة الحالية. ولم تؤثر إعادة التصنيفات هذه على صافي الربح أو مجموع الموجودات أو مجموع المطلوبات أو مجموعة حقوق الملكية للمجموعة المسجلة مسبقاً.

50 أحداث لاحقة

لاحقاً لنهاية السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023، قرر مجلس إدارة البنك كجزء من متابعة لموضوع الاندماج والاستحواذ البدء في عمل دراسة وتعيين شركة استشارية لدراسة الجدوى الاقتصادية للاندماج مع بنك البحرين الوطني ش.م.ب.

إفصاحات رأس المال التنظيمي لاتفاقية بازل 3

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

1 الملخص التنفيذي

تم إعداد هذا التقرير وفقاً لمتطلبات إفصاحات العنصر الثالث المعتمدة من قبل مصرف البحرين المركزي. وقد تم تصميم هذا التقرير لتزويد الأطراف ذات العلاقة في مجموعة بنك البحرين والكويت بمعلومات مفصلة عن نهج البنك في إدارة رأس المال والمخاطر، مع مراعاة البيئة التشغيلية.

يطبق البنك إطار عمل اتفاقية بازل في قياس ملاءة رأسماله، وفي استراتيجيته لإدارة رأس المال وإطار عمل إدارة المخاطر. أصبحت قواعد وتوجيهات رأس المال بموجب اتفاقية بازل 3 الصادرة عن مصرف البحرين المركزي نافذة إعتباراً من 1 يناير 2015 كجزء من إطار العمل المشترك لتنفيذ إطار عمل إتفاقية بازل 3 لملاءة رأس المال الصادر عن لجنة بازل للرقابة المصرفية (لجنة بازل) للبنوك المؤسسة في مملكة البحرين.

إن الإفصاحات في هذا التقرير هي بالإضافة إلى الإفصاحات الواردة في القوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 التي تم عرضها وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بصيغتها المعدلة من قبل مصرف البحرين المركزي. تم تقديم الإفصاحات فيما يتعلق بحوكمة الشركات والمكافآت في الأجزاء ذات الصلة من التقرير السنوي.

2 مقدمة حول إطار عمل اتفاقية بازل 3

إن إطار عمل اتفاقية بازل 3 الصادر عن مصرف البحرين المركزي مبني على ثلاثة عناصر، مطابقة مع إطار عمل اتفاقية بازل 3 الموضوع من قبل لجنة بازل، على النحو التالي:

- العنصر الأول: احتساب الموجودات الموزونة للمخاطر ومتطلبات رأس المال.
- العنصر الثاني: عملية المراجعة الإشرافية، متضمنة عملية التقييم الداخلي لملاءة رأس المال.
- العنصر الثالث: قواعد الإفصاح عن إدارة المخاطر ومعلومات حول ملاءة رأس المال.

العنصر الأول

يصف العنصر الأول أسس احتساب نسبة ملاءة رأس المال التنظيمي. يوضح العنصر الأول تحديد وإحتساب الموجودات الموزونة للمخاطر ومصدر رأس المال التنظيمي. يتم احتساب نسبة ملاءة رأس المال التنظيمي بقسمة رأس المال التنظيمي على مجموع الموجودات الموزونة للمخاطر.

تركز إتفاقية بازل 3 على زيادة كمية ونوعية رأس المال للبنوك. وتحقيقاً لهذه الغاية، يجب أن يكون رأس المال فئة 1 هو المكون الرئيسي لرأس المال، ويجب أن تكون العناصر الغالبة في رأس المال فئة 1 هي الأسهم العادية والإحتياطيات. تم تطبيق الخصومات من رأس المال بشكل عام على مستوى الأسهم العادية. يجب أن يتكون الجزء المتبقي من قاعدة رأس المال فئة "أ" من أدوات ثانوية ولها توزيعات أو كوبونات غير متراكمة تقديرية بالكامل، وليس لها تاريخ إستحقاق ولا حوافز للاسترداد. وبالإضافة إلى ذلك، تم وضع قيود على أدوات رأس المال فئة 2 والحد من مساهمته في إجمالي رأس المال التنظيمي. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت اتفاقية بازل 3 عدداً من المخازن الإحتياطية لرأس المال لتعزيز المحافظة على رأس المال (المخزون الإحتياطي للمحافظة على رأس المال) وإنشاء مخازن إحتياطية كافية فوق الحد الأدنى المطلوب لرأس المال خلال فترات الظروف الاقتصادية الجيدة التي يمكن سحبها في فترات الضغوطات (المخزون الإحتياطي لرأس المال لمواجهة التقلبات الدورية) والمخزن الاحتياطي لاستيعاب الخسارة العالية للبنوك المحلية ذات الأهمية النظامية.

إن الحد الأدنى المطلوب من قبل مصرف البحرين المركزي لنسبة ملاءة إجمالي رأس المال (بما في ذلك المخزون الإحتياطي للمحافظة على رأس المال) هو 12.5 بالمائة، مقارنة مع 10.5 بالمائة التي أوصت بها لجنة بازل. وعلاوة على ذلك، تم إدخال حدود وحدود دنيا من قبل مصرف البحرين المركزي بموجب إطار عمل إتفاقية بازل 3 مثل نسبة الحد الأدنى لرأسمال الأسهم العادية فئة 1 بنسبة 9 بالمائة (بما في ذلك المخزون الإحتياطي للمحافظة على رأس المال) ونسبة الحد الأدنى لراس المال فئة 1 بنسبة 10.5 بالمائة (بما في ذلك المخزون الإحتياطي للمحافظة على رأس المال). في حال هبوط نسبة ملاءة رأس المال لما هو أدنى من 12.5 بالمائة، فإنه يتطلب تطبيق متطلبات تقارير التدابير الإضافية، ووضع خطة عمل رسمية لاتخاذ كافة المقاييس لاستعادة نسبة أعلى من مستوى الحد الأدنى المطلوب، ويتم صياغتها وتقديمها لمصرف البحرين المركزي. تم تصنيف بنك البحرين والكويت باعتباره أحد البنوك ذات الأهمية النظامية من قبل مصرف البحرين المركزي. وبالتالي، يتطلب من بنك البحرين والكويت الحفاظ على نسبة حد أدنى فعالة لإجمالي ملاءة رأس المال أعلى من 14 بالمائة بما في ذلك 1.5 بالمائة كمخزون إحتياطي باعتباره أحد البنوك ذات الأهمية النظامية.

يلخص الجدول أدناه الأساليب المتاحة لاحتساب الموجودات الموزونة للمخاطر لكل نوع من أنواع المخاطر وفقاً لإطار عمل اتفاقية بازل 3 الصادر عن مصرف البحرين المركزي:

مخاطر الإئتمان	مخاطر السوق	المخاطر التشغيلية
الأسلوب الموحد	الأسلوب الموحد	أسلوب المؤشر الأساسي
	أسلوب النماذج الداخلية	الأسلوب الموحد

فيما يلي الأساليب المطبقة من قبل بنك البحرين والكويت لكل نوع من أنواع المخاطر:

1) مخاطر الإئتمان

لأغراض إعداد التقارير التنظيمية، يستخدم بنك البحرين والكويت الأسلوب الموحد لمخاطر الإئتمان. تشكل مخاطر الإئتمان ما يقارب 90 بالمائة من المخاطر الكلية للبنك. يتمتع البنك ببنية قوية لإدارة المخاطر الإئتمانية والتي تم توضيحها بتفصيل أكثر في الإيضاحين رقم 30 و31 من التقرير السنوي. يتم تحديد الموجودات الموزونة للمخاطر عن طريق مضاعفة تعرضات الإئتمان بعامل وزن المخاطر الذي يعتمد على نوع الطرف الآخر والتصنيف الخارجي له، كلما توفر ذلك.

2) مخاطر السوق

بالنسبة لمتطلبات رأس المال التنظيمي لمخاطر السوق، يستخدم بنك البحرين والكويت أسلوب النموذج الداخلي على أساس نموذج القيمة المعرضة للمخاطر لفروعه في مملكة البحرين ودولة الكويت والأسلوب الموحد لفروع جمهورية الهند. لقد تم اعتماد استخدام أسلوب النموذج الداخلي لاحتساب رأس المال التنظيمي لمخاطر السوق من قبل مصرف البحرين المركزي ويخضع هذا النموذج للمصادقة الدورية الداخلية والخارجية المستقلة.

3) المخاطر التشغيلية

يتطلب من جميع البنوك المؤسسة في مملكة البحرين تطبيق أسلوب المؤشر الأساسي للمخاطر التشغيلية، ما لم يتم الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي باستخدام الأسلوب الموحد. لا يسمح إطار عمل رأس المال لمصرف البحرين المركزي حالياً باستخدام أسلوب المقاييس المتقدمة للمخاطر التشغيلية. لأغراض إعداد التقارير الرقابية، يستخدم بنك البحرين والكويت حالياً أسلوب المؤشر الأساسي حيث يتم احتساب التعرضات الموزونة للمخاطر ومتطلبات رأس المال التنظيمي بتطبيق معامل ألفا بنسبة 15 بالمائة لمتوسط إجمالي الدخل للسنوات المالية الثلاث السابقة.

إفصاحات رأس المال التنظيمي لاتفاقية بازل 3 (تتمـــــة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

العنصر الثاني

يحدد العنصر الثاني عملية المراجعة الإشرافية لإطار عمل إدارة مخاطر المؤسسة وبصورة أساسية ملاءة رأسمالها.

بموجب توجيهات مصرف البحرين المركزي للعنصر الثاني فإنه يتطلب من جميع البنوك المؤسسة في مملكة البحرين الإحتفاظ بإجمالي ملاءة رأس المال أعلى من 12.5 بالمائة، باستثناء تلك التي تم تعيينها كبنوك محلية ذات أهمية نظامية فإن الحد الأدنى لرأس المال سيكون 14 بالمائة.

يشتمل العنصر الثاني على عمليتين:

- عملية التقييم الداخلي لملاءة رأس المال؛ و
- عملية المراجعة الإشرافية والتقييم.

تتضمن عملية التقييم الداخلي لملاءة رأس المال على مراجعة وتقييم إدارة المخاطر ومخاطر رأس المال ذات الصلة التي يتعرض لها البنك. قام بنك البحرين والكويت بوضع وثيقة لعملية التقييم الداخلي لملاءة رأس المال ويتناول جميع عناصر إدارة مخاطر بنك البحرين والكويت من الإدارة اليومية للمخاطر الجوهرية إلى إدارة رأس المال الإستراتيجي للمجموعة. ويقدر النمو المتوقع في الموجودات ذات المخاطر والأرباح التشغيلية وأموال المساهمين ومتطلبات رأس المال المماثلة من قبل البنك كجزء من استراتيجيته لمدة 3 سنوات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة. وعلاوة على ذلك، يتوقع البنك قاعدة رأس المال كلما كان هناك انخفاض محتمل في مكونات رأس المال، ويتخذ الإجراءات اللازمة لضمان الامتثال باللوائح التنظيمية. بالإضافة إلى ذلك، يوجد لدى البنك سياسة لتوزيع الأرباح كجزء من استراتيجية إدارة رأس المال.

يستخدم البنك نموذج العائد المعدل للمخاطر على رأس المال في قراراته الائتمانية من أجل تقييم مصفوفة المخاطر والمكافآت لكل تعرض من التعرضات الائتمانية. وقد اعتمد البنك إطار المخاطر المقبولة التي يتم مراجعتها بشكل دوري. كما اعتمد البنك استراتيجية إدارة المخاطر على أساس سنوي والتي تغطي جميع أنواع المخاطر ذات الصلة.

تمثل عملية المراجعة الإشرافية والتقييم مراجعة مصرف البحرين المركزي لإدارة رأسمال المجموعة وتقييم الرقابة الداخلية وحوكمة الشركات. تم تصميم عملية المراجعة الإشرافية والتقييم للتأكد من قيام المؤسسات بتحديد مخاطرها الجوهرية وتخصيص رأسمال كافٍ وتوظيف عمليات إدارية كافية لدعم مثل هذه المخاطر. كما تقوم عملية المراجعة الإشرافية والتقييم بتشجيع المؤسسات بوضع وتطبيق تقنيات إدارة مخاطر متقدمة، لقياس ومراقبة المخاطر بالإضافة إلى مخاطر الإئتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية التي تمت معالجتها ضمن إطار العمل الأساسي للعنصر الأول. الأنواع الأخرى من المخاطر التي لم يتم تغطيتها من قبل الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال في العنصر الأول تتضمن مخاطر السيولة ومخاطر سعر الفائدة في المحفظة المصرفية والمخاطر الاستراتيجية ومخاطر التركز ومخاطر السمعة والمخاطر المتبقية. لقد تمت تغطية هذه المخاطر إما عن طريق رأس المال أو إدارة المخاطر أو عمليات التقليل من آثارها بموجب العنصر الثاني.

يقوم بنك البحرين والكويت بإجراء فحص الضغوطات على محفظته الإستثمارية كجزء من عملية التقييم الداخلي لملاءة رأس المال تماشيا مع متطلبات مصرف البحرين المركزي بشكل اعتيادي.

العنصر الثالث

يتناول العنصر الثالث المبادئ التوجيهية لانضباط السوق لضمان الإفصاح الكافي عن ممارسات إدارة المخاطر ومعايير حوكمة الشركات ومعلومات ملاءة رأس المال. ينشر البنك الإفصاحات التنظيمية بشكل دوري وفي التقرير السنوي.

تشتمل الإفصاحات على معلومات مفصلة نوعياً وكمياً. إن الغرض من متطلبات إفصاحات العنصر الثالث هو استكمال العنصرين الأولين وعملية المراجعة الإشرافية المرتبطة بهما. إن الإفصاحات مصممة لتمكين الأطراف المعنية ومشاركي السوق من تقييم مخاطر المؤسسة وتعرضات المخاطر، ولتشجيع جميع البنوك من خلال ضغط السوق، للتحرك في اتجاه الأساليب الأكثر تقدماً لإدارة مخاطرها.

بموجب الأنظمة الحالية، تتطلب التقارير نصف السنوية إفصاح جزئي يتكون أساساً من تحليلي كمي، بينما يفرض الإفصاح الكامل ليتوافق مع تقارير نهاية السنة المالية.

3 هيكل المجموعة

يتم إعداد ونشر القوائم المالية للمجموعة على أساس التوحيد الكامل، مع توحيد جميع الشركات التابعة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. لأغراض ملاءة رأس المال، يتم تضمين جميع الشركات التابعة ضمن هيكل المجموعة. ومع ذلك، فإن منهجية ملاءة رأس المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي تستوعب كلاً من شكلي التوحيد الاعتيادي وموزونة بالمخاطر.

فيما يلي الشركات التابعة والشركات الزميلة والمشاريع المشتركة الرئيسية وأساس توحيدها لأغراض ملاءة رأس المال:

	المقر	الملكية	أساس التوحيد
الشركات التابعة			
كريدي مكس ش.م.ب. (مقفلة)	مملكة البحرين	%100.00	التوحيد بالكامل
شركة إنفيتا ذ.م.م.	مملكة البحرين	%100.00	موزونة بالمخاطر
973LABS ذ.م.م.*	مملكة البحرين	%100.00	التوحيد بالكامل
الشركة العالمية لخدمات الدفع ذ.م.م. (جي بي إس) **	مملكة البحرين	%70.00	التوحيد بالكامل
الشركات الزميلة			
شركة إنفيتا الكويت ش.م.ك.م.***	دولة الكويت	%40.00	موزونة بالمخاطر
صندوق البحرين للسيولة	مملكة البحرين	%23.54	موزونة بالمخاطر
شركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب.	مملكة البحرين	%23.03	موزونة بالمخاطر
شركة بنفت ش.م.ب. (مقفلة)	مملكة البحرين	%22.00	موزونة بالمخاطر
المشاريع المشتركة			
ماغنوم بارتنرز القابضة المحدودة	جيرسي	%49.96	موزونة بالمخاطر
إل إس إي جيرسي القابضة المحدودة بارتنرشب	جيرسي	%45.00	موزونة بالمخاطر
شركة بنك بي بي كي جيوجيت للأوراق المالية ش.م.ك.	دولة الكويت	%40.00	موزونة بالمخاطر
إفوك القابضة جيرسي المحدودة	جيرسي	%24.99	موزونة بالمخاطر

* تمتلك كريدي مكس ش.م.ب. (مقفلة) وشركة إنفيتا ذ.م.م. حصة ملكية بنسبة 60% و40% في شركة 973LABS ذ.م.م.، على التوالي.

** المساهمة من خلال الشركة التابعة كريدي مكس ش.م.ب. (مقفلة).

*** المساهمة من خلال الشركة التابعة شركة إنفيتا ذ.م.م.

لا توجد عوائق على تحويل الأموال أو رأس المال التنظيمي ضمن المجموعة فيما عدا قيود على التحويلات لتأكيد تلبية متطلبات الحد الأدنى لرأس المال التنظيمي للشركات التابعة.

4 قائمة المركز المالي ضمن النطاق التنظيمي للتوحيد

يوضح الجدول أدناه الصلة بين قائمة المركز المالي في القوائم المالية المعلنة (قائمة المركز المالي المحاسبية) وقائمة المركز المالي التنظيمية.

	قائمة المركز المالي حسب القوائم المالية المعلنة مليون دينار بحريني	قائمة المركز المالي حسب التقارير المالية التنظيمية مليون دينار بحريني	المرجع
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	**549.9**	**549.9**	
أذونات خزانة	**389.2**	**389.2**	
ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	**245.8**	**245.8**	
قروض وسلف العملاء	**1,588.3**	**1,588.3**	
من ضمنها الخسارة الإئتمانية المتوقعة (1.25 بالمائة للموجودات الموزونة للمخاطر)	24.9	24.9	أ
من ضمنها صافي قروض وسلف العملاء (إجمالي الخسارة الإئتمانية المتوقعة)	1,563.4	1,563.4	
أوراق مالية استثمارية	**910.1**	**910.1**	
من ضمنها استثمارات في مؤسسات مالية بموجب رأسمال الأسهم العادية فئة 1	29.0	29.0	ب
من ضمنها الإستثمارات الأخرى	881.1	881.1	
فوائد مستحقة القبض ومشتقات مالية وموجودات أخرى	**129.6**	**128.5**	
من ضمنها موجودات الضريبة المؤجلة المستحقة الناتجة من الفروق المؤقتة	0.8	0.8	ج
من ضمنها الموجودات غير الملموسة	7.5	7.5	د
من ضمنها فوائد مستحقة القبض ومشتقات مالية وموجودات أخرى	121.3	120.2	
إستثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة	**51.2**	**53.5**	
من ضمنها الإستثمارات في الأسهم الذاتية	1.0	1.0	هـ
من ضمنها إستثمارات أسهم حقوق الملكية في المؤسسات المالية	31.5	31.5	و
من ضمنها الإستثمارات الأخرى	18.7	21.0	
ممتلكات ومعدات	**37.8**	**37.4**	
مجموع الموجودات	**3,901.9**	**3,902.7**	
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات			
ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى	**406.2**	**406.2**	
إقتراضات بموجب اتفاقية إعادة شراء	**326.9**	**326.9**	
إقتراضات لأجل	**301.6**	**301.6**	
حسابات جارية وتوفير وودائع أخرى للعملاء	**2,130.0**	**2,133.8**	
فوائد مستحقة الدفع ومشتقات مالية ومطلوبات أخرى	**123.3**	**121.2**	
مجموع المطلوبات	**3,288.0**	**3,289.7**	
حقوق الملكية			
رأس المال	**173.0**	**173.0**	ز
أسهم خزانة	**(4.1)**	**(4.1)**	ح
علاوة إصدار أسهم	**105.6**	**105.6**	ط
إحتياطي قانوني	**86.0**	**86.0**	ي
إحتياطي عام	**64.2**	**64.2**	ك
تغيرات متراكمة في القيم العادلة	**24.7**	**24.7**	
من ضمنها التغيرات المتراكمة في القيم العادلة للسندات وأسهم حقوق الملكية	24.2	24.2	ل
من ضمنها تغيرات القيم العادلة في تحوطات التدفقات النقدية	0.5	0.5	م
تعديلات تحويل عملات أجنبية	**(15.5)**	**(15.5)**	
من ضمنها ما يتعلق بالشركة التابعة غير الموحدة	-	-	ن
من ضمنها ما يتعلق بالشركة الأم	(15.5)	(15.5)	س
أرباح مبقاة	**131.9**	**131.0**	
من ضمنها خيارات أسهم الموظفين	2.8	2.8	ع
من ضمنها ما يتعلق بخسارة التعديل	(12.9)	(12.9)	ف
من ضمنها الأرباح المبقاة	142.0	141.1	ص
توزيعات مقترحة	**45.3**	**45.3**	ق
العائد إلى ملاك البنك	**611.1**	**610.2**	
حقوق غير مسيطرة	**2.8**	**2.8**	
مجموع حقوق الملكية	**613.9**	**613.0**	
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	**3,901.9**	**3,902.7**	

إفصاحات رأس المال التنظيمي لاتفاقية بازل 3 (تتمـــــة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

المؤسسة القانونية المدرجة ضمن النطاق المحاسبي الموحد ولكن تم استبعادها من النطاق التنظيمي الموحد:

الإسم	الأنشطة الرئيسية	مجموع الموجودات مليون دينار بحريني	مجموع أسهم حقوق الملكية مليون دينار بحريني
شركة إنفيتا ذ.م.م.	تنفيذ العمليات التجارية بالاستعانة بمصادر خارجية	6.3	4.1

5 مكونات رأس المال – الموحد

وفقاً لإطار عمل اتفاقية بازل 3 لرأس المال الصادر عن مصرف البحرين المركزي، يتكون رأس المال التنظيمي من رأس المال فئة 1 ورأس المال فئة 2. كما ينقسم رأس المال فئة 1 إلى رأسمال الأسهم العادية فئة 1 ورأس المال الإضافي فئة 1. يتكون رأسمال الأسهم العادية فئة 1 من: (أ) الأسهم العادية الصادرة والمدفوعة بالكامل التي تستوفي معايير التصنيف على أنها أسهم عادية لأغراض تنظيمية، (ب) الإحتياطيات المفصح عنها بما في ذلك: 1) الإحتياطيات العامة؛ 2) الإحتياطيات القانونية / التشريعية؛ 3) علاوة إصدار أسهم؛ 4) إحتياطيات القيمة العادلة الناتجة من التقييم العادل للأدوات المالية؛ 5) الأرباح المبقاة أو الخسائر (بما في ذلك صافي الربح / الخسارة لفترة إعداد التقارير المالية، سواءً تمت مراجعتها أو تدقيقها)، (ج) الأسهم العادية الصادرة من قبل الشركات التابعة الموحدة والمحتفظ بها من قبل الأطراف الأخرى (أي حقوق الأقلية) التي تستوفي المعايير ليتم تضمينها في رأسمال الأسهم العادية فئة 1، و(د) التعديلات التنظيمية المطبقة في حساب رأسمال الأسهم العادية فئة 1. يتكون رأس المال الإضافي فئة 1 من: (أ) الأدوات الصادرة من قبل البنك التي تستوفي المعايير ليتم تضمينها في رأس المال الإضافي فئة 1، (ب) علاوة إصدار أسهم الناتجة من إصدار الأدوات المدرجة ضمن رأس المال الإضافي فئة 1 (ج) الأدوات الصادرة من قبل الشركات التابعة الموحدة والمحتفظ بها من قبل الأطراف الأخرى التي تستوفي المعايير ليتم تضمينها في رأس المال الإضافي فئة 1 ولا يتم تضمينها في الأسهم العادية لرأس المال فئة 1، و(د) التعديلات التنظيمية المطبقة في حساب رأس المال الإضافي فئة 1. يتكون رأس المال فئة 2 من: (أ) الأدوات الصادرة من قبل البنك التي تستوفي المعايير ليتم تضمينها في رأس المال فئة 2، (ب) علاوة إصدار أسهم الناتجة من إصدار الأدوات المدرجة ضمن رأس المال فئة 2، (ج) الأدوات الصادرة من قبل الشركات التابعة الموحدة للبنك والمحتفظ بها من قبل الأطراف الأخرى التي تستوفي المعايير ليتم تضمينها في رأس المال فئة 2 ولا يتم تضمينها في رأس المال فئة 1، (د) إحتياطي الخسائر الإئتمانية المتوقعة لتعرضات المرحلتين 1 و2)، (هـ) إحتياطي إعادة تقييم الموجود الذي ينتج من إعادة تقييم الموجودات الثابتة والاستثمارات العقارية من وقت لآخر وذلك تماشياً مع التغيرات في القيم السوقية، و(و) التعديلات التنظيمية المطبقة في حساب رأس المال فئة 2. في الوقت الحالي، يتكون رأس المال فئة 2 لبنك البحرين والكويت فقط من الخسائر الإئتمانية المتوقعة لتعرضات المرحلتين 1 و2.

يطبق مصرف البحرين المركزي عدة حدود وحدود دنيا على مكونات رأس المال التنظيمي، كما هو موضح في الجدول أدناه. كما توجد هناك قيود على مبالغ إحتياطي الخسائر الائتمانية المتوقعة التي يمكن تضمينها في رأس المال فئة 2 والتي يجب أن تكون كحد أقصى 1.25 بالمائة من الموجودات الموزونة للمخاطر الائتمانية.

	اختياري	نسبة الحد الأدنى
مكونات نسبة ملاءة رأس المال الموحدة		
رأس المال الأساسي فئة 1		%6.5
رأس المال الإضافي فئة 1	%1.5	
رأس المال فئة 1		%8.0
رأس المال فئة 2	%2.0	
مجموع رأس المال		%10.0
المخزون الإحتياطي للمحافظة على رأس المال		%2.5
المخزون الإحتياطي للبنوك المحلية ذات الأهمية النظامية		%1.5
ملاءة رأس المال متضمنة المخزون الإحتياطي للمحافظة على رأس المال		
رأسمال الأسهم العادية فئة 1 بالإضافة إلى المخزون الإحتياطي للمحافظة على رأس المال		%10.5
رأس المال فئة 1 بالإضافة إلى المخزون الإحتياطي للمحافظة على رأس المال		%12.0
مجموع رأس المال بالإضافة إلى المخزون الإحتياطي للمحافظة على رأس المال		%12.5
مجموع رأس المال بالإضافة إلى المخزون الإحتياطي للمحافظة على رأس المال والمخزون الإحتياطي للبنوك المحلية ذات الأهمية النظامية		%14.0

	اختياري	نسبة الحد الأدنى
مكونات نسبة ملاءة رأس المال الفردي		
رأسمال الأسهم العادية الأساسية فئة 1		%4.5
رأس المال الإضافي فئة 1	%1.5	
رأس المال فئة 1		%6.0
رأس المال فئة 2	%2.0	
مجموع رأس المال		%8.0
المخزون الإحتياطي للمحافظة على رأس المال		%0.0

وفقاً لإطار عمل اتفاقية بازل 3 لملاءة رأس المال الصادر عن مصرف البحرين المركزي، يتطلب خصم بعض التعرضات من رأس المال التنظيمي بدلاً من تضمينها في الموجودات الموزونة للمخاطر. يتطلب إطار عمل اتفاقية بازل 3 تطبيق معظم الخصومات من رأسمال الأسهم العادية فئة 1.

5 مكونات رأس المال – الموحد (تتمة)

يقدم الجدول أدناه بياناً تفصيلياً لمكونات رأس المال التنظيمي للبنك، بما في ذلك جميع التعديلات التنظيمية. كما يقدم الجدول المرجع للمقارنة المعروضة في الجدول السابق بين قائمة المركز المالي المحاسبية وقائمة المركز المالي التنظيمية.

	مكونات رأس المال التنظيمي مليون دينار بحريني	المصدر بناءً على الحروف المرجعية لقائمة المركز المالي ضمن النطاق التنظيمي الموحد
رأسمال الأسهم العادية فئة 1: الأدوات والاحتياطيات		
رأسمال الأسهم العادية المؤهلة الصادرة مباشرةً بالإضافة إلى فائض الأسهم ذات الصلة	274.5	ز+ح+ط
الأرباح المبقاة	186.4	ن+ص+ق
الدخل والخسائر المتراكمة الشاملة الأخرى (والإحتياطيات الأخرى)	159.4	ي+ ك+ ل+ م + س
رأسمال الأسهم العادية فئة 1 قبل التعديلات التنظيمية	**620.3**	
رأسمال الأسهم العادية فئة 1: التعديلات التنظيمية		
موجودات غير ملموسة أخرى بخلاف حقوق خدمة الرهن العقاري (محسوم منها: الإلتزامات الضريبية ذات الصلة)	7.5	د
إحتياطي تحوط التدفقات النقدية	0.5	م
الإستثمارات في الأسهم الخاصة	1.0	هـ
مجموع التعديلات التنظيمية على رأسمال الأسهم العادية فئة 1	**9.0**	
رأسمال الأسهم العادية فئة 1	**611.3**	
رأس المال فئة 1 (رأس المال فئة 1 = رأسمال الأسهم العادية فئة 1 + رأس المال الإضافي فئة 1)	**611.3**	
رأس المال فئة 2: الأدوات والمخصصات		
المخصصات	24.9	أ
رأس المال فئة 2 قبل التعديلات التنظيمية	**24.9**	
رأس المال فئة 2: التعديلات التنظيمية		
مجموع التعديلات التنظيمية على رأس المال فئة 2	-	
رأس المال فئة 2	**24.9**	
مجموع رأس المال (مجموع رأس المال = رأس المال فئة 1 + رأس المال فئة 2)	**636.2**	
مجموع الموجودات الموزونة للمخاطر	**2,265.2**	
نسب رأس المال والمخزون الإحتياطي		
رأسمال الأسهم العادية فئة 1 (كنسبة من الموجودات الموزونة للمخاطر)	27.0%	
رأس المال فئة 1 (كنسبة من الموجودات الموزونة للمخاطر)	27.0%	
مجموع رأس المال (كنسبة من الموجودات الموزونة للمخاطر)	**28.1%**	
متطلبات المخزون الإحتياطي المحدد للمؤسسة (الحد الأدنى لمتطلبات رأسمال الأسهم العادية فئة 1 بالإضافة إلى المخزون الإحتياطي لمواجهة التقلبات الدورية وإلى متطلبات المخزون الإحتياطي للبنوك المحلية ذات الأهمية النظامية، كنسبة من الموجودات الموزونة للمخاطر)	10.5%	
من ضمنها: متطلبات المخزون الإحتياطي للمحافظة على رأس المال	2.5%	
من ضمنها: متطلبات المخزون الإحتياطي المحدد للبنك لمواجهة التقلبات الدورية	لا ينطبق	
من ضمنها: متطلبات المخزون الإحتياطي للبنوك المحلية ذات الأهمية النظامية	%1.5	
رأسمال الأسهم العادية فئة 1 المتاحة لتلبية المخزون الإحتياطي (كنسبة من الموجودات الموزونة للمخاطر)	%27.0	
الحدود الدنيا الاعتبارية (تختلف عن إتفاقية بازل 3)		
نسبة الحد الأدنى لرأسمال الأسهم العادية فئة 1 لمصرف البحرين المركزي	%10.5	
نسبة الحد الأدنى لرأس المال فئة 1 لمصرف البحرين المركزي	%12.0	
مجموع نسبة الحد الأدنى لرأس المال لمصرف البحرين المركزي	%14.0	
المبالغ دون الحد الأقصى المسموح به لخصم (قبل أوزان المخاطر)		
الإستثمارات غير الجوهرية في رأسمال المؤسسات المالية الأخرى	29.0	ب
الإستثمارات الجوهرية في الأسهم العادية للمؤسسات المالية	31.5	و
الموجودات الضريبية المؤجلة الناتجة من الفروق المؤقتة (محسوم منها: الإلتزامات الضريبية ذات الصلة)	0.8	ج
الحد الأقصى القابل للتطبيق بشأن تضمين المخصصات في رأس المال فئة 2		
المخصصات المؤهلة ليتم تضمينها في رأس المال فئة 2 فيما يتعلق بالتعرضات الخاضعة للأسلوب الموحد (قبل تطبيق الحد الأقصى)	39.8	
الحد الأقصى بشأن تضمين المخصصات في رأس المال فئة 2 بموجب الأسلوب الموحد	24.9	أ

إفصاحات رأس المال التنظيمي لاتفاقية بازل 3 (تتمـــــة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

6 ملاءة رأس المال

تتمثل سياسة المجموعة في الاحتفاظ بقاعدة رأسمال قوية وذلك للحفاظ على ثقة المستثمرين والدائنين والسوق والمحافظة على التنمية المستقبلية لأعمال البنك. كما يولي البنك اهتماماً بمدى تأثير مستوى رأس المال على عائد المساهمين، فضلاً عن ضرورة المحافظة على التوازن بين العوائد العالية التي من الممكن أن تكون بمزيد من التكييف والمزايا والضمانات التي يوفرها مركز رأس المال السليم. تقوم المجموعة بإدارة هيكل رأسمالها وعمل تعديلات على الهيكل على ضوء التغيرات في الظروف الإقتصادية وخطط العمل الإستراتيجية. يمكن تعديل هيكل رأس المال، من خلال توزيع أرباح الأسهم والمدفوعات الاختيارية الأخرى وإصدار أسهم جديدة والأدوات الرأسمالية الأخرى.

وفقاً لعملية التقييم الداخلي لملاءة رأس المال، يهدف بنك البحرين والكويت إلى الحفاظ على حد أدنى لنسبة ملاءة إجمالي رأس المال بما يتجاوز رأس المال المقرر وفقاً لوثيقة عملية التقييم الداخلي (مع الأخذ في الاعتبار المخزون الإحتياطي للمحافظة على رأس المال والمخزون الإحتياطي للبنوك المحلية ذات الأهمية النظامية). لقد وضع مصرف البحرين المركزي للبنوك المؤسسة في مملكة البحرين حالياً حد أدنى لنسبة إجمالي ملاءة رأس المال وهو 14.0 بالمائة (بما في ذلك المخزون الإحتياطي للمحافظة على رأس المال والمخزون الإحتياطي للبنوك المحلية ذات الأهمية النظامية).

الاستراتيجيات والأساليب المتبعة للمحافظة على نسبة ملاءة رأسمال قوية

يعد بنك البحرين والكويت تقديرات استراتيجية لسنوات متعددة على دفعات سنوية والتي تتضمن على إجراء تقييم لمتطلبات رأس المال القصيرة الأجل والتنبؤ بمصادر رأس المال الطويلة الأجل.

نسب رأس المال - الموحدة والشركات التابعة أعلى من 5 بالمائة من رأسمال المجموعة

	نسبة إجمالي رأس المال	نسبة رأس المال فئة 1
مجموعة بنك البحرين والكويت - الموحدة	%28.1	%27.0
كريدي مكس ش.م.ب. (مقفلة)	%56.1	%56.1

7 مخاطر الإئتمان - إفصاحات العنصر الثالث

يصف هذا القسم تعرضات بنك البحرين والكويت لمخاطر الإئتمان، ويقدم إفصاحات مفصلة عن مخاطر الإئتمان وفقاً لإطار عمل اتفاقية بازل 3 الصادر عن مصرف البحرين المركزي فيما يتعلق بمتطلبات إفصاحات العنصر الثالث.

تحديد فئات التعرضات

قام بنك البحرين والكويت بتنويع محفظة إئتمان البنود المدرجة وغير المدرجة في قائمة المركز المالي، تعرضات هذه المحفظة مقسمة إلى فئات تعرض الطرف الآخر المحددة من قبل إطار عمل اتفاقية بازل 3 لملاءة رأس المال، الصادر عن مصرف البحرين المركزي للأسلوب الموحد لمخاطر الإئتمان. وهو يمثل وصف عالي المستوى لفئات تعرضات الطرف الآخر، ويشار إليها كمحافظ موحدة ضمن إطار عمل اتفاقية بازل 3 لملاءة رأس المال الصادر عن مصرف البحرين المركزي والمعالجة العامة، على سبيل المثال أوزان المخاطر المستخدمة للحصول على الموجودات الموزونة للمخاطر، هي كالتالي:

محفظة الحكومات

تشتمل محفظة الحكومات على تعرضات الحكومات ومصارفها المركزية المعنية. وزن المخاطر هو صفر بالمائة للتعرضات بالعملة المحلية ذات الصلة، أو أي عملة لتعرضات حكومات دول مجلس التعاون الخليجي. إن المطالبات بالعملات الأجنبية للحكومات الأخرى هي موزونة للمخاطر على أساس تصنيفاتها الإئتمانية الخارجية.

بعض بنوك التنمية المتعددة الأطراف والمحددة من قبل مصرف البحرين المركزي يمكن تضمينها في محفظة الحكومات ويتم معاملتها كتعرضات موزونة للمخاطر بنسبة صفر بالمائة.

محفظة مؤسسات القطاع العام

المطالبات على القطاع العام في مملكة البحرين والمطالبات على القطاع العام بالعملة المحلية – والتي تم تعيين وزن مخاطر لها بنسبة صفر بالمائة من قبل منظم البلد المعني بهم، يمكن تعيين وزن مخاطر لهم بنسبة صفر بالمائة. جميع مؤسسات القطاع العام الأخرى هي موزونة للمخاطر وفقاً لتصنيفاتها الخارجية.

محفظة البنوك

يتم وزن مخاطر مطالبات البنوك على أساس تصنيفاتها الائتمانية الخارجية. توجد معاملة تفضيلية لوزن مخاطر التعرضات القصيرة الأجل المؤهلة. تعرف التعرضات القصيرة الأجل كتعرضات بتواريخ استحقاق أصلية لفترة ثلاثة أشهر أو أقل. كما تتضمن محفظة البنوك مطالبات من شركات إستثمارية موزونة للمخاطر على أساس تصنيفاتها الإئتمانية الخارجية، ولكن من دون أي خيار للحصول على معاملة تفضيلية للتعرضات القصيرة الأجل.

محفظة الشركات

يتم وزن مخاطر مطالبات الشركات على أساس تصنيفاتها الإئتمانية الخارجية. يتم تعيين وزن مخاطر بنسبة 100 بالمائة لتعرضات الشركات غير المصنفة. توجد معاملة تفضيلية لوزن مخاطر بعض الشركات المملوكة من قبل حكومة البحرين، كما هو محدد من قبل مصرف البحرين المركزي، والتي تم تعيين وزن مخاطر لها بنسبة صفر بالمائة.

محفظة التجزئة التنظيمية

يتم وزن مطالبات محفظة التجزئة بنسبة 75 بالمائة باستثناء المحفظة التي فات موعد استحقاقها. وكجزء من الإجراءات التيسيرية التنظيمية التي يتطلبها مصرف البحرين المركزي استجابة لجائحة كوفيد - 19، تم خفض وزن المخاطر للشركات الصغيرة والمتوسطة البحرينية من 75 بالمائة إلى 25 بالمائة حتى إشعار آخر.

محفظة الرهون

يجب أن تدرج المطالبات المضمونة بالكامل على الرهون العقارية أولاً وعلى العقارات السكنية التي من المفترض استخدامها من قبل المقترض أو المستأجرة بوزن مخاطر بنسبة 75 بالمائة. تم وزن مخاطر مطالبات الرهن العقاري الممنوح بموجب برنامج الإسكان الاجتماعي لمملكة البحرين بنسبة 25 بالمائة. تخضع مطالبات الرهون المضمونة على العقارات التجارية بوزن مخاطر بحد أدنى 100 بالمائة. إذا تم تصنيف المقترض بأدنى من -BB، يجب تطبيق وزن مخاطر مماثل لتصنيف المقترض.

محفظة الأسهم

تشتمل محفظة الأسهم على إستثمارات الأسهم في الدفتر المصرفي. يتم تعيين وزن مخاطر بنسبة 100 بالمائة للأسهم المدرجة. يتم وزن مخاطر الأسهم غير المدرجة بنسبة 150 بالمائة، ما لم تخضع للمعالجات التالية. يتم تحديد مقدار أية إستثمارات جوهرية في الشركات التجارية (تعرف "إستثمارات جوهرية" في شركة تجارية على أنها أي إستثمار في أدوات رأس المال للشركة التجارية من قبل البنك بما يعادل أو يزيد عن 10 بالمائة من رأسمال الأسهم العادية الصادرة للشركة التجارية) أكثر من 15 في المائة (فردي) و60 في المائة (جماعي) من رأسمال البنك ("مستويات الأهمية لإجمالي رأس المال") يجب أن يكون موزون للمخاطر بنسبة 800 بالمائة. وعلاوة على ذلك، يجب أن تكون الإستثمارات الجوهرية في الأسهم العادية للشركات المالية غير الموحدة موزونة للمخاطر بنسبة 250 بالمائة.

بالإضافة إلى المحافظ الموحدة، يتم تعيين التعرضات الأخرى للفئات التالية:

إستثمارات في محفظة الصناديق

سيتم استخدام وزن مخاطر المطالبات على الشركات لتحديد وزن مخاطر الإستثمارات في الصناديق المصنفة. سيتم تعيين وزن مخاطر للصناديق غير المصنفة بنسبة 100 بالمائة إذا كانت مدرجة وبنسبة 150 بالمائة إذا كانت غير مدرجة.

تعرضات فات موعد إستحقاقها

تتضمن هذه على المطالبات المتأخرة عن السداد لمدة 90 يوماً أو أكثر. يتم تطبيق وزن مخاطر لهذه القروض إما بنسبة 100 بالمائة أو 150 بالمائة اعتماداً على مستوى المخصصات المحتفظ بها مقابل هذه القروض.

العقارات المملوكة

جميع العقارات المملوكة من قبل البنوك (المملوكة بصورة مباشرة أو عن طرق الإستثمار في الشركات العقارية، أو الشركات التابعة أو الشركات الزميلة أو بالترتيبات الأخرى مثل الأمانة أو صناديق أو صناديق الإستثمار العقاري) يجب أن تكون موزونة للمخاطر بنسبة 200 بالمائة. الممتلكات التي يشغلها البنك موزونة للمخاطر بنسبة 100 بالمائة.

الموجودات الأخرى وشرائح التورق المملوكة

يتم وزن مخاطر الموجودات الأخرى بنسبة 100 بالمائة، كما يتم وزن مخاطر تعرضات التورق بنسبة 20 بالمائة إلى 1.250 بالمائة، على أساس تصنيفاتها الائتمانية الخارجية.

جميع التورقات المحتفظ بها من قبل بنك البحرين والكويت إن وجدت، يتم تقديمها كجزء من محفظة إستثمارات البنك.

7 مخاطر الإئتمان - إفصاحات العنصر الثالث (تتمة)

التعرضات الكبيرة

المبلغ الفائض لأي تعرض أعلى من 15 بالمائة من رأس المال التنظيمي للبنك لأي طرف آخر أو مجموعة من الأطراف الأخرى ذات صلة وثيقة يجب أن يكون موزون للمخاطر بنسبة 800 بالمائة، إلا إذا كان تعرض معفى وفقاً لمتطلبات الدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي.

وكالات التصنيف الخارجية

يستخدم بنك البحرين والكويت التصنيفات الصادرة عن موديز وفيتش لاستنتاج وزن المخاطر بموجب إطار عمل اتفاقية بازل 3 لملاءة رأس المال الصادر عن مصرف البحرين المركزي. عندما تتفاوت التصنيفات بين وكالات التصنيف العالمية، تستخدم أعلى نسبة تصنيف من أدنى درجتي التصنيف لعرض التصنيفات المستخدمة لأغراض ملاءة رأس المال التنظيمي.

عرض مخاطر الإئتمان بموجب اتفاقية بازل 3

تعرضات مخاطر الإئتمان بموجب هذا التقرير تختلف عن تعرضات مخاطر الإئتمان الواردة في القوائم المالية الموحدة. تنتج الفروق نتيجة لتطبيق منهجيات مختلفة، كما هو موضح أدناه:

- بموجب إطار عمل اتفاقية بازل 3 الصادر عن مصرف البحرين المركزي، تعرضات البنود غير المدرجة في قائمة المركز المالي تحول إلى تعرضات ائتمان معادل عن طريق تطبيق عامل تحويل الإئتمان. تعرضات البنود غير المدرجة في قائمة المركز المالي تضاعف عن طريق عامل تحول الإئتمان ذو الصلة القابل للتطبيق لفئة تعرضات البنود غير المدرجة في قائمة المركز المالي. وبالتالي، يتم معاملة التعرض وفقاً للمحافظ الموحدة كما هو مذكور أعلاه في هذا التقرير بنفس طريقة تعرضات البنود المدرجة في قائمة المركز المالي.
- في حالة عقود المشتقات غير المدرجة، بالإضافة إلى متطلبات مخاطر رأس المال الافتراضية لمخاطر إئتمان الطرف الآخر، يجب على البنك إضافة رسوم رأس المال لتغطية مخاطر خسائر القيد للقيمة السوقية على المخاطر المتوقعة للطرف الآخر (هذه الخسائر التي تعرف بأنها تعديلات قيمة الإئتمان).
- يتم عرض تعرضات مخاطر الإئتمان وفقاً للعنصر الثالث من خلال المحافظ الموحدة حسب نوع الطرف الآخر. تم عرض القوائم المالية على أساس نوعية الموجود بدلاً من الطرف الآخر ذو الصلة. على سبيل المثال، سيتم تصنيف قرض البنك في المحفظة الموحدة للبنوك ضمن إطار عمل ملاءة رأس المال بالرغم من تصنيفها كقروض وسلف في القوائم المالية الموحدة.
- يتم تطبيق بعض الضمانات المؤهلة لتقليل التعرضات وفقاً لإطار عمل اتفاقية بازل 3 لملاءة رأس المال، في حين لا توجد اتفاقية مقاصة للضمانات قابلة للتطبيق في القوائم المالية الموحدة.
- استناداً إلى توجيهات اتفاقية بازل 3 الصادرة عن مصرف البحرين المركزي، إما أن يتم تضمين أو خصم بعض التعرضات من قاعدة رأس المال التنظيمي بدلاً من معاملتها كموجودات كما في القوائم المالية الموحدة.

8 متطلبات رأس المال للتعرضات الموزونة بالمخاطر

	إجمالي التعرضات الائتمانية (قبل تقليل المخاطر) مليون دينار بحريني	الضمانات المالية المؤهلة مليون دينار بحريني	مخاطر الإئتمان بعد تقليل المخاطر مليون دينار بحريني	الموجودات الموزونة للمخاطر مليون دينار بحريني	رأس المال التنظيمي المطلوب 14.0 بالمائة مليون دينار بحريني
حكومات	1,534.2	–	1,534.2	66.1	9.3
مؤسسات القطاع العام	0.1	–	0.1	–	–
بنوك	394.5	–	394.5	217.9	30.5
شركات	1,273.1	51.0	1,222.1	887.7	124.3
التجزئة الرقابية وشركات صغيرة ومتوسطة	505.0	3.8	501.2	368.0	51.5
الرهن العقاري	140.2	0.2	140.0	101.8	14.3
أوراق مالية استثمارية #	94.2	–	94.2	148.1	20.7
تعرضات فات موعد إستحقاقها	15.6	–	15.6	17.3	2.4
عقارات	61.9	–	61.9	106.5	14.9
موجودات أخرى والبنود النقدية	113.8	–	113.8	82.5	11.6
مجموع مخاطر الإئتمان	**4,132.6**	**55.0**	**4,077.6**	**1,995.9**	**279.5**
مخاطر السوق	–	–	–	41.6	5.8
مخاطر التشغيل*	–	–	–	227.7	31.9
مجموع التعرضات الموزونة للمخاطر	**4,132.6**	**55.0**	**4,077.6**	**2,265.2**	**317.2**

مدرجة ضمن الأوراق المالية الاستثمارية فئة استثمارات هي منشأة تأمين موزونة المخاطر بدلاً من خصمها من رأس المال المؤهل، وإذا تم خصمها ستخفض رأس المال المؤهل إلى 632.7 مليون دينار بحريني.

المنشأة	بلد المنشأ	نسبة الملكية	الموجودات الموزونة للمخاطر	رأس المال التنظيمي المطلوب 14.0 بالمائة
الشركة البحرينية الكويتية للتأمين ش.م.ب.	البحرين	%6.82	3.5	0.5

* يستخدم البنك حالياً أسلوب المؤشر الأساسي حيث يتم احتساب التعرضات الموزونة للمخاطر ومتطلبات رأس المال التنظيمي بتطبيق معامل ألفا بنسبة 15 بالمائة لمتوسط إجمالي الدخل للسنوات المالية الثلاث السابقة المعدلة للدخل الاستثنائي. بلغ متوسط إجمالي الدخل المعدل 121.4 مليون دينار بحريني لسنة 2023.

إفصاحات رأس المال التنظيمي لاتفاقية بازل 3 (تتمـــــة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

8 متطلبات رأس المال للتعرضات الموزونة بالمخاطر (تتمة)

تقليل مخاطر الإئتمان وسياسة تقييم الضمان

يستخدم بنك البحرين والكويت مجموعة من التقنيات لتقليل المخاطر في محفظته الائتمانية. يتضمن تقليل مخاطر الائتمان على التقييم الموضوعي لقدرة الطرف الآخر واستعداده على الوفاء بالتزاماته ضمن الأعمال الاعتيادية. يسعى البنك إلى تحسين هيكل التسهيلات والضمانات واتفاقيات الإقراض والشروط والأحكام المرتبطة بها.

يحتفظ البنك بسياسات وإجراءات مفصلة لتحديد قيمة الضمان / الأوراق المالية المقدمة لمختلف التسهيلات الائتمانية. يتم تقييم الضمانات، كحد أدنى على أساس ربع سنوي أو سنوياً حسب نوعية الضمان. وكما يتم عمل تقييمات أكثر من المعتاد حسب تقلبات السوق ومستوى تذبذب القيم العادلة. تتضمن الضمانات والدعم على الرهون العقارية والضمانات النقدية والأوراق المالية القابلة للتسويق والضمانات الشخصية وضمانات الشركات وضمانات الحكومات والمؤسسات المالية. كما تم تحديد أسس تقييم الأنواع المختلفة من الأوراق المالية مثل الأسهم وسندات الدين والعقارات بوضوح في السياسات.

9 مجموع متوسط تعرضات مخاطر الائتمان الممولة وغير الممولة

مجموع إجمالي التعرضات الإئتمانية	مجموع التعرضات الإئتمانية الممولة مليون دينار بحريني	مجموع التعرضات الإئتمانية غير الممولة مليون دينار بحريني	متوسط التعرضات الائتمانية الربع السنوي مليون دينار بحريني
حكومات	1,534.2	–	1,507.7
مؤسسات القطاع العام	0.1	–	0.1
بنوك	336.2	58.3	450.7
شركات	1,085.2	187.9	1,208.2
التجزئة الرقابية وشركات صغيرة ومتوسطة	505.0	–	502.0
الرهن العقاري	140.2	–	137.2
أوراق مالية استثمارية	94.2	–	99.3
فات موعد إستحقاقها	15.6	–	19.0
عقارات	61.9	–	62.7
موجودات أخرى والبنود النقدية	113.8	–	117.8
مجموع مخاطر التعرضات الإئتمانية	**3,886.4**	**246.2**	**4,104.7**

10 تركز مخاطر الإئتمان حسب الإقليم (التعرضات الخاضعة لوزن المخاطر)

	دول مجلس التعاون الخليجي مليون دينار بحريني	أمريكا الشمالية مليون دينار بحريني	أوروبا مليون دينار بحريني	آسيا مليون دينار بحريني	أخرى مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	543.2	–	–	6.7	–	**549.9**
أذونات خزانة	389.2	–	–	–	–	**389.2**
ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى	143.5	80.0	5.9	16.4	–	**245.8**
قروض وسلف العملاء	1,443.7	–	85.4	68.4	27.8	**1,625.3**
إستثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة	38.3	–	13.1	–	–	**51.4**
أوراق مالية استثمارية	700.5	9.8	88.4	78.9	32.8	**910.4**
فوائد مستحقة القبض ومشتقات مالية وموجودات أخرى	105.4	–	2.9	6.1	–	**114.4**
مجموع التعرضات الممولة	**3,363.8**	**89.8**	**195.7**	**176.5**	**60.6**	**3,886.4**
ارتباطات والتزامات محتملة غير ممولة	186.0	0.2	44.7	15.0	0.3	**246.2**
مجموع مخاطر الإئتمان	**3,549.8**	**90.0**	**240.4**	**191.5**	**60.9**	**4,132.6**

11 تركز مخاطر الإئتمان حسب القطاع الصناعي (التعرضات الخاضعة لوزن المخاطر)

	تجاري وصناعي مليون دينار بحريني	بنوك ومؤسسات مالية أخرى مليون دينار بحريني	إنشائي وعقاري مليون دينار بحريني	حكومي وقطاع عام مليون دينار بحريني	أفراد مليون دينار بحريني	أخرى مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	–	24.6	–	525.3	–	–	**549.9**
أذونات خزانة	–	–	–	389.2	–	–	**389.2**
ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى	–	245.8	–	–	–	–	**245.8**
قروض وسلف العملاء	442.1	115.1	288.1	123.7	575.7	80.6	**1,625.3**
إستثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة	–	38.3	13.1	–	–	–	**51.4**
أوراق مالية استثمارية	118.7	131.0	13.1	604.3	–	43.3	**910.4**
فوائد مستحقة القبض ومشتقات مالية وموجودات أخرى	–	–	–	–	–	114.4	**114.4**
مجموع التعرضات الممولة	**560.8**	**554.8**	**314.3**	**1,642.5**	**575.7**	**238.3**	**3,886.4**
ارتباطات والتزامات محتملة غير ممولة	88.9	66.1	40.0	5.4	0.1	45.7	**246.2**
مجموع مخاطر الإئتمان	**649.7**	**620.9**	**354.3**	**1,647.9**	**575.8**	**284.0**	**4,132.6**

12 تركز مخاطر الإئتمان حسب الإستحقاق (التعرضات الخاضعة لوزن المخاطر)

	خلال شهر واحد مليون دينار بحريني	من 1 إلى 3 أشهر مليون دينار بحريني	من 3 إلى 6 أشهر مليون دينار بحريني	من 6 أشهر إلى 12 شهراً مليون دينار بحريني	من 1 إلى 5 سنوات مليون دينار بحريني	من 5 إلى 10 سنوات مليون دينار بحريني	من 10 إلى 20 سنة مليون دينار بحريني	أكثر من 20 سنة مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	455.1	–	–	–	–	–	–	94.8	**549.9**
أذونات خزانة	34.8	55.0	125.4	174.0	–	–	–	–	**389.2**
ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى	240.7	3.9	–	–	0.9	0.3	–	–	**245.8**
قروض وسلف العملاء	195.9	112.0	91.8	97.5	710.0	305.7	99.5	12.9	**1,625.3**
إستثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشاركة	–	–	–	–	–	–	–	51.4	**51.4**
أوراق مالية استثمارية	7.9	22.0	44.8	24.4	349.8	252.5	174.9	34.1	**910.4**
فوائد مستحقة القبض ومشتقات مالية وموجودات أخرى	58.8	0.1	0.2	0.2	51.2	1.5	1.1	1.3	**114.4**
مجموع التعرضات الممولة	**993.2**	**193.0**	**262.2**	**296.1**	**1,111.9**	**560.0**	**275.5**	**194.5**	**3,886.4**
ارتباطات والتزامات محتملة غير ممولة	6.6	3.2	17.1	7.8	173.0	29.8	1.0	7.7	**246.2**
مجموع مخاطر الإئتمان	**999.8**	**196.2**	**279.3**	**303.9**	**1,284.9**	**589.8**	**276.5**	**202.2**	**4,132.6**

13 قروض مضمحلة ومخصصات

	رصيد القروض المضمحلة مليون دينار بحريني	المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً والمرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المرحلة 3: صافي إعادة قياس مخصص الخسارة خلال السنة مليون دينار بحريني	مبالغ مشطوبة خلال السنة مليون دينار بحريني
تجاري وصناعي	14.3	11.6	24.4	4.9	15.3
بنوك ومؤسسات مالية أخرى	0.9	0.9	0.1	(0.6)	-
إنشائي وعقاري	10.7	2.9	4.5	–	5.1
حكومي وهيئات عامة	12.6	8.9	–	–	-
أفراد	11.2	9.9	6.8	3.5	3.3
أخرى	0.2	0.1	1.1	0.4	0.2
المجموع	**49.9**	**34.3**	**36.9**	**8.2**	**23.9**

14 التحليل الزمني للقروض الفائت موعد استحقاقها والمضمحلة حسب الإقليم

	دول مجلس التعاون الخليجي مليون دينار بحريني	أوروبا مليون دينار بحريني	آسيا مليون دينار بحريني	أخرى مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
من 3 أشهر إلى سنة واحدة	11.8	–	–	–	**11.8**
من سنة إلى 3 سنوات	4.0	–	0.8	–	**4.8**
أكثر من 3 سنوات	32.4	0.9	–	–	**33.3**
مجموع القروض الفائت موعد استحقاقها والمضمحلة	**48.2**	**0.9**	**0.8**	**–**	**49.9**
المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً والمرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً	(35.6)	(0.5)	(0.1)	(0.7)	**(36.9)**
المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً	(33.0)	(0.9)	(0.3)	–	**(34.3)**

15 التحليل الزمني للقروض الفائت موعد استحقاقها والمضمحلة حسب القطاع الصناعي

	تجاري وصناعي مليون دينار بحريني	بنوك ومؤسسات مالية أخرى مليون دينار بحريني	إنشائي وعقاري مليون دينار بحريني	حكومي وقطاع عام مليون دينار بحريني	أفراد مليون دينار بحريني	أخرى مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
من 3 أشهر إلى سنة واحدة	3.8	–	4.0	–	3.8	0.2	**11.8**
من سنة إلى 3 سنوات	1.6	–	0.6	–	2.6	–	**4.8**
أكثر من 3 سنوات	9.0	0.9	6.1	12.6	4.7	–	**33.3**
مجموع القروض الفائت موعد استحقاقها والمضمحلة	**14.3**	**0.9**	**10.7**	**12.6**	**11.2**	**0.2**	**49.9**

إفصاحات رأس المال التنظيمي لاتفاقية بازل 3 (تتمـــــة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

16 قروض معاد هيكلتها

	مليون دينار بحريني
قروض معاد هيكلتها خلال السنة	**69.5**
تأثير التسهيلات والقروض المعاد هيكلتها على المخصصات	**5.5**

لم يكن لعمليات إعادة الهيكلة المذكورة أعلاه أي تأثير جوهري على الأرباح الحالية والمستقبلية، وهي بصورة أساسية تمديدات لمدة القرض وتعديلات على سعر الفائدة والضمانات الإضافية المستلمة.

17 إفصاحات مخاطر السوق للبنوك باستخدام أسلوب النماذج الداخلية / النهج الموحد للمحافظ المتداولة

يتم استخدام "النموذج الداخلي لمخاطر السوق" لقياس القيمة المعرضة للمخاطر (VAR) لحساب مخصص رأس المال الناتج عن التعرض لمخاطر السوق (بشكل رئيسي مراكز صرف العملات الأجنبية ومخاطر سعر الفائدة) في محفظة المتاجرة. يقيس نموذج القيمة المعرضة للمخاطر الحد الأقصى للخسارة المحتمل حدوثها في مراكز مخاطر محفظة المتاجرة في ظل ظروف السوق الاعتيادية بواقع درجة ثقة تعادل 99 بالمائة مع فترة احتفاظ لمدة 10 أيام.

يحتفظ بنك البحرين والكويت بمنهجية حكيمة للتعامل مع تعرضات مخاطر السوق بتوجيه من سياسة وإجراءات مخاطر السوق، ويتم مراقبة المراكز، غير المتوقفة وحدود القيمة المعرضة للمخاطر من قبل مكتب مساندة العمليات (وهو جزء من إدارة المخاطر والائتمان أي مستقلة عن مجموعة الأعمال) ويتم إرسال تقرير يومي عن المخاطر إلى الإدارة العليا.

بالإضافة لما ذكر أعلاه، يتولى مكتب مساندة العمليات أيضاً تقييم المحفظة الإستثمارية بصورة مستقلة حسب السياسات والإجراءات الداخلية. كما يقوم بنك البحرين والكويت بإجراء فحص الضغوط والاختبار المرجعي لمراكز مخاطر السوق.

وفيما يلي ملخص للقيمة المعرضة للمخاطر لمحفظة المتاجرة للفترة من يناير 2023 إلى ديسمبر 2023:

نتائج القيمة المعرضة للمخاطر لسنة 2023
(بواقع درجة ثقة تعادل 99% مع فترة احتفاظ لمدة 10 أيام)
عالمياً (البحرين والكويت)

1 يناير 2023 إلى 31 ديسمبر 2023

فئة الموجودات	الحد مليون دينار بحريني	القيمة المعرضة للمخاطر 31 ديسمبر 2023 مليون دينار بحريني	القيمة المعرضة للمخاطر العليا مليون دينار بحريني	القيمة المعرضة للمخاطر الدنيا مليون دينار بحريني	متوسط القيمة المعرضة للمخاطر مليون دينار بحريني
صرف العملات الأجنبية	0.64	0.35	0.42	0.32	0.36
سعر الفائدة	0.15	0.00	0.01	0.00	0.00
	0.80	**0.35**	**0.42**	**0.32**	**0.36**

يجري البنك اختبار مرجعي للقيمة المعرضة للمخاطر بصورة يومية وفقاً لأنظمة مصرف البحرين المركزي لتحديث نموذج القيمة المعرضة للمخاطر، ولفحص إذا كان بإمكان النموذج توقع الخسائر المحتملة بدرجة معقولة من الدقة. وبموجب الاختبار المرجعي، يتم مقارنة الأرقام للقيمة المعرضة للمخاطر مع أرباح أو خسائر السوق (بناءً على الربح والخسارة الفعلية وكأساس افتراضي للربح والخسارة). وإذا كانت هذه المقارنة مقاربة لدرجة كافية، لا يظهر الاختبار المرجعي أية قضايا تتعلق بنوعية نموذج قياس المخاطر.

وأكدت نتائج الاختبار المرجعي للفترة من يناير 2023 إلى ديسمبر 2023 بأنه لا توجد حادثة تتجاوز فيها الخسارة اليومية للمتاجرة رقم القيمة المعرضة للمخاطر.

فحص الضغوطات

يقوم البنك بإجراء فحص للضغوطات على القيمة المعرضة للمخاطر، بموجب سيناريوهات مختلفة "ماذا لو" مثل زيادة التقلبات ومختلف العلاقات المترابطة. تستخدم منهجية فحص الضغوطات فترات حصر البيانات التاريخية للاضطراب الجوهرية وتغطي جميع أنواع المخاطر المرتبطة بفئات الموجودات المتضمنة في دفتر التداول الخاص بالبنك. ومن ثم يتم جدولة ضغوطات القيمة المعرضة للمخاطر تحت كل سيناريو من سيناريوهات "ماذا لو" ومقارنتها مع نسبة ملاءة رأس المال المماثلة. ولوحظ أن نسبة ملاءة رأس المال كانت ضمن المعايير الموضوعة من قبل مصرف البحرين المركزي، بموجب كل سيناريو من سيناريوهات الضغوطات.

القيمة المعرضة للمخاطر كما في نهاية الشهر (بواقع درجة ثقة تعادل 99 بالمائة مع فترة احتفاظ لمدة 10 أيام)

الشهر	القيمة المعرضة للمخاطر مليون دينار بحريني
يناير 2023	0.36
فبراير 2023	0.39
مارس 2023	0.38
أبريل 2023	0.36
مايو 2023	0.36
يونيو 2023	0.35
يوليو 2023	0.35
أغسطس 2023	0.36
سبتمبر 2023	0.37
أكتوبر 2023	0.36
نوفمبر 2023	0.36
ديسمبر 2023	0.35

17 إفصاحات مخاطر السوق للبنوك باستخدام أسلوب النماذج الداخلية / النهج الموحد للمحافظ المتداولة (تتمة)

يوضح الرسم التالي المتوسط اليومي للربح والخسارة (بناءً على الربح والخسارة الفعلية) مقابل القيمة المعرضة للمخاطر لمدة يوم واحد، لفترة المراجعة.

الاختبار المرجعي للقيمة المعرضة للمخاطر يناير إلى ديسمبر 2023 (مليون دولار أمريكي)

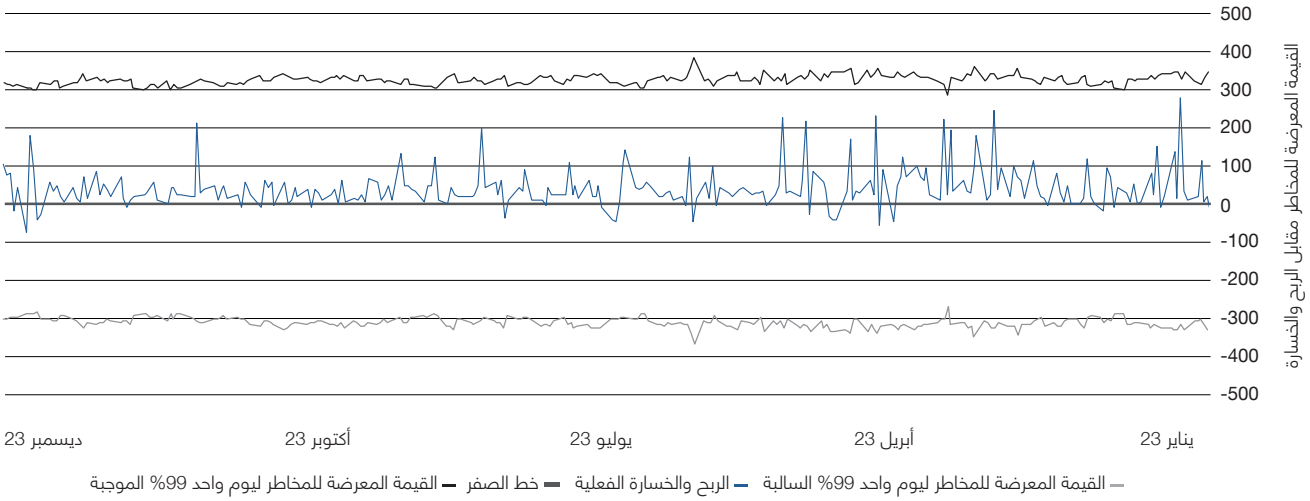

بالنسبة لعمليات الهند

مخاطر السوق هي مخاطر الخسائر المحتملة التي قد تنشأ عن التغيرات السلبية في قيمة الأدوات المالية أو محفظة الأدوات المالية نتيجة لتغيرات في أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية وحقوق الملكية وأسعار السلع الأساسية والمشتقات المالية. تنتج هذه المخاطر نتيجة لعدم تطابق الموجودات والمطلوبات والتغيرات التي تحدث في منحنى العائد وأسعار صرف العملات الأجنبية والتغيرات في التقلبات / التقلبات الضمنية في القيمة السوقية للمشتقات المالية.

وبما أن البنوك في الهند لا تزال في مرحلة ناشئة من مراحل وضع النماذج الداخلية لإدارة المخاطر، فقد قرر البنك الاحتياطي الهندي أنه، للبدء في ذلك، يجوز للبنوك أن تعتمد الأسلوب الموحد ويقاس مخاطر السوق باستخدام أسلوب "المدة"، والذي يعتبر الأسلوب الأكثر دقة لقياس مخاطر أسعار الفائدة، مقارنة بالأسلوب الاستحقاق. وبناء على ذلك، اعتمد بنك البحرين والكويت الهند الأسلوب الموحد للمدة للوصول إلى حساب مخصص رأس المال بالنسبة لمخاطر السوق. فيما يلي مخصص رأس المال المحتسب على أساس المعايير الواردة أعلاه كما في 31 ديسمبر 2023:

تكلفة رأس المال	31 ديسمبر 2023 مليون دينار بحريني
صرف العملات الأجنبية	0.05
سعر الفائدة	0.34
	0.39

18 تركز المخاطر بالنسبة للأفراد عندما يزيد مجموع التعرضات عن الحد الإلزامي للفرد وهو 15 بالمائة

	مليون دينار بحريني
تعرضات حكومات	1,446.1
المجموع	**1,446.1**

إفصاحات رأس المال التنظيمي لاتفاقية بازل 3 (تتمـــــة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

19 تعرضات المشتقات المالية الإئتمانية

لم يكن لدى البنك أية تعرضات للمشتقات المالية الإئتمانية كما في 31 ديسمبر 2023.

20 مركز الأسهم في الدفتر المصرفي

	مليون دينار بحريني
التداول العام للأسهم	43.2
الأسهم المحتفظ بها في شركات خاصة	25.0
المجموع	**68.2**
رأس المال المطلوب 14.0%	**9.5**

21 صافي مكاسب من أدوات الأسهم

	مليون دينار بحريني
مكاسب محققة في الأرباح المبقاة (صافي)	**0.2**
مكاسب غير محققة في رأسمال الأسهم العادية فئة 1 (صافي)	**2.7**

22 نسبة المديونية

في شهر نوفمبر 2018، أصدر مصرف البحرين المركزي لائحة نسبة المديونية النهائية، والتي كانت نافذة اعتباراً من 30 يونيو 2019. نسبة المديونية هي نسبة بسيطة تستخدم كمقياس تكميلي لمتطلبات رأس المال القائم على المخاطر. وهي تهدف إلى تقييد تعزيز نسبة المديونية في القطاع المصرفي، وتعزيز المتطلبات القائمة على المخاطر من خلال اتخاذ إجراءات دعم بسيطة غير قائمة على المخاطر، وتكون بمثابة مقياس واسع النطاق للمصادر المدرجة وغير المدرجة في الميزانية لنسبة المديونية في القطاع المصرفي.

يتم قياس نسبة المديونية باعتبارها رأس المال فئة 1 مقسومة على مجموع التعرضات. ويتكون مجموع التعرضات من التعرضات المدرجة وغير المدرجة في الميزانية والمشتقات المالية وتعرضات معاملات الأوراق المالية. وفقاً لأنظمة مصرف البحرين المركزي، يتعين على البنوك البحرينية تلبية متطلبات الحد الأدنى لنسبة المديونية بنسبة 3 بالمائة في جميع الأوقات، باستثناء البنوك ذات الأهمية النظامية حيث تكون نسبة الحد الأدنى أعلى عند 3.75 بالمائة. وبناءً على ذلك، باعتبار البنك أحد البنوك ذات الأهمية النظامية، فإن الحد الأدنى لنسبة المديونية لبنك البحرين والكويت هو 3.75 بالمائة. بلغت نسبة المديونية لبنك البحرين والكويت 14.30 بالمائة كما في 31 ديسمبر 2023.

القسم الرابع

محاضر الاجتماعات

114 محضر اجتماع الجمعية العامة غير العادية
117 محضر اجتماع الجمعية العامة العادية
125 محضر اجتماع الجمعية العامة غير العادية

محضر اجتماع الجمعية العامة غير العادية

لبنك البحرين والكويت

رقم الجلسة: 2023/1	**التاريخ:** الخميس 9 فبراير 2023
الوقت: 9:30 صباحاً	**المكان:** المقر الرئيسي للبنك

إنه في التاريخ والوقت والمكان المشار إليهم أعلاه، أعلن السيد مراد علي مراد بصفته رئيسا لمجلس الإدارة افتتاح الجمعية العامة غير العادية للمساهمين.

وينعقد هذا الاجتماع بالاستناد إلى المواد 198، 199، 200، 201 من قانون الشركات التجارية الصادر بمرسوم بقانون رقم (21) لسنة 2001 و تعديلاته والمواد من 46 إلى 50 من النظام الأساسي للبنك، إذ تمت الدعوة له بالإعلان في موقع البنك وصحف الأيام وأخبار الخليج و الـ GDN في 19 يناير 2023، وشمل الإعلان الدعوة وجدول أعمال الاجتماع. وتم إخطار الجهات المعنية المتضمنة كل من وزارة الصناعة والتجارة ومصرف البحرين المركزي وشركة بورصة البحرين والمدقق الخارجي أرنست ويونغ.

وحضر الاجتماع كل من:

- مساهمون يبلغ مجموع أسهمهم الحاضرة أصالة ووكالة 1,300,162,142 سهما من جملة أسهم البنك البالغ عددها 1,647,700,962 سهم أي بنسبة 79.49% (بعد استقطاع أسهم الخزينة من مجموع الأسهم)، حسب السجلات المعتمدة لدى مسجل الأسهم المساند والتي أعلنها قبل البدء في الإجتماع.

- السيد مراد علي مراد - رئيس مجلس الإدارة
- السيد محمد عبدالرحمن حسين - رئيس اللجنة التنفيذية
- السيد ادريس مساعد ادريس - عضو مجلس الإدارة
- وحضر باقي أعضاء مجلس الإدارة عن طريق الاتصال المرئي

كما حضر الإجتماع كل من:

- الرئيس التنفيذي للمجموعة
- رئيس أمانة سر المجموعة
- المستشار القانوني لدى البنك
- مندوب وزارة الصناعة والتجارة
- مندوبي مصرف البحرين المركزي
- ممثل المدقق الخارجي ارنست ويونغ
- ممثل شركة بورصة البحرين
- ممثلو شركة ك. فينتك - مسجل الأسهم المساند

ورحب السيد الرئيس بالحضور من السادة المساهمين وممثليهم وممثلي الجهات الرسمية والرقابية، وشرح بشكل موجز الغرض من عقد الإجتماع وهو قرار مجلس الادارة بناء على اقتراح السادة كبار المساهمين بخفض عدد أعضاء المجلس من 12 عضوا إلى ثم 10 أعضاء وإجراء بعض التعديلات اللازمة على النظام الأساسي للبنك تماشيا مع التعديلات الأخيرة على قانون الشركات التجارية وإعداد ملف موحد للنظام الأساسي للبنك شاملا جميع التعديلات التي جرت عليه في الأعوام السابقة. ثم عرض المواد المدرجة على جدول الأعمال كما يلي:

1. اعتماد محضر الاجتماع السابق الذي انعقد بتاريخ 28 مارس 2022 م.

بين السيد الرئيس بأن المحضر المذكور أعلاه قد نشر العام الماضي في موقع شركة بورصة البحرين، وشرح أمين سر المجموعة ملخصا عن المحضر. وارتأت الجمعية العامة غير العادية عدم الحاجة لتلاوة المحضر.

قرار رقم 2023/1-1:

" اعتمدت الجمعية العامة غير العادية محضر الاجتماع السابق الذي انعقد بتاريخ 28/3/2022 كما هو ".

2. خفض عدد أعضاء المجلس من 12 (إثنى عشر) عضوا إلى 10 (عشرة) أعضاء مع التأكيد أن ذلك يعتبر نافذا إبتداء من الدورة الانتخابية القادمة للمجلس 2023 إلى 2026 التي تبدأ في 28 مارس 2023.

قرار رقم 2023/1-2:

" وافقت الجمعية العامة غير العادية على الموضوع أعلاه كما هو ".

ملاحظة: كان هناك بعض الأسئلة من قبل السادة المساهمين متعلقة بالبند أعلاه وهي مذكورة تحت مناقشات السادة المساهمين المرفق مع هذا المحضر.

3. الموافقة على توصية مجلس الإدارة بإدخال التعديلات التالية على النظام الأساسي للبنك:

أ) تعديل الفقرات من 5-1 من المادة (23) من النظام الأساسي لتقرأ بالشكل التالي:

1. يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مؤلف من 10 (عشرة) أعضاء يتم تعيينهم و/ أو إنتخابهم وفق أحكام النظام الأساسي ويجوز تعديل هذا العدد وفقاً للفقرة (4) تالياً من هذه المادة مع مراعاة أحكام القانون.
2. لكل من يملك 10% أو أكثر من رأس المال الحق أن يعين من يمثله في مجلس الإدارة بنفس تلك النسبة من عدد أعضاء المجلس بحيث يعين عضوا واحدا عن كل نسبة مساهمة مقدراها 10% من رأس المال ويسقط حقه في التصويت في النسبة أو النسب التي يتم التعيين عنها، فإذا بقي بعد ذلك نسبة من الأسهم لا تؤهله لتعيين عضو آخر جاز له إستخدام تلك النسبة بالتصويت مشتركاً مع المساهمين الآخرين الذين يكون لهم الحق في إنتخاب أعضاء مجلس الإدارة (غير المعيّن) وفق إحكام الفقرة (3) من هذه المادة.
3. بعد إجراء التعيينات لعضوية مجلس الإدارة من قبل المساهمين المؤهلين لذلك إعمالا بالبند (2) أعلاه، تنتخب الجمعية العامة العدد المتبقي من أعضاء مجلس الإدارة بالتصويت التراكمي السري. ويكون للمساهم الحق في التصويت بها لمرشح واحد أو توزيعها على من يختارهم من المرشحين.
4. يجوز للجمعية العامة العادية أن تحدد من وقت لآخر عدد أعضاء مجلس الإدارة غير ذلك المنصوص عليه في الفقرة (1) أعلاه من هذه المادة بشرط أن لا يقل العدد في أي وقت عن خمسة أعضاء ويكون الغرض من تحديد عدد الأعضاء على هذا النحو شمول ذلك عدد الأعضاء المعينين بموجب الفقرة (2) والأعضاء المنتخبين بموجب الفقرة (3) أعلاه من هذه المادة ويراعى أن يشتمل المجلس على عدد من الأعضاء المستقلين وغير التنفيذيين وذلك وفقاً للضوابط المحددة والقواعد الصادرة عن مصرف البحرين المركزي.
5. تكون مدة مجلس الإدارة ثلاث سنوات قابلة للتجديد. ويجوز للشخص المعنوي الذي عين عضوا أو أكثر في المجلس أن يستبدل من عينهم بغيرهم أثناء المدة المذكورة . كما يجوز إعادة إنتخاب العضو المنتخب لدى إنتهاء المدة التي انتخب لها ويعتبر ذلك ترشيحا جديدا يستلزم كافة الأحكام والشروط المطلوبة للعضوية لأول مرة والمنصوص عنها في المادة (23) من هذا النظام الأساسي. ويجوز بقرار من مصرف البحرين المركزي مد مدة عضوية مجلس الإدارة بما لا يزيد عن ستة شهور بناء على طلب المجلس.

ب) تعديل الفقرة 4 من المادة (33) من النظام الأساسي لتقرأ بالشكل التالي:

يجوز عقد أي من اجتماعات الجمعية العامة العادية أو غير العادية أو اجتماعات مجلس الإدارة و لجانه من خلال أي من وسائل الاتصال الإلكترونية أو الهاتفية، على أن يراعى اتخاذ التدابير التي تكفل ما يلي:

1. التحقق من هوية المشارك في الاجتماع.
2. تمكين عضو المجلس من المشاركة الكاملة في الاجتماع، كما لو كان حاضرا في مكان الاجتماع، ويشمل ذلك الالمام بكافة ما يدور في الاجتماع وإبداء الرأي والمشاركة في المناقشات.
3. تدوين أي بيان أو تصويت يدلي به المشارك في الاجتماع على وجه صحيح.
4. أية تدابير أخرى يصدر بتحديدها قرار من الوزير المعني بشئون التجارة.

ج) مادة إضافية

المادة (38): لجنة المخاطر

بمراعاة القواعد الصادرة عن مصرف البحرين المركزي:

1. يعين مجلس الإدارة أعضاء لجنة المخاطر بعدد لا يقل عن أربعة أعضاء.
2. يجب أن يكون رئيس اللجنة من أعضاء المجلس المستقلين وأن يكون أغلبية أعضاء اللجنة من غير الأعضاء العاملين في الأنشطة اليومية المتعلقة بالمخاطر.
3. أن يكون من بين أعضاء اللجنة أعضاءً ذوي خبرة في أمور إدارة المخاطر والممارسات المتعلقة بها.
4. يجتمع أعضاء اللجنة أربع مرات سنوياً كحد أدنى.
5. يكون النصاب القانوني بحضور أكثر من نصف الأعضاء على أن يكون من بين الحاضرين رئيس أو نائب رئيس اللجنة. ولا يجوز حضور اجتماعات اللجنة بالنيابة.
6. يجب أن يكون رئيس اللجنة أو نائبه متواجدا في اجتماع الجمعية العامة السنوي للرد على الأسئلة المتعلقة بمهام اللجنة.
7. تقوم اللجنة بإجراء تقييم سنوي ذاتي لأداء اللجنة والأعضاء ورفع تقرير بالاستنتاجات والتوصيات إلى مجلس الإدارة. ويتم ذلك وفقا لعملية التقييم المعتمدة من قبل مجلس الإدارة.

وبعد مناقشة التعديلات أعلاه إتخذت الجمعية العامة غير العادية القرار التالي:

قرار رقم 3-1/2023:

" وافقت الجمعية العامة غير العادية على الموضوع أعلاه مع تعديل إضافي على النقطة 2 تحت الفقرة 4 من المادة (33) من النظام الأساسي و ذلك حسب توصية مندوب وزارة الصناعة والتجارة بإضافة كلمة "المساهم" لتقرأ بالشكل التالي:

يجوز عقد أي من اجتماعات الجمعية العامة العادية أو غير العادية أو اجتماعات مجلس الإدارة ولجانه من خلال أي من وسائل الاتصال الإلكترونية أو الهاتفية، على أن يراعى اتخاذ التدابير التي تكفل ما يلي:

1. التحقق من هوية المشارك في الاجتماع.
2. تمكين المساهم و عضو المجلس من المشاركة الكاملة في الاجتماع، كما لو كان حاضرا في مكان الاجتماع، ويشمل ذلك الالمام بكافة ما يدور في الاجتماع وإبداء الرأي والمشاركة في المناقشات.
3. تدوين أي بيان أو تصويت يدلي به المشارك في الاجتماع على وجه صحيح.
4. أية تدابير أخرى يصدر بتحديدها قرار من الوزير المعني بشئون التجارة."

4. الموافقة على النظام الأساسي للبنك بصيغته المعدلة التي تشمل التعديلات المذكورة في 3. أعلاه وكذلك كافة التعديلات التي أُجريت على النظام الأساسي في السابق بوضعها في وثيقة شاملة وموحدة.

قرار رقم 2023/1-4:
" وافقت الجمعية العامة غير العادية على الموضوع أعلاه ".

5. تفويض رئيس مجلس الإدارة أو من يخوله رئيس المجلس بالقيام بكافة الخطوات اللازمة مع الجهات المختصة في مملكة البحرين من أجل الحصول على الموافقات الرسمية اللازمة.

قرار رقم 2023/1-5:
" وافقت الجمعية العامة غير العادية على الموضوع أعلاه ".

وفى الختام شكر السيد الرئيس الجميع على تشريفهم بالحضور.

وبهذا اختتمت الجمعية العامة غير العادية اجتماعها في تمام الساعة 10:15 من صباح نفس اليوم الموضح تاريخه بصدر هذا المحضر.

والله ولى التوفيق،،،

أحمد عبد القدوس أحمد
رئيس أمانة سر المجموعة

مراد علي مراد
رئيس مجلس الإدارة
رئيس الجلسة

مناقشات السادة المساهمين:

- سأل المساهم السيد علي الطريف عن هدف خفض عدد أعضاء المجلس، ولماذا إختيار هذا التوقيت وكيف يخدم هذا الموضوع مساهمي الأقلية؟
- شرح السيد الرئيس بأن المجلس ناقش الموضوع الذي لا يتعارض مع قانون الشركات التجارية أو النظام الأساسي للبنك. كما تحث الجهة الرقابية على مراجعة تشكيل وحجم مجلس الإدارة من وقت لأخر. ولا يوجد سبب محدد لإختيار التوقيت وقرار مجلس الادارة على اقتراح كبار المساهمين بالإجماع بعد النظر في الأمور التي سبق ذكرها بالتوصية بخفض العدد ابتداء من الإنتخابات القادمة في 28 مارس 2023. أما بالنسبة إلى مساهمي الأقلية فلوائح مصرف البحرين المركزي توضح العدد الأدنى من الأعضاء المستقلين والتي تطبقها الجهة الرقابية بدون إستثناء. كذلك فإن لوائح المصرف المركزي بخصوص اللجان الإلزامية التابعة للمجلس، تتطلب أن يكون رؤساء هذه اللجان مستقلون وأن يكون أغلبية أعضاءها مستقلون كذلك. ومن المهم التركيز على أن أي عضو في مجلس الإدارة سواء كان معينا أو منتخبا، مستقلا أو غير مستقل يمثل جميع السادة المساهمين وليس كبار المساهمين فقط. وليس هناك هيمنة من طرف على الآخر. ويعمل البنك كفريق واحد لحماية حقوق جميع المساهمين.
- سأل المساهم السيد أحمد فخرو عن سبب إختيار العدد أي عشرة أعضاء وليس أي عدد آخر.على سبيل المثال 9 أو 8 أعضاء.
- ذكر السيد الرئيس بأنه تم النظر من قبل البنك في ممارسات السوق المحلي وبأن معظم الشركات المساهمة في مملكة البحرين عدد أعضاء المجلس فيها عشرة أعضاء ويعطي هذا العدد المجال للأعضاء المستقلين مقابل المعينين من قبل كبار المساهمين حسب حقهم في التعيين المذكور في قانون الشركات التجارية. الأمر الذي قد لا يتحقق مع عدد أقل من ذلك.
- سأل أحد ممثلي المؤسسات المحلية عما إذا كان يساعد خفض عدد أعضاء المجلس على خفض التكلفة. كما سأل إذا كان النظام الأساسي المعدل سوف يتوفر للسادة المساهمين.
- أفاد السيد الرئيس بأن أعباء ومسؤليات أعضاء المجلس لا تقل ولا تتغير مع خفض عدد الأعضاء. كما يأمل المجلس على الدوام أن يكون عند حسن ظن المساهمين. وبالنسبة للنظام الأساسي سوف يتوفر على موقع البنك الإلكتروني بعد عمل التعديلات التي وافقت عليها الجمعية العامة غير العادية.

محضر اجتماع الجمعية العامة العادية

لبنك البحرين والكويت

رقم الجلسة: 2023/1	**التاريخ:** الثلاثاء 28 مارس 2023
الوقت: 10:00 صباحاً	**المكان:** فندق فورسيزون خليج البحرين - مملكة البحرين

إنه في التاريخ والوقت والمكان المشار إليهم أعلاه، أعلن السيد مراد علي مراد بصفته رئيسا لمجلس الإدارة افتتاح الجمعية العامة العادية للمساهمين.

وينعقد هذا الاجتماع بالاستناد إلى المواد 198، 199، 200، 201 من قانون الشركات التجارية الصادر بمرسوم بقانون رقم (21) لسنة 2001 وتعديلاته والمواد من 46 إلى 50 من النظام الأساسي للبنك، إذ تمت الدعوة له بالإعلان في الموقع الإلكتروني لشركة بورصة البحرين والموقع الإلكتروني للبنك وكذلك صحف الأيام وأخبار الخليج والـ GDN في 7 مارس 2023، وشمل الإعلان الدعوة وجدول أعمال الاجتماع. وتم إخطار الجهات المعنية المتضمنة كل من وزارة الصناعة والتجارة ومصرف البحرين المركزي وشركة بورصة البحرين والمدقق الخارجي أرنست ويونغ.

وحضر الاجتماع كل من:

- مساهمون يبلغ مجموع أسهمهم الحاضرة أصالة ووكالة 1,543,175,295 سهما من جملة أسهم البنك البالغ عددها 1,647,700,962 سهم أي بنسبة 94.35% (بعد استقطاع أسهم الخزينة من مجموع الأسهم)، حسب السجلات المعتمدة لدى مسجل الأسهم المساند والتي أعلنها قبل البدء في الإجتماع.
- أعضاء مجلس إدارة التالية أسماءهم:

- السيد مراد علي مراد - رئيس مجلس الإدارة - رئيس لجنة التدقيق والالتزام ولجنة التعيين والمزايا والحوكمة
- الشيخ عبدالله خليفة آل خليفة - نائب رئيس مجلس الإدارة
- السيد محمد عبدالرحمن حسين - رئيس اللجنة التنفيذية
- السيد جاسم حسن زينل - رئيس لجنة المخاطر(عن طريق الاتصال المرئي)
- السيد ادريس مساعد ادريس
- السيد أشرف عدنان بسيسو
- السيد مشعل علي الحلو
- السيد عارف حيدر رحيمي
- الدكتورة غنية محسن الدرازي
- السيدة نور الجاسم (عن طريق الاتصال المرئي)

كما حضر الإجتماع كل من:

- الرئيس التنفيذي للمجموعة
- رئيس أمانة سر المجموعة
- المستشار القانوني لدى البنك
- مندوب وزارة الصناعة والتجارة
- مندوبي مصرف البحرين المركزي
- ممثل المدقق الخارجي ارنست ويونغ
- ممثل شركة بورصة البحرين
- ممثلو شركة ك. فينتك تكنولوجيز - مسجل الأسهم المساند

استهل السيد الرئيس الاجتماع بالترحيب بالأصالة عن نفسه ونيابة عن السادة أعضاء مجلس الإدارة بالحضور من مساهمين ومندوبي الجهات الرسمية المختصة والصحافة، ثم عرض على السادة الحضور جدول الأعمال والذي اعتمد كالتالي:

1. اعتماد محضر اجتماع الجمعية العامة العادية الذي انعقد بتاريخ 28/03/2022.

بين السيد الرئيس بأن التقرير السنوي للبنك يتضمن المحضر المذكور أعلاه، بما يلغي الحاجة لتلاوته.

قرار رقم 1/2023-1:

" اعتمدت الجمعية العامة العادية محضر الاجتماع السنوي السابق الذي انعقد بتاريخ 28/03/2022 كما هو".

2. مناقشة وإقرار تقرير مجلس الإدارة عن أعمال البنك للسنة المنتهية في 31/12/2022م وعرض موجز من الرئيس التنفيذي للمجموعة لأهم الأعمال وإنجازات البنك خلال العام.

بدأ السيد الرئيس بتقديم موجز عن تقرير مجلس الإدارة وذكر بأن عام 2022 م شهد بعض التطورات والمبادرات منها:

1. إحتفل البنك بمرور 50 عاما على بدء اعماله وقدم العديد من المبادرات التي شملت مختلف الأطراف المعنية من زبائن وموظفين ومبادرات مجتمعية. وقد نشر تقرير عن المبادرات والمصاريف المتعلقة بها في الصحافة المحلية.
2. الإنتهاء من تأثير جائحة كوفيد 19 ورجوع الأمور إلى طبيعتها وإنفتاح المجال لممارسة البنك أنشطتة الإعتيادية من منح تسهيلات وودائع ورجعت الحركة التجارية تقريبا إلى مستويات ما قبل الجائحة. وكان للحكومة الرشيدة دور كبير في هذا الإنتعاش بعد إطلاق وتنفيذ برنامجي التوازن المالي والتعافي الإقتصادي.
3. مع إنخفاض تأثير الجائحة ظهرت تحديات أخرى جديدة منها الحرب في أوكرانيا والإرتفاع الشديد في نسب التضخم وردة فعل المصارف المركزية في العالم، تلاه إرتفاع غير مسبوق في نسب الفوائد لم تشهده الأسواق على مدى الخمسة عشر إلى عشرين عاما الماضيين.
4. مع كل هذه الظروف والتحديات حقق البنك وبنجاح أرباحا ممتازة، ولم يغفل عن بناء المخصصات المحددة والعامة اضافة الى الاحتياطيات. ومع نهاية عام 2022م أصبح بنك البحرين والكويت أقوى بكثير من السنوات السابقة. وعمل مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بجهد وكفريق واحد للوصول إلى هذه المكانة المرموقة.

ثم قام الرئيس التنفيذي للمجموعة بتقديم عرض موجز تناول فيه أهم أعمال وانجازات البنك خلال عام 2022م، وأهم مؤشرات الأداء بالنسبة للبنك والاهتمام بتنمية الموارد البشرية وموضوع الاستدامة، والدور الهام الذي يقوم به البنك لتعزيز التزامه بالمسئولية الاجتماعية. والعرض الذي قدمه الرئيس التنفيذي هو جزء لا يتجزأ من محضر هذا الاجتماع.

ملاحظة: أقرت الجمعية العامة العادية التقرير ويتضمن المحضر مناقشات السادة المساهمين خلال الإجتماع في هذا الخصوص وهي جزء لا يتجزأ من هذا المحضر.

3. الاستماع لتقرير مدققي الحسابات عن أعمال البنك للسنة المنتهية في 31/12/2022م.

استمعت الجمعية العامة العادية لتقرير مدقق الحسابات ولم يكن للسادة المساهمين ملاحظات على ذلك.

4. مناقشة البيانات المالية بنهاية 31/12/2022م والمصادقة عليها.

قرار رقم 2/2023-1:

" اعتمدت الجمعية العامة العادية القوائم المالية لعام 2022م وصادقت عليها".

ملاحظة: يتضمن المحضر مناقشات السادة المساهمين في هذا الخصوص وهي جزء لا يتجزأ من هذا المحضر.

5. الموافقة على توصية مجلس الإدارة بإقرار التخصيصات التالية:

- أرباح نقدية عن عام 2022: 25% من القيمة الاسمية للسهم، أي ما يعادل 25 فلساً للسهم الواحد ما يقارب مجموعه 40,890,660 د.ب.*
- أسهم منحة: 5% من رأس المال المدفوع، أي ما يعادل 5 أسهم لكل 100 من الأسهم المملوكة بما مجموعه 8,238,505 د.ب.
- أرباح نقدية إضافية واستثنائية تدفع لمرة واحدة بمناسبة احتفالات البنك بالذكرى السنوية الخمسين: 5% من القيمة الاسمية للسهم، أي ما يعادل 5 فلس للسهم الواحد ما يقارب مجموعه 8,178,132 د.ب.*

* حسب عدد الأسهم القائمة (صافي أسهم الخزينة) كما في 31 ديسمبر 2022.

- تحويل مبلغ 6,440,507 دينار بحريني إلى الاحتياطي القانوني.
- اعتماد مبلغ 2,200,000 دينار بحريني للمسئولية الاجتماعية فيما يخص البنك وشركاته التابعة.
- استقطاع مبلغ 1,542,731 دينار بحريني الى الأرباح المستبقاة.

قرار رقم 2023/1-3:

" وافقت الجمعية العامة العادية على التوصيات المذكورة أعلاه ".

6. التبليغ عن العمليات التي جرت خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022 مع أيٍ من الأطراف ذات العلاقة كما هو مبين في الإيضاح رقم (26) من البيانات المالية تماشياً مع المادة 189 من قانون الشركات التجارية.

أخذت الجمعية العامة العادية علماً بالموضوع دون إبداء ملاحظات عليه.

7. مناقشة تقرير حوكمة الشركات للبنك عن عام 2022م ومدى التزام البنك بمتطلبات مصرف البحرين المركزي في شأنه.

أوضح السيد الرئيس اهتمام البنك البالغ بهذا الموضوع و ذكر بأن التقرير السنوي للبنك يشتمل على قسم خاص يتناول الإفصاحات المطلوبة و يتم تطوير التقرير بشكل مستمرللإلتزام بأعلى المعايير في هذا المجال.

قرار رقم 2023/1-4:

" اعتمدت الجمعية العامة العادية تقرير حوكمة الشركات للبنك عن عام 2022 ولم يكن للسادة المساهمين ملاحظات عليه ".

8. الموافقة على توصية مجلس الإدارة بإقرار مبلغ 585,000 دينار بحريني مكافأة عضوية لمجلس الإدارة لعام 2022م.

قرار رقم 2023/1-5:

" وافقت الجمعية العامة العادية على توصية مجلس الإدارة بخصوص مكافأة عضوية مجلس الإدارة لعام 2022م بمبلغ إجمالي هو 585,000 الف دينار بحريني ".

9. تعيين مدقق حسابات البنك للسنة المالية 2023م بعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

ذكر السيد الرئيس بأن مجلس الإدارة قد رفع توصيته بإعادة تعيين السادة ارنست ويونغ مدققي البنك الخارجيين الحاليين للقيام بالمهمة، وذلك بتوصية من لجنة التدقيق والالتزام التابعة للمجلس، وذكر بأن التوصية جاءت بعد دراسة متعمقة وعمل تقييم شامل شارك فيه جميع الأطراف المعنية بما فيها لجنة التدقيق والإلتزام التابعة للمجلس.

قرار رقم 2023/1-6:

" وافقت الجمعية العامة العادية على إعادة تعيين شركة ارنست ويونغ للسنة المالية 2023م للقيام بالمهمة ".

ملاحظة: خرج ممثلو المدقق الخارجي من قاعة الإجتماع عند مناقشة هذا البند.

10. الموافقة على تعيين ثلاثة أعضاء في مجلس الإدارة وانتخاب سبعة أعضاء في مجلس الإدارة للدورة القادمة للمجلس (مارس 2023 م - مارس 2026م) بعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي.

أوضح رئيس أمانة سر المجموعة بأن الأعضاء المعينين والمترشحين الذين كانو أعضاء في مجلس الإدارة للدورة السابقة للمجلس مشهود لهم بالكفاءة وقد حضرو جميعا إجتماعات المجلس بنسبة تفوق المتطلبات الرقابية الدنيا لنسبة الحضور وهي 75% وأعطو الوقت الكافي لإجتماعات المجلس ولجانه ومداولات المجلس. كما إن سيرهم الذاتية ومؤهلاتهم العلمية وجميع الإفصاحات المطلوبة الأخرى مذكورة في التقرير السنوي. وأضاف أنه في هذا الصدد وحسب المتطلبات الرقابية يتوجب الإفصاح عن نتائج تقييم المجلس ولجانه عن عام 2022 والتي كانت إيجابية جدا بشكل عام، وفيما يلي نبذة عن المقترحات التي ذكرت في التقييم لتطوير عمل المجلس و لجانه للعلم:

- منح وقت أكثر في جداول أعمال مجلس الإدارة للموضوعات الإستراتيجية بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والمخاطر السيبرانية والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات والنموبشكل عام.
- تعزيز البرنامج التعريفي لأعضاءالمجلس، بما في ذلك إضافة مكتبة شاملة في النظام الإلكتروني لمجلس الإدارة وتوفير البرامج التدريبية لكل عضو حسب الإحتياجات الفردية لو إستدعى الأمر، على أن تنظر لجنة التعيين والمزايا والحوكمة في هذا الموضوع.
- تعزيز مراجعة واختبار الخطط الإستراتيجية مقابل التنفيذ ومؤشرات الأداء الرئيسية، خاصة مبادرات تكنولوجيا المعلومات.
- مراجعة الصلاحيات بين اللجنة التنفيذية والإدارة.
- مراجعة وتقييم طرق رفع التقارير لمجلس الإدارة واللجان التابعة له، بما في ذلك ملفات إجتماعات مجلس الإدارة بهدف أن تكون أكثر إيجازًا وشمولية، وتطوير تقديم التقارير و المؤشرات الرئيسية المرحلية من قبل الإدارة.
- مراجعة وتعزيز خطط التعاقب للإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة.
- توسيع قائمة الحضور من قبل الإدارة التنفيذية لحضور إجتماعات المجلس ولجانه.

وبالنسبة للعضو المعين الجديد في المجلس من قبل الهيئة العامة للتأمين الإجتماعي السيدة دانة عقيل رئيس فهي حاصلة على بكالوريوس في القانون - جامعة وورويك بالمملكة المتحدة وشهادات مهنية متقدمة أخرى. وحاليا تشغل منصب مدير تنفيذي للشئون القانونية بشركة أصول. وليس لها علاقة مباشرة مع البنك أو أعضاء المجلس.

أما بالنسبة لجميع المترشحين الجدد فإن مؤهلاتهم العلمية والعملية وعلاقتهم مع البنك أو أعضاء المجلس قد نشرت في موقع بورصة البحرين بتاريخ 7/3/2023م في موقع بورصة البحرين مما ينفي الحاجة لتلاوة ذلك.

وقد أبدى جميع الأخوات والإخوة المعينين والمترشحين إستعدادهم لمنح الوقت الكافي لأعمال المجلس وكل ما تتطلبه العضوية في المجلس. وقد تم الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي على التعيينات والترشيحات وعلى تصنيف كل شخص حسب القائمة التالية:

أولا: المعينون في مجلس الإدارة (ثلاث مقاعد)

1. الشيخ عبدالله بن خليفة آل خليفة - عضو معين من قبل الهيئة العامة للتأمين الإجتماعي - غير تنفيذي
2. السيدة دانة عقيل رئيس - عضو معين من قبل الهيئة العامة للتأمين الإجتماعي - غير تنفيذي
3. مقعد شاغر للهيئة العامة للإستثمار بدولة الكويت

ثانيا: المترشحون لعضوية مجلس الإدارة (لسبعة مقاعد)

1. السيد مراد علي مراد - مستقل
2. السيد محمد عبدالرحمن حسين - مستقل
3. الدكتورة غنية محسن الدرازي - مستقل
4. السيد عارف حيدر رحيمي - مستقل
5. السيدة نور نائل الجاسم - غير تنفيذي
6. السيد خالد حسين تقي - غير تنفيذي
7. السيد طارق جليل الصفار - مستقل
8. السيد محمود عبدالامير رضي - مستقل
9. السيد نادر احمد محمود - مستقل
10. السيد إسماعيل حسين الصراف - مستقل
11. السيد منذر عبدالعزيز الكوهجي - مستقل
12. السيد خالد ناصر الشامسي - مستقل
13. السيد جهاد النقلة - مستقل
14. السيد فيصل منصور العلوان - مستقل
15. السيدة مشاعل عيسى فيروز - مستقل

وبالنسبة لإنتخابات المجلس لشغل سبعة مقاعد في مجلس الإدارة للدورة القادمة للمجلس (مارس 2023م - مارس 2026م)، وحسب المتطلبات الرقابية الجديدة تم تشكيل لجنة من ممثل وزارة الصناعة والتجارة وممثل مصرف البحرين المركزي وأحد المساهمين للإشراف على فرز أصوات المساهمين من قبل مسجل الأسهم المساند شركة ك. فينتك تكنولوجيز.

قرار رقم 2023/1/7-:

وافقت الجمعية العامة العادية على السادة الأعضاء المعينين التالية أسمائهم:

1) الشيخ عبدالله بن خليفة آل خليفة

2) السيدة دانة عقيل الرئيس

3) مقعد شاغر للهيئة العامة للإستثمار بدولة الكويت

وبعد عملية فرز الأصوات إستلم رئيس أمانة سر المجموعة نتائج الإنتخابات وتلا أسماء الفائزين ونسب التصويت وعدد الأسهم وكذلك أسماء الذين لم يفوزو في الإنتخابات. وفاز المرشحون التالية أسماءهم في الإنتخابات وبالتالي أصبحو أعضاء في مجلس الإدارة للدورة من مارس 2023م إلى مارس 2026م:

1. السيد مراد علي مراد
2. السيد محمد عبدالرحمن حسين
3. السيدة نور نائل الجاسم
4. السيد عارف حيدر رحيمي
5. السيد طارق جليل الصفار
6. السيد خالد حسين تقي
7. السيد خالد ناصر الشامسي

وبارك السيد الرئيس للفائزين وتمنى حظا أوفر للذين لم يفوزو في الإنتخابات.

11. إبراء ذمة السادة أعضاء مجلس الإدارة من كل ما يتعلق بتصرفاتهم عن السنة المنتهية في 31/12/2022م.

قرار رقم 2022/1/8-:

" اقرت الجمعية العامة العادية الموضوع أعلاه".

12. ما يستجد من أعمال طبقا للمادة (207) من قانون الشركات التجارية

لم توجد مواضيع للمناقشة تحت هذا البند.

مناقشات السادة المساهمين:

اسئلة وملاحظات بخصوص تقرير مجلس الادارة والتقرير السنوي لعام 2022م

السيد المساهم علي الطريف.

- أشكر أعضاء المجلس والإدارة لإتاحة الفرصه وأهنئهم بمناسبة شهر رمضان المبارك. ولدي بعض الملاحظات على التقرير وهي ان كلمة البحرنه يمكن استبدالها بتوطين الوظائف والذي يعطي معنى افضل وكذلك المسئولية الاجتماعيه لاتعطي المعنى الصحيح فهي حق وواجب من قبل المؤسسات.

- **ج: السيد الرئيس:** هذه المصطلحات متعارف عليها منذ زمن وإن دعت الحاجة سينظر البنك في ذلك.

- **س:** حاول البنك من فترة الاستحواذ على مؤسسة مالية بغرض التوسع في مجال المصرفية الإسلامية وتم دراسة الفرصة وارتأى المجلس عدم المضي قدما في المشروع. وهناك بنك اخر استحوذ على المؤسسة المالية المذكورة ومن ضمن ذلك استحوذ على ملكية 26% من بنك البحرين والكويت. والسؤال هو لماذا لا يكون الاستحواذ عكسي ليتمكن البنك من البقاء؟

- **ج: السيد الرئيس:** ان الاستحواذ والاندماج من ضمن استراتيجية البنك وشكل المجلس لجنة متخصصه أجرت مسحا للمؤسسات المالية والشركات التكنولوجية الخ... و قد قطعت اللجنة شوطا كبيرا في عملها. وفي النصف الثاني من عام 2022م دخل مساهم جديد ومن الأفضل أن يكون شريكا في هذه النقاشات وبعد انتخابات المجلس سوف يتشكل مجلس جديد يباشر الأمر والتريث في الموضوع لن يضر شيئا. وقد تكون هناك فرص وافكار، والمهم أن ينظر المجلس في كل هذه الفرص وان يرتقي إلى وضع يكون فيه أكبر حجما وأشمل في اعماله وسوف تقوم اللجنة بمواصلة العمل في هذا الاتجاه.

- **س:** ما سبب إن مؤتمر المستثمرين للربع الرابع من عام 2022م لم يعقد مع انه البنك عنده ثقافه مؤسسيه للتواصل مع المستثمرين وكان البنك سباقا في هذا الجانب ؟

- **ج: الرئيس التنفيذي:** إن البنك رائد في هذا الموضوع وجرت العادة أن يحل اجتماع الجمعيه العامة العاديه محل مؤتمر المستثمرين للربع الرابع من العام ولكن البنك لديه التزام بمواصلة عقد هذه الاجتماعات.

- **س:** كان هناك في السابق أكثر من نائب للرئيس التنفيذي ومنذ تولي الرئيس التنفيذي الحالي للمنصب لايوجد نائب للرئيس التنفيذي، مع أن النتائج المالية ممتازة ولكن لانريد استقطاب رئيس تنفيذي من خارج المجموعة.

- **ج: السيد الرئيس:** نظر البنك في الموضوع ولجأ الى خطة تعاقب إداري وهي تعنى بتطوير كوادر إدارية من داخل المجموعة والتركيز على عدد من الإداريين في الخط الاوسط لتولي مناصب قيادية في المستقبل. وسوف تتبلور هذه الخطة خلال عام 2023م.

- **س:** بالنسبة لسؤال طرح ايضا في مؤتمر المستثمرين وهو شطب 22 مليون د.ب ولم يتم الاجابة عليه.

- **ج: الرئيس التنفيذي:** لم يكن هناك شطب لهذه الديون وعمل البنك على موضوع خفض نسبة الديون المتعثرة وبعد الإصرار والمتابعة تم معالجة جزء من هذه الديون وذلك جزء من التسويه.

- **س:** في عام 2023 م إنهار عدد من البنوك الأجنبية ونريد التأكيد على عدم انكشاف البنك على هذه المؤسسات.

- **ج: الرئيس التنفيذي:** ان الإقتصاد العالمي يمر بظروف صعبه ولكن البنك في وضع سليم ونراقب الوضع وليس للبنك انكشاف على هذه المؤسسات الأجنبيه.

السيد المساهم أحمد فخرو:

أشكر مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على النتائج الجيدة وبالنسبة لجدول عدد أسهم في صفحة 33 هناك خطأ في عنوان الجدول الرابع والصحيح هو: النسبة المئوية للمساهمين حسب الفئة وليس النسبة المئوية للأسهم القائمة.

ج: الرئيس: سوف ننظر في تعديل الجدول.

س: الهيكل التنظيمي - صفحة 50 الرئيس التنفيذي للمجموعة-يبدو أن البنك يتبع سياسة مركزية في الإدارة بالنظر إلى عدد المدراء التنفيذيين الذين يعملون تحت إمرة او قيادة الرئيس التنفيذي حيث تتكون اللجنة التنفيذية من 10 أعضاء + بالإضافة إلى لجان الإدارة الذي يبلغ عددها 11. هل الأرقام التي ذكرتها صحيحة السيد الرئيس؟

ج: الرئيس : كما ذكرت سابقا يعمل البنك حاليا على إعداد الكوادر الإداريه وسوف تكون هناك خطوات إضافيه وسوف يعاد النظر في الهيكل التنفيذي. كما نود أن نشكر الدكتور عبدالرحمن سيف على توليه هذه المهام.

كما أضاف السيد الرئيس التنفيذي بأن الرئيس التنفيذي لدى البنك لايستفرد بالقرار والقرار مشترك وجماعي بين البنك والإدارة التنفيذية.

س: مصالح الإدارة التنفيذية - صفحة 51 الجدول من المفروض أن يكون أكثر وضوحاً أي يبين المتاجرة والتداول (بيع وشراء) في الأسهم خلال السنة، اما الجدول المنشور في التقرير ضبابي، لذلك نرجو من مجلس الادارة أن تكون التقارير المستقبلية أكثر وضوحا.

ج: السيد الرئيس: ان الأسهم جزء من المكافأة السنوية وبعضها يوزع على مدى 3 سنوات وسوف ينظر البنك في إضافة إيضاحات للجدول كما ذكر.

س: بالنسبة لتقرير الاستدامة - صفحة 24 عندي تحفظ السيد الرئيس على معدل الوقت الذي استغرقه البنك لحل جميع مشكلات العملاء 0.8 يوم.

وشرح السيد المساهم تجربة شخصية مع البنك ولكن رئيس الجلسة طلب عدم طرح الموضوع خلال الجمعية حيث أنه خارج جدول الإعمال وفي مداخلة من ممثل وزارة الصناعة والتجارة طلبت عدم مناقشة الأمر لذات السبب.

اسئلة بخصوص البيانات المالية:

السيد المساهم علي الطريف.

- ان كل الامور إيجابية وتطويرية وعلق السيد الرئيس على ذلك بانه من حقه ان يسأل عن كافة الأمور سواء كانت إيجابيه او سلبية. ورد السيد علي طريف بأن علاقته مع البنك جيدة والمؤشرات المالية جيدة ايضا وقد ذكرت نسبة القروض المتعثرة في التقرير السنوي حسب ما طلب في السابق والنسبة المذكورة نسبة ممتازة ونحن نراقبها، ولدي اقتراح بالنسبة للتوزيعات النقدية وهي لماذا لاينظر في ان تكون هناك طرق أخرى مثل Scrip Dividends وDrip Dividends كما يعمل بها في الخارج. وهناك بنوك أجنبية تشجع إقتراحات المساهمين بشكل عام وعلى البنوك المحلية تشجيع ذلك أيضا.
- **ج السيد الرئيس:** يحتاج الامر الى إطار قانوني ورقابي والإقتراح ممتاز وحسب ثقافة البنك يجب ان يعتمد تنفيذه على سياسات ولوائح مكتوبة عن كيفية توزيع الارباح بهذه الطرق. كما أضافت ممثلة وزارة الصناعة والتجارة بإن هذا الامر ليس موجودا في الوقت الحالي ويمكن للسيد المساهم مخاطبة الوزارة بالنسبة للإقتراح.

ملاحظة اخيره من السيد علي طريف: ان البنك اكثر بنك في البحرين لديه شفافيه ويأتي التطوير من الداخل وهو بنك متفوق وأشيد بالخطوات التي قام بها البنك.

ملاحظة: إستلم رئيس أمانة سر المجموعة في نفس يوم إجتماع الجمعية العامة العادية وقبل الإجتماع أسئلة من إحدى المساهمات الكرام تخص الإجتماع وكانت قد طلبت قراءتها والرد على الأسئلة خلال الإجتماع في ظل عدم حضورها لظروف شخصية، ولكن لم يتم قراءة الأسئلة خلال الإجتماع لتعذر حضورها الإجتماع.

وشكر السيد الرئيس الجميع على الحضور والمشاركة في الإجتماع. وبهذا اختتمت الجمعية العامة العادية اجتماعها في تمام الساعة 12:45 من صباح نفس اليوم الموضح تاريخه بصدر هذا المحضر لبدء مناقشة بنود الجمعية العامة غير العادية.

والله ولى التوفيق،،،

أحمد عبد القدوس أحمد
رئيس أمانة سر المجموعة

مراد علي مراد
رئيس مجلس الإدارة
رئيس الجلسة

محضر اجتماع الجمعية العامة غير العادية

لبنك البحرين والكويت

رقم الجلسة: 2023/2	**التاريخ:** الثلاثاء 28 مارس 2023
الوقت: 12:30 ظهراً	**المكان:** فندق فورسيزون خليج البحرين - مملكة البحرين

إنه في التاريخ والوقت والمكان المشار إليهم أعلاه، أعلن السيد مراد علي مراد بصفته رئيسا لمجلس الإدارة افتتاح الجمعية العامة غيرالعادية للمساهمين.

وينعقد هذا الاجتماع بالاستناد إلى المواد 198، 199، 200، 201 من قانون الشركات التجارية الصادر بمرسوم بقانون رقم (21) لسنة 2001 وتعديلاته والمواد من 46 إلى 50 من النظام الأساسي للبنك، إذ تمت الدعوة له بالإعلان في الموقع الإلكتروني لشركة بورصة البحرين و الموقع الإلكتروني للبنك وكذلك صحف الأيام وأخبار الخليج و الـ GDN في 7 مارس 2023، وشمل الإعلان الدعوة وجدول أعمال الاجتماع. وتم إخطار الجهات المعنية المتضمنة كل من وزارة الصناعة والتجارة ومصرف البحرين المركزي وشركة بورصة البحرين والمدقق الخارجي أرنست ويونغ.

وحضر الاجتماع كل من:

- مساهمون يبلغ مجموع أسهمهم الحاضرة أصالة ووكالة 1,543,175,295 سهما من جملة أسهم البنك البالغ عددها 1,647,700,962 سهم أي بنسبة 94.35% (بعد استقطاع أسهم الخزينة من مجموع الأسهم)، حسب السجلات المعتمدة لدى مسجل الأسهم المساند والتي أعلنها قبل البدء في الإجتماع.
- أعضاء مجلس إدارة التالية أسماءهم:

السيد مراد علي مراد - رئيس مجلس الإدارة - رئيس لجنة التدقيق والالتزام ولجنة التعيين والمزايا والحوكمة

الشيخ عبدالله خليفة آل خليفة - نائب رئيس مجلس الإدارة

السيد محمد عبدالرحمن حسين - رئيس اللجنة التنفيذية

السيد جاسم حسن زينل - رئيس لجنة المخاطر (عن طريق الاتصال المرئي)

السيد ادريس مساعد ادريس

السيد أشرف عدنان بسيسو

السيد مشعل علي الحلو

السيد عارف حيدر رحيمي

الدكتورة غنية محسن الدرازي

السيدة نور الجاسم (عن طريق الاتصال المرئي)

- كما حضر الإجتماع كل من:
- الرئيس التنفيذي للمجموعة
- رئيس أمانة سر المجموعة
- المستشار القانوني لدى البنك
- مندوب وزارة الصناعة والتجارة
- مندوبي مصرف البحرين المركزي
- ممثلي المدقق الخارجي ارنست ويونغ
- ممثل شركة بورصة البحرين
- ممثلي شركة ك. فينتك تكنولوجيز - مسجل الأسهم المساند

استهل السيد الرئيس الاجتماع بالترحيب بالأصالة عن نفسه ونيابة عن السادة أعضاء مجلس الإدارة بالحضور من مساهمين ومندوبي الجهات الرسمية المختصة والصحافة، ثم عرض على السادة الحضور جدول الأعمال والذي اعتمد كالتالي:

1. اعتماد محضر الاجتماع السابق الذي انعقد بتاريخ 9/2/2023م

بين السيد الرئيس بأن المحضر المذكور أعلاه قد نشر في موقع شركة بورصة البحرين. وارتأت الجمعية العامة غير العادية عدم الحاجة لتلاوة المحضر.

قرار رقم 2023/2-1:

" وافقت الجمعية العامة غير العادية على الموضوع أعلاه "

2. **الموافقة على توصية مجلس الإدارة بزيادة رأس المال الصادر والمدفوع من مبلغ 164,770,096 دينار بحريني مقسم إلى 1,647,700,962 سهم إلى مبلغ 173,008,601 دينار بحريني مقسم إلى 1,730,086,010 سهم وذلك لتوزيع أسهم المنحة.**

قرار رقم 2-1/2023:

" وافقت الجمعية العامة غير العادية على الموضوع أعلاه ".

3. **تعديل المادة (7) من عقد التأسيس "رأس المال الصادر والمدفوع" والمادة (7) من النظام الأساسي "رأس المال الصادر والمدفوع" وفقا لزيادة رأس المال الصادر والمدفوع من مبلغ 164,770,096 دينار بحريني مقسم إلى 1,647,700,962 سهم إلى مبلغ 173,008,601 دينار بحريني مقسم إلى 1,730,086,010 سهم.**

قرار رقم 3-2/2023:

" وافقت الجمعية العامة غير العادية على الموضوع أعلاه".

4. **تفويض مجلس الإدارة أو من يعينه المجلس بالقيام بكافة الخطوات اللازمة مع الجهات المختصة في مملكة البحرين من أجل الحصول على الموافقات الرسمية اللازمة لعمل التعديلات على النظام الأساسي حسب البند (3.) أعلاه.**

قرار رقم 4-2/2023:

" وافقت الجمعية العامة غير العادية على الموضوع أعلاه".

وفى الختام شكر السيد الرئيس الجميع على تشريفهم بالحضور، وتمنى أن تكلل مساعي وجهود مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وموظفي البنك بالنجاح بتكاتفهم جميعا للسير بالبنك نحو آفاق التقدم.

وبهذا اختتمت الجمعية العامة غير العادية اجتماعها في تمام الساعة 01:00 من ظهر نفس اليوم الموضح تاريخه بصدر هذا المحضر.

والله ولى التوفيق،،،

أحمد عبد القدوس أحمد
رئيس أمانة سر المجموعة

مراد علي مراد
رئيس مجلس الإدارة
رئيس الجلسة